بغية العبقري

من

أنموذج الزمخشري

تأليف

د. النعمان الشاوي

دار الفتح

بغية العبقري

من

أنموذج الزمخشري

تأليف

د. النُّعمان الشّاوي

دار الفتح
للدراسات والنشر

بغية العبقري

من

أنموذج الزمخشري

بغية العبقري من أنموذج الزمخشري
تأليف : الدكتور النعمان الشاوي
الطبعة الأولى : 1436هـ - 2015م
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد©
قياس القطع : 17 × 24
الرقم المعياري الدولي : ISBN : 978-9957-23-323-5
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2014/12/5943)

دار الفتح للدراسات والنشر
هاتف: 4646199 6 (00962)
فاكس: 4646188 6 (00962)
جـوال: 799038058 (00962)
ص.ب: 183479 عمّان 11118 الأردن
البريد الإلكتروني: info@daralfath.com
الموقع على الشبكة الإلكترونية: www.daralfath.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمد لله الرافع من انخفض لعزِّه وسلطانه، المفيض على من نحاه سحائب عفوه وغفرانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي نصبه لتمييز أحوال العالمين، وبعثه أنموذجًا للمتقين، وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات العدل والكمال، المتميزين بالإضافة إليه على كل حال.

أما بعد،

أولًا ـ الموضوع:

فهذا شرح متوسطٌ ممزوج على متن «الأنموذج[1] في النحو» للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧هـ ـ ٥٣٨هـ)، جمعته من بعض الشروح المعتبرة، والحواشي المعتمدة لمتن الأنموذج، ولغيره من متون علم النحو، وزيَّنتهُ بالشواهد والأمثلة[2]

---

(١) جاء في المصباح المنير للفيومي (ص٣٢٢/ المكتبة العصرية): «الأُنْمُوذَجُ: بضم الهمزة ما يدل على صفة الشيء وهو معرب، وفي لغة «نَمُوذَجٌ » بفتح النون والذال معجمة مفتوحة مطلقاً قال الصغاني: النموذج مثال الشيء الذي يعمل عليه وهو تعريب «نَمُوذَهْ»، وقال: الصواب «النَّمُوذَجُ»؛ لأنه لا تغيير فيه بزيادة».

(٢) المثال هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثال جعلي، أما الشاهد فهو الجزئي الذي يُذكر لإثبات القاعدة، كآية من القرآن الكريم، أو نص من نصوص العرب الموثوق بعربيتهم، فبينهما عموم وخصوص مطلق، فإن كل ما يصلح شاهدًا يصلح مثالًا من غير عكس كلي؛ إذ لا يلزم أن يكون الجزئي مذكورًا بعد الحكم الكلي فضلًا عن كونه مثالًا أو =

القرآنية، وشحنته بالعلل النحوية، مع ترتيب جديد، وتبويب مفيد، وسميته «بُغية العبقري[١] من أنموذج الزمخشري».

ثانيًا ـ أسباب اختيار الموضوع:

اخترت شرح هذا المتن المفيد حين شرعت[٢] بتدريسه[٣] لبعض الطلاب الأفاضل

= شاهدًا، فكونه مذكورًا للإيضاح أو للإثبات عارض مُفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما، ولو اعتبر ذلك فربما يتباينان، وربما يتصادقان، فبينهما على التقدير تباين جزئي. ا.هـ. نقلًا عن إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد للآلوسي.

(١) جاء في المصباح المنير (ص٢٠٣): «عَبْقَرُ: وزان جعفر، يقال موضع بالبادية تنسب إليه طائفة من الجنّ، ثم نسب إليه كلّ عمل جليل دقيق الصنعة».

(٢) بدأت بتدريسه في مسجد البيان الأربعاء ٣ ذو القعدة ١٤٣٣هـ الموافق ١٩ سبتمبر ٢٠١٢م، وأنهيت تدريسه في مسجد البيان السبت ٢١ ذو الحجة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠١٣م، مع أذان العشاء.

(٣) إذعانًا لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] وتصديقًا به، واقتداءً بسلفنا الصالح رحمهم الله تعالى؛ إذ كانوا يذكرون في تراجمهم العلومَ والكتبَ التي درَسوها ودرَّسوها أو صنفوها، فهذا مسرد بالعلوم والكتب التي تشرفت بتدريسها أو إقرائها أو قراءتها في حِلق العلم الشرعي: في جوامع مملكة البحرين المحروسة، ومساجدها، وفي غيرها، غير شاملٍ لما درَّسته في الجامعات، والمعاهد الشرعية، والوعظ العام في الجوامع والمساجد إلا مابيَّنته، وقد تم ذلك كله بموافقة رسمية من إدارة الشؤون الدينية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بمملكة البحرين ابتداءً من ٢٩ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ الموافق ٥ مايو ٢٠٠٨م، ولغاية يوم السبت ٦ محرم ١٤٣٥هـ الموافق ٩ نوفمبر ٢٠١٣م. وقد مرَّ التدريس بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وتبدأ من ٥ مايو ٢٠٠٨م ولغاية ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م، إذ كانت الدراسة لثلاثة أيام في الأسبوع، وبمعدل ساعة ونصف للدرس الواحد، وقد توزع التدريس على عدة أماكن هي: مسجد البيان، مسجد خالد بن الوليد، جامع فاطمة المعاودة، جامع الغتم، وكلها في الرفاع الشرقي. =

= المرحلة الثانية: وتبدأ من ٥ يناير ٢٠١١م ولغاية الآن، إذ أصبحت الدراسة يومًا واحدًا في الأسبوع، وبمعدل ساعة ونصف للدرس الواحد، وقد اقتصر التدريس على مسجد البيان بالرفاع الشرقي.

وفيما يأتي أسماء الكتب مدرجة ضمن أنواع العلوم:

أولًا ـ علم الصرف:

(١) متن المقصود المنسوب للإمام أبي حنيفة، وقد أثمر هذا التدريس عن شرح لنصف المتن تقريبًا أسميته: «تيسير الغفور الودود بشرح متن المقصود»، يسر الله إتمامه، ونشره. (٢) متن البناء للشيخ التدفوزي.

ثانيًا ـ علم النحو:

(١) شرح عوامل الجُرجانيّ. (٢) شرح متن قطر الندى للإمام ابن هشام الأنصاري، مع ملاحظة بعض حواشي السجاعي، من أوله إلى قول المصنف: «وتكسر إن في الابتداء..». (٣) شرح متن الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، مع ملاحظةِ بعض حواشي الشيخ أبي النجا عليه. (٤) متن الأنموذج للزمخشري، وقد أثمر هذا التدريس عن شرح للمتن أسميته: «بغية العبقري من أنموذج الزمخشري»، **وهو كتابنا هذا.**

ثالثًا ـ علوم البلاغة (المعاني، والبيان، والبديع):

(١) قطعةٌ من كتاب جواهر البلاغة للشيخ أحمد الهاشمي. (٢) كتاب دروس البلاغة لمجموعة من الأساتذة. (٣) كتاب البلاغة للشيخ عمر بن علوي الكاف.

رابعًا ـ علم المنطق:

(١) شرح متن السلم المسمى «إيضاح المبهم من معاني السلم» للعلامة الدمنهوري. (٢) متن إيساغوجي للشيخ أثير الدين الأبهري، وقد أثمر هذا التدريس عن شرح للمتن أسميته: «طلعة الكوكب الأَجُوجِ من شرح متن إيساغوجي»، وقد طُبع الكتاب في دار النور المبين في عمَّان الأردن بحمد الله تعالى.

خامسًا ـ علم آداب البحث والمناظرة:

(١) رسالة الآداب للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

سادسًا ـ علم التجويد:

(١) فتح الأقفال شرح منظومة تحفة الأطفال للشيخ الجمزوري. (٢) البدء بإقراء ختمة للقرآن الكريم. =

= **سابعًا ـ علم أصول الفقه:**

(١) قطعةٌ من كتاب غاية الوصول شرح لب الأصول لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري. (٢) شرح متن الورقات للإمام المحلي، مع ملاحظة بعض حواشي العلامة الدمياطي. (٣) نصف متن اللمع للإمام أبي إسحاق الشيرازي الشافعي، مع مراجعة شرح العلامةِ الفاداني عليه والمسمى «بُغية المشتاق» لطالب دكتوراه في بغداد عبر الإنترنيت. (٤) لطائف الإشارات شرح تسهيل الطرقات لنظم الورقات للشيخِ عبد الحميد قدس (مرتان)، وقد أثمر هذا التدريس عن حاشية وضعتها على هذا الشرح وأسميتها: «**رهائف التعليقات على لطائف الإشارات**»، وقد طُبع الكتاب في دار النور المبين في عمّان الأردن بحمد الله تعالى.

ثامنًا ـ علم الفقه (الفقه الشافعي):

(١) قطعةٌ من كتاب فيض الإله المالك شرح متن عمدة السالك للعلامة عمر البقاعي. (٢) شرح العلامة ابن القاسم الغزي على متن الغاية والتقريب للشيخ أبي شجاع، مع ملاحظة بعض حواشي الإمام الباجوري عليه. (٣) متن سفينة النجاة للشيخ سالم بن سمير الحضرمي. (٤) المقدمة الحضرمية للشيخ بافضل. (٥) الأنوار السنية شرح الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية للشيخ عبد الحميد قدس في التوحيد، وأصول الفقه، وفقه العبادات على مذهب السادة الشافعية، والتصوف، وقد بدأت بتدريسه في مسجد البيان السبت ٢٨ ذو الحجة ١٤٣٤هـ الموافق ٢ نوفمبر ٢٠١٣م.

تاسعًا ـ علم دراية الحديث الشريف:

(١) نُزهةُ النظر شرح نُخبة الفِكَر لأمير المؤمنين في الحديث ابن حجر العسقلاني.

عاشرًا ـ علم رواية الحديث الشريف:

(١) قطعة صالحة من كتاب الأذكار للإمام النووي. (٢) قطعة صالحة من كتاب الفتح المبين بشرح الأربعين للإمام ابن حجر الهيتمي. (٣) شرح الأربعين النووية للشيخ الشرنوبي المالكي. (٤) قطعة من كتاب وسائل الوصولِ إلى شمائلِ الرسولِ للشيخ يوسف النبهاني (٥) قطعة صالحة من كتاب مختصر صحيح البخاري للإمام الزبيدي (٦) متن الأربعين النووية.

حادي عشر ـ علم التزكية (التصوف):

(١) متن بداية الهداية للإمام الغزالي، مع مواضع من شرح الشيخ نووي جاوي عليه المسمى «شرح مراقي العبودية». (٢) رسالة المسترشدين للإمام الحارث المحاسِبي. =

في مملكة البحرين المحروسة؛ ليكون لهم عونًا على فهم ألفاظه، وتفريعًا على بعض مسائله، وتتميمًا لـجُلِّ فوائده، وتوضيحًا لكل غوامضه.

وقد اخترت تدريسه لعدة أسباب، منها:

١. إمامةُ مؤلفه، وعلو كعبه في علوم العربية عمومًا، والنحو والبلاغة خصوصًا.

٢. امتثالًا لأمر شيخ بعض شيوخنا الإمام العلامة الفقيه المحقق مفتي الديار العراقية بلا مدافع الشيخ المعمَّر عبد الكريم بن محمد المدرس (١٣٢٣هـ ـ ١٤٢٦هـ) الشهير بـ«بيارة» رحمه الله تعالى، وأسكنه فسيح جناته؛ إذ قال في كتابه الشامخ «شرح الوردة العنبرية»[1] بعد أن سرد كتب النحو التي يجب على طالب العلم دراستها في المرحلة الابتدائية ضمن سلم طلب العلوم الشرعية المكون من ثلاث درجات، والذي ذكره في كتابه المشار إليه (ص٣٠٣-٣٠٥)، قال: «**وأعتقد أن كتاب شرح الأنموذج للزمخشري أحسن كتاب في درس الابتدائيين**»، والشرح المشار إليه في أغلب الظن ـ والله أعلم ـ هو شرح العلامة الأردبيلي؛ لأنه إذا أطلق شرح الأنموذج انصرف إليه، وقد استوعبنا في شرحنا هذا شرح الأردبيلي وزدنا عليه بحمد الله وتوفيقه.

٣. الرغبة في نشر الكتب والمتون العلمية التي تُدَرَّس في حِلَقِ العلم الشرعي ومدارسه على طريقة مشايخنا الأكراد في العراق وغيره، والتي تخرَّج بها العلماء الأفذاذ على مرِّ السنين، وتعريف طلاب العلم في مملكة البحرين بها، توسيعًا لآفاقهم، وتنويعًا في مناهجهم.

= **ثاني عشر ـ علم التفسير:**

(١) قطعة من تفسير الجلالين.

ثالث عشر ـ كتبٌ أخرى:

(١) إقراء كتاب الفوائد البديعة لطلاب علوم الشريعة لراقم هذه السطور.

(١) ينظر: سعادة البشرية في شرح الوردة العنبرية في سيرة حضرة خير البرية ﷺ/ ص٣٠٤.

ثالثًا ـ المراجع المعتمدة:

المراجع الأساسية التي اعتمدت عليها في هذا الشرح على ثلاثة أنواع:

أ. شروح لـمتن الأنموذج، وحواشٍ، وتعليقات عليه، وهاكها مرتبة حسب اعتمادي عليها:

١. شرح العلامة جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي[1] (ت: ٦٤٧هـ)، وعليه أربع حواش:

الأولى ـ للمولوي داود (وصل فيها إلى منتصف مبحث الاستثناء تقريبًا).

الثانية ـ المسماة بتحرير الفوائد لمؤلف مجهول.

الثالثة ـ للشيخ قاسم بن نعيم الطائي الحنفي، وهو من علماء العراق المعاصرين.

الرابعة ـ تعليقة للشيخ محمد علي بن مراد علي المشتهر بالمدرس الأفغاني.

٢. شرح الشيخ إبراهيم سعيد الخصوصي (كان حيًّا عام ١٣١٢هـ) المسمى (عمدة السري على أنموذج الزمخشري)، وهو من الشروح الواسعة المفيدة.

٣. شرح العلامة سعد الله البردعي المسمى (حدائق الدقائق)، وهو شرح دقيق.

٤. شرح الشيخ محمد عيسى عسكر (ت: بعد ١٣٠٧هـ) المسمى (الفيروزج شرح الأنموذج).

٥. شرح الدكتورة يسرية محمد إبراهيم حسن، وقد طُبع[2] منه الجزء الأول فقط، ويشمل باب الاسم فقط.

---

(١) وقد اعتمدت على طبعة دار النور المبين بحاشية الشيخ قاسم الحنفي.

(٢) طبع في المطبعة الإسلامية الحديثة/ القاهرة/ ١٤١٦هـ.

ب. شروح لبعض المتون المعتمدة في علم النحو، وحواشٍ، وتقريراتٍ عليها، كمتن الألفية للإمام ابن مالك، والكافية للإمام ابن الحاجب، وشرح قطر الندى، وشرح شذور الذهب، ومغني اللبيب؛ ثلاثتها للإمام ابن هشام، مع الاستفادة من تحقيقات الشيخ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد عليها، والمفصل للعلامة الزمخشري، والإظهار للعلامة البركوي، والآجرومية ومتممتها، وغيرها مما تجده مذكورًا في قائمة المراجع.

ج. بعض الكتب المعاصرة، كالنحو الوافي للأستاذ عباس حسن، والنحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم للدكتور سليمان ياقوت، وغيرها مما تجده مذكورًا في قائمة المراجع.

رابعًا ـ منهجي في الشرح:

١. قمت بصفِّ المتن (تنضيده) على الحاسوب معتمدًا على نسخةٍ مطبوعةٍ في مطبعة الجوائب بالقسطنطينية عام ١٢٩٩هـ مع متنين آخرين، هما: نزهة الطرف للميداني في علم الصرف، وقواعد الإعراب لابن هشام في علم النحو.

ولم أحرص على جمع نسخٍ مخطوطة ومطبوعة للمتن والمقارنة بينها؛ لأن ذلك خارج عن مقصودي، فغرضي شرح المتن لا تحقيق ألفاظه بالمعنى المعاصر لمصطلح التحقيق؛ لذا تجدني قبلت طبعة الجوائب على ما هي عليه، ولم أتعرض للنص إلا في مواطن الخطأ الفاحش، والاضطراب المخل بالمعنى، مع التنبيه على أني وجدت فوارق بين نسخة طبعة الجوائب ونُسَخٍ أخرى مخطوطة ومطبوعة.

٢. قمت بشكل المتن شكْلًا تامًا ـ ولم ألتزم ذلك في الشّرح فضلًا عن الحواشي ـ، وميّزته من الشرح بثلاثة أمور: (أ) **خطٍ غامقٍ**، (ب) تكبير حجم الحرف، (ت) حصره بين أقواس دائرية كهذه (...).

فمتن الأنموذج ما اجتمعت فيه هذه العوارض الثلاثة، وشرحه ما سوى ذلك: إما منقول بالمعنى من المراجع أو بالحرف، والأصل في الحواشي أنها مستفادة من الغير: إما بالمعنى بعد الاختصار أو التحرير، وإما بالحرف، وهذا أُبيِّنُهُ: إما صراحة بذكر المنقول عنه، أو إشارة بكلمة (مستفاد) إن كان كثيرًا، وإلا فبالحرفين (مس) في نهاية النقل.

٣. عزوت الآيات الكريمة الواردة في المتن أو الشرح إلى مواضعها في المصحف الشريف.

٤. خرّجت الأحاديث الشريفة والآثار الأخرى تخريجًا مختصرًا بذكر رقم الحديث، مع ذكر طبعة الكتاب المحال عليه في قائمة المراجع.

٥. صنعت عناوين رئيسية وفرعية، وأكثرت من التفقير، ووضعت علامات التّرقيم؛ لتسهيل تناول المتن والشرح.

خامسًا ـ روايتي للمتن:

أروي متن الأنموذج، وسائر مؤلفات العلامة الزمخشري عن عدد من الشيوخ الأفاضل، ومن أعلاهم سندًا روايتي له بالإجازة: عن [١] الشيخ المُسند المُعَمَّر عبد الرحمن بن عبد الحي الكتاني (١٣٣٨هـ)، عن [٢] أبيه محدث العصر العلامة الشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت:١٣٨٢هـ)، عن [٣] الشيخ المُحدث محمد أبي النصر نصر الله ناصر الدين ابن عبد القادر بن صالح الخطيب الحسني الدمشقي الشافعي (ت: ١٣٢٤هـ)، عن [٤] الشيخ الوجيه عبد الرحمن بن محمد ابن عبد الرحمن الكُزبريِّ الحفيد (ت: ١٢٦٢هـ)، عن [٥] الشيخ مصطفى زين الدين محمد الرحمتي (ت: ١٢٠٥هـ)، عن [٦] المُعَمَّر الشيخ عبد الغني بن أبي

الفداء إسماعيل النابلسي (ت: ١١٤٣هـ)، عن [٧] مُسند الدنيا الإمامِ نجم الدين محمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ)، عن [٨] أبيه مُسنِدِ الشامِ العلامةِ بدر الدين محمد الغزي (ت: ٩٨٤هـ)، عن [٩] شيخ الإسلام القاضي الـمُعَمَّر زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، عن [١٠] العز عبد الرحيم بن الفرات، عن [١١] الحافظ أبي عمر عبد العزيز بن محمد بن جماع، عن [١٢] أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر، عن [١٣] زينب بنت أبي القاسم عبد الرحمن الشعرية، عن [١٤] العلامة جار الله محمود ابن عمر الزمخشري.

سادسًا ـ خطة الكتاب:

هذا الكتاب يتألف من مقدمة للشارح، وتمهيد، وفصل تمهيدي، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

مقدمة الشارح، وقد تضمنت: الموضوع، وأسباب اختياره، والمراجع المعتمدة، ومنهج الشارح، وروايته للمتن، وخطة الكتاب.

تمهيد؛ وقد تضمن: ترجمة موجزة للزمخشري، والمبادئ العشرة لعلم النحو.

فصل تمهيدي: في الكلمة والكلام.

الباب الأول: الاسم.

الباب الثاني: الفعل.

الباب الثالث: الحرف.

الخاتمة؛ وقد تضمنت متن «الأنموذج» مشكولًا؛ ليسهل حفظه ومراجعته.

والله العظيمَ أسأل، وبحبي لنبيه ﷺ أتوسل، أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع

خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي، ووالديَّ، وشيوخي، والمسلمين، والمأمول ممن اطلع على غلط في هذا الكتاب أو زلل، أن يحسن الظن بصاحبه ويصلح - بعد التأمل - ما فيه من خلل.

اللهم استعملنا في الدِّين، واحشرنا تحت لواء سيد المرسلين، واجعلنا من عبادك الفائزين، وارْضَ عنا ورضِّنا يارب العالمين، واجمعنا وأحبابنا في عليِّين، على سُرُرٍ متقابلين، وصلى الله وسلم وبارك على رسوله الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر العدول الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قاله بفمه وخطَّه بقلمه:

أبو منذر النعمان بن منذر الشاوي

العُبيدي نسبًا، البحريني بلدًا، الشافعي مذهبًا

في الرفاع الشرقي من البحرين المحروسة

حامدًا ومصليًّا ومسلمًا

١٧ شوال ١٤٣٣هـ

الموافق ٤ سبتمبر ٢٠١٢م

تـمهيد

ترجمة العلامة الزمخشري

هذه ترجمة موجزة للعلامة الزمخشري نقلتها بحروفها من كتاب بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة[١] للإمام السيوطي، قال فيها:

«محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، أبو القاسم جار الله. كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفننًا في كل علم، معتزليًّا قويًّا في مذهبه، مجاهرًا به، حنفيًّا.

ولد في رجب سنة سبع وتسعين وأربعمئة، وورد بغداد غير مرة، وأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، وسمع من أبي سعد الشفاني، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي، وجماعة، وجاور بمكة، وتلقب بجار الله وفخر خوارزم أيضًا.

كتب إليه الحافظ السِّلَفِي يستجيزه؛ وأصابه خراج في رجله فقطعها، وصنع عوضها رجلًا من خشب؛ وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال فيظن من يراه أنه أعرج.

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين السيوطي/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ المكتبة العصرية/ لبنان/ ج٢/ ص٢٧٩-٢٨٠.

وله من التصانيف: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، المقامات، المستقصى في الأمثال، ربيع الأبرار، أطواق الذهب، صميم العربية، شرح أبيات الكتاب، **الأنموذج في النحو**، الرائض في الفرائض، شرح بعض مشكلات المفصل، الكلم النوابغ، القسطاس في العروض، الأحاجي النحوية، وغير ذلك.

مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة. أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى، وتكرر في جمع الجوامع، وله:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمري مثل كشافي

إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء، والكشاف كالشافي» ا.هـ.

المبادئ العشرة لعلم النحو:

لِيُعْلَمْ أنّ على كل طالب علمٍ أن يعرف مقدماته[1] العشرة، قبل أن يشرع في دراسته، ليكون على بصيرةٍ فيه، حتى لا يشتغل بما ليس منه، ولا يهمل ما هو منه، وقد نظمها أبو العرفان الصّبان (ت: ١٢٠٦هـ) في أبياتٍ، فأجاد:

إن مبادي كلَّ فنٍ عشرة الحدُ والموضوعُ ثمّ الثمرة

وفضلُه ونسبةٌ والواضع والاسمُ الاستمدادُ حكمُ الشارع

مسائلٌ، والبعضُ بالبعضِ اكتفى ومن درى الجميعَ حازَ الشرَفا

---

(١) هي ما تتوقف عليه مسائل العلم بواسطة، أما المبادئ فما يتوقف عليه مسائل العلم بلا واسطة لأنها منه، فبينهما عموم وخصوص مطلق (مس).

أولًا ـ حدُّهُ[١] (تعريفه):

النحو في اللغة: القصد، وفي الاصطلاح: علم[٢] بأصولٍ يعرف بها أحوال آخر الكلمة إعرابًا وبناءً.

ثانيًا ـ موضوعه[٣]:

الكلمات العربية من حيث[٤] يبحث عن أحوالها من الإعراب والبناء.

---

(١) الحد: هو القول الدال على ماهية الشيء، فإن كان بذكر جميع أجزائها الداخلة فيها سمّي حدًّا تامًّا، وإن كان ببعض أجزائها اللازمة، سمّي حدًّا ناقصًا (مس).

(٢) يُطلق على إدراك المسائل، وعلى المسائل، وعلى الملكة الحاصلة من مزاولتها، ويصح إرادة كل من الثلاثة هنا (مس).

(٣) الموضوع: هو ما تُحمل عليه أعراضه الذاتية، كالكلمة أو الكلام بالنسبة لعلم النحو، فإنّه يبحث عن أعراضهما من الإعراب والبناء وكيفية التركيب وغيرها، والأعراض الذاتية تلحق الشيء لذاته كالتعجب اللاحق لذات الإنسان، أو لجزئه كالحركة الإرادية اللاحقة له؛ لأنّه ذو حياةٍ، أو تلحقه بواسطة أمرٍ خارجٍ عنه لكنّه مساوٍ له، كالضحك العارض له بواسطة التعجب. والحمل إما أن يكون على ذات الموضوع كقولنا: الكلمة إما معربةٌ أو مبنيةٌ؛ لأنّ الكلمة موضوع علم النحو، أو يكون الحمل على أنواع الموضوع، كقولنا الحروف كلها مبنيةٌ، فالكلمة جنسٌ وأنواعها الاسم والفعل والحرف، أو يكون الحمل على الأعراض الذاتية للموضوع، كقولنا: الإعراب إما لفظيٌّ أو تقديريٌّ، أو يكون الحمل على أنواع أعراض الموضوع الذاتية، كقولنا: الإعراب اللفظي إما رفع أو نصبٌ أو جرٌّ (مستفاد).

(٤) اعلم أن قولنا من حيث كذا قد يراد به بيان الإطلاق وأنه لا قيد هناك كما في قولنا الإنسان من حيث هو إنسان، وقد يراد به التقييد كما في قولنا: الإنسان من حيث إنه يصح ويمرض موضوع علم الطب، وقد يراد به التعليل كما في قولنا النار من حيث إنها حارة تسخن، والمراد هنا هو المعنى الثاني (مس).

ثالثًا ـ مسائله[١]:

قضاياه التي تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها، كقولنا: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب.

رابعًا ـ فضله[٢]:

فيه فضل جزيل؛ لأنَّه وسيلة إلى جميع العلوم.

خامسًا ـ استمداده[٣]:

من الكتاب، والسنَّة، وكلام العرب.

سادسًا ـ نسبته[٤]:

من علوم اللغة العربية[٥].

---

(١) المسائل: هي القضايا المطلوبة المبرهن عليها في العلم، وموضوع هذه المسائل إما موضوع العلم ذاته، كقولنا: كل كلامٍ إما أن يذكر فيه المسند أو لا، فإنّ الكلام موضوع النحو، أو يكون موضوع المسألة نوعٌ من أنواعِ موضوعه، كقولنا كل اسمٍ إما معربٌ أو مبنيٌّ، فإنّ الاسم نوعٌ من أنواع الكلمة التي هي جنسٌ له، أو يكون موضوع المسألة عرضٌ ذاتيٌّ لموضوع العلم، كقولنا: البناء إما سببه المشابهة لمبنيّ الأصل أو سببه عدم التركيب، فإنّ البناء عرضٌ ذاتيٌّ لموضوع العلم وهو الكلمة، أو يكون موضوع المسألة متركبٌ من موضوع العلم وعرضه الذاتيّ، كقولنا كل كلمةٍ معربةٍ إما منصرفةٌ أو غير منصرفةٍ، فالكلمة موضوع العلم وقد تركبت مع الإعراب الذي هو عرضٌ ذاتيٌّ لها، أو أن يكون موضوع المسألة متركبٌ من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتيّ، كقولنا كل اسمٍ معربٍ إما معربٌ بالحروف أو الحركات، فالاسم نوعٌ من موضوع العلم، وقد أخذ في هذه المسألة مع كونه معرباً، والإعراب عرضٌ ذاتيٌّ له (مستفاد).

(٢) الفضل: الميزة، والدرجة، والمرتبة.

(٣) الاستمداد: مصادر أخذ مادته.

(٤) النسبة: علاقته بغيره من العلوم.

(٥) وتسمى علوم الأدب أيضًا، وهي ما يحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظًا أو كتابةً. وعلوم =

سابعًا ـ حكمه الشرعي[١]:

الوجوب العيني على قارئ التفسير، والحديث، والوجوب الكفائيُّ على غيره.

ثامنًا ـ اسمه[٢]:

علم النَّحو.

= العربية إمّا أصولٌ أو فروعٌ، والأصول: إمّا أن تتعلق بالمفردات أو بالمركبات، فأمّا الأصول المتعلقة بالمفردات: فإنْ كان مختصًّا بالبحث عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها فهو **علم الصرف**، وإنْ كان مختصًّا بالبحث عن المفردات من حيث انتساب بعضها إلى بعضٍ بالأصالة والفرعية فهو **علم الاشتقاق**، وإنْ كان مختصًّا بالبحث عن المفردات من حيث تعيين اللفظ بإزاء المعنى فهو **علم الوضع**، وإنْ كان مختصًّا بالبحث عن المفردات من حيث جوهرها وموادها فهو **علم متن اللغة**، وأمّا الأصول المتعلقة بالمركبات فهي إمّا أن تتعلق بالمركبات الموزونة أو غير الموزونة، والأصول المتعلقة بالمركبات غير الموزونة إنْ كان مختصًّا بالبحث عن المركبات من حيث هيئاتها التركيبة وتأديتها لمعانيها الأصلية فهو **علم النحو**، وإنْ كان مختصًّا بالبحث عن المركبات من حيث إفادتها لمعانٍ مغايرةٍ لأصل المعنى الأول فهو **علم المعاني**، وإنْ كان مختصًّا بالبحث عن المركبات من حيث كيفية الإفادة في مراتب الوضوح فهو **علم البيان**، وإنْ كان مختصًّا بالبحث عن المركبات من حيث وجوه تحسين المعاني فهو **علم البديع**، وأمّا الأصول المتعلقة بالمركبات الموزونة، فإنْ كان مختصًّا بالبحث عن وزن تلك المركبات فهو **علم العروض**، وإنْ كان مختصًّا بالبحث في أواخر الأبيات الشعرية فهو **علم القافية**، وأمّا الفروع: فإنْ كان مختصًّا بالبحث في نقوش الكتابة فهو **علم الخطّ**، وإنْ كان مختصًّا بالبحث في المنظوم فهو علم **قرْض الشعْر**، وإنْ كان مختصًّا بالبحث في المنثور فهو **علم إنشاء النثر**، وإنْ لم يكنْ مختصًّا بشئ فهو **علم المحاضرات والتواريخ** (مستفاد).

(١) الحكم الشرعيّ: خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث تعلمه وتعليمه على وجه الاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع.

(٢) الاسم: هو علم الجنس الموضوع للدلالة على مسائل العلم (مس).

تاسعًا ـ واضعه[١]:

أبو الأسود الدؤَليُّ (ت: ٦٩هـ) بأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضِيَ الله عنه.

عاشرًا ـ ثمرته[٢]:

التَّحرز عن الخطأ في الكلام، والاستعانة على فهم كلام الله جلّ جلاله، وكلام رسوله ﷺ.

* * *

(١) الواضع: أول من صنّف في العلم، أو قعّد مسائله.

(٢) الثمرة: الغاية المرجوة، والفائدة المتوخاة.

فصل تمهيدي

في الكلمة والكلام

تعريف الكلمة:

لـما كان الغرض من النحو معرفة الإعراب[١]، والإعراب لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي الذي لا يوجد إلا في الكلام، وأقل ما يتركب الكلام من كلمتين، فلذلك جرت عادة النحويين في ترتيب كتبهم بتقديم الكلمة والكلام على سائر الأشياء، وبتقديم الكلمة على الكلام؛ لأنها جزؤه، والشيء إنما يعرف بعد معرفة أجزائه، وبعضهم قدم الكلام؛ نظرًا إلى أنه مقصود بالذات؛ لأن التفاهم يحصل به، بخلافها.

(الكَلِمَةُ)[٢]، والكلام لغةً مشتقان من الكَلْم وهو الجَرْح؛ لتأثير معانيهما في النفوس كتأثير الجرح في البدن، قال الشاعر:

جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتام ما جرح اللسان

وقد تأتي الكلمة بمعنى الجملة المفيدة مجازًا، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ

---

(١) وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ.

(٢) فيها ثلاث لغات: كَلِمَةٌ على وزن نَبِقَةٌ، وهي الفصحى، ولغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾، وجمعها كَلِم، وكِلْمَةٌ على وزن سِدْرَةٌ وجمعها سدرٌ، وكَلْمَةٌ على وزن تَمْرَةٌ وجمعها كَلْمٌ، والأخيرتان لغتا تميم (مس).

﴿قَآئِلُهَا﴾[١]، إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ * لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾[٢].

و(أل) للحقيقة كما هي القاعدة في كل محدود، أي: ماهية الكلمة في اصطلاح[٣] النحاة هي: لفظ موضوع لمعنى (مُفْرَدٌ).

واللفظ ـ بمعنى الملفوظ، وهو لغة المرمي ـ هو الصوت[٤] المشتمل على بعض الحروف الهجائية، وخرج بقيد (اللفظ) الدوال الأربع، وهي الإشارة[٥]، والكتابة، والعُقد[٦]، والنُّصُب[٧].

و(الموضوع) اسم مفعول مشتق من الوضع، وهو تعيين شيء لشيء متى أدرك الأول فُهم الثاني ولو بغيره للعالم به، والمقصود هنا تعيين اللفظ العربي للدلالة على المعنى المراد، فخرج بقيد (الموضوع) المهمل كديز مقلوب زيد، وكلام النائم، والمجنون.

و(المعنى) ما يقصد بشيء، وهو لازم للموضوع؛ لأن الموضوع لا يكون إلا لمعنى، وخرج بقيد (المعنى) حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب، لا بإزاء المعنى.

و(المفرد) هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كلفظ زيد، فإن حرف الزاي لا يدل على رأسه مثلًا، وخرج بقيد (المفرد) المركب[٨] كخمسةَ عشرةَ.

---

(١) المؤمنون/ من الآية ١٠٠.

(٢) المؤمنون/ من الآيتين ٩٩-١٠٠.

(٣) الاصطلاح: اتفاق طائفة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه (مس).

(٤) الصوت: هواء منضغط بين قارع ومقروع.

(٥) وتسمى كلامًا عند الفقهاء؛ حيث يصح البيع بها عند بعض الفقهاء (مس).

(٦) ما اصطلح عليه القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي بجميع أنواعها (مس).

(٧) كالمحراب، وإشارات المرور.

(٨) التركيب على خمسة أقسام: إسنادي كزيد قائم، وإضافي كغلام زيد، وتضمن كخمسةَ عشَر، ومزجي كبعلبك، وصوتي كسيبويه (مس).

نقد تعريف الزمخشري للكلمة:

عرَّف المصنف الكلمة بأنها مفرد، والمقصود ـ كما ذكرنا ـ لفظ موضوع لمعنى مفرد، فحذف جملة (لفظ موضوع لمعنى) لدلالة المفرد عليه؛ لأن المفرد لا يوصف به في اصطلاح النحويين إلا اللفظ الموضوع، كما أن المفرد لا يخبر به عن الكلمة لعدم المطابقة، وإنما الذي يخبر به اللفظ الموضوع.

ويَرِدُ على تعريفه أمران:

الأول: أنه بذكره للمفرد وحذفه (اللفظ الموضوع لمعنى) اكتفى باللازم، فيلزم دخول دلالة الالتزام في التعريف وهي مهجورة فيه[1].

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنَّا نسلم أنها مهجورة في التعريف، لكن لا يلزم من هذا كون التعريف فاسدًا، بل هو صحيح، وغاية ما فيه أن يقال أنه رسم ناقص، وهو يفيد التمييز في الجملة.

الثاني: أن فيه حذف الموصوف، ويجاب عنه بأن لا مانع من ذلك. قال الإمام ابن مالك في الألفية:

وما من المنعوت والنعت عُقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

ومنه قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[2]، أي دروعًا سابغاتٍ، ولذلك قال المصنف في كتابه الشامخ المفصل: «وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهورًا يستغنى معه عن ذكره فحينئذٍ يجوز تركه...».

---

(١) لعدم الفائدة الكبيرة فيها؛ إذ يمكن انتقال الذهن من الدال بالالتزام على الماهية إلى لازم آخر، فيفوت المقصود من التعريف.

(٢) سبأ/ من الآية ١١.

أنواع الكلمة:

ولما ذكر المصنف تعريف الكلمة، بين أنها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع، فقال:

(وَهِيَ[١] **إِمَّا اسْمٌ كَرَجُلٍ، وَإِمَّا فِعْلٌ كَضَرَبَ، وَإِمَّاحَرْفٌ)** جاء لمعنى **(كَقَدْ)**، والاقتصار في مقام البيان مفيد للحصر[٢] الوقوعي.

ودليل انحصار الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة: أن الكلمة إما أن تصلح ركنًا للإسناد أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف، الأول الاسم، والثاني الفعل.

كما يمكن أن يقال: إن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، فإنه لا يدل على معنى بذاته، بل بواسطة غيره، نحو: «قد قام»، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ـ أي الماضي، والحال، والاستقبال ـ أو لا، الثاني الاسم كـ«رجل»، فإنه يدل بنفسه على ذاتٍ من غير حاجة لاقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة، والأول الفعل كـ«ضَرَبَ»، فإنه يدل على حدثٍ ـ هو الضَّرْبُ ـ مقترنٍ بزمانٍ هو الماضي.

وقد أجمع النحويون على هذا إلا من لا يُعتد بخلافه وهو أبو جعفر بن صابر، فإنه زاد اسم الفعل مطلقًا وسماه خالفة، والحق أنه من أفراد الاسم.

تعريف الكلام:

ولما تكلم على الكلمة وأقسامها، شرع يتكلم على الكلامِ، فقال:

---

(١) وهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة، وتقسيم الكلي إلى جزئياته هو ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود.

(٢) وهو حصرٌ استقرائي، والقسمة العقلية تقتضيه أيضًا.

(الكَلَامُ)، وهو في اللغة كل ما أفهم المقصود، فيشمل النفسي واللفظي، أفاد أو لم يفد، ولو مهملًا لا معنى له، والدوال الأربع المار ذكرها.

أما في اصطلاح النحاة: فهو لفظ موضوع مفيد **(مُؤَلَّفٌ)**، أي: مركب، دال على معنى يحسن السكوت عليه، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر انتظارًا تامًا بعد فهم المعنى، أما انتظار المتعلقات كالمفاعيل فلا يضر.

أقسام الكلام:

وأقل ما يتألف الكلام **(إِمَّا مِنِ اسمَيْنِ أُسْنِدَ)** أي ضُمَّ **(أَحَدُهُمَا إِلَى الآخَرِ)** على وجه يفيد، وذلك **(نَحْوُ**[1]**)** قولك: **(زَيْدٌ قَائِمٌ)**، واحترز بذلك عن كلمتين لا إسناد بينهما، كـ«غلام زيدٍ»، و«خمسة عشر»، وقوله: **(وَإِمَّا مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ)** معطوف على ما تقدم من قوله (إما من اسمين)، وذلك **(نَحْوُ)** قولك: **(ضَرَبَ زَيْدٌ)**.

وظاهر قوله: (إما... وإما) الحصر، وهو قول ابن الحاجب، ووجَّهَه بعضهم بأن الكلام اسم للمسند والمسند إليه، وما زاد على ذلك لا دخل له في حقيقة الكلام، ولكن الجمهور على خلافه، فقد يتركب من أكثر من ذلك، نحو: «أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا»، وعليه فيجاب عن المصنف بأن الحصر إضافي بالنسبة للممتنع، كتركيبه من فعلين، أو من حرفين، أو من اسم وحرف، أو من فعل وحرف، فإن كل ذلك لا يسمى كلامًا، فلا ينافي أن يتركب من غيرهما، كجملة الشرط وجوابه، وجملة القسم وجوابه، أو بأن ذلك أقل ما يتركب منه الكلام، كما نبه عليه ابن هشام.

وقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالًا ـ وهي إحدى عشرة صورة تفصيلًا ـ وذلك لأنه: إما أن يتألف من اسمين، وإما من فعل واسم، وإما

---

(١) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحوُ، وبالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره: أعني نحوَ. ا.هـ (مستفاد من حاشية الكفراوي على الآجرومية).

من جملتين، وإما من فعل واسمين، وإما من فعل وثلاثة أسماء، وإما من فعل وأربعة أسماء، فهذه ست صور على وجه الإجمال، وأما تفصيلها، فيطلب في المطولات.

الكلام والجملة:

الراجح أن الجملة أعم من الكلام؛ لأن شرط الكلام أن يكون مفيدًا، ولا يشترط ذلك في الجملة، فهي مركب إسنادي ـ ولو لم تُفد ـ كجملة الشرط، نحو: «إن قام»، أو أفادت فائدة وإن لم تكن مقصودة كجملة الصلة، نحو: «الذي قام أبوه».

وجرى البعض على أنهما مترادفان، وهو ظاهر قول المصنف، **(وَيُسَمَّى)**، أي: اللفظ الموصوف بما تقدم **(كَلَامًا وجُمْلَةً)**، وهي عندهم ما تركبت من مسند ومسند إليه، أفادت أم لا.

وإنما قلت (وهو ظاهر)؛ لأن الشيء لا يسمى باسم شيء إلا إذا كان مرادفًا له، ويحتمل أن معنى قوله (ويسمى جملة)، أي: من حيث إنه من أفرادها، وإن الجملة تنفرد عنه، لكنه خلاف الظاهر.

فائدة في العلاقة بين الكلام، والكلم، والجملة، والقول:

الكَلِمُ[1] هو اللفظ المركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أفاد، نحو:

---

(١) اسم جنس جمعي واحدة كَلِمَةٌ. واسم الجنس على نوعين: الأول اسم جنس إفرادي وهو ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد، وذلك كماء، وتراب، وزيت، ومنه المصدر كضرب، وشرب، وقيام، وجلوس. والثاني اسم جنسي جمعي، وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبًا، وذلك بأن يكون الواحد بالتاء، واللفظ الدال على الجمع بغير تاء، مثل كلم وكلمة، وبقر وبقرة، وقولنا (غالبًا) للإشارة إلى أمرين: أولهما أنه قد يفرق بين الواحد وجمعه بالياء المشددة نحو روم ورمي، وزنج وزنجي، وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترنًا بالتاء والمفرد خاليًا منها، عكس الغالب نحو: كمء وكمأة، وهو قليل جدًا في العربية (مستفاد من شرح عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك لابن هشام).

«العلم يرقِّي الإنسان»، أو لـم يفد، نحو: «لو ارتقى الإنسان».

والقول ما يُنطق به سواء أكان كلمة، أم كلامًا، أم كَلِمًا، أم جملة، فهو أعم مطلقًا من الكلمة لشموله المفرد والمركب، ومن الكلام لشموله المفيد وغيره، ومن الكلِم لشموله المركب من كلمتين أو أكثر، ومن الجملة لشموله المقصود وغير المقصود مفيدًا أو غير مفيد.

وبين الكلام والكَلِم عموم وخصوص من وجهٍ[1]، فالكلِم أعم من جهة المعنى؛ لإطلاقه على المفيد وغيره، وأخص من جهة اللفظ؛ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين، نحو: «زيد قام أبوه» كلام؛ لوجود الفائدة، وكلِم لوجود الثلاثة بل الأربعة، و«قام زيد» كلام لا كلِم، و«إن قام زيدٌ» كلِم لا كلام.

* * *

(١) ضابط العموم والخصوص الوجهي: أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء لا يصدق على الآخر.

الباب الأول

الاسم

الباب الأول

الاسم

لما فرغ المصنف من تقسيم الكلمة، شرع في مباحث(١) أقسامها، وقدَّم الاسم على الفعل والحرف؛ لأنه أصل، وهما فرعان؛ إذ هو لا يحتاج إليهما في تأليف الكلام، وهما محتاجان إليه، فقال:

(بابٌ) بالتنوين وتركه، وهو لغةً: فرجة يتوصل منها من داخلٍ إلى خارجٍ، وعكسه.

واصطلاحًا: اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة من الكتاب(٢)، مشتملة على فصولٍ غالبًا.

والفصل لغةً: الحاجز بين الشيئين، واصطلاحًا: اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة من الباب، مشتملة على مسائل غالبًا.

والفرع لغةً: ما يتفرع عن غيره، واصطلاحًا: اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة من العلم، مشتملة على مسائل غالبًا.

---

(١) المباحث جمع مبحث، وهو اسم مكان لما يبحث عنه. والبحث هنا يراد به إثبات النسبة الخبرية بالدليل.

(٢) الكتاب لغة: الضم والجمع، واصطلاحًا: اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالبًا (مس).

والمسألة لغةً: مطلق السؤال، واصطلاحًا: مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم.

فنخلص من ذلك إلى أن تقسيم البحث العلمي عند علمائنا القُدامى ـ رحمهم الله ـ كان على الترتيب[١] الآتي: الكتاب ـ الباب ـ الفصل ـ الفرع ـ المسألة.

تعريف الاسم:

و(**الاسْمُ**) مشتق ـ عند البصريين ـ من السُّمو، وهو العلو وزنًا ومعنىً؛ لأنه يعلو على أخويه، فأصله سَمو حذفت منه الواو التي هي لام الكلمة اعتباطًا[٢]، وسكن أوله تخفيفًا، وأُتي بهمزة الوصل، فوزنه افع، ويدل له جمعه على أسماء وأسامي؛ إذ الأصل في الأول أسماو، فقلبت الواو همزة.

والاسم لغةً: ما دَلَّ على مُسمى، واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن مُعين وضعًا.

علامات الاسم:

رسم الـمُصنف الاسم ـ ولم يحده ـ؛ لأنه عرَّفه بالخاصة، فقال:

(**هُوَ مَا**)، أي: لفظ (**صَحَّ الحَدِيْثُ**)، أي: الإخبار (**عَنْهُ**)، أي: إسناد ما تتم به الفائدة إليه، وقدَّمه على مابعده؛ لأنه كما قال ابن هشام في شذور الذهب أنفع العلامات، فيكون الاسم مُسندًا إليه، والمُسند فعلًا، أو اسمًا، أو جملة، ومنه قوله تعالى:

---

(١) قاعدة: إذا كان بين الكلام السابق والآتي مخالفة بالعوارض يؤتى بالفصل، وإذا كانت المخالفة بالنوع يؤتى بالباب، وإذا كانت المخالفة بالجنس يؤتى بالكتاب (مستفاد من حاشية الجمل على شرح المنهج/ ج١/ ص٢٦-٢٧).

(٢) وهو الحذف لغير دليل، أو لغير علة.

﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[1]، فـ«محمد» اسم مسند إليه، و«رسول الله» مُسند.

ودليل كون الإخبار من خواص الاسم؛ أن الفعل خبر دائمًا فلا يخبر عنه، والحرف لا يكون خبرًا ولا مخبرًا عنه أصلًا.

ثم أعقب ذلك بذكر أربع من خواصه الأخرى، وهي ليست من تتمة التعريف، بل للإشارة إلى أن المقصود من هذا التعريف تَعداد أهم خواصه المشهورة[2]، فقال:

(**وَدَخَلَهُ**)، أي: وصح أن يدخل عليه (**حَرْفُ الجَرِّ**)، ولو عبَّر بالجر لكان أولى؛ ليتناول الجرَّ بالحرفِ، وبالتبعية، وبالجوار، ومن الأخير قولهم: هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، روي بخفض (خرب) لمجاورته للضبِّ، وإنما كَان حقه الرفع؛ لأنه صفة للمرفوع وهو الجُحرُ، وعلى الرفع أكثر العرب.

ودليل كون دخول حرف الجرِّ من خواص الاسم، أنَّ الجر علامة المخبر عنه (الاسم)، وذلك لأن حرف الجر موضوع لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم، فينبغي أن يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل إليه، ولما كان دخوله على الفعل والحرف ممتنعًا، فالأثر الحاصل به ـ يعني الجر ـ يكون علامة للمخبر عنه وهو الاسم.

(**وَأُضِيْفَ**)، أي: وصحَّ أن يُضاف، وهذه هي العلامة الثالثة من علامات الاسم ألا وهي الإضافة، والمقصود أن يكون الاسم مضافًا لا مضافًا إليه؛ لأن هذا ليس من خواص الاسم، فالفعل والجملة قد يقعان مضافًا إليه كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ

---

(١) الفتح/ من الآية ٢٩.

(٢) قال ابن مالك في الألفية:

بالجر، والتنوين، والندا، وأل ... ومسند، للاسم تـمييز حصل

وقد ترك الزمخشري أربعًا من علامات الاسم، هي: النداء، وعود ضمير عليه، ومباشرة الفعل ـ أي ولاؤه ـ من غير فاصل، وإبدال اسم صريح منه.

يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[1]، فأضيف يوم إلى جملة (ينفع الصادقين صدقهم)، وقرأ نافع (يومَ) مفتوحًا على أنه مبني على الفتح؛ لإضافته إلى الجملة الفعلية.

ودليل كون الإضافة من خواص الاسم؛ أن الغرض منها: إما تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة، مثل: «غلام زيدٍ»، أو التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة مثل: «غلامُ رجلٍ»، أو التخفيف إذا أضيف شبه الفعل إلى معموله، مثل: «حسنُ الوجه»، وكل ذلك لا يصلح له الفعل والحرف.

(وَعُرِّفَ)، أي: وصحَّ أن يُعَرَّف، فالعلامة الرابعة هي التعريف، وذلك بقبول دخول حرف التعريف وهو اللام عند سيبويه ـ والهمزة للوصل ـ، أو (أل) عند الخليل بجميع أقسامها كالفرس، والغلام.

ويستثنى من ذلك (أل) الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اضطرارًا عند الجمهور كما في قول الفرزدق يخاطب رجلًا من بني عُذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان:

ما أنت بالحَكَمِ التُّرْضَىٰ حكومته ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأي والجدل

ودليل كون التعريف من خواص الاسم؛ أن الغرض منه تعريف المخبر عنه، والفعل والحرف لا يخبر عنهما.

وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم، فإن حرف التعريف لا يدخل على الضمائر، وأسماء الإشارة، وغيرهما.

(وَنُوِّنَ)، أي: وصحَّ أن يُنوَّن، فالعلامة الخامسة هي التنوين، وهو نون ساكنة زائدة تتبع آخر الاسم لفظًا ـ لغير توكيد ـ وتفارقه كتابةً؛ للاستغناء عنها بتكرار

---

(١) المائدة/ من الآية ١١٩.

الشَّكلة عند الضبط بالقلم، ومثاله قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[1].

وأشهر أنواع التنوين أربعة:

* **تنوين التمكين**: وهو الذي يلحق الأسماء المعربة المنصرفة، ويدل على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية؛ لذلك يسمى تنوين الصَّرْف؛ أي: إن الاسم ليس ممنوعًا من الصرف.

* **تنوين التنكير**: وهو الذي يلحق بعض الأسماء المبنية ليفرق به بين المعرفة منها والنكرة، فما نون منها كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة، فتقول: «سيبويهِ» بغير تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمه هكذا، وإذا أردت أي شخصٍ يسمى بهذا الاسم قلت: «سيبويهٍ».

* **تنوين المقابلة**: وهو الذي يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون من جمع المذكر السالم؛ فإذا قلنا: «هؤلاء مسلماتٌ»؛ فالتنوين في «مسلمات» يقابل النون حين نقول: «هولاءِ مسلمون».

* **تنوين العِوض**: ويكون:

[١] عوضًا عن جملة، وهو الذي يلحق «إذ» عوضًا عن جملة تكون محذوفة بعدها، مثاله قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[2]، أي: يوم إذ زلزلت الأرض، وأخرجت أثقالها.

[٢] عوضًا عن اسم، وهو الذي يلحق بالكلمتين: «كل، بعض»، أي: عوضًا

---

(١) فصلت/ الآية ٣.

(٢) الزلزلة/ الآية ٤.

عما تضافان إليه، ومثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾(١)، أي: كل انسان.

[٣] عوضًا عن حرف، وهو الذي يلحق الأسماء المنقوصة الممنوعة من الصرف في حالتي الرفع والجر عوضًا عن آخرها المحذوف، ومثاله قوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾(٢)، فأصلها غواشيٌ.

ودليل كون التنوين من خواص الاسم؛ أن أنواعه علامة تمام مدخولها، والفعل والحرف لا يتمان إلا بالغير، أما الفعل فبالفاعل، وأما الحرف فبمُتَعَلَّقِهِ.

فتنوين التمكين يدل على تماميته في الاسمية بدون المشابهة بالفعل والحرف كغير المنصرف والمبني اللذان يشبهان الفعل والحرف، وتنوين التنكير يدل على النكارة وهي وصف في المنكَّر، وتنوين العوض يدل على المضاف إليه المحذوف الذي تم به الاسم أولًا، وتنوين المقابلة يدل على ما يقابل بنون جمع المذكر السالم التي بها تم الجمع.

تنبيه:

لو عبَّر المصنف بقوله: (وصح أن يُضاف، أو يعرف، أو ينون) لكان أفضل؛ لأنَّ التنوين والإضافة لا يجتمعان؛ لأن التنوين يؤذن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال، وكذلك (أل) لا تجتمع مع التنوين؛ لأن الأخير للتنكير وهي للتعريف، فلا يجتمعان في مادة واحدة؛ لتضادهما.

أنواع الاسم إجمالاً:

ولما تكلم على تعريف الاسم، شرع يتكلم على أنواعه المذكورة في هذا المتن إجمالًا، فحصرها في خمسة عشر قسمًا، فقال:

(١) الإسراء/ من الآية ٨٤.

(٢) الأعراف/ من الآية ٤١.

(**وَأَصْنَافُهُ**)، أي: أنواعه:

الأول (**اسْمُ الجِنْسِ**)، وهو كلي يدل على الماهية بلا قيد وحدةٍ، أو تعيين خارجي، أو ذهني، كـ«رجل»، بخلاف علم الجنس كـ«أسامة» علم للسبُع، فإنه موضوع للماهية الحاضرة ذهنًا.

(وَ) الثاني (**العَلَمُ**)، وهو مادل على شيء معين، ولا يتناول غيره بوضع واحد، كـ«زيد».

(وَ) الثالث (**المُعْرَبُ**)، وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه، إما لفظًا كـ«زيد»، أو تقديرًا كـ«سُعدى».

(وَ) الرابع (**تَوَابِعُهُ**)، أي: المعرب، وهو كل اسم ثان معرب بجنس إعراب سابقه من جهة واحدة[١]، كـ«العالِم» في قولك: «زيدٌ العالـمُ قائمٌ».

(وَ) الخامس (**المَبْنِيُّ**)، وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل، كـ«مَنْ، وأينَ، وحيثُ، وهؤلاءِ».

(وَ) السادس (**المُثَنَّى**)، وهو مازيد في آخره ألف أو ياء مفتوح ماقبلهما لمعنى التثنية، ونون مكسورة عوضًا عن الحركة والتنوين، نحو: «جاء مسلمان»، و«رأيت مُسلِمَينِ»، و«سلمت على مسلِمَينِ».

(وَ) السابع (**المَجْمُوعُ**)، وهو مادل على آحاد يدل على أحد تلك الآحاد واحده، أي: مفرده، كـ«زيدِينَ، ورجال، وهندات».

(وَ) الثامن (**المَعْرِفَةُ**)، وهي اسم وضعه الواضع لمعنى مُعين مُشخص، أي: يدل على شيء بعينه، نحو: «أنا، وأنت».

---

(١) قيد احترز به عن المفعول الثاني في باب علمت نحو: أعطيت زيدًا كتابًا، فمن حيث إنه يقتضي آخذًا ومأخوذًا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة.

(وَ) التاسع (النَّـكِرَةُ)، وهو اسم شائع في أفراد جنسه، لا يختص به واحد دون غيره، كـ«رجل، وشمس».

(وَ) العاشر (المُذَكَّرُ)، وهو ما خلى آخره من تاء التأنيث، وألفه المقصورة والممدودة، كـ«كتاب».

(وَ) الحادي عشر (المُؤَنَّثُ)، وهو ما كان في آخره تاء التأنيث، أو ألفه المقصورة، أو الممدودة، نحو: «امرأة، وحبلى، وحمراء».

(وَ) الثاني عشر (المُصَغَّرُ)، وهو ماضُم أوله، وفُتح ثانيه، وزِيدَ قبل ثالثه ياء ساكنة، كـ«رُجَيْلٍ».

(وَ) الثالث عشر (المَنْسُوبُ)، وهو ما لحق آخره ياءٌ مشددة تدل على نسبة شيء إليه، كـ«بغداديّ».

(وَ) الرابع عشر (أَسْمَاءُ العَدَدِ)، وهي التي تعد بها الأشياء، نحو: «واحد، واثنان، وثلاثة».

(وَ) الخامس عشر (الأَسْمَاءُ المُتَّصِلَةُ بالأَفْعَالِ)، وهي ما كان فيها معنى الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها، نحو: «عِلْم، وعالم، ومعلوم، وعليم».

أنواع الاسم تفصيلاً:

لما ذكر أنواع الاسم إجمالًا، أخذ يذكرها تفصيلًا على سبيل اللف والنشر المرتب[1]:

---

(١) اللف والنشر: ذكر متعدد، ثم يذكر ما لكلٍّ من أفراده شائعًا من غير تعيين، اعتمادًا على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منها، ورده إلى ما هو له. فإن كان النشر فيه على ترتيب اللف فهو مرتب، وإلا فغير مرتب. مستفاد من معجم البلاغة العربية لبدوي طبانة/ دار المنارة/ جُدة/ ط٣/ ١٩٨٨/ ص٣٩٢.

الفصل الأول

اسم الجنس

(اسْمُ الـجِنْسِ[1] وَهُوَ عَلَى ضَرْبَينِ) أحدهـما (اسْمِ عَيْنٍ)، وهو ما يقوم بنفسه[2]، وهو على قسمين: مشتق، وغير مشتق، وقد مثَّل للثاني بقوله: (كَرَجُلٍ)، وللأول بقوله: (وَرَاكِبٍ، و)، ثانيهما (اسْمِ مَعْنًى)، وهو ما يقوم بغيره[3]، وهو على قسمين أيضًا: مشتق، وغير مشتق، وقد مثَّل للثاني بقوله: (كَعِلْمٍ)، و«جَهْلٍ»، ومثَّل للأول بقوله: (وَمَفْهُومٍ)، و«مُضْمَرٍ».

* * *

(١) التحقيق: أن بين اسم الجنس والنكرة فرقًا بحسب الاعتبار، فإن اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية من حيث هي ـ بلا قيد ـ فهو المعبر عنه باسم الجنس كالأسد، وإن اعتبر دلالته على الفرد المبهم ـ أي غير المعين ـ فهو النكرة كرجل (مس).

(٢) القيام بالنفس هو التحيز بالنفس من غير تبعية في تحيزه لتحيز غيره كما في الممكنات من الأعيان، أو استغناؤه بنفسه عن المحل كواجب الوجود.

(٣) الغيرية إما بالحقيقة كما في الأعراض كلها، أو بالاعتبار كما في صفات الله تعالى، فإنها ليست عين الذات ولا غيرها في الأصح.

الفصل الثاني

العَلَم

والثاني من أنواع الاسم (**العَلَمُ**)، ويطلق لغةً على الجبل، ومنه قول الخنساء -رضِيَ الله عنها- ترثي أخاها صخرًا:

وإنَّ صخرًا لتأتم الـهُداةُ به   كأنه علم في رأسه نارُ

وأما اصطلاحًا: فهو ما وُضع لمسمى مُعين بدون احتياجٍ إلى قرينة خارجة عن ذات لفظه.

أقسام العَلَم:

وينقسم العَلم - باعتبارات عديدة - إلى عدة أقسام، فينقسم باعتبار الاستعمال إلى نوعين: منقولٍ، ومُرْتَجَلٍ، وهذا هو التقسيم الوحيد الذي ذكره المصنف، وأشار إليه مبتدئًا بذكر المنقول؛ لأنه الأكثر، فقال:

(**الغَالِبُ عَلَيْهِ**)، أي: المنقول، وهو ما نُقل من شيء سبق استعماله فيه قبل العَلمية (**أَنْ يُنْقَلَ عَنِ اسْمِ جِنْسٍ كَجَعْفَرٍ**[1])، ثم صرَّح بمفهوم الغالب فقال:

(**وَقَدْ يُنْقَلُ عَنْ فِعْلٍ**): إما مضارع (**كَيَزِيْدَ**[2])، أو ماضٍ كـ«شَمَّر»[3]، أو

(١) فإنه وضع أولًا للنهر الصغير ثم نقل عنه وجعل علمًا لرجل.

(٢) فإنه في الأصل مضارع زاد، فنقل منه وجعل علمًا لرجل.

(٣) فإنه في الأصل فِعْلٌ من جمع ثيابه ليجدَّ في السير، ثم جعل علمًا لفرس.

أمر كـ«اِصْمِت»[(١)]، أو عن صفة كـ«محمد، وسعيد»، أو عن مُركب كـ«جاد المولى»، و«سيبويه»، أو عن مصدر كـ«فَضْل».

ثم أشار إلى القسم الثاني وهو المرتجل بقوله: **(وَقَدَ يُرْتَجَلُ)** من ارتجل الخطبة والشعر إذا ابتدأهما من غير تهيء لهما قبلُ، فالعلم المرتجل هو ما وضع من أول الأمر عَلَمًا، ولم يُستعمل في شيء آخر قبل علميَّته، كـ«عُمر، وسعاد».

والمرتجل قسمان: قياسي، وهو ماكان له نظير في كلام العرب **(كَغَطَفَانَ)**، و«عمْران، وحَمدان»، فإن نظير الأول نزوان، والثاني سرحان، والثالث سَكران.

وشاذ، وهو ماكان على خلاف قياس كلام العرب نحو: «مُحبَبٌ» اسم رجل، فقياسه أن كل مفْعَل عينه ولامه من جنس واحد يجب إدغامه فكان يقتضي أن يقال مُحَبٌّ.

وينقسم العَلَمُ باعتبار الوَضْعِ إلى ثلاثةِ أنواع: اسم، وكنية، ولقب.

فالاسم: ماوضع أولًا ليدل على الذات، نحو: «عثمان، وعلي».

والكُنية: هي كل مركب إضافي صدره أبٌ، أو أم، أو ابن، أو بنت، نحو: «أبو بكر»، و«أم المؤمنين»، و«ابن مالك»، و«بنت الحسين».

واللقب: ما أشعر برفعة مُسمَّاه ـ أي مدحه ـ كـ«جمال الدين، وسيف الدولة»، أو بضعَتِهِ ـ أي ذمه ـ، نحو: «الناقص، والحَمَّار».

وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب[(٢)] تقديم الاسم وتأخير اللقب في الأفصحِ؛

---

(١) فإنه في الأصل أمر من تَصْمُت على وزن تنصرُ بمعنى تسكت، فجعل علمًا للبرِّية، فإن أحدٌ سمع صوتًا قال لصاحبه فيها: أُصمت، فغير ضَمته إلى الكسرة كما غُيِّر بناؤه إلى الإعراب.

(٢) لأنه غالبًا منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة، فتقديمه يوهم السامع أن المراد معناه الأصلي، =

لأنه كالنعت له، نحوُ: «هارون الرشيد»، ويكون اللقب تابعًا للاسم في إعرابهِ[1]، إلا إذا كانا مُفْرَدَينِ فيجب[2] إضافة الاسم إلى اللقب[3]، نحو: «سعيدُ كُرْزٍ»[4]، أو إذا اشتهر اللقب اشتهارًا تامًا فيجوز العكس، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[5].

ولا ترتيب بين الكنية والاسم، ولا بين الكنية واللقب[6]، غير أنَّ الأشهر

= ولأنه لإشعاره بالمدح أو الذم كان في معنى النعت والنعت لا يقدم فكذا شبهه، ولأن فيه العلمية وزيادة، فلو أتي به أولًا لأغنى عن الاسم، وهذا كله في اللقب الخاص الذي ليس بصورة الكنية. أما اللقب العام كجمال الدين لكل من اسمه محمد، وعفيف الدين لكل من اسمه عبد الله فيستوي تقديمه وتأخيره لفقد نكتة التأخير حال عمومه واشتراكه؛ لأنه إنما وضع للاسم مطلقًا لا للمسمى بخلاف الخاص فإنه وضع للمسمى لا للاسم فافترقا. وأما اللقب بصورة الكنية كأم المساكين لقب أم المؤمنين زينب بنت خزيمة رضِيَ الله عنها فيجب تأخيره مطلقًا؛ لدفع توهم أنه كنية على أصله. (مستفاد).

(١) بدلاً منه، أو عطف بيان عليه، ويجوز قطعه عن التبعية إما برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولًا لفعل محذوف.

(٢) عند البصريين.

(٣) مالم يمنع منه مانع، فإن منع من الإضافة مانع كما إذا كان الاسم مقرونًا بـ(أل) كالحارث كُرز، أو كان اللقب وصفًا في الأصل مقرونًا بـ(أل) كإبراهيم الخليل، وعمر الفاروق فلا يضاف الأول إلى الثاني، وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الإتباع أيضًا في المفردين والقطع كما في غيرهما.

(٤) القياس امتناع الإضافة؛ لأن المسمى الأول والثاني واحد، فلو أضفنا الأول إلى الثاني لزم من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه، إلا أنهم أجابوا عن ذلك بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى جاءني سعيد كرز بالإضافة جاءني مسمى هذا الاسم.

(٥) النساء/ من الآية ١٧١.

(٦) قال الفاكهي في شرحه على المتممة (ص١٧٤-١٧٥): «.. وإذا اجتمعت الثلاثة قُدمت الكنية على الاسم، ثم جيء باللقب نحو: قال أبو بكر سعيد عتيق، فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم».

تقديمها عليهما جميعًا فيقال: «أبو حفص عمر الفاروق»؛ لأن المراد بالكنية الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب.

وينقسم العَلَمُ باعتبار اللفظ إلى نوعين: مفرد، ومركب.

فالاسم المفرد هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، نحو: «سعدٍ»، وحكمه أن يعرب على حسب العوامل الداخلة عليه إلا إذا كان ممنوعًا من الصرف فيجرُّ بالفتحة نحو: «أحمد»، أو كان على وزن فَعالِ، نحو: «حَذَامِ»، فيبنى على الكسر.

والاسم المركب هو ما يدل جزؤه على جزء معناه، وهو إما مركب إضافي، نحو: «نور الدين»، وحكمه أن يعرب صدره على حسب العوامل، ويجر عَجُزُه بالمضاف دائمًا.

أو مركب مزجيٌّ، نحو: «بعلبك»[١]، فحكمه أن يمنع من الصرف، إلا إذا كان مختومًا بـ(ويه)، نحو: «سيبويه»، فيبنى على الكسر.

أو مركب إسناديٌّ، نحو: «تأبَّط شرًا»[٢]، وحكمه أن يبقى على حاله قبل العلمية ويحكى على حالته الأصلية، وتقدر على آخره حركات الإعراب[٣].

وينقسم العَلَمُ باعتبار معناه إلى: علم شخص، وعلم جنس.

---

(١) إن بعلاً اسم لصنم، والبكَّ بمعنى الدق، فجعل علماً لبلدة.

(٢) معناه في الأصل: أخذ تحت إبْطه شرًا، فجعل علمًا لرجل أخذ تحت إبْطه حية أو سيفًا.

(٣) إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب نحو: سعد زغلول (وجاز إتباع الأول للثاني)، وإن كانا مركبين، أو أحدهما مركبًا والآخر مفردًا، أو كان في أحدهما (أل) امتنعت الإضافة ووجب الإتباع، نحو: عبد الله سيف الدولة، ومحمد جمال الدين، وسيف الإسلام جلال، وهارون الرشيد، والمهدي يعقوب (مس).

والعلم الشخصي: هو اسم يختص بواحد دون غيره من أفراد جنسه، كـ«زيد».

أما العلم الجنسي: فهو ما وضع للجنس برمته بقطع النظر عن أفراده، ومسماه يكون للأعيان العقلاء، مثل: «فرعون» عَلَمًا لكل ملك من ملوك مصر، أو لغير الأعيان كـ«أُسامة» لجنس الأسد، وقد يكون مُسماه للمعاني كـ«فَجارِ» لجنس الفُجُور.

والعلم الجنسي مقصور على السماع، وهو يكون اسمًا كما مرَّ، وكنية كـ«أبي جَعْدَة» للذئب، و«أم قشعم» للموت، ويكون لقبًا كـ«الأخطل» للهرِّ.

* * *

الفصل الثالث

المُعْرَب

والثالث من أنواع الاسم (**المُعْرَبُ**)، وهو لغةً: المُبيَّن، واصطلاحًا ما مرَّ.

وهو (**عَلَى ضَرْبَيْنِ**):

أحدهما (**مُنْصَرِفٍ**)، ويسمى أيضًا مُتمكنًا أمكن، ورسَمه[(١)] المصنف بقوله: (**وَهُوَ مَا يَدْخُلُهُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ والتَنْوِينُ كَـ**) نحو (**زَيْدٍ**) في قولنا: «جاءني زيدٌ»، و«رأيت زيدًا»، و«مررت بزيدٍ».

(**وَ**) ثانيهما (**غَيْرِ مُنْصَرِفٍ**)، ويسمى أيضًا مُتمكنًا غير أمكن، ورسَمه المصنف بقوله: (**وَهُوَ الَّذِي مُنِعَ الجَرَّ وَالتَّنْوِينَ**[(٢)]) منه، وقد أشار إلى حكم إعرابه، فقال:

(**وَيُفْتَحُ فِي مَوضِعِ الجَرِّ**)؛ لأن الجرَّ والفتح أخوان[(٣)] (**نَحوُ: مَرَرْتُ بِأحمَدَ**)، وكأن المصنف أراد بالجر الكسرَ المخصوص بحالة الجر؛ لأن الكسرَ المشترك بين

(١) ويمكن تعريفه أيضًا بأنه ما لا يكون فيه علتان فرعيتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقامهما.

(٢) وهو يقابل المنصرف مقابلة العدم للملكة.

(٣) هذا تعليل لاختيار الفتح نيابة عن الجر دون الضم، والأخوة هي المناسبة بينهما باعتبار أنهما علامتا فضلة، أو باعتبار أنَّ النصب محمول على الجر كما في التثنية والجمع، وعلى الكسر في جمع المؤنث السالم، والفتح مع النصب والجر مع الكسر متحدان بالذات أو باعتبار الصورة (مس).

النصب والجرِّ غير ممنوع منه في الأصح، وأراد بالتنوين التمكين منه؛ لأن سواه غير ممنوع منه، فيصير التعريف كالآتي:

غير المنصرف: هو الاسم المعرب الذي منع منه الكسر المخصوص بحالة الجر، وتنوين التمكين.

علة منع الصرف:

إنَّ غير المنصرف هو ما كان فيه سببان، أو سبب واحد مكرر من أسباب منع الصرف التسعة الآتية، وكل واحد من تلك الأسباب فرعٌ لأصل، فيكون في كل غير منصرف فرعيتان، فأشبه الفعل من حيث إن فيه أيضًا فرعيتين، إحداهما احتياجه في تأليف الكلام إلى الاسم (الفاعل) كما عرفته، والثانية أنه مشتق من الاسم (المصدر)، والمشتق فرع المشتق منه، فلما شابه الفعل من هاتين الجهتين؛ ناسب أن يُمنع منه أقوى خواص الاسم، وهو الجر والتنوين **(إِلَّا إِذَا أُضِيْفَ)** غير المنصرف إلى شيء **(أَوْ عُرِّفَ بِاللَّامِ)**، فإن الجرَّ لا يمنع منه حينئذٍ؛ لأن الإضافة والتعريف باللام من خواص الاسم، فتقوى بسببهما الاسمية فيه، وتضعف مشابهة الفعل فيه، فيدخله ما مُنع منه بسبب تلك المشابهة، **(نَحو: مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ)**، فإن أحمد لما أضيف إلى (كُم) كُسر داله، (وَ) نحو: مررتُ **(بِالأَحْمَرِ)**، فإنَّ الأحمر لما عُرِّف باللام كُسر راؤه.

تعريف الإعراب:

ولما بيَّن المعرب، أراد أن يبين ما بسببه يصير المعرب بالقوة معربًا بالفعل ـ أي الإعراب ـ؛ إذ لابدَّ من معرفته للخائض في سائر الأبواب، فقال:

(الْإِعْرَابُ) لغةً: البيان، يقال: أعرب عمَّا في ضميره، أي: بيَّن ما في نفسه.

أما اصطلاحًا فقد اختلف فيه النحويون على قولين:

الأول، ويرى الإعراب معنويًا، وعليه المصنف[١]؛ إذ عرَّفه بقوله: (**هُوَ**[٢] **اخْتِلافُ**)، أي: تغيرٌ من حال إلى حال (**آخرِ الكَلِمَةِ**)، أي: الحرف الأخير من الكلمة ـ اسمًا كانت، أو فعلًا ـ، حقيقة كـ«دال زيدٍ»، أو حكمًا كـ«دال يدٍ».

واحترز بقيد (آخر الكلمة) عن اختلاف الأول والوسط، فإن اختلافهما لا يسمى إعرابًا، كـ«رَجُلٍ، ورُجَيْلٍ، ورِجَالٍ».

واختص الإعراب باختلاف آخر الكلمة؛ لأن اختلاف الأول والوسط دليل على وزنِ الكلمة، فلا يصير دليلًا لشيء آخر (**بِاخْتِلافِ**) جنس (**العَوَامِلِ**)، أي: تعاقبها على الكلم الداخلة عليها، وهو قيد احترز به عن اختلاف الآخر لا بالعامل نحو: «مَنْ ضَرَبَ»، و«مَنِ[٣] الضَّاربُ»، و«مَن ابْنُكَ».

والعوامل جمع عامل، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

وهو ضربان: لفظي ومعنوي، والأول إما قياسي وهو سبعة: الفعل وبعض الأسماء، وإما سماعي، وهو ثلاثة أصناف: حروف، وأفعال، وأسماء، وجملتها أحد وتسعون عاملًا.

والمعنوي شيئان عند سيبويه: الابتداء، ووقوع المضارع موقع الاسم، وزاد عليهما الأخفش[٤] عامل الصفة، وهي أن ترفع لكونها صفة لمرفوع مثلًا.

---

(١) واختاره الأعلم الشنتمري، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

(٢) ضمير رفع منفصل مرفوع محلاً مبتدأ ثان، وليس ضمير فصل؛ لأن شرطه كون ما بعده معرفًا باللام، أو أفعل من كذا.

(٣) كسرت منعًا لالتقاء الساكنين.

(٤) الأخافش ثلاثة:

الأول: أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (ت: ١٧٧هـ)، أحد شيوخ سيبويه، وهو الأخفش الأكبر. =

(لَفْظًا، أو تَقْدِيرًا)؛ لأن اختلاف (تغير) آخر الكلمة بسبب العوامل الداخلة عليها إما أن يكون ملفوظًا كالحركة، أو الحرف، أو السكون وما ناب عنها.

أو أن يكون مُقدرًا بأن ينوى، كما تنوى الضمة، والفتحة، والكسرة في نحو: «الفتى».

أما القول الثاني، فيرى الإعراب لفظيًا[١]، فعرَّفه بأنَّه: «أثر[٢] ظاهر[٣] في اللفظ، أو مقدر[٤] فيه يجلبه العامل المقتضي له في آخر الكلمة[٥] التي هي اسم لم يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد».

= والثاني: أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ)، تلميذ سيبويه، وهو الأخفش الأوسط.
والثالث: أبو الحسن علي بن سليمان (ت: ٣١٥هـ)، تلميذ المبرَّد، وهو الأخفش الأصغر.
وحيث يطلق الأخفش فيراد به الأوسط، كما قال ابن الحاجب في الكافية: «وخالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر علمًا...».
قال المولى الجامي في الفوائد الضيائية: «ولما كان قول التلميذ أظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله أصلًا وأسند المخالفة إلى الأستاذ، وإن كان غير مستحسن، تنبيهًا على ذلك». ا.هـ.

(١) واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعرفَّه في التسهيل بأنه: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. قال الأشموني: المذهب اللفظي هو الأقرب إلى الصواب.

(٢) يراد بالأثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها.

(٣) يراد به ما تُلفظ به من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف.

(٤) يراد به ما ينوى من ذلك، كما ننوي الضمة، والفتحة، والكسرة في الفتى، وكما ننوي الواو في نحو: مسلميَّ رفعًا، وكما ننوي النون في نحو: لتبلون، وكما ننوي حذف الحركة في نحو: لم يقرأ إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به.

(٥) ويراد بها الاسم والفعل المعربان.

أقسام الإعراب:

قسَّم المصنف الإعراب ـ من حيث ظهور أثره في اللفظ وعدمه ـ إلى قسمين: لفظي وتقديري، ثم قسم الأول إلى: لفظي بالحركات، ولفظي بالحروف.

أولًا ـ الإعراب اللفظي بالحركات:

والإعراب اللفظي بالحركات هو الأصل[١]، وقد أشار إليه المصنف بقوله:

(**وَاخْتِلافُ الآخِرِ إِمَّا بِالحَرَكاتِ**) الثلاث، أي: الضمة، والفتحة، والكسرة، وذلك في الاسم المفرد (**نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ**) بالرفع (**وَرَأَيْتُ زَيْدًا**) بالنصب (**وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ**) بالجر، وفي جمع التكسير، نحو: «رجالٍ»، وجمع المؤنث السالم، نحو: «مسلماتٍ».

واقتصر المصنف في تمثيله على الاسم فقط وترك التمثيل للضمة والفتحة، والجزم في الفعل، وقد يعذر؛ لأن موضوع حديثه هو الاسم، وسيأتي الكلام عن الفعل بأنواعه.

ثانيًا ـ الإعراب اللفظي بالحروف:

ثمَّ شرع في بيان الإعراب اللفظي الذي يكون بالحروف قائلًا:

(**وَإِمَّا بِالحُرُوفِ وَذَلِكَ**) في أربعة مواضع:

أ ـ الأسماء الستة:

الأول (**فِي الأَسْماءِ السِتَّةِ**) فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء[٢]، ولا

---

(١) وذلك أنَّ الإعرابَ جنسٌ تحته أربعة أنواع هي: الرفع، والنصب في اسم وفعل، والجرُّ في اسم فقط، والجزم في الفعل فقط، ولكل نوع من هذه الأنواع حركة أصلية: فللرفع الضمة، وللنصب الفتحة، وللجر الكسرة، وللجزم السكون.

(٢) وذهب سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الواو، والألف، والياء، منع من ظهورها =

تعرب هذا الإعراب إلا بشروط عامة في كلها، هي كونها مفردة مكبرة (**مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ**)، وقد ذكرها بقوله: (**وَهِيَ: أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَهَنُوهُ**[1]، **وَحَمُوهَا**[2]، **وَفُوهُ، وَذُوْ مَالٍ، نَحْوُ**)، أي تقول في إعرابها: (**جَاءَنِي أَبُوهُ**) بالرفع بالواو؛ لأنه فاعل، (**وَرَأَيْتُ أَبَاهُ**) بالنصب بالألف؛ لأنه مفعول به، (**وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ**) بالجر بالياء؛ لدخول حرف الجر عليه (**وَكَذَلِكَ البَوَاقِي**)، أي: في إعرابها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.

فلو ثُنِّيت أُعرِبت إعراب المثنى، أو جُمعت جمعًا مصححًا أعربت بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، أو جمع تكسير أُعربت بالحركات الظاهرة، فتقول: «جاء أبوانِ»، و«رأيت أبِيْنَ»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[3]، وقول الفرزدق:

أُولئكَ آبائِي، فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذا جَمَعَتْنا يا جَرِيرُ المَجامِعُ

ولو صُغرت أُعربت بالحركات الظاهرة، فتقول: «هذا أُبَيٌّ».

ولو قطعت عن الإضافة أُعربت بالحركات الظاهرة، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾[4].

ولو أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة على ماقبل الياء، منع من

= الثقل، ورجحه ابن مالك في التسهيل، وزعم ابن عقيل أنه الصحيح، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين.

(١) اسم يكنى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس وغيرهما، وقيل: عما يستقبح التصريح بذكره، وقيل: عن الفرج خاصة.

(٢) قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلا إليها.

(٣) الحجرات/ من الآية ١٠.

(٤) يوسف/ من الآية ٧٨.

ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾(١)، فـ(أبي) في الآية: اسم إنَّ منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الشروط الخاصة لإعراب بعض الأسماء الستة بالحروف:

وهناك شروط خاصة لإعراب بعض الأسماء الستة بالحروف، وهي تتعلق بكلمة (فو)، و(ذو)، و(هن):

الأول ـ كلمة (فوك) لاتعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرط واحد، وهو خلو آخرها من الميم، فلو اتصلت بها الميم أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا فمٌ»، و«رأيت فمًا»، و«نظرت إلى فمٍ».

الثاني ـ كلمة (ذو) لاتعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرطين:

ـ **أولهما** أن تكون (ذو) بمعنى صاحب، فإن لم تكن بهذا المعنى ـ بأن كانت موصولة وهي ذو الطائية ـ فهي مبنية، ومنه قول منظور بن سحيم الفقعسي:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

ـ **وثانيهما**: أن يكون الذي تضاف إليه «اسم جنس ظاهرًا غير وصفٍ»، ومنه قول المتنبي:

ذو العقل يشقىٰ في النعيم بعقله وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

الثالث ـ كلمة (الـهَنُ) الأفصح فيها النقص، أي حذف لامها، وإعرابها

(١) القصص/ من الآية ٢٥.

بالحركات الظاهرة على النون، ومنه قوله ﷺ: (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بهنِ أبيه ولا تَكْنُوا)[(١)]، وقيل فيها الإتمام وإعرابها بالحروف، نحو: «هذا هنوه»، و«رأيت هناه»، و«نظرت إلى هنيه».

فائدة:

يجوز في (الأب)، و(الأخ)، و(الحم) ثلاثةُ أعاريب:

الأول ـ بالحروف، وهي الأشهر.

الثاني ـ النقص، وهو حذف لام الكلمة، والإعراب بالحركات، وهي نادرة، ومنه قول رؤبة بن العجاج يمدح عدي بن حاتم الطائي:

بِأَبِـهِ اقْتَـدَىٰ عَـدِيٌّ فِي الكَـرَمْ   ومـن يُشَـابِهْ أَبَـهُ فَمَـا ظَلَـمْ

الثالث ـ القصر[(٢)]، وهو أن يلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة، فيعربن بحركات مقدرة عليها، وهي أقل شهرة من الأولى، ومنها قول أبي النجم، وقيل رؤبة:

إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا   قَـدْ بَلَغَـا فِي الـمجْـدِ غَايَتَاهَـا

وفي المثل: مكرهٌ أخاك لا بطل.

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى برقم (٨٨٦٤)، ومواضع أخرى.

(٢) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها، وقد تكلم بها في الموضعين النبي ﷺ، وذلك في قوله: «ما صنع أبا جهل؟»، وقوله: «لا وتران في ليلة»، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رَضِيَ الله عنه: «لا قود في مُثَقَّلٍ ولو ضربه بأبا قبيس»، وأبو قبيس: جبل معروف في مكة المكرمة (مس).

علة إعراب الأسماء الستة بالحروف[١]:

وأعربت هذه الأسماء الستة بالحروف؛ لأنها ثقيلة بسبب تعدد يقتضيه تحقق معانيها؛ إذ الأب مثلًا إنما يتصور بعد تصور من له الابن، مع أن أواخرها حروف تصلح أن تكون علامة الإعراب، فلم يزيدوا عليها الحركة؛ لئلا يزداد الثقل: ثقل التعقل، وثقل الحروف.

ب ـ كلا وكلتا:

(وَ) الموضع الثاني **(فِي كِلا**[٢]**)** حال كونه **(مُضَافًا إِلى مُضْمَرٍ)**، وذلك **(نَحوُ)** قولك: **(جاءَنِي كِلَاهُما)** بالرفع بالألف، **(ورَأيْتُ كِلَيهِمَا)** بالنصب بالياء، **(وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا)** بالجر بالياء أيضًا.

ومثل كلا كلتا، فتقول: «جاءتني المرأتان كلتاهما»، و«رأيت المرأتين كلتيهما»، و«مررت بالمرأتين كلتيهما»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[٣].

---

(١) وقيل أيضًا في علة إعرابها بالحروف مع أنها من المفرد، والأصل فيه الإعراب بالحركات؛ لأنهم لما أعربوا المثنى والجمع المصحح بالحروف بقي بينهما وبين المفرد وحشة، فأخذوا من المفرد الأسماء الستة وأعربوها بالحروف لتزول الوحشة بينهما، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة، وإنما اختاروها ستة؛ لأن المثنى والجمع المصحح كل منهما معرب بأوجه الإعراب الثلاثة، فناسب أن يأتوا بأسماء ستة على قدر أوجه الإعراب فيها، واختاروها بخصوصها مع أن هناك أسماء محذوفة الأعجاز مثلها كيد ودم؛ لأنهم وجدوا العرب نطقت بحروف في آخرها صالحة للإعراب (مستفاد).

(٢) جَعل المصنف (كلا وكلتا) قسيمًا للتثنية، والأصح أنهما من الملحق بالمثنى، لا قسمًا برأسه.

(٣) الإسراء/ من الآية ٢٣.

وإنما أُعربا إعراب المثنى ـ أي: بالحروف ـ؛ لمشابهتهما له لفظًا ومعنىً، أما المعنى فظاهر، وأما لفظًا: فكما أن في آخر التثنية ألفًا ونونًا في حالة الرفع، وياء ونونًا في حالتي النصب والجر، فكذلك في آخر كلا وكلتا، إلا أنهما لما كانا دائمي الإضافة؛ لم يظهر قط نونهما.

واعلمْ أن كلا وكلتا ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد، ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار المفرد فيفرد، وعدهما من باب الملحق بالمثنى مشروط بإضافتهما إلى الضمير، أما إذا أضيفا إلى ظاهر؛ فإنه يراعى جانب اللفظ فيهما فيعربان بالحركات المقدرة على الألف كـ«الفتى»، فتحصل: أنهما إذا أضيفا إلى مضمر روعي فيهما جانب المعنى فيعربان بالحروف، وإذا أضيفا إلى ظاهر؛ روعي فيهما جانب اللفظ، فيعربان بالحركات المقدرة للتعذر، ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1]، أَي كل واحدة من الجنتين أعطت ثمرَتَها وَلم تنقص منه شَيْئًا، فـ(كلتا): مبتدأ، و(آتت أكلها): فعل ماضٍ، والتَّاء عَلامة التَّأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول، ومضاف إليه، وَالجملة خبر، وعلامة الرّفع في كلتا ضمة مقدرة على الألف؛ فإِنَّهُ مضاف للظَّاهِر.

وإنما أعربا بالحركات عند الإضافة للظاهر وبالحروف عند الإضافة للضمير؛ لأن الظاهر أصل الضمير والإعراب بالحركات أصل الإعراب بالحروف، فجعلوا الأصل مع الأصل، والفرع مع الفرع.

وهما عند سيبويه وجمهور البصريين لفظان مفردان وضعًا؛ لتأكيد المثنى كما وضع لفظ كل لتأكيد الجمع.

---

(١) الكهف/ من الاية ٣٣.

والألف في (كلا) لام الكلمة، وأصلها واو كألف عصا، لا علامة تثنية، والتاء في (كلتا) لام الكلمة منقلبة عن واو، والألف مزيدة للدلالة على التأنيث، فوزن كلا فَعَلٌ، ووزن كلتا فَعَلى.

ج ـ المثنى:

(وَ) الثالث من المواضع التي يكون فيها الإعراب اللفظي بالحروف ـ نيابة عن الحركات ـ (فِي التَّثْنِيَةِ)، أي: في المثنى، وهو كل اسم دلَّ على اثنين، أو اثنتين بزيادة ألفٍ ونون رفعًا، وياء ونون نصبًا وجرًا على آخره، أغنت هذه الزيادة عن العاطف والمعطوف بدون تغيير فيه(١).

وهو يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾(٢).

د ـ جمع المذكر السالم:

(وَ) الرابع من المواضع التي يكون فيها الإعراب اللفظي بالحروف ـ نيابة عن الحركات ـ في (الجَمْعِ المُصَحَّحِ)، أي: في جمع المذكر السالم، فيرفع بالواو، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾(٣)، وينصب ويجر بالياء، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾(٤).

---

(١) إلا إذا كان مقصورًا، أو منقوصًا، أو ممدودًا ففيه تفصيل يطلب في مظانه في كتب الصرف والإملاء.

(٢) المائدة/ من الآية ٢٣.

(٣) المؤمنون/ الآية ١.

(٤) الأنفال/ من الآية ٥.

علة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف:

أعرب المثنى والجمع المصحح بالحروف؛ لأنهما فرعان للمفرد[١]، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، وقد أعربت بعض المفردات بالحروف كالأسماء الستة، فلو لم يعربا بالحروف أيضًا، للزم مزية الفرع على الأصل.

وإنما جُعل إعرابهما ببعض الحروف؛ لأن حروف الإعراب ثلاثة: الألف، والواو، والياء، ومواضعها في التثنية والجمع ستة: رفعهما، ونصبهما، وجرهما، فيلزم التوزيع بالضرورة.

وإنما اُختص الألف برفع التثنية، والواو برفع الجمع؛ لأن الألف في تثنية الأفعال، والواو في جمعها علامتان للمرفوع، أي: الفاعل، نحو: «ضربا، ويضربان، واضربا، وضربوا، ويضربون، واضربوا»، فجُعلتا في تثنية الأسماء وجمعها علامتين للرفع أيضًا كما في الأفعال ليُناسب الأسماءُ الأفعالَ، وجُعل الجر بالياء فيها؛ لأنهما أختان[٢]، وحمل النصب على الجر؛ لأنهما أخوان[٣]، ثم فُتِح ماقبل الياء، وكُسِر النون في التثنية، وعُكس في الجمع للفرق بينهما[٤].

---

(١) أي فرعان للواحد، وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب وهو علامة التثنية والجمع، فناسب أن يجعل ذلك الحرف إعرابًا ليكون إعرابهما فرعًا لإعراب المفرد كما أنهما فرعان له؛ لأن الإعراب بالحرف فرع الإعراب بالحركة.

(٢) وجه المؤاخات: أن الجر في الأغلب بالكسر، والياء مركب من الكسرتين.

(٣) أي النصب والجر شبيهان في كونهما علامة للفضلة في الكلام.

(٤) إنما فتحت نون الجمع؛ طلبًا للخفة من ثقل الجمع، وكسرت نون المثنى؛ للتخلص من الساكنين، ولم تحذف لفوات التثنية، ووجه سكونها أنها عوض عما هو ساكن، وهو التنوين، أو أنها زائدة، والزائد ينبغي فيه التخفيف، والساكن أخف (مس).

وقد مثَّل المصنف لما استجمع الشروط، فقال: (**نَحوُ: جَاءَنِي مُسْلِمَانِ**) بالرفع بالألف؛ لأنه مثنى، (**وَمُسْلِمُونَ**) بالرفع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، (**وَرَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ**) بالنصب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، (**وَمُسْلِمِينَ**) بالنصب بالياء المكسور ماقبلها، المفتوح ما بعدها، وكذا يقال في قوله: (**وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِيْنَ**).

ثالثًا ـ الإعراب التقديري[١]:

ولما تكلم على ما يظهر إعرابه، أتبعه بما لا يظهر، وإنما يُقدَّر، فقال:

(**وَمَا**)، أي: والمعرب الذي (**لَا يَظْهَرُ الإِعْرَابُ فِي لَفْظِهِ**)؛ لتعذر، أو ثقل، أو مناسبة (**قُدِّرَ فِي مَحَلِّهِ**)، فالتعذر يقع في المقصور[٢]، وهو الاسم المعتل الآخر المختوم بألف مفتوح ما قبلها، سواء كانت منقلبة[٣] عن لام الفعل (**كَعَصًا**)، فإن أصلها عَصَوٌ، قلبت الواو ألفًا[٤] فصار عصا، أو ألف التأنيث (**وَ**) مثَّل لها بقوله: (**سُعْدَى**)، فتقدر عليها الحركات الثلاث للتعذر، أي أنه لا يُستطاع إظهار الحركة عليها؛ لأنها لاتتقبل الحركة أصلًا.

والثقل يقع في المنقوص[٥]، وهو الاسم المعتل الآخر المختوم بياء بعد كسرة (**وَ**)

---

(١) الإعراب المقدر هو ما يمنع من التلفظ به مانع من تعذر، أو استثقال، أو مناسبة.

(٢) أي الممنوع من ظهور الحركات فيه.

(٣) ألف المقصور إما أن تكون منقلبة عن واو كعصا، أو عن ياء كفتى، أو مزيدة للتأنيث كصغرى، أو مزيدة للإلحاق كزفرى. وإذا نون المقصور حذفت ألفه لفظًا لا خطًّا في حالتي الرفع والنصب والجر (مس).

(٤) لتحركها وانفتاح ماقبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار عصا.

(٥) سُمي منقوصًا؛ لأنه نقص منه حركتان من حركات الإعراب، وهما الضمة والكسرة؛ لثقلهما على الياء. والياء في آخره إما أصلية أو منقلبة عن واو، نحو: المحامي والداعي. وإذا نون المنقوص =

مثَّل له بقوله: **(القَاضِي)**، فتقدر على الواو والياء الضمة والكسرة فقط للاستثقال، أما الفتحة فتظهر في حالة النصب؛ لخفتها على الياء، ولذا قال المصنف: **(فِي حَالَتَي الرَّفْعِ وَالجَرِّ)**، لكنَّ هذا في غير المركب المزجي، كـ«رأيت معديْ كرب»، أما هو فتسكن الياء فيه.

وأما المناسبة، فتقع في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، فتقدر جميع حركات الإعراب على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بالكسرة المناسبة لياء المتكلم، نحو: «غُلامِي».

وحاصل كلام النحاة أن الاسم المعرب إما أن يدخله الحركات الثلاث لفظًا كـ«زيد»، أو تقديرًا كـ«عصا»، وإما أن يدخله بعض الحركات الثلاث لفظًا كـ«أحمدَ»، أو تقديرًا كـ«سُعدى»، وإما أن يدخله الحركات الثلاث بعضها لفظًا وبعضها تقديرًا كـ«القاضي»، وإما أن يدخله الحروف الثلاثة لفظًا كـ«الأسماء الستة»، أو تقديرًا وهو غير موجود، وإما أن يدخله بعض الحروف الثلاث لفظًا كـ«التثنية»، و«الجمع المصحح»، و«كلا وكلتا»، أو تقديرًا وهو غير موجودٍ أيضًا، وإما أن يدخله بعض الحروف الثلاث بعضها لفظًا، وبعضها تقديرًا كالجمع المصحح المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: «مُسْلِمِيَّ»، فإنَّ أصله مُسْلِمُونَ، ثم أُضيف إلى ياء المتكلم فصار مُسلِمُوْيَ، ثم اجتمعت الواو والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، فقُلِبَت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياءِ[1] فصار مُسْلِمُيَّ، ثمَّ كُسر ما قبل الياء[2]، مُسْلِمِيَّ، فهذه عشرة

= حذفت ياؤه لفظًا وخطًّا في حالتي الرفع والجر، وبقيت في حالة النصب، نحو: أنت هادٍ، لكل عاصٍ، وإن كان عاتيًا.

(١) لوجود شرط الإدغام وهو كون أول المتجانسين ساكنًا والآخر متحركًا.

(٢) لتكون كسرة الياء علامة على القلب من الواو.

أقسام: قسمـان منها منتفيان في كلام العرب[١]، والباقية قد عرفت أمثلتها.

المنع من الصرف:

لما ذكر المصنف ما يقتضي العدول عن الإعراب بتمام الحركات اللفظية إلى الإعراب بالحركات التقديرية، أو بالحروف، وذلك في الأسماء الستة، وكلا وكلتا، والتثنية، والجمع المصحح؛ أراد أن يذكر ما يقتضي العدول عن الانصراف إلى عدم الانصراف، أي أسباب منع الصرف.

والممنوع من الصرف هو اسم معربٌ قد شابَهَ الفعلَ[٢]؛ لوجود علتين فرعيتين[٣]

---

(١) وذكرا؛ لأن القسمة العقلية اقتضتهما.

(٢) قد بيَّنا سابقًا أن الاسم يمتنع من الصرف إذا أشبه الفعل، وذلك أن الفعل مشتق من المصدر، فهو راجع إليه لفظًا، ويحتاج إلى الاسم في المعنى؛ ليكون فاعلًا له، فمتى وجد في الاسم علَّتان ـ إحداهما لفظية، والثانية معنوية، أو علة تقوم مقامهما ـ امتنع من الصرف.
مثال ذلك (يزيد) ممنوع من الصرف للعلمية، وهي أمر معنوي، ووزن الفعل وهو أمر لفظي؛ إذ يلفظ به كما يلفظ بالمضارع، وهكذا يقال في بقية الموانع، فالعلمية والوصفية ترجعان إلى المعنى، والباقي إلى اللفظ.
أما ما يقوم مقام علتين فهما (ألف التأنيث بقسميها؛ وصيغة منتهى الجموع) وذلك؛ لأن وجود الألف أو صيغة منتهى الجموع علة راجعة إلى اللفظ؛ لخروجها عن الآحاد العربية ولزوم الألف، أو الدلالة على منتهى الجموع وهي علة معنوية.

(٣) اشتراطهم وجود علتين مبنيّ على التساهل والمجاز؛ لأن كل واحد من الاثنين الذين يجتمعان في الاسم فيقتضيان منعه من الصرف جزء علة وليس علة كاملة، وباجتماع الاثنين، يحصل الحكم، والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لا تقتضي منع الصرف، فمحمد وعلي مصروفان مع أنهما علمان، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع من الصرف، فصنوان، وقنوان، وسلطان، ورمان مصروفة مع زيادة الألف والنون، وبهذا يتقرر أن العلة التامة هي وجود علتين، أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما (مس).

فيه من علل تسع[(١)]، إحداهما لفظية والأخرى معنوية، تؤثران باجتماعهما[(٢)] واستجماع شرائطهما عدم التنوين والجرِّ، أو فيه علة واحدة من تلك التسع تقوم مقامهما فتؤثر تأثيرهما.

والأصل ـ أي الكثير الراجح ـ في الأسماء المعربة أن تكون منصرفة معربة بتمام الحركات اللفظية؛ حتى تدل كل حركة منها على ما هي دليل عليه، أعني: الرفع على الفاعلية، والنصب على المفعولية، والجر على الإضافة.

ويرد على هذا الأصل استثناء هو أسباب منع الصرف.

أسباب منع الصرف:

اعلم أن الاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة، أو تكرر واحد منها، وقد أشار المصنف لذلك بقوله:

(**وَأَسْبَابُ مَنْعِ الصَّرْفِ**[(٣)])، أي: الأسباب التي يمنع الاسم من التنوين بها (**تِسْعَةٌ**)، وحصرها في التسعة استقرائي، فهي نكت لما وقع من العرب، وليست عللًا باعثة، وإلا لزم منع صرف «ضاربة» للوصفية والتأنيث، فالمدار على السماع.

---

(١) إنما صارت العلل التسعة مانعة من الصرف؛ لأن الاسم بسببها يشبه الفعل في الفرعية كما ذكرنا سابقًا، فإن كلًا من هذه الأسباب فرع لأصله: فالعلمية فرع للتنكير، والتأنيث للتذكير، ووزن الفعل لوزن الاسم، والوصف للموصوف، والعدل للمعدول عنه، والجمع للواحد، والتركيب للمفرد، والعجمة للعربية، والألف والنون لمدخولهما (مس).

(٢) إنما احتيج في منع الصرف إلى سببين أو تكرر واحد منهما؛ لئلا يلزم منع الصرف المخالف للأصل في أكثر الأسماء، فإن أكثر الأسماء مشابهة للفعل في سبب واحد من تلك الأسباب.

(٣) وقد جمعها بعضهم في بيت شعري، فقال:

جمعٌ ووزنٌ وعدلٌ وصفُ معرفةٍ ... تركيبُ عجمةَ تأنيثٌ زيادتـها

الأول ـ (**العَلَمِيَّةُ**) وهي كون الاسم علمًا كـ«نُعمان»، و«إبراهيم».

وإنما جَعل العلمية سببًا لمنع الصرف ولم يجعل المعرفة ـ كما فعل البعض ـ؛ لئلا يتوهم سببية المضمرات، والمبهمات؛ لكونهما من أقسامها.

(وَ) الثاني ـ (**التَّأْنِيثُ**) اللازم(١)، وهو إما لفظي، وإما معنوي.

فاللفظي إن كان تأنيثه بالتاء كـ«طلحة»، و«عائشة»، فيجب منعه من الصرف مطلقًا، وإذا كان معنويًا(٢) لا يجب منعه إلا إذا كان زائدًا على ثلاثة أحرف(٣) كـ«زينب»، أو متحرك الوسط(٤) كـ«سقَر»، أو أعجميًا كـ«جُورَ» اسم بلد.

(وَ) الثالث ـ (**وَزْنُ الفِعْلِ**) أي الذي يكون غالبًا فيه، نحو: أفعل كـ«أحمد»، فإنه فيه أكثر منه في الاسم، أو يخصه، نحو: «ضُرِبَ» إن سُمِّي به، فخرج بذلك ما يختص بالاسم كفَعْل، نحو: «ضَخْم»، أو كان بالاسم أولى كفاعل، نحو: «كاهل»، فإنه وإن وجد في الفعل كـ«ضارِبْ» أمرٌ من ضارَبَ، إلا أن الاسم به أولى؛ لكونه فيه أكثر، أو كان مستويًا فيهما، كفَعَلَ وفعْلَلَ، فإن الصيغة الأولى توجد في الاسم كـ«شَجَر»، و«حَجَر»، وفي الفعل، كـ«ضَرَبَ»، والصيغة الثانية توجد في الاسم كـ«جعفر»، وفي الفعل كـ«دحرج»، فلا يمنع من الصرف.

(وَ) الرابع ـ (**الوَصْفُ**)، وهو كون الاسم دالًا على ذات باعتبار معنى معين هو المقصود من ذكره، وهو متفرع عن الموصوف؛ لأن معرفة حال كل شيء متأخرة عن

---

(١) خرج بهذا القيد نحو قائمة؛ لذهابها في قائم.

(٢) المعنوي ما خلا من التاء والألفين واستعملته العرب مؤنثًا، فتأنيثه سماعي.

(٣) لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث.

(٤) لأن الحركة قامت مقام الرابع.

ذاته، ويشترط فيه الأصالة، أي أن يكون اللفظ موضوعًا للمعنى الوصفي أولًا، وإن غلبت اسميته بعد ذلك، نحو: «أدهم»، فإنه وصف أصالة، واستعمل بعد ذلك اسمًا، كما في قول الحجاج: «لأحملنَّك على الأدهم»، بخلاف العكس، وذلك كما في أربع، في نحو قولك: «مررت بنسوة أربع»، فإنه من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به، فهو منصرف نظرًا للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوصفية.

(وَ) الخامس ـ **(العَدْلُ)**، وهو كون الاسم مُخرجًا ـ حقيقةً كثلاث، أو تقديرًا كعُمر ـ عن صورته التي تقتضي القاعدة أن يكون الاسم عليها، مع بقاء المعنى، والمادة[1].

(وَ) السادس ـ **(الجَمْعُ)**، وهو كون الاسم على صيغة منتهى الجموع، وهي ما يمتنع جمعها مرة أخرى جمع التكسير[2]، وضابط هذا الجمع أن يقال: هو كل جمع بعد ألفِ تكسيره حرفان، سواء كان في أوله ميم أم لا، كـ«مساجد»، و«صوامع»، أو بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن سواء كان أوله ميمًا أم لا، كـ«مصابيح»، و«قناديل»، ولابدَّ أن يكون خاليًا من تاء التأنيث، لذلك صُرِف نحو: «ملائكة»،

(١) اعلم أن ثُلاث اسم مخرج عن أصل محقق موجود في المحاورة وهو ثلاثة ثلاثة، كما يقال جاءني القوم ثلاثة ثلاثة، أما عمر فمخرج عن أصل مفروض وهو عامر، فلما كان العمر جاريًا في الكلام مفتوحًا في حالة الجر، ولم توجد علة سوى العلمية، اعتبره النحاة أصلًا له، وحكموا عليه بأنه مخرج من ذلك الأصل. وقد أحصي ما سُمع من الأعلام المعدولة فكان خمسة عشر، وهي: عمر، وزحل، وزفر، وجُشم، وقثم، وجمح، وقُزح، ودُلف، وعصم، وثعل، وحجى، وبلع، ومضر، وهُبل، وهُذل (مس).

(٢) وتلك الصيغة منحصرة في مفاعل ومفاعيل، مثلًا: الصواحبات جمع صواحب، وصواحب لا يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة، وإن جمع جمع سلامة على صواحبات، لكن لما كان جمع السلامة لا يغير الصيغة، لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير (مس).

و«فراعنة»، و«صيارفة»؛ لمشاكلتها للآحاد، نحو: «طواعية»، و«كراهية».

وعلة منع صرفه أن صيغة الجمع علة ترجع للفظ، وعدم نظير لها في الآحاد، أو عدم مجاوزة الجمع لها، وانتهاؤه عندها علة ترجع للمعنى.

(وَ) السابع ـ (**التَّرْكِيبُ**)، وهو صيرورة الكلمتين أو أكثر كلمة واحدة، والمراد به المركب المزجي، نحو: «معديْ كرب»، و«بعلبك»، فخرج بذلك المركب الإضافي؛ لأن الإضافة تخرجه إلى الصرف، والمركب الإسنادي، كـ«تأبط شرًا»؛ لأنه من المبنيات.

(وَ) الثامن ـ (**العُجْمَةُ**)، أي: في الأعلام خاصة، أي: أنه يُشترط أن يوضع كعلم في لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علمًا، نحو: «إبراهيم»، وهذا ما جزم به ابن الحاجب، ووافقه ابنا مالك وهشام.

وذهب الجمهور إلى أنه لا يشترط ذلك، وإنما يكفي أن يكون علمًا في أول استعمال العرب له، وبه جزم الرضي، وذلك نحو: «قالون» في اللغة الرومية اسم جنس للجيد، ثم نقلته العرب إلى العلم.

(وَ) التاسع ـ (**الأَلِفُ وَالنُّونُ المُضارِعَتَانِ**)، أي: المشابهتان (**لأَلِفَي التَّأنِيثِ**) المقصورة، كـ«حبلى»، والممدودة، كـ«صحراء»، ووجه الشبه أنهما في بناء يخص المذكر، نحو: «سكران»، و«عثمان»، كما أن ألفي التأنيث في بناء يخص المؤنث.

ويشترط في الاسم الذي يكونان فيه أن يكون علمًا، كـ«عثمان»، وفي الصفة انتفاء مجيء مؤنثها على فعلانة، كـ«سكران»، فإن مؤنثه سَكْرى.

ولما كان السبب الواحد غير مانع وحده على مذهب البصريين، بل لابُدَّ من اجتماع علتين، أو علة تقوم مقامهما، قال: (**مَتَى اجْتَمَعَ فِي الاسْمِ سَبَبَانِ مِنْهَا**)، أي: من الأسباب التسعة المذكورة، (**أَو تَكَرَّرَ وَاحِدٌ**) منها، وهو إما ألف التأنيث،

أو الجمع كما تقدم، (لَمْ يَنْصَرِفْ) أي: الاسم؛ لئلا يلزم منع صرف غالب الأسماء المخالفة للأصل فيها لو لم نشترط وجود علتين، أو علة متكررة.

خلاصة ما تقدم:

اعلمْ أنَّ الاسم الممنوع من الصرف نوعان: الأول ما يُمنع من الصرف لسبب واحد، والثاني ما يمُنع من الصرف لسببين.

النوع الأول ـ الاسم الذي يُمنع من الصرف لسبب واحد(١)، وهو على نوعين أيضًا، هما:

١. الاسم المختوم بألف التأنيث: فإنه يُمنع من الصرف سواء أكانت الألف مقصورة،كـ«سَكْرى»، و«مرضى»، أم ممدوة،كـ«خنساء»، و«أصدقاء»(٢).

٢. صيغة منتهى الجموع: وهي ماكانت على وزن مَفَاعِل،كـ«دراهم»، أو مَفاعِيل،كـ«دنانير»(٣).

النوع الثاني ـ الاسم الذي يُمنع من الصرف لسببين:

---

(١) هما في الحقيقة سببان مكرران. فالتأنيث اللازم لتلك الألف سبب لفظي؛ لتعلقه بالكلمة من حيث لفظها، وإنما كان لازمًا لها؛ لأنها غير مقدرة الانفصال، وكونها دالة عليه غالبًا بحسب الوضع سبب معنوي. وأما صيغة منتهى الجموع، فكونه جمعًا فهذا سبب أول، وكونه منتهى الجموع فهذا سبب ثانٍ.

(٢) يمنع الاسم من الصرف بسبب ألف التأنيث مطلقًا، سواء أكانت في اسم مفرد كـ«كسرى»، أم جمع كـ«شعراء».

(٣) لا يشترط في ما كان على وزن منتهى الجموع أن يكون جمعًا، فكل اسم جاء على هذا الوزن ولو كان مفردًا كسروايل وشراحيل يمنع من الصرف، على أن صيغة منتهى الجموع إذا لحقتها التاء كصياقلة فإنها تُصرف.

ذكرنا سابقًا أن أسباب منع الصرف تسعة، منها سببان لفظيان، وهما الوصفية والعلمية، والباقي أسباب معنوية، وهذه الأسباب المعنوية لاتمنع من الصرف إلا إذا اجتمعت: إما مع العلمية، أو مع الصفة، وعلى النحو الآتي:

أولا ـ يُمنع العَلَمُ من الصرف في ستة مواضع:

١. إذا كان مؤنثًا بالتاء لفظًا، نحو: «حمزة»، و«معاوية»، أو معنىً، نحو: «مريم»، و«سُعاد»، إلا ما كان عربيًا[1] ثُلاثيًا ساكن الوسط غير منقول من مذكر نحو: «هِنْد»، و«دَعْد»، و«جُمْل»، فيجوز منعه وصرْفه[2].

٢. إذا كان أعجميًا زائدًا على ثلاثة أحرف، نحو: «يعقوب»، و«إبراهيم».

أما الثلاثي فإن كان متحرك الوسط كـ«سَقَر»، و«شتَر»، فإنه ممنوع من الصرف، وأما ساكن الوسط فسيأتي بيانه.

٣. إذا كان مُركبًا تركيبًا مزجيًا غير مختوم بويه، نحو: «بَعْلَبَكَّ».

٤. إذا كان مختومًا بألف ونون زائدتين، نحو: «عُثمان»، و«عِمران».

٥. إذا كان على وزن مختصٍ بالفعل، نحو: «أسعد»، و«تَغلب»، و«يشكر».

٦. إذا كان معدولًا،كـ«عُمر» المعدول عن عامر.

ثانيًا ـ تمنع الصفة من الصرف في ثلاثة مواضعَ:

١. إذا جاءت على وزن فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى، نحو: «سكران»، و«عَطشان».

---

(١) أما إذا كان العلم المؤنث الثلاثي أعجميًا كَـ«بلْخ» ـ اسم مدينة ـ، وجب منعه من الصرف.

(٢) فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ، وأنها قد قاومت أحد السببين، ومن لم يصرفه ـ وهو أولى ـ نظر إلى وجود السببين في الجملة، وهما العلمية والتأنيث.

أما إذا كانت الصفة التي على وزن فَعلان تؤنث بالتاء، فإنها تُصرف كـ«ندمان»، فإن مؤنثها ندمانة.

٢. إذا جاءت على وزن أفْعلَ الذي لا يؤنث بالتاء، نحو: «أحمر»، و«أعرج».

فإن كانت الصفة التي على وزن أفعل تؤنث بالتاء، فإنها تُصرف، نحو: «أرمل»، فإن مؤنثه أرملة.

كذلك يجب أن تكون الوصفية في الاسم أصلية؛ لأنه إن كانت عارضة كما في نحو: «أربع» من (مررت بنساءٍ أربعٍ) صُرفت؛ لأن اللفظ موضوع في الأصل للعدد، فلما استعمل لم يعتد بالوصفية العارضة عليه فبقي منصرفًا.

تنبيه:

لاتمنع الصفة من الصرف سواء كانت على وزن فعلان، أو أفعل ما لم تكن وصفيته أصلية، ولذلك يصرف نحو: «صفوان» إن وقع صفة؛ لأنه في الأصل للصخر الأملس، ونحو: «أربع»، و«أرنب» إن وصف بهما؛ لأن الأول موضوع لعدد معين، والثاني للحيوان المعروف.

٣. إذا كانت معدولة عن وزن آخر، ويكون ذلك في موضعين:

الأول ـ ما جاء على وزني «فُعَال ـ ومَفْعَل» من الأعداد، فيقال: «أُحاد ومَوْحَد»، و«ثُناء ومَثْنى»، و«ثُلاث ومَثْلث» إلى عُشار وَمعْشر[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[2].

---

(١) يقال: جاء القوم ثُناء ومَثْنى، أي أنهم جاؤوا اثنين اثنين، فثُناء ومَثْنى معدولان عن اثنين اثنين.
وقد سمع العدل في الأعداد عن العرب إلى الأربعة، غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة.
ولا تستعمل إلا نعتًا، أو خبرًا، أو حالًا.

(٢) النساء/ من الآية ٣.

الثاني ـ أُخَرَ المعدولة عن الآخر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[1]؛ لأن أُخَرَ جمع لأخرى، وأخرى أنثى آخَر بمعنى مغاير، وآخَر اسم تفضيل، وقياسه أن يكون في حال تجرده من (أل)، والإضافة مفردًا مذكرًا ولو كان جاريًا على مثنى، أو مجموع، أو مؤنث، فتأنيثه وجمعه هنا اعتبر إخراجًا له عن صيغته الأصلية، وهذا هو العدل.

مذهب الزمخشري في العَلم الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط:

ثم بيَّن المصنف حكم العلَم الأعجمي الساكن الوسط، قائلًا: **(إِلَّا مَا كَانَ)** استثناء من الضمير المستتر في قوله: (لَمْ يَنْصَرِفْ)، وهو فاعله الراجع إلى الاسم، أي: متى اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة لم ينصرف ذلك الاسم، إلا الاسم الذي كان **(عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ سَاكِنُ الوَسَطِ كَنُوحٍ[2] وَلُوْطٍ فَإِنَّ فِيْهِ مَذْهَبَيْنِ)**

---

(١) البقرة/ من الآية ١٨٤.

(٢) فائدة: أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، إلا: مالكًا، ومنكرًا ونكيرًا، فهذه الثلاثة مصروفة، وأما «رضوان» فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا محمدًا، وصالحًا، وشعيبًا، وهودًا، ولوطًا، ونوحًا، وشيثًا. وسبب المنع: العلمية والعجمة، وأما «موسى» اسم النبي فممنوع من الصرف؛ لوروده في السماع الأغلب كذلك. وأما لفظ «موسى» الذي ليس اسمًا للنبي، وإنما هو اسم للأداة التي للحلق، فيصح صرفه ومنعه من الصرف، فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقته، فالرأس موسى: كمعطى، ويكون ممنوعًا إن كان فعله: ماس يميس؛ فهو «فعلى» منها، قلبت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة كما قلبت في: موقن، من أيقن، ومنع الصرف؛ لألف التأنيث المقصورة.

وأما «إبليس» فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة؛ على اعتباره أعجمي الأصل، وأما على اعتباره عربي الأصلي مشتق من الإبلاس؛ وهو الإبعاد، فممنوع من الصرف أيضًا، ولكن للعلمية وشبه العجمة؛ لأن العرب لم تسم به أصلًا؛ فكأنه من غير لغتها، بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصيلة في العربية؛ مثل: إكليل، وإقليم. =

أحدهما ـ (**الصَّرْفُ**[١] **لِخِفَّتِهِ**)، أي: إن الاسم إنما يصير غير منصرف بسبب الثقل الحاصل من السببين، والثلاثي الساكن الوسط في غاية الخفة، فلا يؤثر فيه ثقل السببين.

(**وَ**) ثانيهما ـ (**عَدَمُ الصَّرْفِ لِحُصُولِ**)، أي: لوجود (**السَّبَبَيْنِ فِيهِ**) وهما العُجمة، والعَلمية.

والمذهب الأول هو الصحيح الذي عليه جمهور النحويين؛ لانتفاء الشرط المذكور في العُجمة، وهو تحرك الوسط، والزيادة على ثلاثة أحرف؛ ولقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾[٣].

تنبيه:

مثَّل الماتن للثلاثي الذي فيه مذهبان بنوح ولوط؛ احترازًا عن الثلاثي الساكن الوسط الذي يكون فيه ثلاثة من الأسباب، فإنه لا ينصرف ألبتة كـ«مَاْه»، و«جُوْرَ»؛ إذ هما علمان لبلدتين، وفيهما العجمة، والتأنيث المعنوي، والعَلمية.

= وأسماء الشهور مصروفة، إلا جمادى الأولى، وجمادى الآخرة فممنوعة؛ لألف التأنيث المقصورة، وشعبان ورمضان؛ للعلمية وزيادة الألف والنون، وصفر ورجب إذا أريد بهما معين مُنعا من الصرف؛ للعلمية والعدل عن الصفر والرجب، وإلا صُرفا (مستفاد من حاشية الحامدي على شرح الكفراوي).

(١) قال المولوي داود: شنع بعض الشارحين على المصنف في ذلك، وحمله على الذهول والغفلة، وقال: وقع صرفهما في القرآن الكريم وسائر التراكيب الفصيحة، ومنعهما لم يقع في كلام فصيح.
أقول: عدم وقوعه فيه لا يدل على عدم جوازه، وماذكره من القرآن والفصاحة يفيد الترجيح والأولوية، والمصنف لم ينكر ذلك، بل صرح في المفصل بأن صرفهما في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل.

(٢) نوح/ من الآية ١.

(٣) النمل/ من الآية ٥٤.

زوال منع الصرف:

يزول منع الصرف عن الاسم إذا طرأ عليه واحد من ستة أمور، هي: تنكير العَلم في الغالب، التصغير، إرادة التناسب، الضرورة، دخول (أل) التعريف، والإضافة، ولم يذكر الماتن غير واحدٍ منها فقط وهو تنكير العلم، فقال:

(وَكُلُّ عَلَمٍ لَا يَنْصَرِفُ، يَنْصَرِفُ عِنْدَ التَّنكِيْرِ)؛ لأنَّ غير العَلمية من الأسباب التسعة لا يزول عن الاسم بالكلية ألبتة، وأما العلمية، فقد تزول بقصد التنكير، أعني العموم في ذلك الاسم، نحو: «رُبَّ[1] أحمدٍ كريمٍ لقيته»، وحينئذٍ ينظر فيه، فإن لم تكن العلمية في ذلك الاسم سببًا لمنع الصرف؛ لا يصير منصرفًا بزوالها،كـ«مساجد»، و«حمراء» إذا جُعل علمًا ثم نُكِّرَ؛ لأنه غير منصرف من غير اعتبار العَلمية، فوجودها فيه وعدمها سواء.

وإن كانت العَلمية سببًا لمنع الصرف؛ ينصرف ذلك الاسم بالتنكير، نحو: «أحمدٍ»؛ لأن الاسم كما أنه لا ينصرف بعروض العَلمية، فإنه ينصرف بزوالها.

وإنما قال **(فِي الغَالِبِ)**؛ احترازًا عن أحمَرَ، فإنه غير منصرف لوزن الفعل، والوصف، فإن جُعل علمًا لا ينصرف أيضًا؛ لوزن الفعل والعَلمية، وحينئذٍ لا تعتبر وصفيته؛ لأنها تضاد العَلمية، فإذا نُكِّر لا يصير منصرفًا، بل يبقى غير منصرفٍ؛ لأن الوصفية الزائلة بالعَلمية قد تعود.

تتمة باقي أسباب زوال منع الصرف:

ثانيًا ـ التصغير:

إذا أزال التصغير أحد السببين المانعين من الصرف كـ«حُمَيْدٍ، وعُمَيْرٍ» في تصغير

---

(١) «ربَّ» لا تدخل إلا على النكرات.

أحمد وعُمر، فإن وزن الفعل قد زال بذلك التصغير، ومن ثم زال أحد سببي المنع من الصرف، فيصرف.

ثالثًا ـ إرادة التناسب:

أي إرادة التناسب للمنصرف، كقراءة نافع والكسائي ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾(١)، بالصرف لتُنَاسِبَ ﴿أَغْلَالًا﴾(٢)، و﴿قَوَارِيرَاْ﴾(٣)، بصرفهما وصلًا؛ ليناسب الأول آخر سائر الآيات، والثاني الأول عند صرفه.

رابعًا ـ الضرورة:

وذلك إما بالكسر كقول النابغة الذبياني:

إذا ما غزا في الجيش حَلَّق فوقَهم عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصائبِ

والشاهد فيه صرف عصائب، وإما بالتنوين كقول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخِدر خِدرَ عُنيزةٍ فقالت: لك الويلات إنك مُرْجِلي

فصرف عُنيزة بالتنوين.

خامسًا ـ دخول (أل) التعريف:

إذا دخلت (أل) التعريف على الممنوع من الصرف صُرِف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾(٤).

---

(١) الإنسان/ من الآية ٤.

(٢) الإنسان/ من الآية ٤.

(٣) الإنسان/ من الآية ١٥.

(٤) البقرة/ من الآية ١٨٧.

سادسًا ـ الإضافة:

إذا أضيف الاسم الممنوع من الصرف صُرِف، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾(١).

تتمة في علامات أنواع الإعراب:

اعلم أنَّ الإعرابَ جنسٌ تحته أربعة أنواع، هي: الرفع والنصب في اسم وفعل، والجرُّ في اسم فقط، والجزم في الفعل فقط.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أُصول، هي:

أولا ـ الضمة للرفع، وتكون في أربعة مواضع:

[١] الاسم المفرد [٢] جمع التكسير [٣] جمع المؤنث السالم والملحق به [٤] الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيءٌ.

ثانيًا ـ الفتحة للنصب، وتكون في ثلاثة مواضع:

[١] الاسم المفرد [٢] جمع التكسير [٣] الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ ولم يتصل آخره بشيء.

ثالثًا ـ الكسرة للجر، وتكون في ثلاثة مواضع:

[١] الاسم المفرد المنصرف [٢] جمع التكسير المنصرف [٣] جمع المؤنث السالم والملحق به.

رابعًا ـ السكون للجزم، ويكون في موضع واحد هو الفعل المضارع الصحيح الآخر الذي لم يتصل آخره بشيء.

---

(١) التين/ الآية ٤.

وتنوب عن هذه العلامات الأصول علامات فروع، إليك بيانها على الترتيب السابق:

أولا ـ تنوب عن الضمة ثلاث علامات، هي: الواو، والألف، والنون.

* فأما الواو فتنوب عن الضمة في: [١] جمع المذكر السالم والملحق به، وفي [٢] الأسماء الستة.

* وأما الألف فتنوب عن الضمة في المثنى والملحق به.

* وأما النون فتنوب عن الضمة في الفعل المضارع المتصل به ضمير تثنية، أو جمع، أو ياء المخاطبة (الأفعال الخمسة).

ثانيًا ـ تنوب عن الفتحة أربع علامات، هي: الألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

* فأما الألف فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأسماء الستة.

* وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم والملحق به.

* وأما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين:

[١] المثنى والملحق به. [٢] جمع المذكر السالم والملحق به.

* وأما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال الخمسة.

ثالثًا ـ تنوب عن الكسرة علامتان، هما: الفتحة والياء.

* فأما الفتحة فتكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في الاسم الممنوع من الصرف، مفردًا كان، أو جمع تكسير.

* وأما الياء فتكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع: [١] الأسماء الستة [٢] المثنى والملحق به [٣] جمع المذكر السالم والملحق به.

رابعًا ـ تنوب عن السكون علامة واحدة هي الحذف، فتكون علامة للجزم نيابة عن السكون في: [١] الفعل المضارع المعتل الآخر، [٢] الأفعال الخمسة التي تجزم بحذف النون.

خلاصة ما تقدم:

* إنَّ علامات الإعراب أربع عشرة علامة، أربع أصول وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم.

وعشر علامات فروع نائبة عن هذه الأصول: ثلاث منها تنوب عن الضمة، وأربع تنوب عن الفتحة، واثنتان تنوبان عن الكسرة، وواحدة تنوب عن السكون.

* إنَّ النيابة عن الأصول واقعة في سبعة مواضع، هي:

[١] ما لا ينصرف [٢] جمع المؤنث السالم والملحق به [٣] الفعل المضارع المعتل الآخر [٤] المثنى والملحق به [٥] جمع المذكر السالم والملحق به [٦] الأسماء الستة [٧] الأفعال الخمسة.

* * *

المبحث الأول

الأسماء المرفوعات(١)

لما كان الصنف الثالث من أصناف الاسم ـ وهو المعرب ـ على ثلاثة أقسام: المرفوعات(٢)، والمنصوبات(٣)، والمجرورات(٤)، وكان لكل قسمٍ منها أفراد متعددة؛ أراد المصنف أن يذكر تلك الأفراد على وجه يقتضيه الوضع، أي: الترتيب الموافق لمراتبها، فقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات.

علة تقديم المرفوعات على غيرها:

وقدَّم المرفوعات على المنصوبات، والمجرورات؛ لأن المرفوعات أصل، وهما فرعان؛ إذ الكلام إنما يَتمُّ بالمرفوع وحده(٥) دون المنصوب، والمجرور، فيقال: «قام زيد»، و«زيد قائم»، ولا يقال: «قام زيدًا»، أو «قام بزيدٍ»، أو «غلامُ زيدٍ»؛ لأن الكلام لا يتم بواحد منها، كما أن المنصوب في الأصل فضلة، لكن يشبه بها بعض العُمد كاسم إنَّ، وخبر كان وأخواتها، والمجرور في الأصل منصوب المحل.

---

(١) جمع مرفوع؛ لأن موصوفه «اسم» وهو مذكر غير عاقل، وصفات المذكر غير العاقل تجمع بالألف والتاء، كالجياد الصافنات، والأيام الخاليات.

(٢) ما اشتمل على عَلَم الفاعلية.

(٣) ما اشتمل على عَلَم المفعولية.

(٤) ما اشتمل على عَلَم الإضافة.

(٥) أي: من غير احتياج إلى منصوب ومجرور، بخلافهما.

(**المَرْفُوعَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ**)، أي: قسمين (**أَصْلٍ**) في المرفوعات (**وَمُلْحَقٍ**)، أي: مُشبَّهٌ (**بِهِ**) أي بالأصل، وهي خمسة أنواع: المبتدأ وخبره، واسم كان، وخبر إنَّ، وخبر لا النافية للجنس، واسم ما ولا اللتان بمعنى ليس، وسيأتي بيان كل نوع قريبًا إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول: الفاعل

وإذا أردت بيان ذلك (**فالأَصْلُ**) على الراجح عند جمهور النحاة (**هُوَ الفَاعِلُ**[١])؛ لأن عامله فعلٌ حقيقي غالبًا[٢]، وعامل باقي المرفوعات ليس كذلك، والفعل الحقيقي أصل في العمل، فمعموله أيضًا يكون أصلًا بالقياس إلى معمول غيره، ولأن الرفع فيه للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

وإنما جُعل الفاعل مرفوعًا، والمفعول منصوبًا، والمضاف إليه مجرورًا؛ لأن علامة الرفع ـ وهي الضم[٣] ـ أثقل الحركات، والفاعل أقل المعمولات[٤]، فأعطي الثقيلُ

---

(١) وعند سيبويه أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدم، بخلاف الفاعل، ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق. وقيل الفاعل والمبتدأ أصلان. وتظهر ثمرة الخلاف في نحو زيد جوابًا لـ(من قام؟)، فعلى الأول يترجح كونه فاعلًا لفعل محذوف، وعلى الثاني كونه مبتدأ محذوف الخبر، وعلى الثالث يستوي الوجهان.

(٢) يراد به الفعل التام الاصطلاحي وشبهه، ويراد بغير الحقيقي الفعل الناقص، فيكون قوله «غالبًا» إشارة إلى أنه قد يرفع بالظروف.

(٣) اعلم أن الشفتين عند تلفظ الرفع ترفعان إلى العلو وتضمان، وعند تلفظ النصب تنصبان، وتقومان على حالهما وتنفتحان، وعند تلفظ الكسر تنكسر الشفة السفلى منهما، وتميل إلى الكسر والسقوط وتجر إلى الأسفل، وبهذا يتبين لك سر التسمية بهذه الأسامي كلها (مس).

(٤) لأن للفاعل نوعًا واحدًا، وللمفعول أنواعًا خمسة، وأيضًا فاعل كل فعل لا يتجاوز عن واحد، =

القليلَ، وعلامة النصب ـ أي الفتحة ـ أخف الحركات، والمفعول أكثر المعمولات، فأعطي الخفيفُ الكثيرَ، فبقيت علامة الجر ـ وهي الكسرة ـ للمضاف إليه.

أو نقول: الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل، ولا مرتبة الفتحة في الخفة، والمضاف إليه لا يبلغ أيضًا مرتبة الفاعل في القلة، ولا مرتبة المفعول في الكثرة؛ فتناسبا، فأعطي الكسر للمضاف إليه.

تعريف الفاعل:

الفاعل هو: الاسم الصريح، أو المؤول به، المسند إليه فعلٌ، معلوم، تام، متعدٍّ أو لازم، أو شبهه، مقدمٌ عليه، على جهة قيامه به، أو وقوع منه.

شرح قيود التعريف:

* (الاسم الصريح)، نحو: «جاء زيدٌ».

* (المؤول به)، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[1]، أي: إنزالنا.

* (المُسند إليه فعل): أي: نُسب إليه وربط به فعل بالأصالة لا بالتبعية، ليخرج عن التعريف توابع الفاعل.

* (معلوم): ليخرج نائب الفاعل، فإنه مُسند لفعل مبني للمجهول.

* (تام): قيد يخرج الأفعال الناقصة ككان وأخواتها، فإن ما يُسند إليها لا يسمى فاعلًا عند الجمهور.

* (متعدٍ): وهو مانصب المفعول بنفسه، نحو: «ضرب زيدٌ عمرًا».

= بخلاف مفعوله فإنه يذكر لفعل واحد مفاعيل من نوع واحد، نحو: أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا، أو من أنواعه المختلفة، نحو: ضربت عمرًا يوم الجمعة أمام الأمير ضربًا شديدًا تأديبًا له.

(١) العنكبوت/ من الآية ٥١.

* (لازم): وهو ما اكتفى بالفاعل، نحو: «نام زيدٌ».

* (أو شبهه): أي شبه الفعل، والمراد به اسم الفاعل،كما في قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾[١]، وصيغ المبالغة، نحو: «أضرَّابٌ زيدٌ»، والصفة المشبهة، نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، واسم التفضيل، نحو: «ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»[٢]، والمصدر، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٣]، فاسم الجلالة فاعل بالمصدر[٤]، واسم المصدر، نحو قول ابن مسعود رضي الله عنه: «من قُبلَةِ الرجلِ امرأته الوضوءُ»، فالرجل فاعل باسم المصدر الذي هو قُبلَة، واسم الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[٥]، فـ(ما توعدون) فاعل واللام صلة، والجار والمجرور، نحو: «أفي الدار زيدٌ»، والظرف، كما في قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[٦].

* (مقدم عليه): احترز به عن قول من جوز تقدم الفاعل على الفعل ـ وهم الكوفيون ـ ولم يروا فرقًا بين زيد قام، وقام زيد، والحق عدم الجواز، والفرق بينهما أن

---

(١) النحل/ من الآية ٦٩.

(٢) هذه المسألة اشتهرت بمسألة الكحل، وقد أفردت بالتأليف. وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقة بنفي أو شبهه، وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل في المثال هنا أجنبيًا لا سببيًا للموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود عليه، وأن يكون ذلك الاسم الأجنبي مفضلًا على نفسه باعتبارين مختلفين، والغالب أن يكون بين ضميرين أولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في المثال المذكور، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

(٣) البقرة/ من الآية ٢٥١.

(٤) الأصل في الفاعل أنه مرفوع، لكنه قد يجر لفظاً بإضافة المصدر إليه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، أو بـ(من، والباء، واللام) الزَّائداتِ كما في قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾.

(٥) المؤمنون/ ٣٦.

(٦) إبراهيم/ من الآية ١٠.

جملة (زيد قام) يفيد التقوي بسبب تكرر الإسناد، بخلاف قام زيد، فإنه لا يفيد ذلك.

* (على جهة قيامه به)[١]: نحو: «مات زيدٌ»، فإن الموت قام بزيدٍ، فإسناد الفعل للفاعل الذي هو زيد هنا على سبيل المجاز.

* (أو وقوع منه): نحو: «أكل زيدٌ»، فإن الأكل وقع من زيد، أي: أحدثه، فإسناد الفعل للفاعل الذي هو زيد هنا على سبيل الحقيقة[٢].

نوعا الفاعل:

ولما كان مضمره في الإسناد إليه كمظهره، قال:

(وَهُوَ)، أي: الفاعل **(عَلَى نَوْعَيْنِ)**:

أحدهما ـ **(مُظْهَرٍ)**، وهو على نوعين أيضًا: إما صريح، أو مؤوَّل.

فالصريح إما أن يكون مذكرًا أو مؤنثًا، وكل واحدٍ منهما إما أن يكون مفردًا، أو مثنى، أو جمعًا سالماً، أو مكسرًا.

وقد مثَّل المصنف للمفرد المذكر بقوله: **(كَضَرَبَ زَيْدٌ)**، ومثال المفرد المؤنث «سافرتْ هندٌ»، ولا يصعب عليك إكمال باقي الأمثلة.

والفاعلُ المؤوَّلُ هو أن يأتيَ الفعلُ، ويكونَ فاعلُهُ مصدرًا مفهومًا من الفعل بعدَهُ، نحو: «يَحسُنُ أن تجتهد».

---

(١) وهذا القيد يخرج به كذلك نائب الفاعل (مفعول مالم يسم فاعله) نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فإن قيام الفعل ليس به، بل وقوع الفعل عليه، وهو مذهب ابن الحاجب.

(٢) وقع الاتفاق بين المتكلمين على أن الفعل يسند للعبد باعتبار كونه اكتسبه، وإن كان مخلوقًا له تعالى ولا تأثير لقدرة العبد فيه.

فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد، ولما كان الفعل الذي بعد (أن) في تأويل المصدر الذي هو الفاعل، سمي الفعل مؤولًا.

(وَ) ثانيهما ـ (مُضْمَرٍ[١])، وهو قسمان أيضًا، بارز، ومستتر، والبارز نوعان: متصل[٢]، ومنفصل.

فأما المتصل فهو على اثنى عشر نوعًا، وذلك لأنه: إما أن يدل على متكلم، وإما أن يدل على مخاطب، وإما أن يدل على غائب، والذي يدل على متكلم يتنوع إلى نوعين: لأنه إما أن يكون المتكلم واحدًا، وإما أن يكون أكثر من واحد، والذي يدل على مخاطب أو غائب يتنوع كل منهما إلى خمسة أنواع؛ لأنه إما أن يدل على مفرد مذكر، وإما أن يدل على مفردة مؤنثة، وإما أن يدل على مثنى مطلقًا، وإما أن يدل على جمع مذكر، وإما أن يدل على جمع مؤنث، فيكون المجموع اثني عشر.

وقد مثَّل المصنف للمضمر المتصل الدال على المتكلم المفرد المذكر بقوله: (كَضَرَبْتُ زَيْدًا)، ومثال المضمر المتصل الدال على المتكلم المفرد المؤنث، نحو: «ضَرَبْتِ»، ولا يصعب عليك إكمال باقي الأمثلة.

والمضمر المنفصل[٣] على اثنى عشر نوعًا أيضًا كالـمتصل، فتقول مثلًا: «ما

---

(١) هو اسم وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدم ذكره لفظًا نحو: «زيد قائم غلامه»، أو معنى بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] أي: العدل أقرب، أو حكمًا بأن يكون ثابتًا في الذهن نحو: «هو زيد قائم» أي الشأن، فإن كان محتاجًا إلى كلمة أخرى قبله؛ ليكون كالجزء منها، فهو المضمر المتصل، وإلا فهو المنفصل، والغرض من وضع المضمر الاختصار، وكماله في المضمر المستتر، فأصل المضمر المستتر المنوي، ثم المتصل البارز، ثم المنفصل (مس).

(٢) هو الذي لا يبتدأ به الكلام، ولا يقع بعد «إلا» في حالة الاختيار.

(٣) هو الذي يبتدأ به الكلام، ويقع بعد «إلا» في حالة الاختيار.

ضرب إلا أنا»، و«ما ضرب إلا نحن»، و«ما ضرب إلا أنت»، وعلى هذا فقس.

وأما المضمر المستتر فعلى ضربين: مستتر جوازًا، ويكون في الماضي، والمضارع المسنَدَينِ إلى الواحد الغائب، والواحدة الغائبة، (وَ) هو إما راجع لمذكور، كقول المصنف: (زَيْدٌ ضَرَبَ)، أي: هو، أو لما دلَّ عليه الفعل،كقوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)[1]، أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب[2]، أو لما دل عليه الكلام، أو الحال المشاهدة،،كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[3]، أي: إذا بلغت الروح.

ومستتر وجوبًا، ويكون في المضارع والأمر المسنَدَينِ إلى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسنَد إلى المتكلم، مفردًا أو جمعًا، وفي اسم الفعل المسنَد إلى متكلم كـ(أفٍّ)، أو مخاطب كـ(صهْ)، وفي فعل التعجب الذي على وزن (ما أفعلَ)، نحو: «ما أحسنَ العلمَ»، وفي أفعال الاستثناء كـ(خلا)، و(عدا)، و(حاشا)، نحو: «جاء القومُ ما خلا سعيدًا».

والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود إلى البعض المفهوم من الكلام، فتقدير قولك: «جاء القوم ما خلا سعيدًا» هو: جاؤوا ما خلا البعضُ سعيدًا.

تتمة في أهم أحكام الفاعل:

للفاعل عدة أحكام، نجمل أهمها فيما يأتي:

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٤٧٥ ـ ترقيم فتح الباري لمحمد فؤاد عبد الباقي)، ومواضع أخرى، ومسلم برقم (٥٧ ـ ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

(٢) وحَسُنَ الحذف لتقدم نظيره: لا يزني الزاني، ولا يسرق السارق.

(٣) القيامة/ الآية ٢٦.

أولًا ـ وجوب وقوعه بعد المسند (عامله):

فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تَقَدَّمَ، وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو: «زيد قام»، وإما فاعلًا محذوف الفعل،كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾(١)، أي: وإن استجارك أحدٌ من المشركين، ولا يجوز تقدير (أحد) مبتدأ؛ لأن أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية، وجاز الأمران،كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ﴾(٢)، فـ«أنتم» إما أن تكون في محل رفع مبتدأ؛ وجملة «تخلقونه» خبر، وإما أن تكون فاعلًا لفعل محذوف يفسره ما بعده؛ وهذا أرجح؛ لأن أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية كما قدمنا.

ثانيًا ـ حذف فعله:

وذلك إما جوازًا إذا دلَّ عليه دليل، كما إذا وقع جوابًا لاستفهام، كأن يُقال لك: هل حضر أحدٌ عندنا؟ فتجيب: الضيفُ، وإما وجوبًا إذا فُسر بفعل بعده،كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ ، أي: وإن استجارك أحدٌ من المشركين، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن، أو إذا الشرطيتين، فإنه يكون مرفوعًا بفعل محذوف وجوبًا؛ لوجود المفسر،كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾(٣)، أي: إذا انشقت السماءُ.

ثالثًا ـ وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية، والجمع إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مثنى، أو جمعًا:

---

(١) التوبة/ من الآية ٦.

(٢) الواقعة/ من الآية ٥٩.

(٣) الانشقاق/ الآية ١.

كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[١]، و﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[٢]، و﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٣]، وهذا مذهب جمهور العرب.

وحكى البصريون عن طيء، وبعضهم عن أَزْد شَنُوءَة جواز إلحاق علامة التثنية والجمع في آخر الفعل المسند لفاعل ظاهر مثنى، أو جمع.

واستدل القائلون بجواز هذه اللغة بعدة شواهد منها قول أمية بن أبي الصلت:

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

وهذه اللغة تُسمى لغة (أكلوني البراغيث)، ومنها قوله ﷺ: (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ)[٤].

والصحيح أن هذه الضمائر أحرف دلوا بها على التثنية والجمع، كما دل جميع العرب بالتاء في نحو: «قامت» على التأنيث؛ لا أنها ضمائر الفاعلين، ويعربونها فاعلًا للفعل، والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، والجملة الفعلية قبله خبر مقدم، أو الاسم الظاهر بدل من الضمير المتصل بالفعل.

رابعًا ـ رتبة الفاعل مع الفعل والمفعول:

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأنه منزل منه منزلة جزئه، ثم يجيء المفعول بعدهما، وقد يعكس ذلك، فيتصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما، وقد يتأخر الفعل والفاعل، ويتقدمهما المفعول، وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على

---

(١) المائدة/ من الآية ٢٣.

(٢) الفرقان/ من الآية ٨.

(٣) يوسف/ من الآية ٣٠.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٥٥٥)، ومواضع أخرى، ومسلم برقم (٦٣٢).

المفعول وعكسه، وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعًا جائز وواجب، فهذه ست مسائل:

المسألة الأولى ـ جواز تقديم الفاعل على المفعول به:

وهو الأصل،كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾(١)، فـ(سليمان) فاعل، و(داود) مفعول.

المسألة الثانية ـ وجوب تقديم الفاعل على المفعول به، ويكون في أربعة مواضع:

الأول ـ إذا خفي إعرابهما؛ لعدم وجود قرينة تُعيِّنُ أحدهما من الآخر، نحو: «ضرب موسى عيسى»، فإذا وجدت قرينة تميز الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول، نحو: «أرضعت الصغرى الكبرى».

الثاني ـ إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا غير محصور فيه، والمفعول اسمًا ظاهرًا، نحو: «أحببتُ الوطنَ»، فإن كان الفاعل ضميرًا محصورًا، وجب تأخيره، نحو: «ما أحبَّ الوطنَ إلا أنا».

الثالث ـ إذا كان المفعول محصورًا بإلا أو بإنَّما(٢)، نحو: «ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ»، و«إنَّما يفيد الدواءُ المريضَ».

---

(١) النمل/ من الآية ١٦.

(٢) المحصور ـ أي المقصور عليه ـ بإلا أو بإنَّما يجب تأخيره سواء أكان فاعلًا أم مفعولًا، فأما المحصور بإنَّما فإجماعًا، وأما المحصور بـ(ما وإلا) فعلى رأي الجمهور. وذهب الكسائي إلى جواز تقديم المحصور إذا تقدم معه إلا؛ لأن المحصور بإلا يعرف بوقوعه بعدها تقدمت أو تأخرت، ومنه قول الشاعر:

فَلَم يَدْرِ إلا الله ما هَيَّجَتْ لَنا   عَشِـيَّةَ آنـاءِ الدِّيـارِ وِشـامُها

الرابع ـ إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميرًا متصلًا، ولا حصر في أحدهما، نحو: «أكرمتك كما أكرمتني»، فضمير الفاعل هنا واجب التقديم.

المسألة الثالثة ـ جواز تقديم المفعول على الفاعل:

كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾(١).

المسألة الرابعة ـ وجوب تقديم المفعول على الفاعل، ويكون في ثلاثة مواضع:

الأول ـ إذا كان الفاعل محصورًا بإنّما، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾(٢)، أو محصورًا بإلا نحو: «ما هذَّب الناسَ إلا الدينُ القويمُ».

الثاني ـ إذا كان المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل، والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو: «سَاعدَني عليٌّ».

الثالث ـ إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾(٣)؛ وذلك حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً(٤).

المسألة الخامسة ـ جواز تقديم المفعول على الفعل:

كما في قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾(٥).

المسألة السادسة ـ وجوب تقديم المفعول على الفعل، ويكون في ثلاثة مواضع:

---

(١) القمر/ الآية ٤١.

(٢) فاطر/ من الآية ٢٨.

(٣) البقرة/ من الآية ١٢٤.

(٤) الضمير لابدَّ أن يعود على متقدم سواء كان متقدمًا في اللفظ والرتبة، أم متقدمًا في الرتبة فقط، أم في اللفظ فقط.

(٥) البقرة/ من الآية ٨٧.

الأول ـ إذا كان المفعول مما له الصدر في الكلام،كما في قوله تعالى: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[١]، ونحو: «مَن رأيتَ؟»، و«كم كتابًا قرأتَ؟».

الثاني ـ إذا كان المفعول به ضميرًا منفصلًا مرادًا به التخصيص[٢]،كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٣].

الثالث ـ إذا وقع فعل المفعول به بعد فاء الجزاء، وليس للفعل مفعول آخر مقدم،كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[٥].

فإن قيل: لم جاز تقديم المفعول على الفعل وامتنع تقديم الفاعل عليه؟

قلت: لأن إعراب الفاعل الرفع، فلو قدم على الفعل لالتبس بالمبتدأ، وهذا مأمون عند تقديم المفعول به؛ لكون إعرابه النصب وهو مغاير لإعراب المبتدأ.

المطلب الثاني: نائب الفاعل[٦]

لم يتعرض الإمام الزمخشري لنائب الفاعل، لا في كتابه هذا، ولا في المفصل؛

---

(١) غافر/ من الآية ٨١.

(٢) ولو تأخر المفعول (إيا) لقيل: نعبدك ونستعينك، فيلزم اتصال الضمير المنفصل وهو غير جائز هنا؛ لضياع المعنى البلاغي في التقديم.

(٣) الفاتحة/ الآية ٥.

(٤) المدثر/ الآية ٣.

(٥) الضحى/ الآية ٩.

(٦) هذه ترجمة ابن مالك، وهي أولى وأخصر من قول آخرين ـ كابن الحاجب ـ المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف؛ إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو: أعطى زيد دينارًا وليس مرادًا، وأجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أيًا كان دون غيره.

وسبب ذلك بيَّنه الإمام ابن الحاجب في شرحه على المفصل بقوله: «ومفعول مالم يسم فاعله عنده فاعل، والذي يدل عليه أنه داخل في الحدِّ[١]، وأنه لم يذكره في المرفوعات، فدلَّ على أنه داخل في حدِّ الفاعل؛ إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه، وأنه قد صرَّح بذلك في بعض فصول كتابه[٢]، وهو قوله: (وتضاف الصفة إلى فاعلها، كقولك: معمور الدار، ومؤدب الخُدَّام)[٣]»[٤]. ا.هـ.

ولما كان كذلك، وكانت أحكام نائب الفاعل من مسائل علم النحو المهمة التي لا يليق بطالب العلم الشرعي عمومًا، وعلم النحو خصوصًا جهلها، فقد أفردت ـ هنا ـ تعريفه وأغراض حذفه في مسألتين على التوالي، مؤخرًا بيان باقي أحكامه إلى القسم الثاني من هذا الكتاب الخاص بالفعل عند الحديث عن الفعل المبني للمجهول.

المسألة الأولى ـ تعريفه:

هو اسم مرفوع، تقدَّمه فعل تام متصرف مبني للمجهول، أو شبهُهُ، وحلَّ محل الفاعل بعد حذفه.

---

(١) عرَّف الزمخشري الفاعل في كتابه المفصل بأنه: (ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا).

(٢) يقصد في الباب الرابع عشر من كتابه المفصل المعقود للصفة المشبهة.

(٣) نقل ابن الحاجب كلام الزمخشري بالمعنى، ونصُّ كلام الزمخشري هو: «وتضاف إلى فاعلها كقولك: كريم الحسب، وحسن الوجه، وأسماء الفاعل، والمفعول، يجريان مجراها في ذلك، فيقال: ضامر البطن، وجائلة الوشاح، ومعمور الدار، ومؤدب الخدام». ا.هـ. ينظر: المفصل في علم العربية/ الزمخشري/ دار الجيل/ بيروت/ ط٢/ ص٢٣٠.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل/ ابن الحاجب/ تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله/ دار سعد الدين/ دمشق/ ط١/ ٢٠٠٥م/ ج١/ ص١٢٤.

تنبيهات:

١. لابدَّ عند بناء الفعل للمجهول من تغيير صورته:

فإن كان ماضيًا كُسِر ما قبل آخره، وضم كل متحرك قبله، نحو: «حُفِظَ الدرس»، و«تُعُلِّمَ الحساب»، و«أُستُخرِجَ المعدن».

وإن كان مضارعًا فُتِح ما قبل آخره وضم أوله، نحو: «يُحفَظ الدرس»، و«يُتعَلَّم الحساب»، و«يُستَخرَجُ المعدن».

فإن كان ما قبل آخر الماضي ألفًا قلبت ياء وكُسر ماقبلها، نحو: «قيل، واختير» مجهول قال، واختار.

وإن كان ماقبل آخر المضارع مدًّا قُلِب ألفًا، نحو: «يُقال، ويباع» مجهول يقول، ويبيع.

٢. البناء للمجهول يختص بالفعل المتعدي بنفسه نحو: «أُكرم زيدٌ»، أو بالواسطة، نحو: «مُرَّ بزيدٍ»، ولا يأتي من الفعل اللازم؛ إذ لا مفعول له فيسند إليه.

وقد يُبنى الفعل اللازم للمجهول إذا كان نائب فاعله ظرفًا، أو مصدرًا، أو جارًا ومجرورًا.

٣. البناء للمجهول يختص بالفعل الماضي والمضارع، ولا يكون من المجهول أمر؛ لفساد الصيغة والمعنى؛ أما فساد الصيغة: فلأنك إذا بنيت (أكرمْ) مثلًا للمفعول ضممت الهمزة، فإن كسرت الراء التبست بصيغة الماضي المبني للمفعول، وإن فتحتها التبست بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضًا.

وأما فساد المعنى: فلأنه حينئذٍ يصير دالًا على الإخبار، والأمر إنما يدل على الإنشاء.

المسألة الثانية ـ أغراض حذف الفاعل[١]:

يحذف الفاعل إما لأغراض لفظية، أو لأغراض معنوية:

أولا ـ الأغراض اللفظية:

١. قصد المتكلم الإيجاز في العبارة، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦ﴾[٢].

٢. المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: «من طابت سريرته حُمدت سيرته»؛ إذ لو قيل (حمد الناس سيرته) لاختلف إعراب الفاصلتين، وهم يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي.

٣. المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم، نحو بيت الأعشى:

عُـلقتهـا عرضًـا، وعُلقـت رجـلا غيري، وعُلـق أخرىٰ ذلك الرجلُ

لأنه لو قال: علقني الله إياها، وعلقها رجلًا غيري؛ وعلق الله أخرى ذلك الرجل، لطال الكلام، ولما استقام الوزن.

ثانيًا ـ الأغراض المعنوية، وهي كثيرة، ومن أهمها:

١. شهرة الفاعل، فيكون ذكره عبثًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[٣].

---

(١) جمعها بعضهم في بيتين:

وحذفه للخوف والإبهام والوزن والتحقير والإعظام

والعلم والجهل والاختصار والسجْع والوفاق والإيثار

(٢) النحل/ من الآية ١٢٦.

(٣) النساء/ من الآية ٢٨.

٢. الجهل بالفاعل، نحو: «سُرق المتاع».

٣. صون اسم الفاعل عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، نحو: «خُلِقَ الخنزير»[١].

٤. الخوف منه، نحو: «قُتل زيدٌ»، إذا عرفت القاتل لكنك خفت منه؛ لأنه شرير ظالم.

٥. الخوف عليه، نحو: «ضُرب عمرو»، إذا عرفت الضارب، لكنك خفت عليه من العقوبة.

٦. التعميم، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾[٢]، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾[٣]، فحذف الفاعل الغرض منه عدم إسناده إلى أحد مخصوص، بل إلى أي فاعل كان.

٧. تنزيه الفاعل[٤]،كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾[٥].

فائدة:

متى حُذف الفاعل، وناب عنه نائبه، فلا يجوز أن يُذكر في الكلام ما يدل عليه، فلا يقال: «عُوقب الكسول من المعلم»، بل يقال: «عوقب الكسول»؛ لأن الفاعل إنما يحذف لغرض، فذكر ما يدل عليه منافٍ لذلك.

---

(١) وهو هنا تنزيه الفاعل عن أن يتعلق أثر فعله بالمفعول به.

(٢) البقرة/ من الآية ١٩٦.

(٣) النساء/ من الآية ٨٦.

(٤) أي: تنزيه إسناد الفعل إلى الفاعل.

(٥) الجن/ الآية ١٠.

المطلب الثالث: المبتدأ والخبر

لما ذكر المصنف الأصل في المرفوعات ـ وهو الفاعل ـ، أراد أن يذكر الملحق بذلك الأصل، أي: المشبه به، وبعض أحكامه، فبدأ بالمبتدأ وخبره جامعًا بينهما؛ للتلازم الواقع بينهما.

والعامل في المبتدأ: الابتداء، وهو عامل معنوي، والعامل في الخبر: المبتدأ، وهو عامل لفظي، وقيل: إنَّ العامل فيهما هو الابتداء.

قال: (**وَالمُلْحَقُ**) أي: المُشبَّه (**بِهِ**)، أي: بالفاعل في الرفع (**خَمْسَةُ أَضْرُبٍ**)، أي: أنواع، لا أزيد ولا أنقص[(١)]، والدليل على الحصر هو الاستقراء فقط، وأما التوابع فهي داخلة تحت حكم المتبوع بانصباب عمل العامل على المتبوع والتابع انصبابة واحدة، إلا أن عمل العامل يصل إلى المتبوع بلا واسطة، وإلى التابع بواسطة، كمن حمل الإناء فإنه حامل للإناء والماء جميعًا.

ووجه مشابهة المبتدأ بالفاعل أن كل واحد منهما مسند إليه، ووجه مشابهة الخبر بالفاعل أن كل واحد منهما جزء ثانٍ من الكلام.

تعريف المبتدأ:

و(**المُبْتَدَأُ**[(٢)]) هو الاسم الصريح، أو المؤوَّل به، المجرد من العوامل اللفظية غير

---

(١) أما نائب الفاعل فهو فاعل عند المصنف كما بيَّنا ذلك.

(٢) سمي المبتدأ مبتدأً؛ لأنه وقع في ابتداء كلام هو جزء منه، ولا يضر تقدم غيره عليه كالخبر؛ لتقدم المبتدأ رتبةً؛ لذا لا يزول عنه عنوان الابتداء بخلاف العكس المنطقي، فإنه يزول ذلك العنوان مع بقاء المكان لذات المبتدأ والخبر. واعلم أنه يشترط تغاير مفهوم المبتدأ والخبر، وإلا للزم إخبار الشيء عن نفسه، ويشترط اتحادهما فيما صدق وذاتًا في الخارج، وعليه فيجب أن يتصف المبتدأ بوصف الخبر في الخارج بالفعل إن كان الكلام موجبًا (مستفاد).

الزائدة وشبهها، مُسندًا إليه، أو وصفًا واقعًا بعد نفي أو استفهام، رافعًا لمُستغنىً به.

فالاسم الصريح كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[١]، والمؤوَّل به، أي المؤوَّل بالصريح، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢]، أي: وصيامُكم خيرٌ لكم.

وخرج بقيد (المجرد من العوامل اللفظية)، نحو: كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها.

وخرج بقيد (غير الزائدة وشبهها) الزائدة وشبهها، فحرف الجر الزائد[٣] كـ(الباء) في نحو: «بحسبك الله»، و«من» في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٤]، والشبيه بالزائد كـ(ربَّ) كما في قوله ﷺ: (يا ربَّ كاسيةٍ في الدنيا، عاريةٍ[٥] يوم القيامة)[٦]، فهذه الحروف لاعِبرة بها؛ لأن الزائد في حكم الساقط، فيكون المبتدأ مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلًا.

وخرج بقيد (مُسندًا إليه): الخبر، وثاني نوعي المبتدأ ـ الآتي بيانه ـ، فإنهما لا يكونان إلا مسندين.

واعلمْ أن (أو) في التعريف للتنويع لا للترديد، أي: المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر؛ لأن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن

---

(١) الفتح/ من الآية ٢٩.

(٢) البقرة/ من الآية ١٨٤.

(٣) هو الذي ليس له دلالة على معناه الموضوع له، بل له فائدة أخرى من الموافقة لاستعمال العرب، كالتوكيد وتحسين اللفظ.

(٤) فاطر/ من الآية ٣.

(٥) مجرور في أكثر الروايات على النعت، ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ، والجملة في موضع النعت، أي: هي عاريةٌ.

(٦) أخرجه البخاري برقم (٧٠٦٩) ومواضع أخرى، وغيره.

جمعهما في حد؛ لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد، فأُفرد لكل منهما حدٌّ، وقُدِّم منهما ما هو الأكثر في كلامهم.

وقوله: (وصفًا واقعًا بعد نفي أو استفهام رافعًا لمُستغنىً به): معطوف على مُسندًا إليه المجعول حالًا من الضمير في المجرد، وفي ذلك تصريح باشتراط التجرد في الوصف أيضًا.

وهذا هو النوع الثاني من نوعي المبتدأ، وهو الوصف[1] المستغني بمرفوعه عن الخبر، ويشمل المشتق كـ«ضارب»، و«مضروب»، و«حسن»، أو ما يجري مجراه كالاسم المنسوب، نحو: «أعراقي أخوك؟»، والاسم المستعار، نحو: «أأسدٌ الزيدان؟».

ويشترط في الوصف الرافع للمستغنى به عن الخبر ثلاثة شروط:

الأول ـ أن يعتمد على كلمة[2] استفهام، أو كلمة نفي، نحو: «أمقيمٌ الضيفان؟»، و«ما غائبٌ الشاهدان».

الثاني ـ أن يكون مرفوعه اسمًا ظاهرًا، نحو: «أناجح الطالبان؟»، أو ضميرًا منفصلًا، كقوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[3].

فإذا رفع الوصف ضميرًا مستترًا، فلا يكون مبتدأً، فلا يُقال في مثل: «ما محمدٌ قائم ولا قاعدٌ»: إنَّ قاعدًا مبتدأ، والضمير المستتر فاعل سد مسد الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، بل تعرب «قاعد» معطوف على قائم الواقع خبرًا.

الثالث ـ أن يتم الكلام بالمرفوع المذكور، فإذا لم يتم به الكلام لم يكن الوصف

---

(١) أي اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود.

(٢) وتشمل الاستفهام بالحرف كمن، والاستفهام بالاسم ككيف، ومتى، ومَن.

(٣) مريم/ من الآية ٤٦.

مبتدأ، ففي مثل: «هل حاضر أخواه محمد؟» لا يجوز أن نعرب «حاضر» مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بمرفوعه؛ إذ لو قلنا: أحاضر أخواه؟ ونسكت، لا يتم الكلام؛ لأن الضمير لابد له من عائد، وإنما نعرب (حاضر) خبرًا مقدمًا، و(محمد) مبتدأ مؤخرًا، و(أخواه) فاعل لحاضر، ويكون التقدير: أمحمد حاضر أخواه؟

تطابق الوصف مع مرفوعه وحكم إعرابه:

والوصف مع مرفوعه: إما أن يتطابقا، أو لا: فإن تطابقا في الإفراد، نحو: «أحاضر محمدٌ؟» جاز أن يعرب الوصف مبتدأ ومابعده فاعل سد مسد الخبر، وأن يعرب خبرًا مقدمًا، ومابعده مبتدأ مؤخر.

وإن تطابقا في التثنية، نحو: «أحاضران المحمدان؟»، وفي الجمع، نحو: «أحاضرون المحمدون»، فالأحسن على اللغة المشهورة أن يعرب الوصف خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويجوز على ضعف[1] أن يعرب الوصف مبتدأ، وما بعده سد مسد الخبر.

وإن لم يتطابقا، فذلك نوعان: جائز وممتنع، فالجائز أن يكون الوصف مفردًا وما بعده مثنى أو جمعًا، نحو: «أفائزٌ المجتهدان، المجتهدون؟»، فيتعين في الوصف هنا أن يكون مبتدأ، وما بعده فاعل، أو مفعول سد مسد الخبر، ويمتنع أن يكون المرفوع مبتدأ مؤخرًا والوصف خبرًا مقدمًا؛ لأنه يترتب عليه أن يخبر بالمفرد عن المثنى أو الجمع، وهذا لا يجوز.

والممتنع أن يكون الوصف مثنى أو جمعًا، والمرفوع مفردًا، نحو: «أحاضران محمد؟»، و«أحاضرون محمد؟»، أو يكون الوصف مثنى والمرفوع جمعًا، نحو:

---

(١) على لغة (أكلوني البراغيث).

«أحاضران المحمدون؟»، أو جمعًا والمرفوع مثنى، نحو: «أحاضرون المحمدان؟».

تعريف الخبر:

(**وَخَبَرُهُ**) أي خبر المبتدأ، وهو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلَّقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله: (أو وصفًا واقعًا... إلخ).

فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل، نحو: زيد من قولك: «قام زيد»، فإنه وإن حصلت به الفائدة؛ لكنه ليس مع المبتدأ، بل مع الفعل، وخرج بقوله: (غير الوصف المذكور...) فاعل الوصف المذكور، نحو: الزيدان من قولك: «أقائم الزيدان»، فإنه وإن حصلت به الفائدة، لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور؛ بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور، فلا يكون (الزيدان) خبرًا، بل فاعلًا سد مسد الخبر.

تعريف المبتدأ وتنكيره:

(**وَحَقُّ المُبْتَدَإِ**)، أي: قياسه اللائق بشأنه (**أَنْ يَكونَ مَعْرِفَةً**)؛ لأنه محكوم عليه، والشيء لا يحكم عليه إلا بعد معرفته، فلا بُدَّ من تعيينه أو تخصيصه بمسوغٍ كما قال: (**وَقَدْ يَجِئُ**) أشار بـ(قد) المفيدة لجزئية الحكم؛ لقلة النكارة؛ لأن الأصل في المبتدأ التعريف (**نكِرَةً**) أي قريبة من المعرفة، وقربها منها يكون بأمور سمَّوها المسوغات، منها أن يكون فاعلًا[1] في المعنى، وذلك (**نَحْوُ: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ**)، أي: جعل ذا ناب ـ وهو الكلب ـ مُهِرًّا، أي مصوتًا[2]، فالتنكير للتعظيم، والمعنى شر عظيم أهرَّ ذا نابٍ، وإنما كان فاعلًا في المعنى؛ لأن التقدير: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، فشر فاعل أهرَّ، فلما قصد الاختصار أسقط حرف النفي وإلا، وقدَّم المحكوم عليه على المحكوم به اختصارًا، مع

---

(١) والفاعل يجوز أن يكون نكرة فيجوز أن يكون المبتدأ الذي في معناه نكرة.

(٢) وهو مثل يضرب لظهور أمارة الشر.

ملاحظة الحصر المفيد لتقليل الانتشار، فكما أنه متخصص حالة كونه فاعلًا في الأصل، كذلك يتخصص عند العدول عن ذلك، وقيل إنما جاز الابتداء بالنكرة لتخصصها بالوصف المستفاد من التنكير، وتقديره: شرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا نابٍ.

مسوغات الابتداء بالنكرة:

إذا أفادت النكرة جاز الابتداء بها، ومن مسوغات الابتداء بها(١):

[١] الوصف لفظًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾(٢)، أو تقديرًا كقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾(٣)، أي: وطائفة من غيركم، بدليل ما قبله.

[٢] العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾(٤)، أي: أمثل من غيرهما.

[٣] إذا كانت دعاءً، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾(٥).

[٤] إذا أريد بها التنويع، كقوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾(٦).

[٥] إذا وقعت عامة، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: «من يقم أُكرمْه»، و«من عندك؟».

---

(١) أوصلها الشيخ عبد الهادي نجا الأبياري في شرح الكواكب الدرية إلى سبعة عشرة مسوغًا.

(٢) البقرة/ من الآية ٢٢١.

(٣) آل عمران/ من الآية ١٥٤.

(٤) محمد/ من الآية ٢١.

(٥) الزمر/ من الآية ٧٣.

(٦) الشورى/ من الآية ٧.

[٦] أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة، نحو: «بقرةٌ تكلَّم!»[١].

والمدار على حصول الفائدة، ولذا لم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة غيره، وإنما رأى المتأخرون أن ليس كل أحدٍ يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مُقلٍّ مُخلٍّ، ومن مُكثرٍ موردٍ ما لا يصح، أو موردٍ لأمور متداخلة.

ولم يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضًا؛ لتقدم حكمه وهو الفعل أبدًا، فيتقرر مضمونه في الذهن أولًا، ويعلم أنه صفة لما بعده، وإن كان غير معين، فلا ينفر السامع عن الإصغاء؛ لحصول فائدة ما.

(**وَحَقُّ الخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نَـكِرَةً**)؛ لأنه محكوم به كالفعل[٢] لا عليه، والمحكوم به ينبغي أن يكون نكرة؛ لأنه إن كان معرفة كان معلومًا للمخاطب، فلا يكون في الحكم فائدة.

(**وَقَدْ يَجِيئَانِ**) أي المبتدأ والخبر (**مَعْرِفَتَيْنِ نَحْوُ: اللهُ إِلهُنا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنا**)، ومنه قول أبي النجم:

* أنا أبو النجم وشعري شعري *

ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدَّمت فهو المبتدأ.

أنواع الخبر:

(**وَالخَبَرُ عَلَى نَوْعَيْنِ**): أحدهما (**مُفْرَدٍ**)، أي: غير الجملة وشبهها، فيشمل المثنى، والجمع، والمركب بأقسامه.

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري برقم (٣٤٧١).

(٢) قال العلامة الخضري: «وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولاتنكير كالفعل، لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما، جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف».

والمفرد يكون مشتقًا غير مضاف، نحو: «زيد ضارب»، أو مشتقًا مضافًا، نحو: «زيد ضاربك»، أو يكون جامدًا غير مضاف، نحو: «زيد غلام»، أو جامدًا مضافًا (**نَحْوُ: زَيدٌ غُلَامُكَ**).

(**وَ**) ثانيهما (**جُمْلَةٍ**) غير ندائية ولا مُصَدَّرة بلكن، أو بل، أو حتى، إجماعًا، وأما القَسَميَّة والإنشائية ففيهما خلاف، والصحيح جواز كونهما خبرًا[(١)].

(**وَهِيَ**)، أي: الجملة (**عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: فِعْلِيَّةٍ**)، أي: يكون جزؤها الأول فعلًا (**نَحْوُ: زَيْدٌ ذَهَبَ أَبُوهُ**)، فإنَّ (ذهب أبوه) جملة صُدرت بفعلٍ ماضٍ، وسُبقت بما يطلبها لزومًا.

(**وَاسميَّةٍ**)، أي: يكون جزؤها الأول اسمًا (**نَحْوُ: عَمْرٌو أَخُوهُ ذَاهِبٌ**) فعَمْرٌو: مبتدأ، وأخوه: مبتدأ ثان، وذاهبٌ: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره في محل الرفع بأنَّها خبر المبتدأ الأول.

(**وَشَرْطِيَّةٍ**)، وهي المركَّبة من الشرط والجزاء (**نَحْوُ: زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ**)، فـ(زيدٌ): مبتدأ، وجملة (إن تكرمه يكرمك) خبره.

(**وَظَرْفِيَّةٍ**)، وهي التي يكون أولها ظرفًا، أو بمنزلة الظرف الذي متعلَّقُه كون عام محذوف وجوبًا[(٢)]، نحو: «كائن»، أو «استقرَّ».

---

(١) فالقول بأن (اضربه) و(هل جاءك) في: «زيد اضربه» و«عمرو هل جاءك» نُصبَ بقول مضمر هو الخبر، نحو: زيد مقول أو قيل في حقه اضربه بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرًا، ضعيف؛ لأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر الذي هو قسيم الإنشاء ومقابله، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وأما المفرد فلا يحتمل الصدق والكذب، فلا يشترط فيه ذلك، وإذا لم يشترط في أصل الخبر ذلك، لا يشترط في فرعه وهو الجملة.

(٢) المتعلَّق إما مذكور وإما محذوف، والمذكور ظرف لغو سواء كان فعلاً عامًا ـ أي من التي يكون =

والظرف الذي متعلَّقه كون عام محذوف وجوبًا (**نَحْوُ: خَالِدٌ أَمَامَكَ**)، فخالدٌ: مبتدأ، وأمامك: ظرف متعلَّقه محذوف وجوبًا، تقديره خالدٌ كائن أمامك، أو حصل أمامك، فالخبر هو إما اسم الفاعل (كائن) فيكون من الإخبار بالمفرد، أو هو جملة (حصل هو)، فيكون من الإخبار بالجملة الفعلية، فـ(أمامك): في محل الرفع بأنَّه خبر المبتدأ، لا أنَّه هو الخبر.

(**وَ**) نحو: (**بِشْرٌ مِنَ الكِرَامِ**) فبشرٌ: مبتدأ، ومن الكرام، أعني الجار والمجرور، ظرف متعلَّقهُ محذوف وجوبًا، تقديره: بشرٌ حاصل من الكرام، أو ثَبَتَ من الكرام، فـ(من الكرام): في محل الرفع بأنَّه خبر المبتدأ.

وإنَّما أورد مثالين في الجملة الظرفية؛ لأنَّه أراد أن يقول: الجملة الظرفية على ضربين: إمَّا حقيقية، وهي ظرف الزمان والمكان كالمثال الأول، وإمَّا مجازية وهي كلُّ جار ومجرور كالمثال الثاني، فإنَّ النحويين سمَّوه ظرفاً مجازاً.

وهذا التقسيم للجملة بحسب الظاهر، وإلا فهي في الحقيقة نوعان فقط: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية الخبر فيها إما الجواب أو الشرط، وعلى كلٍ هي إحدى الجملتين، وكذلك جملة الظرف فهي إما فعلية على مذهب جمهور البصريين، أو ليست بجملة أصلًا، وإنما من قبيل الإخبار بالمفرد على رأي الأخفش، وابن مالك.

= مادة حدثه موجودًا في كل الموجودات، أو في أكثرها، كالموجود، والكائن، والحاصل، والمستقر، فإن أحداث هذه الأربعة وموادها توجد بحسب معانيها في كل الموجودات؛ لأنه إذا كان الشيء موجودًا فيصح أن يقال إنه موجود، وحاصل، وكائن، فهذه الثلاثة توجد في كل الموجودات جواهرًا أو أعراضًا، وأما مستقر فيوجد في بعضها ـ، أو خاصًا كأكل ودرس، والمحذوف إما فعل عام، أو فعل خاص، فالأول ظرف مستقر، والثاني ظرف لغو، أي فضلة في الكلام، وسمي لغوًا؛ لأنه ليس بعمدة وركن من أركان الكلام، والكلام مستغنٍ عنه. ا.هـ ملخصًا من شرح الأيوبي على الإظهار.

والجملة الخبرية من الجمل السبع التي لها محل من الإعراب[١].

وإنما قدَّم المصنف المفرد على الجملة؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، وقدَّم الفعلية؛ لأنها موضوعة للخبر أصالة، وقدَّم الاسمية على الشرطية؛ لأنها جملة واحدة، والشرطية جملتان، والإخبار بالواحدة أحق بالتقديم.

الرابط بين المبتدأ وبين الخبر الجملة:

ولما كانت الجملة الواقعة خبرًا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأنها كلام مستقل، وجعلها خبرًا يصيِّرُها جزء من الكلام، فلا بدَّ من وجود شيء يدل على الجزئية، وذلك هو الرابط؛ لذا قال:

(وَلَا بُدَّ)، أي: لا فرار ولا محالة **(فِي الجُمْلَةِ)** الواقعة خبرًا سواء كانت فعلية، أو اسمية، أو شرطية، أو ظرفية **(مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلى المُبْتَدَإِ)**، نحو: «زيد يذهب أبوه»، أو «زيد أبوه ذاهبٌ»، فالهاء هي الرابط، وإنما اقتصر المصنف على الضمير؛ لأنه الأصل في الربط، ولذلك يربط مذكورًا كما في المثالين السابقين، ومحذوفًا، نحو: «الحق يعلو»، أي: هو.

وقد يكون الرابط اسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٢]، أو يكون بإعادة المبتدأ بلفظه، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[٣]، أو بمعناه، نحو:

---

(١) والستة الباقية هي: الجملة الواقعة حالًا، والواقعة مفعولًا به، والواقعة مضافًا إليها، والواقعة جوابًا لشرط جازم إن اقترنت بالفاء، أو بإذا الفجائية، والواقعة صفة، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب.

(٢) الأعراف/ من الآية ٢٦.

(٣) الحاقة/ الآية ١-٢.

«نُطقي الله حسبي»(١)، أو بإعادة المبتدأ بلفظ أعم منه، نحو: «زيدٌ نِعمَ الرَّجُلُ»(٢)، **(إِلَّا إِذَا كَانَ)** الراجع **(مَعْلُومًا)** بأن يدل عليه دليل، فإنَّهُ يحذَف، وذلك **(نَحْوُ)** قول بائع البرِّ مثلًا: **(البُرُّ الكُرُّ بِسِتِّينَ دِرْهَمًا)** فإن تقديره: الكُرُّ منه بستين، والبُرُّ: الحنطة، والكُرُّ: نوع من المكيال، فالبُرُّ: مبتدأ، والكُرُّ: مبتدأ ثان، و(بستين): خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره في محل الرفع بأنَّه خبر المبتدأ الأول، وليس في الجملة ضمير يرجع إلى المبتدأ، لكنَّه محذوف للعلم به(٣)، فإنَّه لَمَّا ذُكِر البُرُّ، ثُمَّ ذُكِر الكُرُّ بستين درهمًا، عُلِم أنَّ الكُرَّ الذي بستين منه، فتقديره: البُرُّ الكُرُّ بستين منه، فمنه: في محل النصب على الحال من الضمير المستتر في (بستين).

تقديم الخبر على المبتدأ:

ولما كان الأصل في المبتدأ التقديم، والأصل في الأخبار أن تؤخر؛ لأنها ملحقة بالوصف، وهو تابع من كل وجه، وليس كذلك الخبر، فانحطت رتبته عنه في التبعية، وكان له نوع استقلال، فلذا جاز تقديمه، فقال:

(وَقَدْ يُقَدَّمُ الخَبَرُ) جوازًا **(عَلَى المُبْتَدَإِ)** إذا كانا على القياس من كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة؛ لعدم الالتباس **(نَحْوُ: مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ)**، فزيدٌ: مبتدأ، ومنطلقٌ: خبره مقدَّمٌ عليه، وإنما جاز ذلك للتوسع في الكلام، فإنه ربما يُحتاجُ في الوزن والقافية والسجع إلى تقديم بعض أجزاء الكلام على بعض.

---

(١) فجملة (الله حسبي) التي هي الخبر، هي نفس المبتدأ (نُطقي)، أي المنطوق به.

(٢) دخل المبتدأ وهو (زيد) في عموم الرجل؛ لأن الرجل يشمل زيدًا وغيره.

(٣) فإن تقديم البر على الكر يدل على أن الكر يكون من البر، فيستغنى عن ذكره.

١. وجوب تقديم الخبر على المبتدأ:

ويجب تقديم الخبر على المبتدأ في مواضع[١]، منها:

[١] إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدةٍ، أي لا مسوغ لها، مخبراً عنها بظرفٍ، أو جار ومجرور، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٢].

[٢] إذا كان الخبر من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام كاسم الاستفهام، أو مضافاً الى اسم استفهامٍ، فالأول، نحو: «كيف حالُكَ؟»، والثاني، نحو: «ابنُ مَن أنت؟».

[٣] إذا اتصلَ بالمبتدأ ضميرٌ يعود إلى شيء من الخبر[٣]، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[٤].

[٤] أن يكون الخبرُ محصوراً في المبتدأ، نحو: «ما خالقٌ إلا الله».

٢. وجوب تقديم المبتدأ على الخبر:

ويجب تقديم المبتدأ في مواضع[٥]، منها:

[١] إذا كان من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، وهي: أسماء الاستفهام، نحو: «مَن بالباب؟»، والشرط، نحو: «مَن يطلب يجدْ»، وما التعجبية، نحو: «ما أجملَ السماءَ!»، وكم الخبرية، نحو: «كم كتابٍ عندي»، وغيرها.

---

(١) أوصلها الشيخ الأبياري إلى تسعة في شرح الكواكب الدرية.

(٢) ق/ من الآية ٣٥.

(٣) وإنما وجب تقديم الخبر هنا؛ لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك ضعيف.

(٤) محمد/ من الآية ٢٤.

(٥) أوصلها الشيخ الأبياري إلى عشرة في شرح الكواكب الدرية.

[٢] إذا كان المبتدأ مقصورًا على الخبر كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[١].

[٣] إذا كان خبر المبتدأ جملة فعلية فاعلها ضمير مُستتر يعود على المبتدأ، نحو: «الحق يعلو».

[٤] إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين[٢]، أو نكرتين متساويتين في التخصيص والتعريف، ولاقرينة تبين المراد، نحو: «كتابي رفيقي»، ونحو: «أكبرُ منك سِنًا أكثرُ منك تجربة».

حذف المبتدأ والخبر:

(**وَيَجُوزُ**) على خلاف الأصل (**حَذْفُ أَحدِهِما**) أي المبتدأ، أو الخبر (**عِنْدَ الدَّلَالَةِ**) عليه، (**قَالَ الله تَعَالَى**) حكاية عن سيدنا يعقوب عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام: (**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**) فلك أن تجعله خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: فأمري ـ أي عادتي عند مس المكروه ـ صبرٌ جميلٌ، وهو الأولى[٣]، ولك أن تجعله من حذف الخبر، أي فصبرٌ جميلٌ أجملُ، والقرينة ههنا وجود (فصبر جميل)؛ لأنه يصلح أن يكون أحد جزأي الكلام، فيدل على أن الجزء الآخر محذوف يناسبه.

---

(١) آل عمران/ من الآية ١٤٤.

(٢) إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفتين نحو: «الصادقون هم المفلحون»، فيؤتى بضمير الفصل بين ذلك المبتدأ والخبر لتمييز الخبر من التابع، نحو: «أخوك هو العالم»، فلولا وجود «هو» الفاصل بين المبتدأ والخبر لظن السامع أنَّ «العالم» صفة «لأخوك»، فيبقى منتظرًا للخبر، فلما جيء بضمير الفصل تعينت الخبرية.

(٣) كون المبتدأ معرفة، وكثرة حذف المبتدأ، وترتب غرض التمدح على مساق الآية، فإن مساقها لتمدح القائل بالصبر، وتوافق قراءتي النصب والرفع في إسناد الصبر إلى القائل.

١. وجوب حذف الخبر:

ويجب حذف الخبر في أربعة مواضع، هي:

[١] إذا كان المبتدأ صريحًا في القسم، نحو: «ايمنُ الله لأنصِفَنَّ المظلومَ»، أي ايمُنُ الله يميني.

[٢] أن يدلَّ على صفةٍ مُطلقةٍ، أي دالةٍ على وجودٍ عامّ، وذلك في مسألتين:

الأولى: أن يتعلَّق بها ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرور، نحو: «الجنة تحتَ أقدامِ الأمَّهاتِ»، و«العلمُ في الصّدورِ».

والثانية: أن تقعَ بعد لولا، أو لوما، نحو: «لولا الدِّينُ لهَلَكَ النَّاسُ»، و«لوما الكتابةُ لضاعَ أكثرُ العلمِ».

فإن كان صفة دالة على وجود خاص كالمشي، والقعود، والركوب، والأكل، والشرب، ونحوها، وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، نحو: «خالد يكتب في داره»، و«العصفور مغرد فوق الغصن»، ومنه قوله ﷺ: «لَوْلا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجاهِلِيّةٍ، أَوَ قالَ: بِكُفْرٍ، لأَنْفَقْتُ كَنْزَ الكَعْبَة في سَبيلِ الله، ولجَعَلْتُ بابَها بِالأَرْضِ، ولأَدْخَلْتُ فيهَا مِنَ الحِجْرِ»(١).

فإن دل عليه دليل جاز حذفه وذكره، نحو: «لولا أنصاره لهلك»، أو «لولا أنصاره حموه لهلك»، ونحو: «علي على فرسه»، أو «علي راكب على فرسه».

[٣] إذا كان المبتدأ معطوفًا عليه اسمٌ بواوٍ تدل على المصاحبة، نحو: كلُّ إنسان وعمَلُه، أي مُقترنان.

[٤] إذا كان المبتدأ مصدرًا مُضافًا إلى معموله، أو كان اسم تفضيل مُضافًا إلى

---

(١) أخرجه مسلم برقم (١٣٣٣)، وغيره.

مصدر صريح، أو مؤوَّل وقع بعدهما حالٌ سدت مسدَّ الخبر، وتلك الحال لاتصلح أن تكون خبرًا نحو: «عهدي بك نبيهًا»، ونحو: «أكثر سفر زيدٍ راكبًا»، أي إذ كان، أو إذا كان راكبًا.

٢. وجوب حذف المبتدأ:

ويجب حذف المبتدأ في خمسة مواضع، هي:

[١] إذا كان خبرُ المبتدأ مخصوص نِعمَ وبئسَ، مؤخرًا عنهما، نحو: «نعم الفاتحُ صلاح الدين»، أي هو الممدوح.

[٢] إذا كان خبر المبتدأ نعتًا مقطوعًا عن متبوعه، نحو: «أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمُ»، أي هو الرجيمُ.

[٣] إذا كان خبر المبتدأ مصدرًا مرفوعًا نائبًا مناب الفعل، نحو: «صبرٌ جميلٌ»، أي: صبري صبرٌ جميلٌ.

[٤] إذا كان جواب القسم سادًا مسدَّ المبتدأ، نحو: «في ذمتي لأفعلنَّ»، أي: في ذمتي يمينٌ.

[٥] بعد لاسِيَّما إذا كان المستثنى بها مرفوعًا، نحو: «أكرم الطلابَ لاسيَّما زيدٌ».

وقد يحذف المبتدأ والخبر معًا عند العلم بهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾[١]، أي: فعدتهن ثلاثةُ أشهرٍ.

المطلب الرابع: الاسمُ في بابِ كان

(وَ) الملحق الثاني بالفاعل في الرفع هو (**الاسمُ فِي بَابِ كَانَ**) وأخواتها، وهو المسند إليه بعد دخول الفعل الناسخ.

(١) الطلاق/ من الآية ٤.

ووجه مشابهة اسم كان بالفاعل، أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مسندٌ إليه، وذلك (**نَحُو: كَانَ زَيدٌ مُنْطَلِقًا**)، فزيد اسم كان، وهو بمنزلة الفاعل، ومنطلقًا خبرها وهو بمنزلة المفعول، ورافعُ زيدٍ قبل دخول الفعل الناقص الابتداءُ، وبعده العاملُ اللفظيُّ، وسيأتي الكلام عن الأفعال الناقصة تفصيلًا في باب الفعل إن شاء الله تعالى.

المطلب الخامس: الخبر في بابِ إنَّ

(وَ) الملحق الثالث بالفاعل في الرفع هو (**الخَبَرُ فِي بَابِ إِنَّ**) وأخواتها، من الأحرف المُشَبَّهَةَ بالفعل.

وإنَّما سُمِّيتْ كذلك؛ لمشابهتها الفعل من حيث إنَّ أواخرها مبنية على الفتح،كما أنَّ أواخر الأفعال الماضية مبنية على الفتح، ومن حيث إنَّ الضمير يتَّصل بها، نحو: «إنَّه»، و«إنَّها»، كما يتَّصل بالأفعال، نحو: «ضَرَبَه»، و«ضربها»، ومن حيث إنَّ التي هي من أخواتها على وزن (مدَّ).

ثُمَّ للفعل عملان: أحدهما: أصليٌّ، وهو أن يكون مرفوعه مقدَّمًا على منصوبه، نحو: «ضربَ زيدٌ عمْرًا»، والثاني: فرعيٌّ، وهو أن يكون منصوبه مقدَّمًا على مرفوعه، نحو: «ضرب عمْرًا زيدٌ»، فأُعطيتْ هذه الحروف عمل فرع الفعل؛ فرقًا بين ما كان عمله أصالةً، وبين ما كان عمله مشابهة.

والأحرف المُشَبَّهة بالفعل ستةٌ، سيأتي ذكرها في باب الحرف إن شاء الله تعالى.

وتدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1].

---

(١) البقرة/ من الآية ١٧٣، ومواضع أخرى من القرآن الكريم.

الشبه بين خبر المبتدأ وخبر إنَّ:

ولما كان جميع ماذُكرَ في خبر المبتدأ حاصلًا فيه، قال:

(وَحُكْمُهُ)، أي: خبرُ إنَّ **(حُكْمُ)**، أي: مثل حُكمِ **(خَبَرِ المُبْتَدإِ)** في أقسامه من كونه مشتقًّا، وجامدًا، ومفردًا، وجملة، ونكرة، ومعرفة، ومضافًا، وغير مضاف، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة لابدَّ له من عائد، ولا يحذف إلا إذا عُلِم، نحو: «إنَّ مالًا» أي: إنَّ لهم مالًا.

ولما كان قول المصنف (كحكم خبر المبتدأ) يشمل جواز تقديمه، أخرجه بقوله: **(إِلا فِي)** جواز **(تَقْدِيمِهِ)**، فلا يُقال: إنَّ منطلقٌ زيدًا، وذلك؛ لأن الحروف تعمل لمشابهتها الفعل، فيكون عملها فرعًا لعمل الفعل، ومرفوع الفعل مقدم على منصوبه، فلو قُدِّم مرفوع هذه الحروف أيضًا لم يبق الفرق بين عمل الأَصل وعمل الفرع **(إِلَّا إِذَا كَانَ)**، أي: الخبر **(ظَرْفًا)**، أو جارًّا ومجرورًا، فيجوز التقديم حينئذٍ؛ لأنَّ رفع الظروف لا يظهر في اللفظ، ولأنَّ في الظروف اتساعًا؛ لكثرة وقوعها في كلامهم ليس في غيرها، وقد مثَّل لما ذُكر بقوله: **(نَحو: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)** بالترتيب، **(ولاتَقُولُ إِنَّ مُنْطَلِقٌ زَيْدًا)** لما علمت، **(ولِكِن تَقُولُ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا)**، و«إنَّ عندك عمرًا»، فتقدم الخبر على الاسم، لا على الحرف؛ لأنَّ له الصدر؛ ليعلم من أول الأمر استعمال الكلام على التأكيد.

وإنما قدَّم الخبر الظرفي هنا دون (ما)؛ لقوة هذه بشبهها بالفعل، ولأنها محمولة على الفعل المتصرف، و(ما) على الفعل الجامد وهو (ليس)، وإنما توسعوا في الظروف؛ لأنه ما من فعل أو اسم إلا وهو في زمان ومكان ما خلا اسم الله تعالى، فإنه منزه عن الزمان والمكان؛ لأن كل مُحدَثٍ لابُدَّ أن يكون في زمان ومكان، فالظرف مع الشيء

كالقريب المحرم يدخل حيث لا يدخل غيره، وجرى مجرى الظرف الجار والمجرور؛ لأن كل ظرف جار ومجرور في التقدير.

وحكم معمول خبر إنَّ كحكم خبرها، أي لا يجوز تقديمه إلَّا إذا كان ظرفًا، نحو: «إنَّ عندك زيدًا مقيمٌ».

المطلب السادس: خبر (لا) النافية للجنس

(وَ) الملحق الرابع بالفاعل في الرفع هو (**خَبَرُ لَا التي لِنَفْيِ**) حكم الخبر عن أفراد (**الْجِنْسِ**)، وهو الاسم المسند بعد دخولها.

وهي تعملُ عملَ (إنَّ) لمشابهتها إيَّاها: إمَّا لأنَّ (إنَّ) للإثبات، و(لا) للنفي، فحُمل (لا) على (إنَّ) حملًا للنقيض على النقيض، وإمَّا لأنَّ (إنَّ) لتحقيق الإثبات، و(لا) لتحقيق النَّفي، فحُملت (لا) عليها حملًا للنظير على النظير من حيث التحقيق، وذلك (**نَحْوُ: لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ**)، فرجل: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وأفضلُ خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة.

وهي تنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًّا إذا كان اسمها مفردًا، فإن كان مثنى أو جمعًا احتُمِلَ نفي الجنس، أو الإثنينية، أو الجمعية.

(**وَقَدْ يُحْذَفُ الخَبَرُ**) عند الحجازيين كثيرًا إذا ظهر المراد منه، وذلك (**نَحْوُ: لَا بَأْسَ**)، فإن الخبر محذوف، (**أي: لابأْسَ عَلَيْكَ**)، أي: لاشدَّة ولاخوف، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾(١)، أي: لاضير علينا.

المطلب السابع: اسم (ما) و(لا) بمعنى ليس

(وَ) الملحق الخامس بالفاعل في الرفع هو (**اسْمُ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتانِ بلَيْسَ**)، وهو

---

(١) الشعراء/ الآية ٥٠.

المسند إليه بعد دخولها، فـ(ما) تُشبه (ليس) مشابهة قوية من حيث إنَّها لنفي الاستقبال ونفي الحال، ومن حيث دخول الباء في خبرها، نحو: «ما زيدٌ بمنطلقٍ»، فتعمل عمل ليس في المعرفة (**نَحوُ: مَا زَيدٌ مُنْطَلِقًا، وَ**) في النكرة، نحو: (**مَا رَجُلٌ خَيْرًا مِنْكَ، وَ**) أمَّا (لا) فتشبه (ليس) مشابهة ضعيفة من حيث إنَّها لنفي الاستقبال لا لنفي الحال، ولا تدخل الباء في خبرها، فلا تعمل عمل (ليس) إلَّا في النكرة، نحو: (**لَا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ**)؛ لذا غلَّط كثيرٌ المتنبي في قوله:

إذا الجود لم يرزق خَلاصًا من الأذىٰ فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا

ويحذف خبرها في الغالب نحو قول الشاعر:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا بَراحُ

أي: لا براح لي، ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس؛ لأنه إذا كان لنفي الجنس، لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر، ولا تكرار في البيت.

وأما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل، ويقولون: الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما، وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن كما في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(١).

والفرق بين (لا) بمعنى (ليس)، و(لا) التي لنفي الجنس ظاهرٌ لفظًا ومعنى، أمَّا لفظًا: فإنَّ عمل كلّ واحدة منهما عكس الأخرى.

وأمَّا معنى فقولك: لا رجلَ أفضلُ منك، إذا كانت لنفي الجنس فمعناه: ليس رجلٌ من جنس الرجال أفضلَ منك، فلا يحتمل أن يكون أيُّ رجلٍ أفضل منك، وإذا كان بمعنى ليس فمعناه: ليس رجلٌ أفضلَ منك، فيحتمل أنَّ رجلًا آخر أفضل منك.

---

(١) يوسف/ من الآية ٣١.

المبحث الثاني

الأسماء المنصوبات

(**المَنْصُوبَاتُ**) جمع المنصوب، وهو ما اشتمل على علامة كون الاسم مفعولًا حقيقة، أو حكمًا.

وعلامة المفعول الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، وإنما قدم المنصوبات على المجرورات؛ لأن عامل المنصوبات الفعل غالبًا، وعامل المجرورات لا يكون إلا غير فعل، ولما كان الفعل أصلًا في العمل كان معموله أصلًا لغيره.

وهي (**عَلَى ضَرْبَيْنِ:**)، أي نوعين:

الأول: (**أَصْلٍ**) وهو ما نُصب أصالةً وهي المفاعيل[١]؛ لكثرة الاهتمام بها في المحاورات، بدليل كثرة استعمالها في لسان العرب.

(**وَ**) النوع الثاني (**مُلْحَقٍ بِهِ**) أي مُشبَّهٌ بالأصل مقيس عليه، (**فَالأَصْلُ هُوَ المَفعُولُ**) وهو ما تعلق به الفعل على وجه كونه مفعولًا.

المطلب الأول: المفعول المطلق

(**وَهُوَ**) أي المفعول (**عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ**)، الأولِ (**المَفعُولِ المُطْلَقِ**)، أي: الذي

---

(١) جمع مفعول، وهو ما قُرِن بفعل لفائدة، ولم يسند إليه ذلك الفعل، وتعلق به تعلقًا مخصوصًا.

يصدق عليه قولنا مفعول صدقًا غير مقيد بجارٍّ: حرفٍ أو ظرفٍ، وبهذا استحق أن يقدم على بقية المفاعيل.

ولما كان الغالب أن المفعول المطلق يكون مصدرًا، فسره به فقال:

(وَهُوَ المَصْدَرُ) أي مدلوله، وهو الحدث؛ لأنه المفعول حقيقة، والمصدر اللفظ الدال عليه على التحقيق، لكن لما كان المصدر وأثره متقاربين لم يفرق بينهما أهل اللغة، وقالوا: إن المفعول المطلق هو المصدر.

أنواع المصدر:

والمصدر على ثلاثة أنواع:

النوع الأول ـ المؤكد لعامله، وهو مالا يزيد معناه على معنى الفعل، **(نَحْوُ)** قولك **(ضَرَبْتُ ضَرْبًا)**، وذلك لأن معنى قولك ضربت، أي: أحدثت ضربًا، فلما ذكرت بعده ضربًا صار بمنزلة قولك: أحدثت ضربًا ضربًا، ومنه قوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾(١)، وهذا النوع لا يجوز تأخير عامله، بخلاف النوعي، والعددي.

النوع الثاني ـ المبين للعدد زيادة على التأكيد وهو ما يدلُّ على المرَّات، وأشار إليه بقوله: **(وَضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ)**.

النوع الثالث ـ المبين للنوع، وهو ما يدلُّ على بعض أنواع الفعل، نحو: «جلست جلوسَ الأمير»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾(٢)، وهو على نوعين:

الأول ـ ما يكون لفظه كلفظ الفعل، نحو: «قعدت قعودًا».

---

(١) النساء/ من الآية ٦١.

(٢) طه/ من الآية ٤٤.

الثاني ـ ما يكون لفظه مغايرًا للفظ الفعل: إما بحسب المادة (وَ)، أشار إليه بقوله: (**قَعَدْتُ جُلُوسًا**)، و«حُبِسْت منعًا»، وإما بحسب الباب، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[1].

واعلمْ أن المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق، والمختوم بتاء الوحدة كـ«ضربة» بعكسه، واختلف في النوعي، والمشهور الجواز.

المطلب الثاني: المفعول به

والضرب الثاني هو (**المَفعُولِ بِهِ**)، وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل[2] حسًا، وذلك (**نَحوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا**)، أو معنى كمفعول علمت، سواء كان له وجود قبل تعلق فعل الفاعل به كمثال المصنف، أو خرج من العدم إلى الوجود، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ[3] وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾[4]، ونحو: «ماضربت زيدًا» أصله ضربت والنفي طارئ عليه.

ويكثر حذفه بعد فعل المشيئة كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾[5]، أي: فلو شاء هدايتكم.

---

(١) نوح/ الآية ١٧.

(٢) أي تعلقه به بلا واسطة حرف.

(٣) وذهب البعض إلى أنه مفعول مطلق لبيان النوع كالشيخ عبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن الحاجب، وصوبه ابن هشام في المغني، ووضحه بأن قال: «المفعول به: ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلًا، والمفعول المطلق: ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتًا؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعًا».ا.هـ (مستفاد من التصريح على التوضيح).

(٤) العنكبوت/ من الآية ٤٤.

(٥) الأنعام/ من الآية ١٤٩.

وقد تقدم بيان مرتبة المفعول به مع الفعل والفاعل عند الحديث عن الأخير.

واعلمْ أن المفعول به منصوب دائمًا، فلا يجوز رفعه إلا إذا حُذف فاعل الفعل، وأقيم هو مقامه، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ»، وتمت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن نائب الفاعل، وسيأتي مزيد بيان عند الحديث عن الفعل المبني للمجهول.

ويجوز جره إذا كان عامله شبه الفعل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1].

وعامله يكون مذكورًا كما تقدم، ويكون محذوفًا كما قال: **(وَيُنْصَبُ)**، أي: المفعول به (**بِـ**) عامل (**مُضْمَرٍ**):

إما جوازًا؛ لقيام قرينة مقالية، نحو «زيدًا» جوابًا لمن قال: «منْ أضرب؟»، أو قرينة حالية، وذلك (**كَقَوْلِكَ لِلْحَاجِّ: مَكَّةَ**)، أي: ادخلْ مكة، (**وَلِلرَّامِي: الْقِرْطَاسَ**) أي تصيب القرطاس، وكقولك «خيرًا» لمن قال: «رأيت رؤيا»، والتقدير: رأيت خيرًا.

أو بعامل مضمر وجوبًا[2]، وذلك إما سماعي، نحو: «أهلًا وسهلًا ومرحبًا»، أي: أتيت أهلًا لا أجانب، ووطئت سهلًا من البلاد لا حزْنًا، وجئت مكانًا رحبًا لا ضيقًا، ومنه قوله تعالى: ﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[3]، أي انتهوا عن التثليث، واقصدوا خيرًا لكم، وهو التوحيد.

أو قياسي، وذلك في مواضع، منها المنادى، ولذا قال:

---

(١) فصلت/ من الآية ٤٦.

(٢) وذلك في أربعة مواضع: الأول سماعي، والثاني المنادى، والثالث ما أضمر عامله على شريطة التفسير، نحو: «زيدًا ضربته»، والرابع التحذير، مثل: «إياك والأسد»، و«الطريقَ الطريقَ».

(٣) النساء/ من الآية ١٧١.

المنادى:

(**وَمِنْهُ**[١])، أي: من المفعول به المنصوب بعامل مضمر وجوبًا قياسًا (**المُنَادَى**)، وهو الاسم المطلوب إقبال مدلوله بوجهه، أو بقلبه حقيقةً، أو حُكمًا بحرف قائم مقام أدعو، سواء كان ذلك الحرف ملفوظًا، مثل: «يا زيد»، أو مقدرًا كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٢].

فالمنادى منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره؛ لأن حرف النداء، أي: (يا) بدلٌ منه، ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه، والتقدير: أدعو، وحذف لكثرة الاستعمال، وصار حرف النداء بدلًا عنه.

أقسام المنادى:

وأقسام المنادى على ماذكره المصنف خمسة؛ إذ منه ما هو منصوب لفظًا، وقد أشار إليه بقوله: (**المُضَافُ، نَحْوُ: يَا عَبدَ الله**)، فـ(يا): حرف نداء مبني على السكون لامحل له من الإعراب، و(عبد): منادى منصوب بالفتحة الظاهرة؛ لأنه مضاف إلى الاسم الشريف، ومثله «يا غلامَ زيدٍ»، ومحل ذلك إذا لم يتكرر مضافًا إلى غيره، وإلا جاز فيه البناء على الضم والنصب، وذلك نحو: «يا غلام غلامَ رجل»، وهذا في الاسم الأول، وأما الثاني فإنه واجب النصب، فإن لم يضف لم يجب نصبه، نحو: «يا زيد زيد».

وقد عَطف على المضاف قوله: (**وَالمُضَارِعُ**)، أي: المشابه (**لَهُ**)، أي: للمنادى المضاف، وهو كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه (**نَحْوُ: يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ**)،

---

(١) غير الأسلوب بذكر كلمة (منه) تنبيهًا على لزوم إضمار الفعل في هذا الباب، وأنه لو لم يغير الأسلوب لظن أن المنادى نوع من المفاعيل.

(٢) يوسف/ من الآية ٢٩.

فإنَّ (خيرًا) لا يتم معناه إلا بـ(من)، كما أن المضاف لا يتم إلا بالمضاف إليه، و(يا) حرف نداء، و(خيرًا) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة؛ لأنه شبيه بالمضاف، و(من) حرف جر، و(زيد) مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، والجار والمجرور متعلق بـ(خيرًا).

ومن الشبيه بالمضاف عند البصريين المستغاث به، نحو: «يا لَزيد(١)»، وهو عند الكوفيين من المضاف، والأصل يا آل زيد.

(وَ) النوع الثالث من أنواع المنادى الذي ينصب بفعل مضمر وجوبًا هو (**النَّـكِرَةُ**) غير المقصودة (**نَحْوُ يَا رَاكِبًا**) كقوله:

أيا راكبًا إما عرضت فبلغن   نداماي من نجران أن لا تلاقيا

والنوع الرابع من المنادى منصوب محلًا، وقد أشار إليه بقوله: (**وَأَمَّا المُفْرَدُ**(٢) **المَعْرِفَةُ فَمَضْمُومٌ فِي اللفْظِ، وَمَنْصُوبٌ فِي المَعْنَى**)، أي: مبني على الضم وذلك (**نَحْو: يَا زَيْدُ**)، فـ(زيد) منادى مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه علم مفرد.

ومثله النوع الخامس من المنادى وهو النكرة المقصودة، وقد أشار إليها بقوله:

---

(١) إن قيل لام الاستغاثة لام جرٍ، ولام الجرِّ إذا دخلت على الأسماء الظاهرة كسرت نحو: «المالُ لِزيدٍ»، فلأي شيء كانت لام الاستغاثة مفتوحة؟ قلنا إنما كانت كذلك؛ لأن المنادى واقع موقع المضمر، ولام الجر إذا دخلت على المضمر فتحت، أو لئلا يلتبس بالمستغاث له إذا حُذف المستغاث، فإن قيل: ولم لم يعكس الحال؟ قلنا: لأن المنادى المستغاث واقع موقع الضمير كما تقدم.

(٢) اعلمْ أن المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والجمع، وعلى ما يقابل الجملة وشبهها، وعلى ما يقابل المضاف والشبيه به، وهذا الأخير هو المراد هنا.

(وَيَا رَجُلُ)، وإنَّما بُني لكونه مشابهاً لكاف (أدعوك)(١) من حيث الإفراد، والتعريف، والخطاب، ووقوعه موقعها.

وإنَّما بُني على الحركة؛ لأنَّ منه ما يُسكَّن ما قبل آخره، نحو: «يا زَيْدُ»، فلو بُني على السكون لالتقى الساكنان على غير حدِّه وهو محذور، وحمل الباقي عليه طردًا للباب.

وإنَّما بُني على الضمِّ؛ لأنَّهُ لو بُني على الكسرةِ لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء، نحو: «يا غلامِ»، ولم يُبنَ على الفتح؛ لتكون حركتُهُ البنائية مخالفةً للحركة الإعرابية لإخوانه، أي: المنادى المضاف، والمضارع له، والنكرة، فإنَّها منصوبة كما ذكر.

والمنادى المعرب إما منصوب، أو مجرور، وذلك إذا دخل عليه لام الجرِّ، نحو: «يا لَزيدٍ»، وتسمى هذه اللام (لام الاستغاثة)، وهذا المنادى يُسمى (المنادى المستغاث).

وإنما أُعرب المنادى المضاف، والمضارع له، والنكرة غير المقصودة؛ لانتفاء الشبه، أعني الإفراد في الأولين، والتعريف في الثالث.

وإنما أُعرب المستغاث؛ لأن إلغاء عمل حرف الجر غير واقع في كلام العرب.

إعراب صفة المنادى:

ولما فرغ من الكلام على المنادى، شرع يتكلم على صفته فقال:

(وَ) يجوز **(فِي الصِّفَةِ**(٢)**)**، أي: صفة المنادى **(المُفْرَدَةِ)**، أي: غير المضافة **(الرَّفْعُ**

---

(١) وكاف (أدعوك) يشبه كاف (ذاك) من جهتي الإفراد والتعريف، وكاف (ذاك) حرف مبني الأصل، فمشابهه يكون مبنيًا أيضًا، ومشابه المشابه للشئ مشابه لذلك الشيء، فيكون مبنيًا أيضًا.

(٢) وأما باقي التوابع فكذلك إن كان تأكيدًا، أو عطف بيان، أو عطف نسق، والمعطوف فيه الألف =

وَالنَّصْبُ)، وذلك (**نَحْوُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ**) بالرفع تبعًا للفظ المنادى (**والظَّرِيفَ**)، أي: بالنصب تبعًا لمحله[١]؛ لأنَّه مفعولٌ به بالحقيقة، والنصب هو المقدم؛ لأن الأصل في المبني هو الحمل على المحل.

(**وَ**) يتعين (**فِي المُضَافَةِ**) إضافة محضة (**النَّصْبُ**) مراعاة للمحل، ولا يجوز إتباعه للفظه؛ لتعذر ضم النداء في المضاف وشبهه، ولذا قال: (**لَا غَيرُ**)، لا: نافية للجنس، ولفظ (غير) خبرها مرفوع المحل، واسمها محذوف، والتقدير: لا جائزَ غيرُ النصبِ، وهو تركيب صحيح خلافًا لابن هشام، وقد مثَّل للصفة المضافة بقوله: (**نَحْوُ: يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو**) بالنصب، وإنما وجب النصب لا غيرُ؛ لأن المنادى المضاف مع قربه من حرف النداء لا يجوز فيه غير النصب، فصفته المضافة تكون كذلك، بل هي بطريق أولى؛ لبعدها منه.

(**وَإِذَا وُصِفَ**) العلم (**المُنَادَى بِابْنٍ**)، أو ابنة ـ لا بنت؛ لقلة استعمال ذلك ـ بلا تـخلل واسطة بين الابن وموصوفه (**نُظِرَ: فَإِنْ وَقَعَ بَيْنَ العَلَمَيْنِ فُتِحَ المُنَادَى**)، أي:

= واللام، فتقول في التأكيد: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، وفي عطف البيان يا غلامُ بشرٌ وبشرًا، وفي عطف النسق والمعطوف فيه الألف واللام تقول: يا زيد والحارثُ والحارثَ، وإن كان بدلًا، أو عطف نسق، والمعطوف ليس فيه الألف واللام، فحكمه البناء كالمنادى المستقل، هذا إذا كان المنادى مبنيًا، وأما إذا كان معربًا فتابعه التأكيد، والصفة، وعطف البيان، وعطف النسق بغير أل ينصب لاغير، والبدل، وعطف النسق يفتح (مستفاد).

(١) ومنه: يا سيبويهِ العاقل بالرفع والنصب، ولا يجوز الجر إتباعًا للفظه؛ لأن حركة البناء الأصلية ضعيفة؛ بسبب لزومها للكلمة، وعدم مفارقتها إياها، بخلاف الحركة العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء، وقد ألغز بعضهم في ذلك فقال:

يـا هؤلاءِ أخبروا سائـلكم ... ما اسم له لفظ وموضعان
ولا يـراعىٰ لـفظه في تـابع ... والـموضعان قـد يراعيان

وقد لمح للجواب في اللغز بقوله: (يا هؤلاء)، فإنه من أفراد المسألة.

بُني على الفتح اختيارًا، وذلك (**نَحْوُ: يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو**) بالفتح إما على الإتباع لفتحة ابن، أو على تركيب الصفة والموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا كخمسةَ عشرةَ، ويجوز فيه الضم كذلك.

وأشار لمحترز ما تقدم بقوله: (**وإِلَّا**)، أي: وإن لم يقع بين العلمين (**فَالضَّمُّ**)، أي: فالواجب ضم المنادى، أي: بناؤه على الضم على الأصل، وذلك بأن لم يقع بعده علم (**نَحْوُ: يا زَيْدُ ابْنَ أَخِي**)، (**وَ**) بمعنى أوْ لا يكون قبله علم، نحو (**يَا رَجُلُ ابْنَ زَيْدٍ**)، أو لا يكون قبله ولابعده علم، نحو: «يا رجلُ ابنَ أخي»، ولم يذكره؛ لأن انتفاء العَلَمية في أحد الطرفين إذا كان موجِبًا للضم، ففي كلا الطرفين بالطريق الأولى.

وإنما فعلوه كذلك؛ لأن وصف المنادى بابن بين العلمين كثير في كلام العرب، والفتحة خفيفة، والكثرة تستدعي الخفة، فلذلك قيد الوصف بابن بين العلمين، فإن الوصف بغير ابن، أو بابن غير واقع بين العلمين غير كثير في كلامهم.

المنادى المبهم:

ولما تكلم على المنادى المعين، شرع يتكلم على المبهم وهو (أيُّ) موصوفةً بما فيه (أل)، أو اسم الإشارة، أو الموصول، فقال:

(**وَلَيْسَ**) يجوز على الراجح (**فِي**) نحو: (**يا أَيُّهَا الرَّجُلُ**)، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾[1]، و«يا أيُّهذا»، و«يا أيُّها الذي» (**إِلَّا لَرَّفْعَ**) نظرًا للفظ، ولا يجوز النصب، فـ(أيُّ) منادى، والرجل صفة لأي، ولا يُشكل كونه جامدًا؛ لأنه مؤول بالمدعو، أو بالمتصف بالرجولية، فهو مشتق بحسب التأويل.

وكذا يجب رفع نعته، نحو: «يا أيُّها الرجلُ الفاضلُ»؛ لسماعه هكذا، فهو مستثنى

(١) الانفطار/ من الآية ٦.

من صفة المنادى المبني المفردة، وذلك أن المقصود بالنداء هو التابع (الرجل)، و(أيُّ) وصلة إلى ندائه، إلا أنهم لما كرهوا الجمع بين حرفي التعريف (أل) وحرف النداء، أتوا بلفظة (أي) لتفصل بينهما، وجعلوها منادى، ثم حملوا الرجل عليها، والتزموا رفعه؛ ليدل على أنه هو المقصود بالنداء، وقالوا: يا الله خاصَّة؛ لعدم الإذن الشرعي في إطلاق الاسم المبهم على الله تعالى.

فائدة في معنى (اللهُمَّ):

أصلها عند البصريين (يا الله)، حذف حرف النداء، وعُوِّض عنه الميم المشددة، وإنما اختيرت الميم عوضًا عنه؛ للمناسبة الظاهرة التي بينهما، فإن (يا) للتعريف؛ إذ يتعرف الاسم النكرة بدخولها عليه كما في «يا رجل»، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حِمْيَر كما في قول الشاعر:

* يرمي ورائي بامسهم وامسلمه *

أي: بالسهم والسلمة، فناسب أن تعوض عنها.

وذهب الكوفيون إلى أن أصله (الله) ضم إليه (أَمَّ) على إرادة يا الله أمّنا بخير، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال[1].

حذف حرف النداء:

لما فرغ من المنادى، أراد أن يشير إلى جواز حذف حرف النداء فقال: (**وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ النِّداءِ**) قياسًا (**مِنَ العَلَمِ المَضْمُومِ وَالمُضَافِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذا**)، أي: يا يوسف، (**وَكَقَوْلِهِ**) تعالى (**فَاطِرَ السَّمَواتِ**)، أي: يا فاطر.

(١) مستفاد من حاشية الأنبابي على رسالة الصبان في علم البيان/ ص٢١.

وحذفه من العلم؛ لكثرة الاستعمال وهي تستدعي الخفة، وحذفه من المضاف؛ لأنه لا يتم إلا بالمضاف إليه، فلو لم يحذف لبقيت الاستطالة المخالفة للأصل، وكذلك حذفه من المنادى إذا كان (أي)، أو (من)؛ لطولهما بالصلة، بخلاف النكرة واسم الإشارة، فلا يجوز الحذف معهما خلافًا للكوفيين، وابن مالك، ومثلهما اسم الجلالة، والمنادى البعيد، والمندوب(١)، والمضمر، والمستغاث، والمتعجب منه.

الترخيم:

لما فرغ من ذكر المنادى، أراد أن يذكر بعض خصائصه، فقال:

(**وَمِنْ خَصَائِصِ المُنَادَى: التَّرْخِيمُ**)، وهو حذف آخر المنادى تخفيفًا.

وقد أشار لبعض شروطه بقوله: (**إِذَا كَانَ عَلَمًا غَيْرَ مُضَافٍ وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ**)، وأن لا يكون مستغاثًا، ولا مندوبًا، ولا جملة؛ لأنه لو كان غير علم لم يعلم أنه محذوف منه شيئ أو لا، وقولهم في يا صاحب «يا صاحِ» شاذ.

ولو كان مضافًا، فإن كان الحذف من المضاف إليه كان الترخيم في غير المنادى، وإن كان من المضاف كان الحذف قبل تمام الكلمة.

ولو كان المنادى ثلاثة أحرف وحذف منه كان إجحافًا، إذ أقل ما يكون عليه الاسم ذلك، إلا إذا كان فيه تاء التأنيث، فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين، كقوله:

❊ أفاطم مهلًا بعض هذا التدلل ❊

---

(١) هو المتفجَّع عليه بـ(يا) أو (وا)، وحكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى على ما ذكر في المنادى، نحو: «وا زيدُ»، فإنَّه مندوب مفرد معرفة مبنيٌّ على الضمِّ كالمنادى المفرد المعرفة، ونحو: «وا عبدَ الله»، فإنَّه مندوب مضاف منصوب كالمنادى المضاف.

ولأن الاستغاثة تستدعي مدَّ الصوت، والحذف مناف له، والجملة محكية على حالها، فلا تتغير.

والمحذوف إمَّا حرف واحد، وذلك (**نَحْوُ**) قولك في حارث (**يَا حَارِ**) بكسر الراءِ على لغة من ينتظر، أو بالضم على لغة من لا ينتظر.

أو حرفان زائدان لمعنى واحد كمعنى التأنيث، وأشار إليه بقوله: (**وَيَا أَسْمُ**) في ترخيم أسماء.

أو لمعنى التذكير، وأشار إليه بقوله: (**وَيَا عُثْمُ**) في ترخيم عثمان.

وإمَّا حرفان غير زائدين لكن في آخره حرف صحيح قبله حرف علَّة، فإذا حُذِف الحرف الصحيح الذي قبله حرف علَّة فحَذْف حرف العلَّة أَوْلى، فيُحْذَف أيضًا، نحو: (**وَيَا مَنْصُ**) بالضم في ترخيم منصور.

ويشترط في هذا القسم الأخير أن يكون المنادى زائدًا على أربعة أحرف، احترازًا عن نحو: «ثمود»، و«سعيد»؛ لئلاَّ يلزم سببُ الترخيم وجدان الكلمة على بنيةلم توجد في أبنية كلام العرب، و«عمَّار»، و«مسكين» كمنصور.

والمحذوف في حكم الباقي عند أكثر النحويين، فيترك الباقي على ما كان عليه من الحركة والسكون، فيقال: «يا حارِ» بكسر الرَّاء، و«يا أسمَ»، و«يا عُثْمَ» بفتح الميم، و«يا منصُ» بضمِّ الصاد، وهذه لغة من ينتظر.

وقال بعضهم: الباقي اسم برأسه، وقد صار المحذوف نسيًا منسيًا، فيضم الباقي؛ لأنَّه المنادى المفرد المعرفة، فيقال: «يا حارُ» بضم الراء، و«يا أسمُ» بضم الميم، و«يا عُثْمُ»، و«يا منصُ» بضم الصَّاد، وهذه لغة من لا ينتظر.

وهذا كله في المفرد، وأما المركب تركيبًا مزجيًّا، فإنه يرخم بحذف الجزء الأخير، نحو: «يا بعلُ» في ترخيم بعلبك، و«يا سيبُ» في ترخيم سيبويه.

المطلب الثالث: المفعول فيه

(وَ) الضرب الثالث هو **(المَفْعُولِ فِيهِ)**، وهو اسم ما فُعِلَ فيه فعل مذكور لفظًا، أو تقديرًا.

وقدَّمه على المفعول معه؛ لوصول العامل إليه بنفسه لا بحرف ملفوظ.

(وَهُوَ الظَرْفَانِ: ظَرْفُ الزَّمانِ وَظَرْفُ المَكَانِ[١]، وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُما مُبْهَمٌ)، أي: غير محدود **(وَمُعَيَّنٌ)**، أي: محدود[٢].

(فَالْزَّمَانُ)، أي: فظرف الزمان **(يُنْصَبُ كُلُّهُ)** مبهمه، وهو ما لا يتعين له مقدار مخصوص، معرفة كان، كالحين، أو نكرة، كحين، ومحدوده، وهو ما يتعين له مقدار مخصوص، معرفة كان كاليوم، أو نكرة كليل؛ لأنه جزء مدلول الفعل كالمصدر، فكما ينصب المصدر مبهمًا ومعينًا كذلك ينصب ظرف الزمان مبهمًا ومعينًا[٣] **(نَحْوُ: أَتَيْتُهُ اليَوْمَ وَبُكْرَةً وَذَاتَ لَيْلَةٍ[٤])**، وزمانًا، وحينًا.

وأورد المصنف ثلاثة أمثلة للإشارة إلى أنه إما أن يكون مما يستعمل ظرفًا تارةً وغير ظرف أخرى كالمثال الأول، فإنه يقال مضى يومٌ، ويوم الخميس يومٌ مبارك، وإما أن يكون مما لا يستعمل إلا ظرفًا دائمًا كالمثال الأخير، وإما أن يكون مما جاز فيه الصرف وعدمه، كالأوسط، فإنه قد يكون نكرةً فينون، وقد يكون معرفة إذا أريد به بكرة يوم بعينه فيكون غير منصرف للعلمية والتأنيث.

---

(١) المكان: عبارة عمَّا يُشْغله الجسم من الحَيْز، والحيْز: فراغ مشغولٌ بشيء لو لم يَشْغُلْهُ لكان خالياً، كداخل الكوز للماء.

(٢) أي محصور بحاصر معلوم كاليوم مثلاً، فإنه محصور بين الليلتين.

(٣) أو لأن المبهم من الزمان ينصب لدلالة الفعل عليه تضمنًا، وحُمِل عليه ظرف الزمان المحدود؛ لاشتراكهما في الزمانية، وظرف المكان المبهم؛ لاشتراكهما في الإبهامية.

(٤) الإضافة فيه من إضافة المسمى إلى الاسم وهي جائزة، مع أنها قليلة كما صرح بذلك الصبان.

(وَالمَكَانُ)، أي: وظرف المكان **(لَا يُنْصَبُ مِنْهُ)** على الظرفية **(إِلَّا المُبْهَمُ**[١]**)**، وهو غير المحصور في حد معلوم، أو هو ماثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه، بل خارج عنه، فهو مبهم في ذاته، وإنما يتعين الاسم بذلك الخارج[٢]، كأسماء الجهات الست، وذلك **(نَحْوُ: قُمْتُ أَمَامَكَ)** وصليت وراءك، وذلك؛ لضعف دلالة الفعل - وهو أصل العوامل - على المكان؛ لكونها بالالتزام[٣]، فلم يتعد إلى جميع أسمائه، بل ماشابه الزمان وهو غير المحصور (المبهم)، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة، ولذلك قال المصنف: **(وَلَا بُدَّ لِلمَحْدُودِ)** من ظرف المكان **(مِنْ)** لفظ **(فِي)**، وذلك **(نَحْوُ)** قولك: **(صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ)** ولاتقول صليت المسجد، ولا قعدت السوق على أنه مفعول فيه، بل على أنه منصوب بنزع الخافض.

وقد ينوب المصدر عن ظرف المكان فينصب انتصابه، نحو: «جلست قربَ زيدٍ»، أي: مكان قربه، أما نيابة المصدر عن ظرف الزمان فكثيرة، وشرط ذلك تعيين وقت أو مقدار، نحو: «كان ذلك خفوق النجم»، و«انتظرته حَلْب ناقة»، والأصل وقت خفوق، ومقدار حلب ناقة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

المطلب الرابع: المفعول معه

(وَ) الضرب الرابع هو **(الْمَفْعُولِ مَعَهُ**[٤]**)**، وهو اسم وقع بعد الواو التي

---

(١) حملًا على ظرف الزمان؛ لاشتراكهما في الإبهام.

(٢) كقولك مثلًا: جلست أمامه، فإن تسمية المكان أمامًا؛ لوقوعه إزاء وجه الإنسان أو غيره، وإذا حول وجهه إلى جانب آخر زال عنه اسم الأمام، والوجه غير داخل في ذلك المكان، وقس عليه غيره.

(٣) دلالة اللفظ بالوضع على معنى خارج يلزمه في الذهن، كدلالة الضرب على الضارب والمضروب.

(٤) سمي كذلك؛ لوقوعه بعد الواو التي بمعنى (مع)، فيكون من قبيل تسمية الشيء باسم معنى ما يقارنه.

بمعنى مع؛ لمصاحبة معمول فعل، سواء كان فاعلًا، نحو: «استوى الماءُ والخشبةَ»، أو مفعولًا نحو: «كفاك وزيدًا درهمٌ»، وسواء كان ذلك الفعل لفظيًّا كما في المثال الأول، أو معنويًّا كما في المثال الثاني الآتي.

وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلًا كما أشار لذلك بقوله: (**نَحْوُ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ**)، أي: مع أبيك، أو إذا تضمن الكلام ما هو بمعنى الفعل، وقد أشار إليه بقوله: (**وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْدَاً**)، أي: مع زيدٍ؛ لأنَّه بمعنى (ما صَنَعْتَ)، ولذا قال (**وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلٍ**) يعمل فيه، (**أَوْ مَعْنَاهُ**)، أي: يشترط في نصب الاسم المذكور تقدم فعل، أو شبهه على الواو، فإن لم يتقدم ماذُكر وجب رفع الاسم الواقع بعد الواو المذكورة، نحو: «كل رجلٍ وطبعُهُ»، وإنما صرح بذلك هنا مع أن سائر المفاعيل كذلك؛ لأن فيه خلافًا، فإن الشيخ عبد القاهر الجرجاني يجعل العامل الواو، وجمهور النحاة على أن العامل هو الفعل، أو معناه بواسطة الواو.

واعلمْ أن للاسم بعد الواو ثلاث حالاتٍ:

الأولى ـ وجوب نصبه، وذلك إذا كان العطف ممنوعًا، نحو: «قمت وزيدًا».

الثانية ـ ترجيح النصب، نحو: «كن أنت وزيدًا كالأخِ».

الثالثة ـ أن يترجح العطف على النصب، نحو: «قام زيدٌ وعمروٌ»، فالعطف فيه أرجح؛ لكونه الأصل مع عدم المانع.

المطلب الخامس: المفعول له

(**وَ**) الضرب الخامس هو (**الْـمَفْعُولِ لَهُ**[1])، وهو اسم مافَعَلَ الفاعلُ فعْلَهُ

(١) قال العلامة السجاعي في حاشيته على شرح القطر: «قال السيد: المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل، وينقسم إلى قسمين: أحدهما علة غائية للفعل كالتأديب للضرب، الثاني ما ليس كذلك، كالجبن للقعود، والأول يكون بحسب تعقله علة للفعل، وبحسب وجوده في الخارج =

لقصد تحصيله، **(نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً لَهُ)**(١)، أو لسبب وجوده، نحو: «قعدت عن الحرب جُبنًا»، فإن القعود إنما هو بسبب الجبن، وفعله إما أن يكون مذكورًا كالمثالين السابقين، أو مقدرًا، وقد أشار إليه بقوله: **(وَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ عِلَّةً لِلفِعْلِ)**، نحو: «تأديبًا» في جواب: لمَ ضربت زيدًا؟

واعلمْ أنه يشترط فيه أربعة شروط عند الجمهور:

الأول ـ كونه مصدرًا، فلا يجوز «جئتك السَّمنَ».

الثاني ـ كونه قلبيًا، فلا يجوز «جئتك قراءةً للعلم».

الثالث ـ كونه علة.

الرابع ـ كونه متحدًا مع المعلل به في الوقت وفي الفاعل، فلا يجوز «تهيأت اليوم للسفرِ غدًا»، ولا «قمت لأمرك إيَّاي».

ولا يمتنع جره باللام مع وجود الشروط المذكورة كـ«لزهدٍ ذا قنع»، ويجوز تقديمه على عامله منصوبًا كان، أو مجرورًا، نحو: «زهدًا قنع»، و«لزهدٍ قنع».

المطلب السادس: الحال

لما فرغ من الحديث عن الأصل في المنصوبات ـ وهي المفاعيل ـ شرع في الكلام عن الملحقات بالأصل، فقال:

= معلولًا له، والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل. ا.هـ. وأشار بقوله (والأول بحسب تعقله علة للفعل إلخ) إلى الجواب عن الإشكال في نحو: «ضربته تأديبًا»، فإن الضرب سبب للتأديب وعلة له، فكيف يكون التأديب علة للضرب، وحاصل الجواب: أن التأديب علة للضرب بحسب التعقل، والضرب علة للتأديب بحسب الوجود الخارجي، فالجهتان مختلفتان. تأمل».

(١) قيل: في ذلك تعليل الشيء بنفسه؛ لأن التأديب هو الضرب، ويجاب بأن المراد أثره وهو التأدب.

(وَالْـمُلْحَقُ بِهِ)، أي: المشبه بالمفعول (سَبْعَةُ أَضْرُبٍ):

الأول: (الحَالُ)، وهي[١] مشابهةٌ للمفعول من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منهما فضلةٌ[٢]، واقعةٌ بعد كلامٍ تامٍ.

وسميت بذلك؛ لأنه صفة للشيء في الوقت الذي أنت فيه، لا الماضي، ولا المستقبل.

(وَهِيَ) وصف[٣] فضلة منتصب يبين هيئة صاحبه عند صدور الفعل.

ووظيفتها إما (بَيَانُ هَيْئَةِ الفَاعِلِ)، كما في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾[٤]، فإن خائفًا حال من الضمير المستتر في خرج، (أَوْ المَفْعُولِ بِهِ)، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[٥]، فإن رسولًا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا، أو لما يحتملهما (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً)، فإن قائمًا حال إما من التاء في ضربت، وإما من زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾[٦].

وقد يحذف عاملها جوازًا، نحو قولك للمسافر «راشدًا مهديًا»، أي: سرت، ووجوبًا قياسًا، نحو: «هذا يساوي ألف درهم فصاعدًا، أو فنازلًا»، أي: فيذهب

(١) الراجح في عود الضمير إلى الحال، وفي صفته، وغيرهما التأنيث، والراجح في لفظه التذكير، وأصله حَوَلٌ، قلبت عينه ألفًا لتحركها، وانفتاح ماقبلها.

(٢) أي ليست بمسند ولامسند إليه؛ لأنهما ركنا الكلام، وماعداهما فضلة زائدة على ركنية الكلام، لازائد من حيث المعنى بحيث لو حذف لا يختل به الكلام.

(٣) وهو الاسم المشتق الدال على ذات متصفة بمصدره.

(٤) القصص/ من الآية ٢١.

(٥) النساء/ من الآية ٧٩.

(٦) التوبة/ من الآية ٣٦.

العدد صاعدًا، وسماعًا، نحو: «هنيأً لك»، أي: ثبت الخير هنيأً.

وقد تحذف الحال للقرينة كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۞ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[1]، أي: قائلين ذلك.

وقد يمتنع حذفها، وذلك إذا توقف المراد عليها كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[2].

والغالب في الحال أن تكون منتقلة[3]، وقد تجيء لازمة كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[4].

والأغلب أن تكون مشتقة[5]، وقد تجيء جامدة، نحو: «كرَّ زيدٌ أسدًا»، أي: كأسد في الشجاعة.

وقد يحذف صاحبها كما في قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[6]، أي: بعثه.

ويجوز تقديم الحال على صاحبها، نحو: «راكبًا جاء زيدٌ»، ويجوز أيضًا أن تتوسط، نحو: «جاء راكبًا زيدٌ».

---

(١) الرعد/ من الآية ٢٣-٢٤.

(٢) الدخان/ الآية ٣٨.

(٣) أي مفارقة لصاحبها غير لازمة له؛ لكونها مأخوذة من وصف غير لازم.

(٤) مريم/ من الآية ٣٣.

(٥) بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وإنما كان الكثير فيها الاشتقاق؛ لأنها تدل على حدث وصاحبه، وما كان كذلك لابدَّ أن يكون مشتقًا، أو مؤولًا به، نحو: مررت بقاع عرفج، أي خشن.

(٦) الفرقان/ من الآية ٤١.

(وَحَقُّهَا)، أي: قياسها **(التَّنْكِيرُ)**؛ لأنَّها حكمٌ، والحكمُ لا يلزمُ أن يكونَ معرفة، والأصل هو النكرة بالنسبة إلى المعرفة، كما أنها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في مثل: «ضربت زيدًا الراكب».

(وَحَقُّ ذِي الحَالِ)، أي: صاحبها **(التَّعْرِيفُ)**؛ لأنَّه محكوم عليه، وحقُّ المحكوم عليه أن يكونَ معرفة؛ لأنَّ الحكم على الشيء لا يكون إلَّا بعد معرفته، كما أنه لو كان نكرة لالتبست بالصفة أيضًا في مثل: «ضربت رجلًا قائمًا»[١]، ولأنه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب إلا معرفة، وقد يكون المبتدأ نكرة بمسوغ، فكذلك صاحب الحال لا يحسن تنكيره إلا بمسوغ كتقديم الحال عليه؛ لذا قال: **(فَإِنْ تَقَدَّمَ الحَالُ عَلَيْهِ جَازَ تِنْكِيرُهُ)** قياسًا على المبتدأ إذا قُدِّم خبره **(نَحْوُ: جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ)**، ويقبح تنكيره من غير مسوغٍ، ومسوغات تنكيره كثيرة، منها أن يُخص بإضافة كما في قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[٢]، أو يسبقه نفي كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[٣].

المطلب السابع: التمييز

(وَ) الضرب الثاني من الملحقات هو **(التَّمْيِيزُ)**، وهو اسم نكرة فضلة منصوب بمعنى مِنْ، يُذكر لتفسير المقصود من اسم سابق يصلح لأن يراد به أشياء كثيرة.

وهو مشابه للمفعول من حيثُ إنَّ كُلَّ واحد منهما فضلة، واقعة بعد كلام تام، وقدَّمه على المستثنى؛ لعدم خروجه من المنصوبات بخلاف المستثنى كما سيأتي.

---

(١) لما كان الالتباس يظهر بجلاء في صورة النصب، أجروا الحكم في صورة الرفع والجر؛ ليكون الباب على وتيرة واحدة.

(٢) فصلت/ من الآية ١٠.

(٣) الحجر/ الآية ٤.

تمييز النسبة وأنواعه:

وهو يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة كما أشار إليه بقوله: **(وَهُوَ رَفْعُ الإِبْهَامِ)** أي إبهام الذوات، وذلك **(إِمَّا عَنِ الْجُمْلَةِ)**، ويكون غالبًا محولًا إما عن الفاعل كما **(فِي)** نحو **(قَوْلِكَ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)**، فإن أصل التركيب طابت نفس زيدٍ، ثم حول الإسناد ليكون أدخل في النفس[(١)]، فقيل: طاب زيدٌ، فحصل إبهامٌ في متعلق المنسوب إليه الطيب فيحتمل كونه داره، أو عمله مثلًا، فقيل: «نفسًا»، ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[(٢)].

وإما محولًا عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[(٣)]، والتقدير: وفجرنا عيون الأرض.

أو محولًا عن المبتدأ كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾[(٤)]، أصله: مالي أكثر من مالك.

تمييز المفرد:

وقوله: **(أَوْ عَنْ الْمُفْرَدِ)** عطف على قوله (عن الجملة)، يعني أن رفعه الإبهام تارة يكون عن الجملة، وتارة يكون عن المفرد، والمراد به هنا ما ليس جملة ولا شبهها، ويكون مقدرًا غالبًا.

---

(١) إنما عدل إلى هذه العبارة؛ للتأكيد والمبالغة، فإن ذكر الشيء مبهمًا ثم مفسرًا أوقع في النفوس من أن يفسر أولًا، فالتمييز فعل المتكلم في الحقيقة، لكن سُمِّي الاسم الذي يرفع الإبهام به تمييزًا مجازًا من قبيل تسمية السبب باسم فاعل مسببه.

(٢) مريم/ من الآية ٤.

(٣) القمر/ من الآية ١٢.

(٤) الكهف/ من الآية ٣٤.

والمقدار إما متحقق في كيلٍ كما (فِي) نحو (**قَوْلِكَ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا**)، أصل التركيب: عندي راقود[١] وهذا مبهم، فلما قلت: خلًّا ميزته، وهو على تقدير (مِنْ)، أي: راقود من خلٍ.

أو متحقق في وزنٍ، وقد أشار إليه بقوله: (**وَمَنَوَان**[٢] **سَمْنًا**)، وهذا وماقبله تجوز فيه الإضافة أيضًا، نحو: «منوا سمن»، ويجوز جره بمن، نحو: «عندي رطل من زيتٍ».

أو متحقق في عدد صريح، وقد أشار إليه بقوله: (**وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا**)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٣] إلى المئة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[٤]، وهذا يجب فيه النصب، وأما ما جاء من العدد بعد المئة والألف فمخفوض، نحو: «عندي مئة كتابٍ، وألف درهمٍ».

وقد يتحقق في عدد غير صريح وهو في (كم الاستفهامية)، نحو: «كم عبدًا ملكت؟»، فـ(كم) هنا في محل نصب مفعول به مقدم لملكت، وعبدًا تمييز.

وقد يتحقق في مقياس، نحو: «على الثمرة مثلها زبدًا»، أو في مساحة نحو: «عندي شبرٌ أرضًا»، أو شبهها، وقد أشار إليه بقوله (**وَمِلْؤُه**)، أي: الإناء (**عَسَلًا**).

وإنَّما أورد أربعة أمثلة إشارةً إلى أنَّ التمييز لا ينصب عن مفرد إلَّا عن مفرد تام، والذي يتمُّ به المفرد أربعة أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون شبه الجمع المصحَّح، والإضافة.

---

(١) وهو دن كبير.

(٢) تثنية منا كعصا.

(٣) يوسف/ من الآية ٤.

(٤) ص/ من الآية ٢٣.

ومن أنواع التمييز فاعل نعم، وبئس، وحبذا، وسيأتي بيانه في أفعال المدح والذم إن شاء الله تعالى.

ولابد للتمييز من عامل يعمل فيه، وهو إما فعل، نحو: «طاب»، وإما اسم، نحو: «عشرون».

والتمييز لا يتقدم على عامله إذا كان اسمًا تامًّا بالاتفاق، وأما إذا كان فعلًا متصرفًا، فالأصح أن لا يتقدم أيضًا؛ لأن التمييز كالنعت في الإيضاح، والأخير لا يتقدم على عامله، فكذا ما أشبهه، أو لأنه فاعل في الحقيقة، والفاعل لا يتقدم على الفعل.

ويجوز حذف التمييز كما في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾[1]، أي رجلًا، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[2]، أي ملكًا، وهذا في غير باب نعم، وأما فيه: فلا.

خاتمة في المقارنة بين الحال والتمييز:

يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في ستة، فأما الأمور التي يتفقان فيها فهي:

أنهما اسمان، منصوبان، ومنكران، وفضلتان، ورافعان لمبهم.

وأما ما يفترقان فيه، فهي:

إن الحال تأتي جملة وتأتي ظرفًا، والتمييز ليس كذلك.

والحال تكون لبيان الهيئات، والتمييز لبيان الذوات.

(١) الأنفال/ من الآية ٦٥.

(٢) المدثر/ الآية ٣٠.

والحال تؤكد العوامل، والتمييز ليس كذلك.

والحال يتعدد، والتمييز ليس كذلك.

والحال يغلب كونها مشتقة، والتمييز يكون جامدًا في الغالب.

والحال تتقدم على عاملها، والتمييز لا يتقدم على عامله.

المطلب الثامن: المستثنى

(وَ) الضرب الثالث من الملحقات هو **(الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا)**، أو إحدى أخواتها.

وهو مشابهٌ للمفعول من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منهما فضلةٌ، واقعةٌ بعد كلامٍ تامٍّ، أو لأنه مفعول في المعنى، وعلى الأخير فقد كان ذكره عقب المفاعيل أحسن.

حالات نصب المستثنى:

ويجب نصب المستثنى حال كونه واقعًا **(بَعْدَ كَلَامٍ)** تام **(مُوْجَبٍ)**، أي: مثبت، وذلك **(نَحْوُ)** قولك: **(جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدَاً)** بالنصب وجوبًا على الاستثناء.

(أَوْ بَعْدَ كَلَامٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ)، أي: غير مثبت، بأن يكون نفيًا، أو نهيًا، أو استفهامًا، وذلك **(نَحْوُ)** قولك: **(مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدَاً)** بالنصب جوازًا على الاستثناء، **(وَإِنْ كَانَ الْفَصِيحُ هُوَ الْبَدَلُ)** كقوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1]، بالرفع على البدلية، والنصب على الاستثناء، قال السيوطي: قال ابن مالك: «وهو عربي جيد»، وقوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[2]، فقد أجمعت السبعة على الرفع.

---

(١) النساء/ من الآية ٦٦.

(٢) الحجر/ من الآية ٥٦.

(**وَالْمُسْتَثْنَى الْمُقَدَّمُ**)، أي: على المستثنى منه على المختار إذا كان منفيًا (**نَحْوُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدَاً أَحَدٌ**)؛ لأنه الفصيح الشائع؛ ولعدم جواز تقدم البدل على المبدل منه، وقيل يجوز رفعه كما في قول حسان بن ثابت رضِيَ الله عنه:

لأنـهـم يرجـون منـه شـفاعة إذا لم يكـن إلا النبيـون شـافع

وأما إذا كان الكلام موجَبًا، نحو: «قام إلا زيدًا القوم»، فإنه يُنصب وجوبًا.

(**وَالْمُسْتَثْنَى الْمُنْقَطِعُ**) وهو ما ليس داخلًا فيما تقدم، لكن بينه وبين المستثنى منه علاقة، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارَاً**) بالنصب على الاستثناء وجوبًا في لغة الحجازيين، وهي الفصحى، وقد أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[1]، وعن تميم فيه إبدال وقع، يقولون: «ما قام أحدٌ إلا حمارٌ».

وإنما جاء بمثالين في النفي؛ ليعلم أن امتناع البدل في موجَبهما بالطريق الأولى؛ لأنه إذا كان تقدم المستثنى وانقطاعه مانعين من البدلية مع النفي الذي هو شرطها، فمع الإيجاب يكون بطريق أولى.

الاستثناء المفرغ:

وإذا لم يذكر المستثنى منه، تفرغ العامل لما بعد إلا، فجرى على مقتضاه، نحو: «ما قام إلا زيدٌ»، و«ما رأيت إلا زيدًا»، و«ما مررت إلا بزيدٍ»، وهذا يسمى الاستثناء المفرغ؛ لأن ما قبل (إلا) تفرغ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيءٌ.

أدوات الاستثناء:

المستثنى إما أن يكون بـ(إلَّا) أو بغيرها، والثاني هو المستثنى إما بـ(ما عدا)،

---

(١) النساء/ من الآية ١٥٧.

أو بـ(ما خلا)، أو بـ(ليس)، أو بـ(لا يكون)، نحو: «جاءني القوم ما عدا زيدًا، أو ما خلا زيدًا، أو ليس زيدًا، أو لا يكون زيدًا»، وذلك واجب النصب؛ لأن هذه الكلمات أفعال أضمر فواعلها، والتقدير: ما عدا، أو ما خلا بعضهم زيدًا.

وإما بـ(غير)، و(سوى)، و(وسواء)، نحو: «جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، وسوى زيدٍ، وسواء زيدٍ»، وذلك واجب الجر؛ لأنه مضاف إليه.

وإما بـ(حاشا)، و(خلا)، و(عدا)، و(لاسِيَّمَا)، نحو: «جاءني القوم حاشا زيدًا، وخلا زيدًا، وعدا زيدًا، ولا سيما زيدًا»، وهذا يجوز فيه أنواع الإعراب:

أما في (حاشا، وخلا، وعدا) فالرفع على الفاعلية بناءً على أنها أفعال لازمة، وما بعدها فواعلها، والنصب على المفعولية بناءً على أنها قد استعملت متعدية، يقال: حاشاك، وعداك، وخلاك، أي: تجاوزك، والجر بناءً على أنها حروف جر.

وأمَّا في (لاسِيَّمَا) فالرفع على أنه مركب من (لا) و(سِيَّ) و(ما)، والسِيَّ بمعنى المثل، وأصله سِوْي، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت فيه، فيكون (ما) بمعنى شيء، وأضيف إليه سِيٌّ، ويكون زيدٌ مرفوعًا على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: جاءني القوم لا مِثْلَ شيء هو زيدٌ، والنصب على أن (لاسِيَّمَا) كلمة واحدة بمعنى (إِلَّا)، فما بعدها مستثنى، والجر على أن (ما) زائدة، وسِيَّ مضاف إلى زيدٍ.

وأما الاستثناء بـ(إِلَّا) فهو: إما متصل: وهو المخْرَج من متعدد بإِلَّا بالقوة، وإما منقطع، وهو المذكور بعد إِلَّا غير مخرج من المتعدد.

والمتصل إما مقدم على المستثنى منه المتعدد، أو مؤخر عنه، والمؤخر إما بعد كلام موجَب، أو بعد كلام غير موجَب، فهذه أربعة أقسام: المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجَب، والمستثنى المتصل المؤخر بعد كلام غير موجَب، والمستثنى المتصل المقدم

بعد الكلام غير الموجَب، والمستثنى المنقطع، فالثاني الأفصح رفعه على البدلية، والباقي يجب نصبها.

(**وَحُكْمُ غَيْرٍ**) وسِوَى (**كَحُكْمِ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا**) من النصبِ والجري على مقتضى العامل (**تَقُولُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ**) بنصب (غير) وجوبًا، (**وَمَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ**) برفع (غير) على الفصيح (**وَغَيْرَ زَيْدٍ**) على خلاف الفصيح، وكذلك تقول: «ما جاء غيرُ زيدٍ»، و«ما رأيتُ غيرَ زيدٍ»، و«ما مررت بغيرِ زيدٍ»، و«ما جاءني أحدٌ غيرَ حمارٍ».

وقد يُحذف المستثنى، وذلك بعد (إِلَّا) و(غير) المسبوقتين بـ(ليس)، نحو: «قبضت عشرة ليس إلا، أو ليس غير».

المطلب التاسع: خبر كان وأخواتها

(وَ) الضرب الرابع من الملحقات هو (**الْخَبَرُ فِي بَابِ كَانَ**)، وهو الاسم المسند إليه بعد دخولها، وأُلحِق بالمفعول؛ لمجيئه بعد الفعل، والفاعل كالمفعول، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا**)، وهو كخبر المبتدأ، لكنه يتقدم على الاسم حال كونه معرفة: حقيقة، أو حكمًا؛ لاختلافهما إعرابًا، فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وذلك إذا كان الإعراب فيهما، أو في أحدهما لفظيًا، نحو: «كان المنطلقَ زيدٌ»، و«كان هذا زيدٌ»، وإذا وقع ماضيًا، فالأحسن اقترانه بـ(قد)، نحو: «كان زيد قد قامَ».

المطلب العاشر: اسم إنَّ وأخواتها

(وَ) الضرب الخامس من الملحقات هو (**الاسْمُ فِي بَابِ إِنَّ**)، وهو الاسم المسند إليه بعد دخولها، وأُلحِق بالمفعول؛ لأن كلًّا من هذه الحروف متضمنة معنى الفعل، فأسماؤها مفاعيل في الحقيقة، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ**)، و«إنَّ العلمَ نافعٌ»، وسيأتي مزيد الكلام على ذلك.

المطلب الحادي عشر: اسم (لا) النافية للجنس

(وَ) الضرب السادس من الملحقات هو (**اسمُ لَا**) التي (**لِنَفْيِ**) حكم الخبر عن جميع أفراد (**الْجِنْسِ**) نصًّا.

وإنما أُلحق بالمفعول؛ لأن (لا) بمعنى أنفي، فما بعدها في معنى المفعول.

وإنما عملت (لا)؛ لأنها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ولم تعمل جرًّا؛ لئلا يتوهم أنه بـ(من) مقدرة، ولا رفعًا لئلا يتوهم أنه بالابتداء، فتعين النصب حملًا لها على (إن)؛ لأنها لتوكيد النفي، وتلك لتوكيد الإثبات.

ولا تعمل إلا في نكرة متصلة بها، فلا تعمل في معرفة، ولا في نكرة منفصلة بالإجماع.

ومحل وجوب نصب الاسم (**إِذَا كَانَ مُضَافاً**)، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**لَا غُلَامَ رَجُلٍ عِنْدَكَ، أَوْ**) كان (**مُضَارِعَاً**)، أي: مشابهًا (**لَهُ**)، أي: المضاف من حيث احتياجه إلى ما يتمم معناه، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**لَا خَيْرَاً مِنْكَ عِنْدَنَا**)، و«لاضاربًا زيدًا في الدار».

(**وَأَمَّا الْمُفْرَدُ**)، أي: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف (**فَمَفْتُوحٌ**)، أي: مبني على الفتح، وكان الأولى أن يقول: مبني على ما يُنصب به؛ لأنه يشمل المثنى والجمع، فأما البناء؛ فلأنه جواب عن سؤال مقدر كأن سائلًا قال: هل من غلام لي عندك؟ فقيل في جوابه: لا غلام لك عندنا، وكان من الواجب أن يُقال: لا من غلام لك عندنا، بزيادة (من)؛ ليطابق الجواب السؤال، لكنهم حذفوها من الجواب بقرينة السؤال، فتضمنها الجواب واحتاج إليها، وأشبه بذلك الحرف، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**لَا غُلَامَ لَكَ عِنْدَنَا**)، وأما نحو: «قضية ولا أبا حسنٍ لها» فعلى تقدير: ولا مثلَ.

وقد يحذف إذا كان معلومًا كما في قولهم: «لا عليك»، أي لا بأس عليك.

المطلب الثاني عشر: خبر (ما) و(لا) المشبهتين بليس

(وَ) الضرب السابع من الملحقات هو (**خَبَرُ مَا وَلَا**) اللتين (**بِمَعْنَى لَيْسَ**)، وهو الاسم المسند بعد دخولهما، وذلك نحو: «ما زيدٌ منطلقًا»، و«لا رجلُ أفضلَ منك».

(**وَهِيَ اللُّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ**)، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2].

(وَ) اللغة (**التَّمِيمِيَّةُ رَفْعُهُمَا عَلَى الْابْتِدَاءِ**)، أي: أن الأول مبتدأ، والثاني خبر، ودليل التميمية دخولها على الأسماء والأفعال، والعامل يجب أن يختص بأحدهما، فإن عمَّ لم يعمل، وقد قرأ ابن مسعود رضِيَ الله عنه «ما هذا بشرٌ»، ونقل عن عاصم «ما هُنَّ أُمهاتُهم».

واعلمْ أنه يشترط لعمل (ما ولا) عمل (ليس) ستة شروط:

الأول ـ أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف.

الثاني ـ عدم زيادة (إن) معها، نحو: «ما إن زيدٌ قائمٌ».

الثالث ـ أن لا تتكرر.

الرابع ـ أن لا يُبدل من خبرها موجَب بإلا، نحو: «ما زيدٌ شيءٌ إلا شيءٌ لا يُعبأ به».

---

(١) يوسف/ من الآية ٣١.

(٢) المجادلة/ من الآية ٢.

الخامس - عدم تقدم الخبر.

السادس - عدم انتقاض النفي بـ(إلا)؛ ولذا قال: (**وَإِذَا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ**)، أي: عليها، أو على اسمها، ولو ظرفًا أو مجرورًا، (**أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا**)، أي: عن خبرها، بطل عملها، بأن يقع خبرهما بعد (إلا)، ولا يضر نقضه عن معمول الخبر، نحو: «ما زيدٌ قائمًا إلا في الدار»؛ لأنه ليس معمولًا لها (**فَالرَّفْعُ لَازِمٌ**)، أي: فيجب حينئذٍ الرفع، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**مَا مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ**)، ولا يجوز نصب منطلق؛ لأن (ما) و(لا) إنما عملتا لمشابهتها بليس من جهة النفي، فيبطل عملها بتقديم الخبر على الاسم؛ لضعفها في العمل، وكذا بانتقاض نفيها بـ(إلا)؛ لانتفاء وجه الشبه بينهما، وبين ليس حينئذٍ.

* * *

المبحث الثالث

الأسماء المجرورات

(**الْـمَجْرُورَاتُ**)، أي: هذا باب المجرورات، وهي جمع المجرور، وهو ما اشتمل على علامة المضافِ إليه وهو الجرُّ.

وهي (**عَلَى ضَرْبَيْنِ**) على الراجح[١] أحدهما (**مَجْرُورٍ بِالإِضَافَةِ**)، وهي ضم اسم إلى آخر على تقدير حرف من حروف الجر.

وظاهر قول المصنف (بالإضافة) أنها هي التي عملت الجر، وهو مذهب الأخفش، ومذهب سيبويه والجمهور أن العامل هو المضاف، فهو من العوامل اللفظية القياسية، وقال ابن مالك: إن العامل هو حرف الجر مقدَّرًا.

(**وَ**) ثانيهما (**مَجْرُورٍ بِحَرْفِ الجَّرِ**) كـ(من)، و(على)، و(في)، وسيأتي الكلام عنها تفصيلًا في باب الحرف إن شاء الله تعالى.

فالمجرور بالإضافة (**كَقَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَ**) المجرور بحرف الجر كقولك: (**سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ**).

---

(١) ومقابل الراجح أنها أربعة بزيادة المجرور بالمجاورة، نحو: «هذا جحر ضبٍّ خربٍ»، وهو شاذ كما قال ابن هشام في شذور الذهب، والمجرور بالتبعية كقوله تعالى كما في قراءة ابن كثير وأبو عمرو وحمزة: ﴿فامسحوا برؤسِكم وأرجلِكم﴾، قال ابن هشام في شرح الشذور: «وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة؛ لأن التبعية عندنا ليست هي العاملة».

الإضافة المعنوية:

(**وَالإِضَافَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ**) على الراجح أيضًا، أحدهما (**مَعْنَوِيَّةٍ**) منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد تعريف المضاف، نحو: «غلامُ زيدٍ»، أو تخصيصه، نحو: «غلامُ رجلٍ»، وتسمى محضة وحقيقية أيضًا؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال، وفائدتها راجعة إلى المعنى، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة، ثم بينها بقوله: (**وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ**)، وضابطها: أن لا يكون المضاف إليه جنس المضاف ولا ظرفه[١]، وليس المراد بـ(معنى اللام) أنه يلزم أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: «علم النحو» بمعنى اللام، ولا يصح إظهارها فيه.

(**أَوْ بِمَعْنَى مِنْ**) البيانية، وتسمى الإضافة البيانية، وضابطها: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، ويصح الإخبار عنه بالمضاف إليه، أي: أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه[٢]، فالتي بمعنى اللام (**كَقَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ**)؛ إذ التقدير: غلام لزيدٍ، والتي بمعنى (مِنْ) أشار إليها بقوله: (**وَخَاتَمُ فِضَّةٍ**) وثوب قطنٍ؛ إذ التقدير خاتمٌ من فضةٍ، وثوبٌ من قطنٍ.

ولم يذكر المصنف ـ كغيره ـ التي بمعنى (في)، نحو: «مكر الليل»؛ لأن الصحيح الذي عليه سيبويه والجمهور أن الإضافة لاتعدو أن تكون بمعنى اللام أو مِنْ، وموهم

---

(١) أي إذا لم يكن الاسم الذي نُسب إليه شيء بواسطة حرف الجر تقديرًا مرادًا من حيث المعنى جنسًا، أي صادقًا على المضاف وغيره، فإن لم يكن صادقًا عليه وعلى غيره، فإما أن يكون مباينًا له، نحو: «غلام زيد»، أو أخص منه مطلقًا، نحو: «علم الفقه»، و«يوم الأحد».

(٢) أما الإضافة للبيان فهي لامية عند الأكثرين، وضابطها: أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص مطلق، نحو: «شجر أراك»، ويصح في الإضافة البيانية إتباع المضاف للمضاف إليه بدلًا، أو عطف بيان، ونصبه على الحال، والتمييز.

الإضافة بمعنى (في) محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعًا، أو تركها لندرتها.

وذهب البعض إلى تقدير الحرف الذي يتعدى به الفعل، فقولك مثلًا: «صلاة الجنازة»، يقدر فيه (على)؛ لأن صلى يتعدى بها، وقس عليه.

الإضافة اللفظية:

(وَ) ثانيها (**لَفْظِيَّةٍ**) نسبةً إلى اللفظ؛ لأنها تفيد تخفيفًا فيه، وتسمى مجازيةً أيضًا؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ بتخفيف، أو تحسين، وهي بتقدير الانفصال[1].

(**وَهِيَ إِضَافَةُ اسْمِ الفَاعِلِ إِلَى مَعْمُولِهِ**)، أي: مفعوله الذي لو لم يكن مجرورًا بالإضافة لكان منصوبًا على المفعولية، وذلك يكون إذا كان اسم الفاعل عاملًا بأن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال (**نَحْوُ: ضَارِبُ زَيْدٍ**) الآن، أو غدًا، وأما إذا كان بمعنى الماضي فلا تكون لفظية بل معنوية؛ لأنه حينئذٍ لا يقوى على العمل؛ لبعده عن المضارع، فهو مضاف لغير معموله، فيتعرف به، ومثله الصفة كما قال: (**وَالصِّفَةِ**)، أي: وإضافة الصفة (**المُشَبَّهةِ**)، أي: باسم الفاعل في أنها تدل على حدث وما قام به (**إِلَى فَاعِلِهَا، كَقَوْلِكَ: حَسَنُ الوَجْهِ**)، وأصله: حسنٌ وجهُهُ، ومن الإضافة اللفظية إضافة اسم المفعول إلى معموله، نحو: «زيدٌ معمورُ الدارِ»، وتقديره: معمورٌ داره.

ولما كانت الإضافة تستدعي حذف التنوين في المفرد، والنون في المثنى والجمع، وكذلك تستدعي تجريد المضاف عن التعريف، قال:

(**وَلَا بُدَّ**) عند البصريين (**فِي**) الإضافة (**المَعْنَوِيَّةِ مِنْ تَجْرِيدِ**)، أي: خلو (**المُضَافِ عَنْ التَّعْرِيفِ**[2])، فلا بُدَّ من أن يكون المضاف في الإضافة المعنوية نكرة؛ لأن الغرض

---

(١) فضاربُ زيدٍ تقديرها: ضاربٌ زيدًا.

(٢) بأن يحذف لامه إذا كان ذا لامٍ، أو يراد واحد من جملة من يسمى بذلك الاسم، أو يراد الوصف المشتهر، نحو: «موسى الفرعون» إذا كان علمًا.

منها إما تعريف المضاف، وذلك إذا كان المضاف إليه معرفة، أو تخصيصه، وذلك إذا كان المضاف إليه نكرة، فالمضاف إذا كان معرفة، فإما أن يضاف إلى معرفة، أو إلى نكرة، فالأول إما أن يستلزم تحصيل الحاصل، أو اجتماع التعريفين: الذاتي والمكتسب من المضاف إليه؛ لأن التعريف الحاصل من الإضافة إما عين التعريف الأول، أو غيره، وكلاهما محالان، أما الأول فظاهر، وأما الثاني؛ فلأن الأول ذاتي قوي، والثاني اكتسابي، فلا يحتاج إلى الأضعف مع وجود الأقوى، والثاني يستلزم طلبًا للأدنى مع وجود الأعلى وهو التعريف وهو محال؛ لأن التخصيص تقليل الاشتراك، والعلم لا يتصور فيه الاشتراك حتى يقلل بالإضافة إلى النكرة، والمعرف باللام والمبهمات أيضًا كذلك.

وأجاز الكوفيون تعريف كل من المضاف والمضاف إليه في نحو: «الثلاثةِ الأثوابِ»، لكنه ضعيف؛ لخروجه عن القياس؛ لما مرَّ من لزوم تحصيل الحاصل، ومخالفته لاستعمال الفصحاء.

وأما ما أخرجه البخاري تعليقًا في باب الكفالة في القرض من قوله ﷺ «فأتى بالألف دينار»، فيحتمل أن (أل) زائدة، أو أن المعنى بالألف ألف دينار، فلا حجة فيه للكوفيين.

ولما شرط تجريد المضاف عن التعريف في الإضافة المعنوية، أراد أن يذكر أنه لا يشترط في اللفظية ذلك؛ لأن الغرض منها التخفيف، وهو يحصل مع تعريف المضاف وتنكيره؛ لذا قال:

(وَتَقُولُ فِي) الإضافة **(اللَّفْظِيَّةِ: الْضَارِبَا زَيْدٍ، وَالْضَارِبُوا زَيْدٍ)**؛ لحصول التخفيف فيهما بحذف النون، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1]، وتقول

(١) الحج/ من الآية ٣٥.

أيضًا (**وَالْضَارِبُ الرَّجُلِ**)؛ لأنه يشبه قولنا: الحسنُ الوجهِ من حيث إن المضاف في الصورتين صفة معرفة باللام، والمضاف إليه أيضًا معرف باللام.

(**وَلَا يَجُوزُ**) عند غير الفراء (**الْضَارِبُ زَيْدٍ**)؛ لانتفاء هذه المشابهة مع عدم التخفيف، وإنما جاز الحسنُ الوجهِ؛ لأن أصله الحسن وجهُهُ، فحذف الضمير، وجيء باللام، ففيه نوع خفة؛ لأن الضمير اسم، والألف واللام حرف، ولا شك أن الحرف أخف من الاسم.

(**وَ**) الإضافة (**الْـمَعْنَوِيَّةُ تُعَرِّفُ كُلَّ مُضَافٍ إِلَى مَعْرِفَةٍ**) كما تقدم (**إِلَّا نَحْوَ: غَيْرٍ، وَمِثْلٍ، وَشِبْهٍ**) من الأسماء التي توغلت في الإبهام كـ«نظيرٍ»، و«شبيهٍ»، و«سويٍ»، فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف؛ ولذلك وصفت بها النكرات (**تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَمِثْلِكَ، وَشِبْهِكَ**)؛ لأن مغايرة المخاطب مثلًا ليست صفة تخص ذاتًا دون أخرى، لكن إذا أضيف (غير) إلى معرَّف له ضد واحد فقط تعرَّف؛ لانحصار الغيرية، ولذلك كان قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[١] صفة؛ لتخصيصه بالمرضي عنهم، وكذلك إذا اشتهر شخص بمماثلك في شيء من الأشياء، كالعلم، فقيل: جاء مثلك، كان معرفة.

والراجح أن (غير) تتعرف بالألف واللام، ولاتثنى ولا تُجمع إلا في كلام المولدين!

(**وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ**) إذا أُمِنَ اللَبسُ؛ لقيام قرينة تدل عليه (**وَيُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيهِ مُقَامَهُ**) ويعرب بإعرابه غالبًا، وذلك (**كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى**) حكايةً عن إخوة سيدنا

---

(١) الفاتحة/ من الآية ٧.

يوسف (**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**) أي: أهل القرية[١]؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي، بخلاف ما إذا خيف اللَبس، فلا يقولون: رأيتُ هندًا يعنون رأيتُ غلامَ هندٍ.

وقد يُحذف المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾[٢]، أي: فوق بعضهم.

❊ ❊ ❊

(١) قال في حواشي المغني: «ذهب قوم إلى أن القرية عبر بها عن أهلها مجازًا مرسلاً؛ لعلاقة المحلية، ولا حذف فيه، والتأنيث فيها نظرًا للفظ، وقيل: أريد الحقيقة على سبيل المعجزة، وقيل: القرية اسم مشترك بين المكان وأهله، نقله ابن داود الظاهري عن بعض أهل اللغة كما في عروس الأفراح لابن السبكي» ا.هـ.

(٢) الزخرف/ من الآية ٣٢.

الفصل الرابع

التَّوابعُ

لما فرغ من مباحث المتبوع وهو المعرب، شرع يتكلم في التوابع، وهي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، فقال:

(التَّوَابِـعُ) جمع تابعٍ، نقل من الوصفية إلى الاسمية؛ لأن ما كان على وزن (فاعل) اسمًا يجمع على فواعل، نحو: كاهل وكواهل، وهي في اصطلاح النحاة: **(كُلُّ ثانٍ)**، أي: متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه، فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدًا، **(مُعْرَبٌ بِـ)** جنس **(إِعْرَابِ سَابِقِهِ)**، ناشئ كلاهما **(مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ)** شخصية، مثل: «جاءني زيدٌ العالمُ»، فإن (العالم) إذا لوحظ مع (زيد) كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية، هي فاعلية (زيد العالم)؛ لأن المجيء المنسوب إلى (زيد) في قصد التكلم منسوب إليه مع تابعه، لا إليه مطلقًا.

أنواع التوابع:

(وَهِيَ خَمْسَةٌ) على المشهور، وقيل: أربعة بإدراج البيان والنسق تحت العطف، وقيل: ستة بجعل التأكيد اللفظي بابًا وحده، والمعنوي كذلك.

* * *

المبحث الأول

التوكيد

أحدها (التَّأْكِيْدُ) بالهمز وتركه، وبالواو - وهو الأفصح - لغات، وهو كلُّ تابعٍ يُقرِّر أمر المتبوع في النِّسبة، أو في الشمول.

التوكيد اللفظي:

والتوكيد صريح وغير صريح، فالصريح - ويسمى اللفظي - ويكون بتكرير اللفظ الأول به، أو بمرادفه، ويجري ذلك في الاسم، نحو: «رأيت زيدًا زيدًا»، وفي الفعل، نحو: «قام قام زيدٌ»، وفي الحرف، نحو: «إنَّ إنَّ زيدًا قائم»، وفي الضمير، نحو: «مررت بك أنت»، وفي الجملة، نحو: «قام زيدٌ قام زيدٌ»، وكثيرًا ما يقترن بعاطف كقوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ * ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾[1]، ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد، نحو: «ضربت زيدًا ضربت زيدًا»، وغايته ثلاثة ألفاظ كما قاله ابن مالك، ولم يذكر المصنف هذا النوع؛ لأن التأكيد الحقيقي هو المعنوي.

التوكيد المعنوي:

وغير الصريح - ويسمى المعنوي - محصور في تسعة ألفاظ، هي:

(١) القيامة/ الآيتان: ٣٤، ٣٥.

[١] النفس، (**نَحْوُ**) قولك: (**جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ**)، والزيدان أنفسَهما، والزيدون أنفسهم.

[٢] العين، نحو: «جاء زيد عينه»، و«الزيدان أعينهما»، و«الزيدون أعينهم»، والنفس والعين يؤكد بهما المفرد، والمثنى، والمجموع من المذكر والمؤنث، ويميز بين نوع وآخر باختلاف صيغتهما وضميرهما كما في الأمثلة السابقة.

[٣] كلا، نحو: «جاءني الزيدان كلاهما»، (**وَالرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا**) للمثنى المذكر.

[٤] كلتا، للمثنى المؤنث، نحو: «جاءني الهندان كلتاهما».

[٥] كل، نحو: «جاءني الجيش كله، أو جميعه»(١).

(**وَ**) أكدوا بعد (كل) بلفظة:

[٦] أجمع، نحو: جاءني (**الْقَوْمُ كُلُّهُم أَجْمَعُوْنَ**)، وقد يأتي دون (كل) كقوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(٢)، وهو قليل.

وقد يُتبع أجمع بـ([٧] أكتع(٣)، و[٨] أبتع(٤)، و[٩] أبصع(٥))، ولاتذكر بدون أجمع إلا على ضعف، ولا يجوز أن تتقدم عليه، والخمسة الأخيرة يؤكد بها المفرد والمجموع من المذكر والمؤنث، ويميز في (كل) باختلاف الضمير، نحو: «اشتريت

---

(١) ولا يجوز أن يؤكَّد بـ(كلّ وأَجْمَع) إلَّا ذو أجزاء يصحُّ افتراقها حسًّا، نحو: «جاءني القومُ كُلُّهُم، أو أجمعون»، أو حكمًا، نحو: «اشْتَرَيْتُ العبدَ كلَّه، أو أجمعَ»، فلا يقال: جاءني زيدٌ كلُّه، أو أجمعُ.

(٢) ص/ من الآية ٨٢.

(٣) الكتع: مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع.

(٤) البتع: هو طول العنق، والقوم إذا كانوا مجتمعين طال عنقهم، وهو كناية عن الاجتماع.

(٥) البصع: هو العرق المجتمع، فيكون بمعنى أجمع أيضًا.

العبد كلَّهُ»، و«جاءني النسوة كُلُّهن»، وفي البواقي باختلاف الصيغة، نحو: «اشتريت العبد أجمع أكتع أبتع أبصع، والجارية جَمعاء كَتعاء بَتعاء بَصعاء»، و«جاءني القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، والنسوة جُمَعٌ كُتَعٌ بُتَعٌ بُصَعٌ».

وإنما ذكر المصنف من ألفاظ المعنوي بعضها للاختصار، واكتفى بالنفس عن العين؛ لاشتراكهما في جميع الأحكام، وبكلا عن كلتا؛ لاشتراكهما في تأكيد التثنية، وذكر الكل؛ لاختصاصه باختلاف الضمير من بين إخوانه، واكتفى بأجمعين عن بقية الألفاظ؛ لاشتراكهما في جميع الأحكام.

ويجب ـ كما نص عليه ابن هشام ـ في المؤكَد كونه معرفة عند البصريين، ولذا قال:

(وَلا يُؤَكَّدُ بِهَا)، أي: ألفاظ التوكيد التسعة **(النَّـكِرَاتُ)** فلا يُقال: جاءني رجلٌ نفسه؛ لأن المؤكِّد يقتضي الخصوص؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظًا وغيره، والمؤكَّد النكرة يقتضي العموم، فيلزم تخالفهما تعريفًا وتنكيرًا، وهو تناقض.

تنبيهات:

الأول ـ ألفاظ التوكيد إذا تكررت فهي للمتبوع، وليس الثاني تأكيدًا للتأكيد، ولا يجوز فيها القطع إلى الرفع، ولا إلى النصب، ولا يجوز عطف بعضها على بعض كجاء زيد نفسه وعينه، ويجوز في النفس والعين الجر بباء زائدة فتقول: «جاء زيد بنفسه، وهند بعينها».

الثاني ـ لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعًا وعامة، فتقول: «القوم قام جميعهم وعامتهم»، ولا يجوز: قام نفس زيدٍ.

الثالث ـ إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب، نحو: «رأيتك إيَّاك»، فمذهب البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد.

الرابع ـ فائدة التأكيد أمنُ المتكلم عن فوات قصده، أما في اللفظي فلأنه إذا قال: جاءني زيدٌ مثلًا، فربما لا يسمعه المخاطب أول مرة، فيفوت مقصوده، فإذا أكَّد أَمِنَ عن ذلك.

وأما في المعنوي فلأنه إذا قال: مررت بزيدٍ مثلًا، فربما يتوهم السامع أنه إنما مرَّ بمنزله، وقال: مررت بزيدٍ مجازًا، فإذا أكده بنفسه يعلم أنه أراد الحقيقة، لا المجاز، فيحصل المقصود به.

❋ ❋ ❋

المبحث الثاني

الصفة

(وَ) الثاني من التوابع (**الصِّفَةُ**)، وهي الدال على بعض أحوال الذات[١]، ويقال لها: وصف ونعت، والأخير عبارة الكوفيين، وفرق بينهما وبين النعت بأن الأخير خاص بما يتغير كقائم وضارب، وهما لا يختصان بذلك، بل يشملان نحو عالم وفاضل، وعلى هذا يقال: صفات الله تعالى، وأوصافه، ولا يقال: نعوته[٢].

وفائدتها التخصيص[٣] في النكرات، نحو: «جاءني رجل عالم»، والتوضيح[٤] في المعارف، نحو: «جاءني زيد الظريف».

وقد تكون لمجرد الثناء والتعظيم كأوصاف الباري تعالى، ومنه قوله تعالى:

---

(١) أو تعرف بأنها: تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقًا. قوله (تابع) شاملٌ لجميع التوابع، وقوله: يدلُّ على معنى في متبوعِهِ يُخْرِجُ سائرَ التوابعِ، وقوله: (مطلقًا)، يُخرِجُ الحالَ؛ لأنَّها تابعٌ لذي الحال يدلُّ على معنى في متبوعِهِ لكن لا مطلقًا بل مقيَّدًا بالفاعلية والمفعولية، وقوله: (مطلقًا) إشارة إلى أنَّ الوصفَ غيرُ مقيَّدٍ بالفاعليةِ والمفعوليةِ بخلاف الحال فإنَّها مقيَّدةٌ بهما كما مرَّ في بحث الحال.

(٢) والنعت لا يكون إلا محمودًا كصالح وكريم، والصفة تحتمل ما كان محمودًا ومذمومًا.

(٣) أي: تقليل الاشتراك غالبًا.

(٤) أي: رفع الاشتراك العارض.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[١]، ولضد ذلك كالذم والتحقير، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، وللتأكيد نحو: «أمسِ الدابرِ لا يعود».

واعلم أن الجمهور ـ كالمصنف ـ ذهبوا إلى أن النعت لابدَّ أن يكون مشتقًّا[٢]: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، وأمثلتها على الترتيب (**نَحْوُ**) قولك: (**جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ، وَمَضْرُوبٌ، وَكَرِيمٌ**).

أو مؤولًا ـ أي في معنى المشتق ـ وهو إما مفرد، أو مركب:

(**وَ**) المركب إما إضافي أو غيره، فالمركب غير الإضافي نحو: (**هَاشِمِيٌّ**)، أي: رجل منسوب إلى بني هاشم، (**وَ**) المفرد، نحو (**عَدْلٌ**)، أي: رجل عادل.

(**وَ**) المركب الإضافي، نحو: (**ذُو مَالٍ**)، أي: صاحب متمول، ومثل ذلك: «مررت برجل أسد» أي: شجاع، واسم الإشارة، نحو: «مررت بزيد هذا»، أي: الحاضر.

واعلم أنه كما يوصف بالمفرد يوصف بالجملة الخبرية، لكن لا يوصف بها إلا النكرات المحضة، ولذا قال: (**وَتُوصَفُ النَّكِرَاتُ**)، أي: المحضة، فخرجت المعارف، فلا توصف بالجملة[٣]؛ لأن الجملة في حكم النكرة، والصفة يجب أن تكون موافقة للموصوف في التعريف والتنكير.

---

(١) الفاتحة/ الآية ١.

(٢) وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقًا، بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية.

(٣) ويستثنى منها المعرف بلام الجنس، فإنه لقرب مسافته من النكرة ـ إذ لا يعين شيئًا من الأفراد ـ يجوز نعته بها، نحو: «ولقد أمر على اللئيم يسبني»، كما يجوز نعته بالنكرة المخصوصة، نحو قولهم: «ما ينبغي للرجل مثلك أن يفعل كذا».

فتوصف النكرات (**بالجُمَلِ**) الخبرية، وهي التي تحتمل الصدق والكذب لذاتها؛ لأن الصفة في الحقيقة خبر عن الموصوف[١]، وهي إما اسمية (**نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ وَ**)، إما فعلية، نحو: (**رَأَيْتُ رَجُلاً أَعْجَبَنِي كَرَمُهُ**)، والوصف بها أقوى من الاسمية، وبالماضي أكثر من المضارع، وإما شرطية، نحو: «مررت برجل إن قام أبوه قمت»، وإما ظرفية، نحو: «مررت برجل في الدار أبوه».

ولابدَّ في الجملة الواقعة صفة من ضمير يرجع إلى الموصوف، كهائَي (وجهه) و(كرمه) في المثالين السابقين.

النعت الحقيقي:

(**وَالصِّفَةُ**) إما فعل الموصوف، أو فعل مُسَبَّبِهِ، والأولى (**تُوافِقُ**)، أي: تتبع (**المَوْصُوفَ**) في عشرة أمور يوجد منها في كل تركيب أربعة: (**فِي إِعْرَابِهِ**) رفعًا، ونصبًا، وجرًا (**وَإِفْرَادِهِ، وَتَثْنِيَتِهِ، وَجَمْعِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ، وَتَذْكِيرِهِ، وَتَأْنِيثِهِ**)، وذلك نحو: «جاءني رجلٌ عاقلٌ، وامرأة عاقلةٌ، ورجلان عاقلان، وامرأتان عاقلتان، ورجال عُقَّلٌ»، ولا يجوز نعت النكرة بمعرفة، ولا العكس على الراجح.

النعت السببي:

(**وَ**) النوع الثاني الذي يسمى النعت السببي، أي: صفة الشيء بفعل مُسَبَّبِهِ، أي: (**يُوصَفُ الشَيءُ بِفعْلِ مَاهُو مِنْ مُسَبَّبِهِ**)، أي: بفعل شيء آخر يكون ذلك الشيء الثاني حاصلًا بسبب الشيء الأول (**نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِيْعٍ جَارُهُ**)، أي:

---

(١) لأن توصيف شيء بشيء إخبار عن كون الموصوف متصفًا بتلك الصفة، ويمكن أن يراد من (الحقيقة)، أي: قبل العلم بتلك الصفات بناء على أن الأوصاف قبل العلم بها أخبار وبعد العلم أوصاف.

مانع جاره، (وَرَحْبٍ فَنَاؤُهُ)، أي: واسع (وَمُؤَدَّبٌ خُدَّامُهُ)، فإن المنع، والوسعة، والتأديب ليس شيء منها فعلًا لرجل، وإنما هي أفعال جاره، وفنائه، وخُدَّامِهِ، إلا أن الجار، والفناء، والخُدَّام لما كانت متعلقة بالرجل، مضافة إلى ضميره، صار كلٌّ من الثلاثة مُسَبَّبًا؛ لأنه إذا تعلق شيءٌ بشيءٍ، فالمتعلَّق به يكون سببًا للمتعلِّق؛ لذا نُزِّل فِعْلُ المتعلِّق بمنزلة فعْلِ المتعلَّق به، وجعل وصفًا له، فهو في اللفظ صفة المتعلَّق به، وفي المعنى صفةُ المتعلِّق، ولذلك وجب أن يوافق الموصوفَ اللفظي وهو المتعلَّق به في الأحكام اللفظية: في واحد من أنواع الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، دون الأحكام المعنوية، وهي الإفراد وأخويه، وفي التذكير والتأنيث، فإنه يوافق فيها الموصوف المعنوي، وهو المتعلِّق، فيقال: «جاءني رجلٌ حسنٌ غلامُهُ»، و«رأيت الرجلَ الحسنَ غُلامُهُ»، فوافق النعت (الحسن) المنعوت اللفظي وهو (الرجل) في الإعراب والتعريف والتنكير، ولا يوافقه في الباقي، بل يوافق مابعده؛ لأن مابعده فاعله، فيكون بحسب مرفوعه، أي يكون معه بمنزلة الفعل مع فاعله، نحو: «مررت برجلٍ حسنةٍ جاريتهُ»، و«سلمت على رجالٍ حسنةٍ جاريتهم».

تنبيهات:

الأول ـ إذا نُعت بمفرد، وظرف، وشبهه، وجملة، قُدِّم المفرد، ثم الظرف، ثم الجملة على طريق الأولى، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾(١)، ويجوز خلافه كقوله تعالى: ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ﴾(٢).

الثاني ـ يمتنع تقديم التابع على المتبوع على المشهور، وقد يقدم النعت على

(١) غافر/ من الآية ٢٨.

(٢) ص/ من الآية ٢٩.

المنعوت بدلًا منه كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ﴾[١].

الثالث ـ يمتنع فصل التابع من متبوعه بأجنبي محضٍ عن كل منهما، نحو: «مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقلٍ أبيضٍ»، بخلاف ماليس كذلك، كمعمول التابع كقوله تعالى: ﴿حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٌ﴾[٢]، أو بمعمول المتبوع، نحو: «يعجبني ضربُك زيدًا الشديدُ»، أو بالجملة المفسرة كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخۡتٌ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَ﴾[٣]، أو بالجملة المعترضة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[٤]، فالفصل بكل هذا مغتفر، واقعٌ في الفصيح نثرًا ونظمًا.

الرابع ـ يجوز قطع النعت ـ أي: عدم إتباعه لمنعوته في الإعراب ـ إذا كان المنعوت معلومًا بدونه، نحو: «الحمد لله الحميد» برفع الحميد على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وبالنصب على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: أمدحُ الحميدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[٥]، أي: أذمُّ حمالةَ الحطبِ، لكن الإتباع هو الأصل.

* * *

---

(١) إبراهيم/ من الآيتين: ١-٢.

(٢) ق/ من الآية ٤٤.

(٣) النساء/ من الآية ١٧٦.

(٤) الواقعة/ الآية ٧٦.

(٥) المسد/ الآية ٤.

المبحث الثالث

البدل

(وَ) الثالثُ من التوابع (**البَدَلُ**)، وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو على ماذُكر هنا (**عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ**)، قد أشار إليها ابن مالك بقوله:

كَـزُرْهُ خـالـدًا، وقـبِّـلْـهُ الـيَـدَا واعْرِفْـهُ حَقَّـه، وخُـذْ نَبْـلًا مُـدَىٰ

أولًا ـ بدل الكل من الكل:

أحدها (**بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ**)، أي: بدلٌ هو كل المبدل منه، وذلك (**نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدَاً أَخاكَ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ ﴾[١]، وسماه ابن مالك بدلًا مطابقًا؛ لوقوعه في أسمائه تعالى كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ ﴾[٢]، وإنما يطلق الكل على ذي أجزاء، تعالى الله عن ذلك.

ثانيًا ـ بدل البعض من الكل:

(وَ) ثانيها (**بَدَلِ البَعْضِ من الكُلِّ**)، أي: بدل هو بعض المبدل منه (**نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدَاً رَأْسَهُ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلًا ﴾[٣].

---

(١) الفاتحة/ الآية ٦، وبعض الآية ٧.

(٢) إبراهيم/ من الآيتين: ١-٢.

(٣) آل عمران/ من الآية ٩٧.

ثالثًا ـ بدل الاشتمال:

(وَ) ثالثها **(بَدَلِ الاشْتِمَالِ)**، أي: بدلٌ مسبب عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر، والمراد من الاشتمال الارتباط، أي: مطلق الارتباط بغير الكلية والجزئية؛ ليغاير الضربين الأولين.

ويشترط فيه ـ كما يشترط في بدل البعض من الكل ـ ضمير يعود على المبدل منه، ولو مقدرًا، وذلك **(نَحْوُ: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ)**، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1].

رابعًا ـ بدل الغلط:

(وَ) رابعها **(بَدَلِ الْغَلَطِ)**، أي: بدلٌ مُسبب عن الغلط، وذلك **(نَحْوُ)** قولك: **(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ)**، أردت أن تقول: مررت بحمارٍ، فسبق لسانك إلى رجل، ثم تداركته، وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام.

وقد يُبدل الظاهر من الظاهر، نحو: «جاءني زيد أخوك»، والمضمر من المضمر نحو: «ضربته إياه»، وأوجب ابن مالك إعرابه توكيدًا، وأسقطه من أقسام البدل، وقد يُبدل المضمر من الظاهر، نحو: «ضربت زيدًا إياه»، وأسقطه ابن مالك أيضًا زاعمًا أنه ليس بمسموع.

(وَتُبْدَلُ النَّكِرَةُ مِنَ المَعْرِفَةِ، وَعَلى العَكْسِ)، أي: وتبدل المعرفة من النكرة، فالبدل والمبدل منه إذن يكونان على أربعة أقسام:

لأنهما إما أن يكونا معرفتين،كقوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ ﴾[2].

---

(١) البقرة/ من الآية ٢١٧.

(٢) الفاتحة/ الآية ٦، وبعض الآية ٧.

أو نكرتين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾[١].

أو تبدل المعرفة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[٢].

أو تبدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[٣].

وإذا أبدلت النكرة من المعرفة فمذهب الكوفيين اشتراط وصف النكرة كـ(ناصية)، وقد وافقهم المصنف هنا حيث قال: (**وَيُشْتَرَطُ فِي النَّكِرَةِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً**)؛ لئلا يكون المقصود (البدل) أنقص من كل وجه من غير المقصود (المبدل منه) من كل وجه، لكن وجوبه إذا كان البدل عين المبدل منه لا مطلقًا، ومذهب البصريين لا يشترط ذلك، إلا أنه يستحسنه، ووافقهم المصنف في المفصل.

* * *

---

(١) النبأ/ الآيتان ٣١-٣٢.

(٢) الشورى/ الآية ٥٢، وبعض الآية ٥٣.

(٣) العلق/ الآية ١٥، وبعض الآية ١٦.

المبحث الرابع

عطف البيان

(وَ) الرابعُ من التوابع (**عَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ أَنْ تُتْبِعَ المَذْكُورَ بأَشْهَرِ اسْمَيْهِ**) عند الناس، فيكشف عن المراد كشف الصفة، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة، ويجب أن يُطابق متبوعه في أوجه الإعراب، وفي الإفراد، والتذكير، والتنكير، وفروعها.

ويؤتى به إما لإيضاح متبوعه، وذلك (**نَحْوُ: جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ، وَأَبُو عَبْدِ الله زَيْدٌ**).

وإما لتخصيصه، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾[1].

وإما للمدح، كقوله تعالى: ﴿ ۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾[2].

قاعدة مهمة والاستثناءات الوارد عليها:

اعلمْ أن كلَّ ما جاز جعله بدلًا جاز جعله عطف بيان إلا في ست مسائل، هي:

---

(١) المائدة/ من الآية ٩٥.

(٢) المائدة/ من الآية ٩٧.

١. في كل تركيب عطف فيه اسم خالٍ من (أل) على معرف بها مضاف إليه وصف محلى بها، كقول الشاعر:

أنا ابن التارك البكريّ بشرٌ

فبشر لا يجوز كونه بدلًا من البكري؛ لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يضاف ما فيه (أل) إلا لمثله.

٢. في نحو قولك: «هند قام زيدٌ أخوها»، فيمتنع كونه بدلًا؛ لأنه لا يصح الاستغناء عنه؛ لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرًا لهند، وجعله بدلًا يصيره من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط.

٣. كل تركيب أضيف فيه اسم التفضيل إلى لفظ عام، وأتبع ذلك بمفصل، نحو: «زيد أفضل الناس الرجال والنساء»، فيمتنع جعل الرجال بدلًا من الناس؛ لأنه لو نوى إحلاله محل الناس لنوى إحلال ما عُطف عليه، وهو النساء محل الناس، فيكون التقدير: زيد أفضل النساء، وذلك لا يجوز؛ لأن اسم التفضيل إذا قُصد به الزيادة على من أضيف إليه اشترط فيه أن يكون منهم.

٤. وفي تفصيل المجرور بأي، كما في قولك: «بأيِّ الرجلين زيدٍ وعمروٍ مررت»، فيمتنع كون زيد وما عُطف عليه بدلًا؛ لأنه لو نوى إحلالهما محل الأول للزم إضافة (أي) إلى المفرد المعرفة، وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدر، نحو: «أيُّ زيدٍ أحسن»، أي: أيُّ أجزائه أحسن، وليس المعنى في هذا المثال عليه.

٥. وكما في قولك: (كلا أخويك زيد وعمرو عندي)، فإنه يمتنع كون زيد وما عُطف عليه بدلًا؛ لأنه لو نوى إحلالهما محل الأول؛ للزم إضافة كلا إلى مفرَّق، وهي إنما تُضاف إلى مثنى غير مفرق.

٦. وفي باب النداء، كما في قولك: «يا أيُّها الرجلُ غلام زيد»، و«يا زيدُ الحارث»، و«يا زيد هذا»، فإنه يمتنع فيها ذُكر البدل؛ لما يلزم من إتباع (أي) في النداء بغير (أل)، وإدخال (يا) على ذي (أل)، وعلى اسم إشارة بدون وصف.

والخلاصة: أن البدل لا بُدَّ فيه من أن يصح الاستغناء عنه، وأن يصح إحلاله محل الأول.

❋ ❋ ❋ ❋

المبحث الخامس

عطف النسق

(وَ) الخامسُ من التوابع (**العَطْفُ بالحُرُوفِ**)، وهو التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط أحد حروف العطف، وذلك (**نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو**)، وكذلك إذا نصبت، أو جررت بتوسط الحرف بين اثنين، فيشركهما في إعراب واحد.

وما ذكره المصنف مثال لعطف الاسم، ويجوز عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾[١]، كما ويجوز عطف الاسم على الفعل كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[٢].

وأما العطف على ضمير الرفع المتصل فلا يصح قياسًا، إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل أو غيره،كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٣].

وأما العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾[٤]، فلا يجب إعادة الخافض على مذهب الكوفيين، وتبعهم ابن مالك، خلافًا لأكثر البصريين ووافقهم المصنف في المفصل، والراجح الأول،

---

(١) العاديات/ الآيتان ٣-٤.

(٢) الأنعام/ من الآية ٩٥.

(٣) الأنبياء/ من الآية ٥٤.

(٤) الأنعام/ من الآية ٦٤.

ويشهد له قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[1] بالجر.

(وَحُرُوفُ العَطْفِ تُذْكَرُ فِي بَابِ الحَرْفِ)، وسنتكلم عليها هناك بما يغني عن المزيد **(إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى)**.

* * *

(١) النساء/ من الآية ١.

الفصل الخامس

المَبْنِيُّ

لما فرغ من توابع المعرب، شرع في المبني، فقال:

(المَبْنِيُّ) لغةً هو المُثْبَتُ، واصطلاحًا: **(هُوَ الذِي سُكُونُ آخِرِهِ وَحَرَكَتُهُ لابِعَامِلٍ)**، أي: لا بسبب عاملٍ، بل بالوضع.

والبناء على السكون هو الأصل[1]؛ لخفته؛ لذا قدمه فقال:

(نَحْوُ: كَمْ) سواء أكانت استفهامية، أو خبرية، فأما الأولى فلتضمنها معنى الهمزة، وأما الثانية فلتضمنها معنى ربَّ التي للتكثير.

وقد يكون البناء على الفتح، وأشار إليه بقوله: **(وَأَينَ)**؛ لتضمنها معنى الاستفهام، أو الشرط.

وقد يكون البناء على الضم، وأشار إليه بقوله: **(وَحيْثُ)**؛ لشبهها بالغايات من حيثُ ملازمته الإضافة إلى الجملة الاسمية، نحو: «اجلسْ حيثُ زيد جالس»، أو إلى

---

(١) والعدول عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب: الهرب من التقاء الساكنين في نحو: هولاءِ، ولئلا يبتدأ بساكن لفظًا، أو حكمًا كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير، ولعروض البناء في نحو: يا زيدُ، ولا رجلَ.

الجملة الفعلية، نحو: «اجلسْ حيث جلس زيدٌ»، وهي للمكان، وقد تُعرب، وقرئ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١) بكسر حيث.

وقد يكون البناء على الكسر، وأشار إليه بقوله: (وَأَمسِ)، وبنيت(٢) عند الحجازيين؛ لتضمنها معنى حرف التعريف؛ لأنها اسم لمعين، وهو اليوم الذي يليه يومك، (وَ) مثلها (هؤلاءِ) في البناء على الكسرِ، فإن كل ذلك مما ذُكر من السكون والحركات مما ليس بسبب عاملٍ.

ثم شرع في ألقاب البناء فقال: (وَسُكُونُهُ)، أي: البناء (يُسَمَّى وَقْفًا، وَحَرَكَاتُهُ) تسمى (فَتْحاً وضَمًّا وَكَسْرًا) كما أن ألقاب الإعراب تسمى رفعًا، ونصبًا، وخفضًا.

ولما كان البناء خلاف الأصل في الأسماء، فلا بُدَّ له من سببٍ؛ لأن الغرض من الإعراب تمييز المعاني المتواردة على الكلمة، فحق الأسماء أن لا يُبنى منها شيء، التمس النحويون علةً لبناء ما بُني منها كما قال:

(وَسَبَبُ بِنَائِهِ)، أي: الاسم المبني لازمًا، أو عارضًا (مُنَاسَبَتُهُ) وهي أعم من المشابهة (غَيْرَ المُتَمَكِّنِ)(٣)، أي: غير المعرب، والمراد به الحرف، والفعل الماضي،

---

(١) القلم/ من الآية ٤٤.

(٢) وشروط بنائها خمسة: أن يراد بها معين، وأن لا تضاف، وأن لا تُصغر، وأن لا تُكسَّر، وأن لا تعرف بأل، فإن فقدت شرطًا منها أعربت إجماعًا، فتقول مثلًا: «فعلت ذلك أمسًا»، أي في يوم من الأيام الماضية.

(٣) قال سعد الله البردعي: «فكان عليه أن يقول: وسبب بنائه مناسبة غير المتمكن، أو عدم كونه جزءًا من التركيب على سبيل منع الخلو دون الجمع» ا.هـ. وأراد بمنع الجمع بناء الاسم لانتفاء التركيب ولوجود المناسبة، نحو: (ذا)، وأراد بمنع الخلو أن لا يبنى الاسم مع تحقق التركيب وانتفاء المناسبة، نحو (زيد قائم).

وفعل الأمر بصيغته، فإن (صهْ) يناسب الحرف (قد) من حيث الصيغة، و(هيهاتَ) يناسب الماضي من حيث المعنى؛ لأن معناه (بَعُدَ)، و(رويدَ) يناسب الأمر من جهة المعنى أيضًا؛ لأن معناه (أمهلْ).

وذهب ابن مالك، وابن جني، وسيبويه، وأبو علي الفارسي إلى أن سبب البناء منحصر في شبه الحرف.

* * *

المبحث الأول

المضمرات

وما بنته العرب من الأسماء ذكره المصنف في هذا المتن، فقال:

(فَمِنْهُ)، أي: من المبني، وكذا يقدر فيما يأتي **(المُضْمَراتُ)** من الضمور، وهو الهزال؛ لقلة حروفه عن الظاهر، وهو ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره[1].

وبُنِيَ لمشابهة بعضه الحرف في الوضع، وحمل الباقي عليه، أو لاحتياجه إلى الغير ـ كالحرف ـ في إفادة المعنى، والحرف مبني، فالمضمر كذلك.

المضمر المتصل:

(وَهُوَ)، أي: المضمر **(عَلَى ضَرْبَيْنِ)**:

أحدهما ـ **(مُتَّصِلٍ)** وهو الذي لا يستقل بنفسه، بل يحتاج إلى العامل قبله ليتصل به، ويكون كالجزء منه، وهو إما مستكن أو بارز، والبارز إما مجرور بالإضافة

(١) لفظًا، أو معنى، أو حكمًا، نحو: هو، فقولنا (لفظًا)، نحو: زيدٌ هو الكريمُ، و(قولنا) معنى: بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ أي: العدلُ أقربُ؛ لدلالة (اعدلوا) عليه، وقولنا: (حكمًا): كما في ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. وقيد الغائب بسبق ذكر المرجع دون المتكلم والمخاطب؛ لأنهما معلومان بالمشاهدة والحضور، بخلافه.

وهو مخاطب، وذلك (**نَحْوُ: أَخُوكَ**)، وأخوكما إلى أخيكم للمذكر، وأخوكِ إلى أخيكن للمؤنث.

وإما منصوب وهو مخاطب أيضًا، وقد أشار إليه بقوله: (**وَضَرَبَكَ**) إلى ضربكم للمذكر، وضربكِ للمؤنث.

وإما بحرف الجر، وأشار إليه بقوله: (**وَمَرَّ بِكَ**) إلى بكم للمذكر، وبكسر الكاف إلى بكن للمؤنث.

أو بالإضافة وهو غائب، وأشار إليه بقوله: (**وَدارُهُ**) إلى داركم، وداركن.

أو مجرور بالإضافة وهو متكلم، وأشار إليه بقوله: (**وَثَوْبِي، وَثَوْبُنَا**).

أو مرفوع وهو غائب، وأشار إليه بقوله: (**وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا**).

أو مرفوع وهو متكلم، وأشار إليه بقوله: (**وَضَرَبْنَ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا**) وضربتم إلى ضربتن[1].

(**وَكَذَلِكَ المُسْتَكِنُ**)، أي: فإنه مبني، وذلك (**فِي**) نحو قولك: (**زَيْدٌ ضَرَبَ**)

---

(١) فإن قيل: ما الفرقُ بين المضمر المجرور والمنصوب المتَّصلَين، وبين المضمر المرفوع المُتَّصل حيثُ يكونان للمتكلِّم مع غيره بالنون مع الألف، وهذا أيضًا كذلك؟ قلنا أمَّا الفرقُ بين المضمر المجرور المتَّصل والمضمر المرفوع المتَّصل حينئذٍ فظاهرٌ؛ لأنَّ المجرور المتَّصل لا يتَّصلُ إلَّا بالاسم، أو بحرف الجرِّ كما ذكرنا والمرفوع المتَّصِل، لا يتَّصل إلَّا بالفعل ليكون فاعلًا. وأمَّا الفرقُ بين المضمر المنصوب المتَّصِل وبين المضمر المرفوع المتَّصل حينئذٍ فهو أنَّ المنصوب يتَّصلُ بالأفعال بغير الماضي أيضًا، نحو: يَضْرِبُنَا واضرِبْنَا، والمرفوع المتَّصل لا يتَّصلُ إلَّا بالماضي، نحو: ضَرَبْنَا، وأمَّا الفرقُ بينهما في الماضي فظاهرٌ، وهو أنَّ آخر الفعل الماضي في المضمر المنصوب المتَّصل مفتوح، نحو: ضَرَبَنَا، وفي المرفوع المتَّصِلُ ساكن، نحو: ضَرَبْنا (مستفاد).

للغائب، (**وَأَفْعَلَ**) للمتكلم وحده، (**ونَفْعَلَ**) لمن معه غيره، أو المعظم نفسه، (**وَتَفْعَلَ**) للمخاطب والغائبة، (**وَيَفْعَلَ**) للغائب.

الضمير المنفصل:

(وَ) ثانيهما (**مُنْفَصِلٍ**)، وهو الذي يُبتدأ به، ويلي (إِلَّا) في الاختيار، وهو: إما غائب مرفوع، وذلك (**نَحْوُ: هُوَ، وَهِيَ**) إلى هم، وهنَّ.

أو متكلم مرفوع للمفرد المذكر والمؤنث، وأشار إليه بقوله: (**وَأَنا**).

أو مخاطب مرفوع، وأشار إليه بقوله: (**وَأَنْتَ**) إلى أنتم للمذكر، وأنتِ إلى أنتنَّ للمؤنث.

أو متكلم مرفوع للجمع المذكر والمؤنث، وأشار إليه بقوله: (**وَنَحْنُ**).

أو مخاطب منصوب، وأشار إليه بقوله: (**وإِيَّاكَ**) إلى إياكم للمذكر، وإياكِ إلى إياكنَّ للمؤنث، والكاف فيما ذُكر حرف خِطاب، مثل كاف (ذلك).

* * *

المبحث الثاني
أسماء الإشارة

(**وَمِنْهُ أسْماءُ الإِشَارةِ**)، يعني أن الثاني من المبني أسماء الإشارة، وهي ما وضع لمشار إليه.

وبُنيت لمشابهتها الحرف: إما في الاحتياج؛ لأنها تحتاج إلى المشار إليه في رفع الإبهام عنها، وإما في الوضع في بعضها، وحُمل الباقي عليها (**نَحْوُ: ذَا**) للمفرد المذكر حقيقةً كـ«هذا الجمع»، أو حكمًا كـ«ذاك الفريق»، ونحو: ﴿عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾[1]، أي: المذكور من الفارض والبكر، ولمثنى المذكر في الرفع (ذان)، وفي النصب والجر (ذين)، وليس بمعرب كما توهم البعض لاختلاف آخرهما، بل هما موضوعتان لذلك، ووقوعهما على صورة المعرب أمرٌ اتفاقي.

(**وتَا، وتِي، وتَه**)، وتهي بالإشباع، (**وذِي**)، و(**ذهي**) بالإشباع، (**وَذَه**)، للمفرد المؤنث، ولمثنى المؤنث (تان) في الرفع، و(تين) في النصب والجر، (**وَأولاءِ**) لجمع المذكر والمؤنث عاقلًا كان أو غيره، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾[2].

(وَ) قد (**يُلْحقُ بأوائِلِها**)، أي: أسماء الإشارة (**حَرْفُ التَّنْبِيهِ**)، وهو (ها)؛

---

(١) البقرة/ من الآية ٦٨.

(٢) الإسراء/ من الآية ٣٦.

لتنبيه المخاطب؛ لئلا يفوت غرض المتكلم (**نَحْوُ: هَذا، وهَاتَا، وَهَذِهِ، وَهَؤلاءِ**) بالمد في لغة الحجازيين، والقصر في لغة تميم، وقيس، وربيعة، وأسد.

(وَ) قد (**يَتَصِلُ بأواخِرِهَا كَافُ الخِطَابِ**)؛ ليعلم أن الخطاب إلى أي جنس، وذلك (**نَحْوُ: ذَاكَ**) وذلك للمذكر والمؤنث.

والفرق بين (ذا)، و(ذاك)، و(ذلك): أن الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد.

ويمتنع الجمع بين الهاء واللام، فلا يُقال: هذالك.

وذيك، (**وتَاكَ**)، وتالك، وهي قليلة، وتيك، وتلك، وذانك بتخفيف النون وتشديدها، قال تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[1]، وتانك، وتينك، (**وَأُولئكَ**)، وأولاكَ، ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع.

❊ ❊ ❊

---

(١) القصص/ من الآية ٣٢.

المبحث الثالث

الموصولات

(وَمِنْهُ المَوْصُولاتُ)، يعني أن الثالث من المبني الموصولات جمع موصول، وهو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه؛ إذ لا يتم معناه إلا بالصلة؛ ولذلك يسمى مُبهمًا وناقصًا، ولا يخفى أن المراد الموصول الاسمي، وهو ما احتاج إلى صلة وعائد، وأما الموصول الحرفي، وهو ما أُوِّل مع صلته بمصدر، فليس مرادًا هنا؛ ولذا لم يذكره المصنف، وسيأتي الحديث عنه في باب الحرف إن شاء الله تعالى.

الموصول الخاص:

وذلك (نَحْوُ: الَّذي) للمفرد المذكر العاقل وغيره، وفيه لغات: تخفيف الياء، وتشديدها، وحذفها مع كسر ما قبلها، وسكونه، وأما قوله تعالى: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾[1]، فتقديره كالخوض الذي خاضوه، فحذف عائده وموصوفه.

(واللَّذَانِ) لمثنى المذكر، (واللَّذَيْنِ) لمثناه المجرور والمنصوب، (والَّذِينَ) لجمع المذكر، (وَالَّتِي) للمفردة المؤنثة العاقلة، وغيرها، (واللَّتَانِ) لمثناه المرفوع، (واللَّتَيْنِ) لمثناه المجرور والمنصوب، وبعضهم أعرب اللذان، واللتان، واللذين، والذين في

---

(١) التوبة/ من الآية ٦٩.

الأحوال الثلاثة، (**وَاللَّاتِيْ**) لجمع المؤنث خاصة، (وَ) كذا (**اللَّاتِ، وَاللَّائِي، وَاللَّاءِ، وَاللَّواتِي**)، فالألفاظ الخمسة الأخيرة جمع (الَّتي).

الموصول المشترك:

ولما فرغ من التمثيل للموصول الخاص، شرع في ذكر الموصول المشترك، فقال:

(**وَمَنْ**) بمعنى الذي، وأصل وضعها لمن يعقل، وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾[١].

(**وَمَا**) بمعنى الذي أيضًا، وأصل وضعها لغير العاقل كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[٢]، وقد تُستعمل في غيره، وأما من قال أنها مختصة بما لا يعلم ـ عكس مَنْ ـ فقد وَهِمَ، كما قاله السيوطي في البهجة، ويستوي فيهما[٣] المذكر، والمؤنث، والمثنى، والجمع.

(**وأَيُّ**) للمذكر، (**وَأَيَّةُ**) للمؤنث، ومحل البناء إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها؛ لتأكد مشابهتها الحرف من حيثُ افتقارها إلى ذلك المحذوف، وهي مبنية على الضم؛ لشبهها بقبلُ وبعدُ؛ لأنه حُذف من كلٍ ما يُبيِّنه، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٤].

---

(١) النور/ من الآية ٤٥.

(٢) النحل/ من الآية ٩٦.

(٣) ويأتيان لمعان خمسة: فكل منهما تأتي شرطًا، واستفهامًا، وموصولًا، ونكرة موصوفة، ونكرة تامة. وتزيد (ما) عن (من) كونها تعجبية، وزائدة، ونافية، وكافة، ومصدرية، وظرفية، وغير ظرفية، ومهيئة، ومغيرة، وإبهامية.

(٤) مريم/ الآية ٦٩.

ومن الموصولات (ذو) بمعنى الذي أو التي في لغة طيئ، كقولهم: «جاءني ذو قام، وذو قامت»، أي: الذي قام، والتي قامت.

و(ذا) بعد (ما) الاستفهامية بمعنى الذي أو التي، نحو: «ماذا صنعت؟»، أي: أيُّ شيء صنعته، أو أيَّةُ شيء التي صنعتها.

ومنها (أل) في اسم الفاعل والمفعول كقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾[1]، والمصنف لم يذكر هذه الثلاثة؛ اقتصارًا على ما هو أكثر استعمالًا.

ولما كان سبب بناء الموصولات مشابهتها الحرفَ في الافتقار؛ لأن الحرفَ يفتقر في دلالته على معناه إلى متعلقه، وكذلك الموصول يفتقر إلى الصلة والعائد، قال المصنف:

(وَالمَوْصُولُ)، أي: الاسمي كما علمت مما تقدم **(مَا)**، أي: لفظ **(لا بُدَّ لَهُ مِنْ جُمْلَةٍ)** خبرية؛ لأنها حكم على الموصول، خالية من معنى التعجب، فلا يصح «جاء الذي ما أحسنه!»، ولا تكون مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا يصح: «جاء الذي لكنه مسافر»، وأن تكون معروفة للسامع، إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾[2]، وهي من الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب[3].

ثم وصف الجملة بقوله: **(تَقَعُ صِلَةً لَهُ)**، أو شبهها، وذلك نحو: «من عندي جاء أخوه»، و«الذي في الدار حضر أبوه»، ويتعلق الظرف والمجرور الواقعان صلة بـ(استقر) محذوفًا وجوبًا، وقد عطف على قوله: (من جملة) قوله: **(وَمِنْ ضَمِيرٍ)** لائق

(١) النور/ من الآية ٢.

(٢) النجم/ الآية ١٠.

(٣) وهي: الابتدائية، الاستئنافية، التعليلية، الاعتراضية، الواقعة صلة للموصول، التفسيرية، الواقعة جوابًا للقسم، الواقعة جوابًا لشرط غير جازم، والتابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

بالموصول، أي مطابق له إفرادًا، وتذكيرًا، وغيرهما (**يَعُودُ إليهِ**)، أي: إلى الموصول، ويسمى عائدًا، ويحذف بكثرة إذا كان متصلًا بالفعل في محل نصب مفعول به، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾(١).

وجملة الصلة إما اسمية، وذلك (**نَحْوُ: جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، أَوْ**) فعلية نحو قولك: جاءني الذي (**ذَهَبَ أَخُوهُ، وَ**) جاءني (**مَنْ**)، أي: الذي (**عَرَفْتَهُ، وَ**) جاءني (**مَا**)، أي: الذي (**طَلَبْتَهُ**).

أو مضارعية، نحو: «جاءني الذي يكرمه الأمراء»، وهذا في غير صلة (أل)، وأما هي فلا تكون إلا صفة صريحة كاسم الفاعل والمفعول، نحو: «الضارب والمضروب».

ويجوز حذف الصلة لدليل، نحو: «أعطِ الذي والتي وصلتك».

وأجاز الكوفيون وتبعهم الأخفش وابن مالك حذف الموصول دون صلته، وشرط الأخير كونه معطوفًا على موصول آخر كقوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾(٢)، أي: والذي أنزل؛ لأن القرآن المنزل إلينا مغاير لما أنزل لليهود من التوراة.

ولا يجوز تقديم الصلة ولا معمولها على الموصول؛ لأنها كالجزء المتمم له، ولو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، لكن اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة (أل) إذا كان ظرفًا كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾(٣)؛ لأنها على صورة الحرف، ألا ترى أن صلتها مخالفة لسائر الصلات، وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز، نحو: «جاء الذي قائم أبوه».

---

(١) الرعد/ من الآية ٢٦.

(٢) العنكبوت/ من الآية ٤٦.

(٣) يوسف/ من الآية ٢٠.

المبحث الرابع

أسماء الأفعال

(وَمِنْهُ أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ) يعني أن الرابع من المبني أسماء الأفعال، وهي من العوامل اللفظية السماعية.

وهي ألفاظ جاءت في لغة العرب، أشبهت الفعل في العمل وخالفته في الصيغة؛ ولذا سميت أسماء الأفعال، ومن النحويين من جعل هذا النوع قسمًا مستقلًا غير داخل في أقسام الكلام، والصحيح أنها أسماء حقيقية.

والجمهور على أنها لا موضع لها من الإعراب.

وإنما بُنيت؛ لأنها دخلها معنى الأمر، والمضي، والاستقبال التي هي من معاني الحروف.

وهي على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول، وهو ينقسم إلى متعدٍ وغيره، فالمتعدي **(كـ)** قولك: **(رُوَيْدَ زَيْدًا)** ببناء رويدَ على الفتح، ونصب زيدَ، وأصله أرود زيدًا إروادًا، أي أمهله إمهالًا، فصغر ثم نُقل إلى اسم فعل الأمر، فهو مضاف إلى مفعوله.

(وَهَلُمَّ شُهَدَاءَكُم) أي قربوهم، وأحضروهم، ويستوي فيه الواحد، والجمع،

والتأنيث في لغة الحجاز، قال تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[(١)]، وأهل نجد يصرفونها، فيقولون: للاثنين: هلما، وللجمع: هلموا، وللمرأة: هلمي، وللنساء: هلممن، والأول أفصح.

(وَ) منه أيضًا (**حَيَّهَل الثَّرِيدَ**)، أي: ائتهِ، وأصله مركب من (حيَّ) و(هلَ)، ويقال: حيهلًا بالتنوين، وفيه لغات أخرى، ويستعمل (حيَّ) وحده بمعنى (أقبلْ)، ومنه قول المؤذن: (حيَّ على الصلاة).

وغير المتعدي منه ماهو بمعنى الخبر، وأشار إليه بقوله: (**وَهَيْهَاتَ ذاكَ**)، أي: بَعُدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[(٢)].

(**وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا**)، أي: افترق، يقال: «شتان العلم والجهل»، و«شتان زيدٌ وعمرو».

(**وَأُفٍّ**) بمعنى أتضجر، وفيه لغات: فيفتح، ويضم، ويكسر، وينون في أحواله.

ومنه ما هو بمعنى الأمر، وأشار إليه بقوله: (**وصَهْ**)، أي: اسكت، (**وَمَهْ**)، أي: اكفف، ومنه (إيه)، أي: حدِّث، ومنه (قطُّ)، أي: انتهِ، أو يكفي، ومنه (هيًا) بمعنى أسرعْ، ومنه (هيتَ) بمعنى أقبل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[(٣)]، (**وَدُونَكَ**) القرطاس، أي: خذه، (**وَعَلَيكَ**) زيدًا، أي: الزمه، وإليك، أي: تنح، وآمين، أي: استجب.

---

(١) الأحزاب/ من الآية ١٨.

(٢) المؤمنون/ الآية ٣٦.

(٣) يوسف/ من الآية ٢٣.

تنبيه:

اسم الفعل يخالف الفعل في أنه لا يجوز تقديم معموله عليه خلافًا للكسائي، ولا يعمل محذوفًا على الأصح، وأجازه ابن مالك بشرط تأخر دال على المحذوف، ومنه قول الراجز:

يـا أيهـا الـمائـح دلـوي دونكا   إني رأيت النـاس يـحمدونكا

فجوز ابن مالك أن يكون (دلوي) منصوبًا بـ(دونك) مضمرة مدلولًا عليها بـ(دونك) الملفوظة، مستندًا لقول سيبويه في (زيدًا عليك): كأنك قلت: عليك زيدًا.

* * *

المبحث الخامس

الظروف

(**وَمِنْهُ بَعْضُ الظُّرُوفِ**)، يعني أن الخامس من المبني بعض الظروف، لا كلها، بل ما وجد فيه الشبه.

وذلك (**نَحْوُ: إِذْ**)، فإنها ظرف لما مضى من الزمان، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾(١)، وبنيت لافتقارها للإضافة، ولوضعها على حرفين، فتضاف للجملتين: الاسمية، نحو: «جئت إذ زيد قائم»، والفعلية، نحو: «إذ قام، أو يقوم زيد»، وقد تكون للزمن المستقبل، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾(٢)، وقد تكون حرف مفاجأة، نحو: «فبينما العسر إذ دارت مياسير».

(**وإذا**)، فإنها ظرف لما يستقبل من الزمان كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾(٣)، وإن دخلت على الماضي كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۞ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۞ فَسَبِّحْ﴾(٤)، وعلة بنائها تضمنها معنى الشرط، أو

---

(١) التوبة/ من الآية ٤٠.

(٢) الزلزلة/ الآية ٤.

(٣) الليل/ الآية ١.

(٤) النصر/ الآية ١،٢، وجزء من الآية ٣.

لاحتياجها إلى الجملة التي تضاف إليها، وتختص الشرطية بالجملة الفعلية[١]، وقد تجيء للماضي كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ﴾[٢]، وقد تكون للمفاجأة أيضًا مثل (إذ)، فتنوب عن الفاء كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٣].

(وَمَتَى)، وهي للزمان مطلقًا، وعلة بنائها تضمنها معنى الاستفهام، نحو: «متى كان ذاك؟»، أو معنى (إن) الشرطية، نحو: «متى تأتني أكرمْكَ».

(وَأَيَّانَ)، وهي مثل (متى)، إلا أنها تختص بالزمن المستقبِل، وبالأمور العظام كقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[٤]، ولا يقال: (أيَّان يوم قدوم زيدٍ؟).

(وَقَبْلُ، وَبَعْدُ) للزمان والمكان، وغيرهما من الجهات الست كفوق، وتحت، ويمين، ويسار، وقدام، وخلف، ووراء، وأعلى، وأسفل، وأمام، وهي لاتخلو من أن تكون مضافة، أو مقطوعة عن الإضافة، فإن كانت مضافة كانت معربة: إما منصوبة، نحو: «جئتك قبلَ زيدٍ»، أو مجرورة، نحو: «جئتك من قبلِ زيدٍ».

وإن كانت مقطوعة عن الإضافة، فلا تخلو من أن يكون المضاف إليه منويًا، أو منسيًا، فإن كان منسيًا كانت معربة أيضًا كقول الشاعر:

فساغَ لي الشراب وكنتُ قبلا أكاد أغصُّ بالماء الفراتِ

---

(١) أي لا يقع بعد (إذا) الشرطية إلا الجملة الفعلية، فخرجت الفجائية، فإنها تختص بالجملة الاسمية.

(٢) التوبة/ من الآية ٩٢.

(٣) الروم/ من الآية ٣٦.

(٤) الذاريات/ من الآية ١٢.

وإن كان منويًا[١] كانت مبنية على الضم، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٢]، أي من قبل غَلَبَةِ الفرس على الروم، ومن بعد غلبة الروم على الفرس، فأما البناء، فلاحتياجها إلى المضاف إليه المنوي، وأما الحركة، فللفرق بين البناء اللازم والعارض، وأما الضم؛ فليخالف حركتها البنائية حركتها الإعرابية.

ومن الظروف المبنية (مذ، ومنذ) إذا كان مابعدهما مرفوعًا، نحو: «ما رأيته مذ أو منذ يومان»، أو جملة فعلية أو اسمية، وأما إذا جُرَّ فهما حرفان.

ومن الظروف المبنية (الآن)، وهو ظرف للزمان الحاضر، واختلف في علة بنائه، فقيل: لتضمنه معنى (أل) الحضورية، وقيل: للشبه الجمودي بالحرف؛ إذ لا يثنى، ولا يجمع، ولا يصغر.

ومنها (قَطُّ)، وهو ظرف زمان لاستغراق الماضي المنفي، وقد يستعمل بدون النفي، ومنه حديث حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الْخُزَاعِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: (صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ، وَآمَنُهُ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ)[٣].

* * *

(١) المراد بنية المعنى: التقييد الحاصل للمضاف بالمضاف إليه، وهو أمر غير منطوق به أصلًا.

(٢) الروم/ من الآية ٤.

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٦٥٦).

المبحث السادس

المركبات

(وَمِنْهُ المُرَكَّبَاتُ)، يعني أن السادس من المبني المركبات، أي: بعضها، وهي كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة إضافية، أو إسنادية.

فالمركب الإضافي معرب، نحو: «غلام زيدٍ»، وكذا المركب الإسنادي (التوصيفي)، نحو: «الرجل القائم».

نوعا المركبات:

وهي على ضربين: ضرب يقتضي تركيبه أن يبنى الجزآن معًا، كتركيب الأعداد (نَـحْوُ: عِـنْدِي خَمْسَةَ عَـشَرَ) بالبناء على الفتح، أما العَجُز فلتضمنه معنى حرف العطف، وأما الصدر فلوقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث.

(وَ) ضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول، نحو قول المصنف: (آتِيكَ صَباحَ مَساءَ)، أي: كل صباح ومساء، فحذف العاطف، وركب الظرفان تركيب خمسةَ عشرَ؛ للتخفيف.

ومن ظروف المكان قولك (بينَ بينَ)، أي: وقع بين هذا وبين هذا.

(وَ) كذلك ما شابهه من الأحوال، وذلك نحو قولك: (هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ)،

أي: بيتًا إلى بيت[١]، أي: هو جاري ملاصقًا، وقدم الظروف على الأحوال؛ لأنها أكثر وقوعًا.

(وَ) قد أُلحق بذلك ما ليس بظرف ولا حال، وذلك كقولهم: (**وَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ**)، أي: وقعوا في حيص وبيص، أي فتنة تموج بهم متقدمين ومتأخرين، وهما اسمان جُعلا واحدًا، وبُنيا على الفتح.

وصرح ابن هشام في الشذور بأن هذا التركيب - أي: تركيب ماليس بظرف ولا حال - شاذ، وبأنه لم يقع في التنزيل تركيب الظروف، ولا تركيب الأحوال، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٢].

والأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر كلها مبني على فتح الجزأين، إلا اثني عشر، فإن أوله معرب؛ لشبهه بالمضاف في حذف النون.

وبُنيت المركبات على الحركة؛ تفريقًا بين البناء اللازم والعارض، وعلى الفتح؛ للخفة.

* * *

(١) هذا المركب (بيتَ بيتَ) نفسه حال، بخلاف (بيَن بيَن)، فإنه ظرف، والذي يقع حالاً مُتعَلَّقه لا نفسه.

(٢) يوسف/ من الآية ٤.

المبحث السابع

الكنايات

(**وَمِنْهُ الكِنَايَاتُ**)، يعني أن السابع من المبني بعض الكنايات، وهي جمع كناية، وهي التعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الأغراض، كالإبهام على السامعين، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**كَمْ مَالُكَ؟**) فـ(كم): مبتدأ، و(مالك): خبر، أو العكس، وهو أولى، وبنيت؛ لوضعها وضع الحروف.

قسما الكنايات:

وهي على قسمين: استفهامية بمعنى (أي عددٍ)، وخبرية بمعنى (كثير)، وكل منهما يفتقر إلى تمييز.

فمميز الاستفهامية كمميز عشرين وأخواته يجب فيه الإفراد والنصب، نحو: «كم شخصًا سما، وكم عبدًا ملكت؟»، ولا يجوز جمعه، خلافًا للكوفيين.

وأما مميز الخبرية فتارة يكون كمميز عشرة فيكون جمعًا مجرورًا،كقوله: «كم ملوكٍ باد ملكهم»، وتارة يكون كمميز مئة مفردًا مجرورًا أيضًا،كقوله: «وكم ليلةٍ قد بتها غير آثم».

ومثل كم الخبرية في معناها ـ وهو الدلالة على عدد مبهم والتكثير ـ كأيِّن.

(**وَ**) مثله أيضًا (كذا)، تقول: (**عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا**) بالنصب إجماعًا، وأصله

كاف التشبيه، وذا الإشارية، ثم صارت كلمة واحدة بمنزلة (كم) مكنى بها عن العدد، ولاتستعمل غالبًا إلا معطوفًا عليها، نحو: «كذا وكذا».

(وَ) مثل كناية العدد كناية الحديث، تقول: **(كَانَ مِن الأَمرِ كَيْتَ كَيْتَ)**، ويقال: كيتَ وكيتَ بالفتح، والكسر، والضم، وهما كنايتان عن الحديث والجملة، ولا يستعملان إلا مكررتين.

وإنما بُنيا؛ لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيثُ هي جملة لاتستحق إعرابًا ولا بناء؛ لأنهما من خواص المفردات، فلما وقع المفرد موقعهما ولم يجز خلوه عنهما، رُجِّح جانب البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب.

❊ ❊ ❊

الفصل السادس

المثنى

(وَ) الصنف السادس من أصناف الاسم (المُثَنَّى[١])، وهو اسم مفعول من ثنيت الشيء إذا عطفت بعضه على بعض.

(وَهُوَ مَا)، أي: اسم معرب (لَحِقَتْ آخِرَهُ) مفعول مقدم (أَلِفٌ) فاعل مؤخر، وذلك في حالة الرفع،كقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾[٢]، (أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا) مكسورٌ ما بعدها، وذلك في حالتي النصب والجر، نحو: «الرجلين»، وإنما لحقه ما ذُكر؛ (لِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ)، أي: لمعنى هو التثنية، أي: للدلالة عليها، (وَ) لحقه أيضًا (نُونٌ مَكْسُورَةٌ) غالبًا؛ لتكون (عِوَضاً عَنِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ) الثابتين في الواحد، كما كانت الزيادة الأولى علمًا لضم واحدٍ إلى واحدٍ؛ ولذلك حذفت عند الإضافة مثل المفرد كما قال: (وَتَسْقُطُ النُّونُ) المذكورة (عِنْدَ الإِضَافَةِ)؛ لشبهها بالتنوين، وذلك (نَحْوُ) قولك: جاءني (غُلامَا زَيْدٍ) كما تقول: غُلامُ زيدٍ بحذف التنوين، وما ذُكر مثال لحالة الرفع، ومثال حالتي الجر والنصب: «لبست ثوبي بكرٍ، ونمت في ثوبي عمروٍ».

(وَ) كما تسقط النون كذلك تسقط (الأَلِفُ) المذكورة؛ وذلك لدفع الثقل (إذا

---

(١) حده: اسم معرب ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف.

(٢) المائدة/ من الآية ٢٣.

لاقَاهَا سَاكِنٌ نَحْوُ: غُلامَا الحَسَنِ، وَثَوْبا ابنِكَ)، و«جاء صالحا القوم»، فهو مرفوع بألف مقدرةٍ منع من ظهورها الثقل.

هذا في تثنية الصحيح، وأما ما كان آخره حرف علة، فقد أشار إليه بقوله:

(**وَمَا**)، أي: والاسم المعتل الذي (**فِي آخِرِهِ أَلِفٌ مَقْصُورَةٌ إِنْ كانَ ثُلاثِيًّا**) مجردًا (**يُردُّ**) عند التثنية (**إلى أصْلِهِ**[١]) إن عُلم، وذلك كأن ثُني، وأما الفعل فيعلم أصله برده إليك، سواء أكان أصله الواو كعصا، وقد أشار إليه بقوله: (**نَحْوُ: عَصَوانِ**)، و«مَنَوان» تثنية منا، أو الياء كرَحى، وقد أشار إليه بقوله: (**وَرَحَيانِ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ** ﴾[٢]، وقد صرح بمفهوم قوله ثلاثيًا بقوله: (**وَلَيْسَ فِيما يُجاوِزُ الثُّلاثيَ**) بأن كان رباعيًا فصاعدًا (**إِلَّا الياءُ**) فيرد إليها، سواء كان رباعيًا ألفه منقلبةٌ عن الواو في الأصل كأعشى[٣]، وقد أشار إليه بقوله: (**نَحْوُ: أَعْشَيانِ**)، أو رباعيًا لكنَّ ألفه غير منقلبة عنهما، بل للتأنيث كحبلى، وقد أشار إليه بقوله: (**وَحُبْلَيانِ**)، أو زائدًا عن الرباعي وألفه غير منقلبة عنهما، بل بني الاسم عليها للتوسع بتكثير حروف الكلمة، وقد أشار إليه بقوله: (**وَحُبَارَيانِ**)، وهو تثنية (حَبارى) وهو طائر، أو زائدًا عن الرباعي، وألفه منقلبة عن الواو، وقد أشار إليه بقوله: (**وَمُصْطَفَيانِ**) تثنية مصطفى، أصله: (مُصْطَفَوٌ).

وإن كان آخره همزة، فإن كانت منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة قلبت واواً

---

(١) لأنه يجتمع عند التثنية ألفان، ولا يمكن حذف أحدهما؛ لأنه حينئذ يلتبس المثنى بالمفرد عند الإضافة، فيجب أن يتحرك أحدهما، والتحريك إنما يمكن بعد القلب بحرف يقبل الحركة، فإذا كان المقلوب ذا أصل، يكون القلب به أولى.

(٢) يوسف/ من الآية ٣٦.

(٣) أصلها واو قلبت ياء لتطرفها، ثم قلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها.

لا غير، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (**وَإِنْ كانَ فِي آخِرِ المَمْدُودِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ**) الممدودة (**كَحَمْراءَ**)، و«صحراء»، و«سوداء» (**قُلْتَ**) في التثنية: (**حَمْراوانِ**)، و«صحراوان»، و«سوداوان»، ولا يجوز غيره.

وإن كانت غير منقلبة عن ألف التأنيث، فلا يخلو إما أن تكون أصلية كـ«قرَّاء»، و«وضَّاء»، أو منقلبة عن حرف أصل كـ«رداء»، و«كساء»، أو زائدة في حكم الأصلية (للإلحاق)[١] كـ«علباء»، و«حرباء»، فحكم ذلك إبقاء الهمزة على أصلها؛ ولذا قال: (**وَتَقُولَ فِي**) تثنية (**كِساءٍ وَقُرَّاءٍ وَحِرْباءٍ: كِساءانِ وَقُرَّاءانِ وحِرْباءانِ**)، و«رداءان».

ولك أن تقلب الهمزة واوًا، نحو: «كساوان»، و«رداوان»، والأول أجود.

وأما ما حُذف آخره اعتباطًا، فحكمه أن يقال: إن كان المحذوف يرد في الإضافة، نحو: «أخ»، و«أب»، وجب رده في التثنية أيضًا، فيقال: «أبوان»، و«أخوان» كما يُقال أبوك وأخوك.

وإن كان لا يُرد، نحو: «يدٍ»، و«دمٍ»، ففيه وجهان: الرد وعدمه، فيقال: «يدان»، و«دمان»، وقد جاء: «يديان»، و«دميان»، و«دموان» أيضًا، هذا في الاسم، وأما في الفعل فقد علمت مما تقدم أن أصله يعلم برده إليك.

خاتمة في شروط التثنية:

ويشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط[٢]، هي:

---

(١) هو للإلحاق بحملاق، وهو باطن الجفن. والإلحاق: هو زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي، بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجري الكلمة الملحقة في تصريفها على ما تجري عليه الكلمة الملحق بها.

(٢) نظمها بعضهم بقوله:

الأول ـ أن يكون مفردًا، فلا يثنى المثنى، ولا الجمع.

الثاني ـ أن يكون معربًا، فلا يثنى المبني.

الثالث ـ عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب مزج كـ«سيبويه»، ولا تركيب إسناد كـ«جاد الحق»، بل يزاد عليهما في حالة قصد التثنية كلمة (ذوا) فيقال: «ذوا سيبويه»، و«ذوا جاد الحق»، ويغني الجزء الأول من المركب الإضافي فقط، فيقال: «عبدا الله».

الرابع ـ أن يكون نكرة إما في الأصل، وإما في القصد، فإن كان معرفة ـ كالعلم ـ وأردت تثنيته فاقصد أولًا إلى تنكيره ثم ثنِّه وأدخل عليه (أل) ليصير معرفة بالأداة، فتقول: «البكران»، و«العُمران».

الخامس ـ اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ﴾(١).

السادس ـ اتفاق المعنى: فلا يثنى المشترك، ولا الحقيقة، ولا المجاز، فلا تقول: البحران وأنت تريد البحر المعروف وعالما متبحرًا في المعرفة، وقولهم: الأحمران للذهب والزعفران شاذ.

السابع ـ عدم الاستغناء بتثنيته عن تثنية غيره، فلا تثني كلمة (سواء) للاستغناء عنها بتثنية لفظ (سيَّ) فقالوا: (سِيَّان).

شرط المثنىٰ أن يكون معربا ومفردًا منكرًا ما رُكبا
موافقًا في اللفظ والمعنىٰ له مماثل لم يغن عنه غيره

(١) يوسف/ من الآية ٦.

الثامن ـ أن يكون له نظير في الوجود، فلا يثنى الشمس والقمر.

وكل اسم معرب اختل فيه شرط من شروط المثنى وكان على صورته فهو ملحق به في إعرابه، وذلك في خمسة ألفاظ، هي:

[١] اثنان [٢] اثنتان [٣] ثنتان، سواء أضيفت أم لم تضف [٤] كلا [٥] كلتا بشرط إضافتهما إلى الضمير.

* * *

الفصل السابع

المجموع

والصنف السابع من أصناف الاسم هو (**المَجْمُوعُ**)، وهو مادلَّ بصيغته على الآحاد، وأغنى عن العاطف، بخلاف اسم الجمع كـ«قوم»، و«رهط».

(**وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ**) لاغير:

أحدهما (**مُصَحَّحٍ**[١])، أي: صح فيه واحده وسلِم، وقد أشار إليه بقوله:

جمع المذكر السالم:

(**وَهُوَ مَا**[٢])، أي: اسم؛ لأن غير الاسم لا يكون مجموعًا، والفعل يثنى ويجمع باعتبار فاعله.

(**لَحِقَ آخِرَهُ واوٌ**[٣] **مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا**) في حالة الرفع، نحو: «جاء الزيدون»، وقد تقلب ياء ويكسر ما قبلها، نحو: «مُسلمِيَّ»، وقد تكون مقدرة، نحو قولك: «جاء صالحو القوم»، فإنه مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الثقل.

---

(١) ويسمى جمع المذكر السالم؛ لسلامة بناء واحده، أي: بنيته، أي: لغير إعلال.

(٢) التعريف الذي ذكره المصنف تقريبي للمبتدئ، والتعريف الجامع المانع: مادل على أكثر من اثنين بزيادة واو، أو ياء على مفرده الذي من لفظه المجعول ذلك المفرد علمًا لمذكر عاقل، أو صفة له.

(٣) اعلم أن هذه الواو هي للدلالة على جمع المذكور، والنون التي معها جبرًا لما فاته من الإعراب بالحركات، وفوات التنوين، فلم يؤت بالحرفين لمحض الجمعين،كصنوان جمع صنو.

(أَوْ ياءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَها) في حالتي النصب والجر، نحو: «رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين»، وقد تقدر هذه الياء للثقل، نحو: «رأيت صالحي القوم، ومررت بصالحي القوم».

ولما كان ذلك ربما يصدق على مثل: «مجنون»، و«مسكين» أخرجه بقوله: **(بِمَعْنَى الجَمْعِ)**، أي: للدلالة عليه.

(وَنُونٌ مَفْتُوحةٌ[١]**)**؛ للخفة المناسبة لثقل الجمع؛ لتكون **(عِوَضاً عَنِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي المُفْرَدِ**[٢]**)**، وقد تكسر لضرورة الشعر، ولا يكون ذلك الجمع إلا في المذكر العاقل علمًا كان، نحو: «زيدون»، و«عامرون»، أو صفة **(كَمُسْلِمونَ)**، و«مذنبون» في الرفع، **(وَمُسْلِمِينَ)** في النصب والجر.

وأما نحو: «أرضون»، و«سنون» فشاذ ملحق بالجمع المذكور في إعرابه.

(وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ) الجمع **(بِمَنْ يَعْلَمُ)**؛ لأنه أشرف الجموع؛ لصحة بناء الواحد فيه، والمذكر العاقل أشرف من غيره، فاختص الأشرف بالأشرف.

شروط جمع المذكر السالم:

اعلمْ أن اللفظ الذي يراد جمعه جمع المذكر السالم، إما أن يكون اسمًا، أو صفةً:

* فإن كان اسمًا، فشرطه أن يكون مذكرًا باعتبار المعنى، عَلَمًا[٣] شخصيًا كزيد،

---

(١) وإنما ثبتت مع (أل) مع أن المعوض عنه (التنوين) لا يثبت معها؛ لأنه يكون علامة على التنكير في بعض المواضع، وإذا وجد معها لزم اجتماع حرف التعريف، وحرف يكون علامة على التنكير في بعض المواضع، وفي ذلك قبح لا يخفى، والنون لا تكون للتنكير، فلذلك ثبتت معها.

(٢) وهذا اختيار الرضي وغيره، وذهب سيبويه إلى أنها في المثنى والجمع عوض عما فاتها من الإعراب بالحركات الظاهرة، فإنه يقول إنهما معربان بحركات مقدرة على الأحرف.

(٣) قال شيخ الإسلام حسن العطار في حاشيته على شرح الأزهرية: «واشترط في العلم أن يكون =

أو علمًا على سبيل الشمول التوكيدي كأجمع، لا علمًا جنسيًا كأسامة.

وأن يكون عاقلًا(١)، فلا يقال: هندون؛ لانتفاء التذكير، ولا رجلون؛ لانتفاء العلمية، ولا أعوجون في أعوج ـ علم فرس ـ؛ لانتفاء العاقلية.

وأن يكون خاليًا من تاء التأنيث ـ ولو لغيرها ـ كطلحة، ومن التركيب كـ«معدي كرب»، ومن الإعراب بحرفين كـ«الزيدين» علمًا.

* وإن كان صفة، فشرطه أن يكون مذكرًا عاقلًا، خاليًا من التاء، قابلًا لها في التأنيث، أو دالًا على التفضيل، نحو: «كاتب»، و«أكبر»، وليس من باب أفعل فَعلاء، ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، كـ«عروس»، و«حكيم».

فلا يقال: مسلمون في مسلمة؛ لانتفاء الذكورة، ولا كُمَيتون في كُمَيت؛ لانتفاء العاقلية.

ويلحق بجمع المذكر السالم أربعة أنواع، هي:

الأول ـ أسماء جموع، وهي: أُلُو، عالمون، وعشرون إلى التسعين.

الثاني ـ جموع تكسير، وهي: بنون، وحرّون، وأرضون، وسنون، وما كان على بابه وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر، نحو: عِضه وعضين، ثُبة وثبين.

= منكرًا، أي يقبل التنكير، فلا يجمع ما لا يقبله، نحو: فلان، ولا يجمع العلم باقيًا على علميته، فإذا أريد جمعه، فلا بد من تنكيره بأن يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم» ا.هـ. وقال شيخ الإسلام الأنبابي في تعليقاته على تلك الحواشي: «فالعلمية لم تشترط إلا من حيث كون العلم وصفًا تأويليًا، والوصفية التأويلية موجودة لم تزل، وهي المشروطة في الحقيقة» ا.هـ.

(١) أي ما من شأن جنسه العقل، فدخل الصبي غير المميز، والمجنون.

الثالث - جموع تصحيح لم تستوف شروط جمع المذكر السالم، كـ«أهلون»، و«وابلون»؛ لأن أهلًا ووابلًا ليسا علمين ولا صفتين؛ كما أن وابلًا لغير العاقل.

الرابع - ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، كـ«عابدين»، وما ألحق به كـ«علِّيِّينَ».

جمع المؤنث السالم:

ولما فرغ من جمع المذكر السالم، أشار لجمع المؤنث بقوله: **(أَوْ أَلِفٌ وَتَاءٌ)**، أي: أو لحق آخره ألف وتاء مزيدتين لمعنى الجمعية، فخرج نحو: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾[1]، و«رأيت قضاةً»، و«نظمت أبياتًا».

ولا يكون هذا الجمع إلا **(فِي المُؤَنْثِ)** علمًا، أو صفةً.

(وَتَكُونُ) التاءُ **(مَضْمُومَةً فِي)** حالة **(الرَّفْعِ، وَ)** تكون **(مَكْسُورَةً فِي)** حالتي **(النَّصْبِ، وَالجَّرِ)**، وذلك **(كَمُسْلِمَاتٍ وَهِندَاتٍ)**، تقول: «جاء المسلماتُ، ورأيت المسلماتِ، ومررت بالمسلماتِ»، ومثله الهندات، فُحمل نصبه على جره؛ لأن جمع المذكر كذلك، فلو لم يكن المؤنث مثله؛ للزم للفرع مزية على الأصل.

جمع التكسير:

(وَ) الضرب الثاني **(مُكَسَّرٍ)**، وقد أشار إليه بقوله: **(وَهُوَ مَا يَتَكَسَّرُ)**، أي: يتغير **(فِيهِ بِنَاءُ الوَاحِدِ)**، أي: صيغة مفرده عن حالته قبل الجمع، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، وذلك **(كَرِجَالٍ)** جمع رجل **(وأَفْرَاسٍ)** جمع فرس.

(وَ) هذا الجمع **(يَعُمّ ذَوِي العِلْمِ)**، أي: العقلاء **(وَغَيْرَهُم)** كما عُلم من التمثيل، بخلاف ماقبله؛ لأن اختصاص الجمع بالواو وبمن يعلم؛ لشرف السلامة

---

(١) البقرة/ من الآية ٢٨.

وشرف التذكير، ولا وجود فيه للشرف الأول قطعًا، والشرف الثاني قد يكون فيه، وقد لا يكون، فلا وجه لاختصاصه بمن يعلم، بل ينبغي أن يعمه وغيره.

(وَالمُذَكَرُ وَالمُؤَنَثُ مِنَ) الجمع **(المُصَحَّحِ يُسوَّى فِيهِما)** قائم مقام فاعل يُسوَّى **(بَينَ لَفْظَي الجَّرِ وَالنَّصْبِ)** وإن اختلفت العلامة، فإن المذكر ينصب بالياء، والـمؤنث بالكسرة **(تَقُولُ: رَأيتُ المُسْلِمينَ وَالمُسْلِماتِ)**، **(وَ)** تقول: **(مَررتُ بالمُسْلِمينَ والمُسْلِماتِ)**، وهذا وإن عُلِم مما تقدم، إلا أنه أعاده توضيحًا.

جمع الكثرة وجمع القلة:

اعلمْ أن الجمع كما ينقسم إلى مصحح ومكسر، ينقسم أيضًا إلى جمع قلة وكثرة، وقد أشار للأول بقوله:

(وَالجَمْعُ المُصَحَّحُ مُذَكَّرُهُ وَمُؤَنَّـثُهُ للقِلَّةِ[1]) حقيقة، وللكثرة مجازًا، فجمعا التصحيح يدلان على القلة ما لم يقترن بهما (أل) الاستغراق،كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[2]، أو يوصفا بما يدل على الكثرة.

(وَمَا كَانَ مِنَ) الجمع **(المُكَسَّرِ عَلى وَزْنِ أَفْعُلٍ)** كأبْحُر، **(وَ)** بمعنى أو هنا وفيما سيأتي، على وزن **(أَفْعَالٍ)** كأرْطَال، **(وَ)** على وزن **(أَفْعِلَةٍ)** كأسْئِلَة، **(وَ)** على وزن **(فِعْلَةٍ)** كفِتْيَة **(فَهْوَ)**، أي: ما كان منه على واحد من هذه الأوزان الأربعة فهو **(جَمْعُ قِلَّةٍ)**، وهو مادلَّ على الثلاثةِ إلى العشرة[3] بدخول الغاية، **(وَمَا عَدَا ذَلِكَ)**،

---

(١) عند سيبويه، والزمخشري، وابن الحاجب. وذهب الرضي إلى أنهما لمطلق الجمع المتحقق في الكثرة والقلة بلا نظر إلى خصوص أحدهما، فيصلحان لهما حقيقة بالاشتراك المعنوي لا اللفظي، كحيوان للإنسان والفرس، ووافقه الصبان على ذلك.

(٢) الأحزاب/ من الآية ٣٥.

(٣) اعلم أن مبدأ جمع القلة مطلقًا ثلاثة، ومنتهاه عشرة، ومبدأ جمع الكثرة أحد عشر، ولا منتهى له، =

أي: المذكور من الأوزان الأربعة، فهو (**جَمْعُ كَثْرَةٍ**)، وهو ما دلَّ على أكثر من العشرة إلى ما لا نهاية، وقد يُستعار أحدهما للآخر مع وجوده، كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[1]، مع وجود أقراء.

وإذا كان للاسم جموع كثيرة، نحو: «بحر، وأبحر، وبحار، وبحور»، فيقال: إن الأبحر والبحار جمع قلة، والبحور جمع كثرة.

وأما إذا لم يكن للاسم إلا جمع واحد، فإنه يكون مشتركًا بين القلة والكثرة، كـ«أرْجُل في الرِّجْل»، و«رجال في الرَّجُل»، والتمييز بالقرائن.

(**وَمَا جُمِعَ بالألِفِ وَالتَّاءِ**) حال كونه (**من فَعْلَةٍ**) حال كونها (**صَحيحَةَ العَينِ**)، أي: سالمة من الإعلال والتضعيف، مبتدأ خبره قوله: (**فالاسْمُ**) الدال على الجمع (**منهُ مُتَحَرِكُ العَيْنِ**)، أي: بالحركة التي شكلت بها الفاء وجوبًا، وذلك (**نَحْوُ: تَمَراتٍ**) جمع تَمْرَة، هذا في الاسم.

(**وَالصِّفَةُ**) منه، أي: من الاسم الذي جمع بالألف والتاء (**مُبْقَاةُ العينِ عَلى سُكُونِها**)، وذلك (**نَحْوُ: ضَخْماتٍ**) جمع ضَخْمة، صفة من الضخامة، وإنما سكنت عين الصفة وفتحت عين الاسم؛ للفرق، وإنما لم يعكس؛ لأن الصفة أليق بالسكون؛ لثقلها باقتضائها الموصوف، ومشابهتها للفعل، وكثرة استعمالها، ولذا كانت إحدى علل منع الصرف.

وقد صرح بمفهوم صحيحة العين، فقال: (**وَأَمَّا مُعْتَلُّها**)، أي: العين (**فَعَلى السكُونِ**)، أي: فيبقى على السكون في حال الجمع، وذلك (**كَبَيْضَاتٍ وَجَوْزاتٍ**)

= فيختلفان مبدأً ومنتهىً. وذهب السعد والدماميني إلى أن جمعي القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة، ومنتهى جمع القلة عشرة، ولا منتهى لجمع الكثرة، فهما مشتركان في المبدأ مختلفان في المنتهى.

(١) البقرة/ من الآية ٢٢٨.

جمع بيضة وجوزة؛ وذلك للفرق بين المصحح والمعتل، ولم يعكس؛ لأن الخفة بالمعتل أولى[١].

(**وَفَواعِلُ يُجْمَعُ عَليهِ فَاعِلُ**)، أي: إذا كان (**اسْمًا**) لغير مذكر من يعقل، وذلك (**نَحْوُ: كَواهِلُ**) جمع كاهل، وهو مابين الكتفين، (**أَوْ صِفَةً**) لكن (**إذا كَانَ**) فاعل (**بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ**) بأن كان صفة لمؤنث، وذلك (**نَحْوُ: حَوائِضُ وَطوالِقُ**) جمع حائض وطالق، بمعنى حائضة وطالقة، (**وَ**) كذلك (**فاعِلةٌ**) جمعها فواعل أيضًا سواء كانت (**اسْمًا أو صِفَةً**)، وقد أشار للأول بقوله: (**نَحْوُ: كَواثِبُ**) جمع كاثبة، وهي ما يقع عليه يد الفارس عند الركوب من عنق الفرس، والصفة بقوله: (**وَضَوارِبُ**)، و«صواهل»، جمع ضاربة كصاحبة وصواحب، وصاهلة وصواهل.

وأما مذكر من يعقل فلم يأت فيه فواعل قياسًا، ولذا قال (**وَقَدْ شَذَّ**) قياسًا (**نَحْوُ: فَوارِسُ**) جمع فارس؛ لأن فاعل الصفة إذا لم يكن بمعنى فاعلة، فالقياس أن يجمع على وزن فُعَّلٍ، أو فُعَّالٍ، أو فَعَلةٍ، كـ«جُهَّلٍ، وجُهَّالٍ، وجَهَلَةٍ».

والفارس الراكب على الحافر فرسًا كان، أو بغلًا، أو حمارًا، وخصه بعضهم براكب الفرس، وإنما قال فوارس؛ لأنه جاء غير هذا اللفظ، مثل: «هوالك جمع هالك»، و«نواكس جمع ناكس».

فائدة مهمة:

اعلمْ أن الشاذ على ثلاثة أقسام:

الأول ـ مخالف للقياس دون الاستعمال، كـ«استحوذ»، فإن القياس قلب حرف العلة ألفًا، وهذا يصح الاستدلال به.

---

(١) فإذا فُتح، فإن قلب ألفًا لزم زيادة التغيير، وإن لم تقلب لزم الاستثقال.

الثاني ـ موافق للقياس مخالف للاستعمال، كقوله: «وأم أوعال كها أو أقربا»، فإن الاستعمال أن يقول: مثلها، وهذا يصح الرجوع إليه.

الثالث ـ مخالف للقياس والاستعمال، كقوله: «الحمد لله العلي الأجلل»، فالقياس والاستعمال: الأجلِّ بالإدغام، وهو مردود.

جمع الجمع:

ولما تكلم على جمع المفرد، أخذ يتكلم على جمع الجمع، فقال:

(وَ) قد (**يُجْمَعُ الجَمْعُ**) جمع تكسير، وجمع مؤنث سالم على غير قياس؛ للدلالة على المبالغة في الكثرة، وذلك (**نَحْوُ: أكالِبٌ**) على وزن أفاعل، جمع أكْلُب على وزن أفْعُل جمع كلبٍ، فالكلب يجمع على أكلب، وكلاب، وكلابات، ويجمع أيضًا على كَليب كعبيد، وهو جمع عزيز كما قال الجواهري، وأكاليب جمع الجمع كأكالب.

(**وَأسَاوِرٌ**) على وزن أفاعل، جمع أسورة على وزن أفعلة، الذي هو جمع سوار.

(**وَأَنَاعِيمٌ**) على وزن أفاعيل، جمع أنعام على وزن أفعال، جمع نَعَم، وهي ما يرعى من الحيوان.

(**ورِجَالاتٌ**) جمع رجال الذي هو جمع رجل، (**وَجِمَالاتٌ**) جمع جِمال الذي هو جمع جمل.

ومن ذلك «أوان»، فإنه جمع آنية الذي هو جمع إناء، و«أسامٍ» جمع أسماء التي هي جمع اسم، و«صواحبات» جمع صواحب، وهي جمع صاحبة.

واعلمْ أن الفرق بين الجمع وجمع الجمع أنَّ الجمع إنما يدل على آحادِ كل واحدٍ منها يكون فردًا من ذلك الجنس، وجمع الجمع يدل على جموعٍ كل واحدٍ منها يشتمل

على أفراد من ذلك الجنس، فالجموع في جمع الجمع بمنزلة الآحاد في الجمع، فإذا قيل: أكلب، فالمراد أفراد الكلب، فإذا قيل: أكالب، فالمراد جموع الكلب، ولذلك قيل: إن جمع الجمع لا يطلق على أقل من تسعة من أفراده، كما أن الجمع لا يطلق على أقل من ثلاثة.

* * *

الفصل الثامن

المعرفة والنكرة

لما فرغ من الكلام على التثنية والجمع، شرع يتكلم على المعرفة والنكرة، فقال:

(**المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ**)، يعني أن الثامن والتاسع من أصناف الاسم المعرفة والنكرة، وهما اسما مصدر لنكَّر وعرَّف المشدد، ومصدران للمخفف، ثم وضعا للاسم المعرف والمنكر، وقدَّم المعرفة؛ لأنها أشرف من حيث دلالتها على معين، ومن قدَّم النكرة ـ كابن مالك ـ نظر لكثرتها، ولسبقها تعقلًا واعتبارًا؛ لأنها تدل على الشيء من حيث هو، وأما المعرفة فلا بُدَّ لها من تعيين؛ ولذا (**فَالْمَعْرِفَةُ**) هي (**مَا**)، أي: اسم (**دَلَّ**) وضعًا (**عَلَى شَيْءٍ**) واحدٍ (**بعَيْنِهِ**) نحو زيدٍ، وخرج بذلك النكرة، فهي مادلَّ على شيء لا بعينه.

أقسام المعرفة:

(**وَهِيَ**[1])، أي: المعرفة من حيث هي (**خَمْسَةُ أَضْرُبٍ: العَلَمُ**)، وهو ما وُضع على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه، سواء كان علم شخص كـ«زيد»، أو علم جنس كـ«أسامة»، مذكرًا أو مؤنثًا، عاقلاً أو غيره.

(**وَ**) الثاني (**المُضْمَرُ**)، وهو مادلَّ على متكلم، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ.

---

(١) في طبعة الجوائب: وهو، وما أثبتناه أصح.

(وَ) الثالث (المُبْهَمُ، وَهُو شَيْئَانِ: أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، وَالمَوْصولاتُ) الاسمية، وسميت مبهمة؛ لأن معانيها لاتعلم بالتعيين، بل بالإشارة والصلة.

(وَ) الرابع (المُعَرَّفُ باللامِ) المعرَّفة بأقسامها، بخلاف الزائدة والموصولة، وسيجيء بيانه.

وفي قوله (باللام) إشارة إلى اختيار مذهب سيبويه من أن المعرف هو اللام فقط، وأُتي بالهمزة توصلًا للنطق بالساكن، وعليه الجمهور، ومال إليه ابن مالك.

ومذهب الخليل أن المعرف هما معًا، ورجحه ابن مالك في شرحي التسهيل والكافية، فالهمزة همزة قطع وعاملوها معاملة الوصل في الدرج.

ومذهب المبرِّد أن الهمزة هي المعرفة زيدت عليها اللام للفرق بينها وبين الاستفهامية.

(وَ) الخامس (المُضَافُ إلى أَحَدِها إضافَةً حَقِيقِيَّةً)، أي: معنوية، نحو: «غلامُ زيدٍ، وغلامه، وغلام هذا، وغلام الذي، وغلام الرجل»، فخرجت اللفظية، نحو: «جاء ضاربُ زيدٍ الآن أو غدًا»؛ لأنها لاتفيد إلا التخفيف.

وفي إتيان المصنف بالمعارف على هذا النسق إشارة إلى اختيار مذهب الكوفيين من أنَّ أعرف المعارف العلم ثم ما بعده إلى آخر ما ذكره؛ لأن العلم لم يقصد به حين الوضع إلا واحد معين، بخلاف سائر المعارف.

والذي عليه سيبويه، وجمهور النحاة، وصرح به المصنف في المفصل أن أعرفها المضمر للمتكلِّم، ثمَّ للمخاطب، ثُمَّ للغائب، ثمَّ العَلَم، ثمَّ المبهم، ثمَّ المعرَّف بحرف التعريف، وأمَّا المضاف إلى أحدها إضافة معنوية فيعتبرُ أمرُهُ بما يُضاف إليه.

وإنما كان العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لما علمت، بخلاف اسم الإشارة فإن

مدلوله عند الوضع أيُّ ذاتٍ معينة، وكان اسم الإشارة أعرف من الموصول؛ لأن مدلوله يعرف بالعين والقلب معًا، والموصول أعرف من المعرف باللام؛ لشبهه باسم الإشارة.

ولما تكلم على المعرفة، شرع يتكلم على النكرة، فقال:

(**وَالنَّـكِرَةُ**) هي (**مَا**)، أي: اسم (**شَاعَ**) استعماله (**فِي**) أفراد (**أُمَّتِهِ**)، أي: جماعته، أي: ما وضع ليدل على شيء لابعينه، يعني أنه يصدق على كل فردٍ من الأفراد على سبيل البدل عن الفرد الآخر، فكما يطلق على واحد من الأفراد، يطلق أيضًا على كل واحد، ويقبل (أل) مؤثرًا في التعريف كالرجل، والفرس، وذلك (**نَحْوُ**) رجل وفرس في قولك: (**جَاءَنِي رَجُلٌ، وَرَكِبْتُ فَرَساً**)، فإنَّ ما ذُكر من رجل وفرس لا يختص به واحد دون آخر من الأفراد، بل هو شائع، لكن باعتبار مدلوله؛ لأن الألفاظ لاشيوع فيها، وإنما الشيوع في المدلولات.

وإنما لم يذكر لها أقسامًا كالمعرفة، بل اقتصر على المثال؛ لأنه الممكن.

والمراد الأمة الموجودة، أو المقدرة؛ ليشمل نحو: «شمسٍ»، ويفهم من صنيعه عدم الواسطة بينهما، وهو الأصح، خلافًا لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين ولا (أل) كـ«من»، و«ما».

* * *

الفصل التاسع

المذكر والمؤنث

(الْمُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ)، يعني أن العاشر والحادي عشر من أصناف الاسم هما المذكر والمؤنث، والمقصود من الاسم المتمكن؛ لأن ما هو المبني منهما من أسماء الإشارة، والموصول، والمضمرات سبق ذكره(١).

وقدَّم المذكر؛ لأنه الأصل، بدليل أنه ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه شيء؛ ولأنه لا يفتقر إلى زيادة، والتأنيث يفتقر إليها، ولذا لا يحصل إلا بزيادة كما قال:

(الْمُذَكَّرُ) هو **(مَا)**، أي: اسم **(لَيْسَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَالأَلِفُ المَقْصُورَةُ، وَالأَلِفُ المَمْدُودةُ)**، أي: اللتان للتأنيث، نحو: «زيد»، و«عمرو»، والألف المقصورة ألف زائدة على بنية الكلمة؛ للدلالة على التأنيث، والممدودة كذلك، إلا أنه يزاد قبلها ألف فتنقلب هي همزة، وقدَّم التاء؛ لأنها أكثر وأظهر دلالة على التأنيث من الألف.

(وَالمُؤَنَّثُ) هو **(مَا)**، أي: اسم وجد **(فِيهِ إِحْدَاهُنَّ)** أي المذكورات، إما لفظًا **(كَغُرْفَةٍ، وَحُبْلَى، وَحَمْرَاءُ)**، أو تقديرًا كـ«زينب»، و«أرض»، و«هذي».

ويعرف التقدير للتاء في الاسم بالضمير إذا أعيد إليه، نحو: «الكتف نهشتها»،

---

(١) فلا يرد أن نحو: هذي، والتي، وأنتِ، خارج عن تعريف المؤنث، داخل في تعريف المذكر، فينتقضان طردًا وعكسًا.

أو بالإشارة إليه، نحو: «هذه جهنم»، وفي النعت والخبر، نحو: «الكتف المشوية لذيذة»، وكسقوطها في عدده، نحو: «سبع تفاحات».

التأنيث الحقيقي والمجازي:

اعلمْ أن العربَ قد اعتبرت التأنيث في بعض الأشياء لأسباب، فعاملوها معاملة الإناث، كالشمس اعتبروها أنثى لوقوعها في مقابلة القمر، والكأس لوقوعها في مقابلة الإبريق، ومن ثم قال أهل العربية مؤنث حقيقي لذوات الفروج، ومؤنث مجازي لغيرها، ولذا قال المصنف:

(**والتَّأنيثُ عَلى**[١] **ضَرَبَيْنْ: حَقِيقِيٍّ**) وهو مابإزائه ذكر في الحيوان، وذلك (**كَتأنِيثِ المَرأةِ، وَالحُبْلَى، وَالنَّاقَةِ**) ونحوها، فإن مقابلها الرجل، والجمل.

(**وَغَيْرِ حَقْيقِيٍّ**) وهو المجازي، أي: الذي ليس له فرج[٢] (**كَتَأنِيثِ الظُّلْمَةِ وَالبُشْرَى**)، و«النعل»، وغيرها.

ثمَّ إن الأشياء التي لا يتميز ذكرها من أنثاها، ما كان منها بالتاء، فمؤنث كـ«نملة»، و«بعوضة»، وما خلا منها فمذكر، كـ«برغوث»، و«جُندب»، فيراعى اللفظ العام؛ لعدم معرفة المعنى في الواقع، فلا يجوز تأنيث المذكر منه، ولو أريد به مؤنث، ولا العكس.

---

(١) هذا التقسيم يجري في المذكر أيضًا، إلا أنهم لم يقسموه؛ لعدم تعلق غرض به، بخلاف المؤنث. (مستفاد من حاشية قاسم الحنفي ناقلًا عن عبد الحكيم السيالكوتي، ولم أجده عند الأخير).

(٢) أي الذي ليس له مذكر من الحيوان، سواء أكان بإزائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة، أو ما يكون بإزائه شيء لكن ليس بذكر كظلمة، فإن في مقابلها النور، وليس بذكر، أو ما لا يكون بإزائه شيء أصلًا (مستفاد من تتمة عبد الحكيم).

تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث:

(وَ) التأنيث (**الحَقيقِيُّ أقْوى**) من المجازي، (**وَلِذلكَ**) إذا كان الفاعل مظهرًا، مؤنثًا حقيقيًّا، من الآدميين، مفردًا أو مثنى، متصلًا بفعل متصرف أو شبهه، وجب تأنيث عامله، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾(١)، ونحو: «سليم مؤدبةٌ ابنته»، فإن (مؤدبة) وإن كان مما أُجري على (سليم)؛ لكونه خبرًا له، لكنه في الحقيقة مسندٌ إلى متعلقه وهو (ابنته)، فالبنت مؤنث حقيقي من الآدميين غير منفصلة عن عاملها، والمسند اسم فاعل مشتق.

ومن ثَمَّ (**امْتَنَعَ**) في حال السعة على الفصيح أن يقال: (**جَاءَ هِنْدٌ**) بإسقاط علامة التأنيث في الفعل الماضي؛ لأن التاء لفرق الفعل المسند إلى المذكر والمؤنث، لا لفرق المذكر والمؤنث، فهي للدلالة على تأنيث المسند إليه، وليست اسمًا، فتقول: «قام زيد وهند، وقامت هند وزيد».

(**وَجَازَ**) إسقاط علامة التأنيث إذا كان الفاعل مظهرًا مجازيَّ التأنيث، نحو: (**طَلَعَ الشَّمْسُ**)، أو «طلعت الشمس»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾(٢)، وإن كان المختار (طلعت) على الأصل.

(**فإِنْ فُصِلَ**) بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بفاصل غير (إلا، وسوى، وغير)، (**جَازَ**) تجريد الفعل من علامة التأنيث، (**نَحْوُ: جَاءَ اليومَ هندٌ**)؛ وذلك لأن الفاصل سهَّل الحذف، وصار كالعوض من التاء، ولكنَّ الإثبات أجود، بل قيل واجب.

---

(١) آل عمران/ من الآية ٣٥.

(٢) القيامة/ الآية ٩.

أما إذا كان الفصل بـ(إلا، وسوى، وغير) فالتذكير واجب في النثر، نحو: «ما قام إلا هند»؛ لأن ما بعد (إلا وأختيها) ليس هو الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلا)، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مذكر، ولذلك ذُكِّر الفعل.

وأجاز الجمهور التأنيث في الشعر للضرورة، وإن كان مذكرًا، لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، ومنه قول الراجز:

❊ مـا برئـت مـن ريبـة وذم   في حربنـا إلا بنـات العـم ❊

أي: ما برئ أحدٌ إلا بناتُ العم.

وجوزه ابن مالك في النثر أيضًا، وقرئ: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ﴾، و﴿فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾، أي برفع (صيحة) بكان، وضم التاء من (ترى)، ورفع (مساكنهم) على النيابة عن الفاعل، وهاتان القراءتان ليستا سبعيتين.

أما الفصل في مجازي التأنيث فقد أشار إليه بقوله: (**وَحَسُنَ: طَلَعَ اليومَ الشَّمسُ**) بترك علامة التأنيث؛ إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[1].

(**هذا**)، أي: ما تقدم من جواز الأمرين محله (**إذا أُسْنِدَ الفِعْلُ**[2] **إلى ظاهِرِ الاسمِ المُؤَنَّثِ**): حقيقيًا، أو مجازيًا كما مثَّل.

و(**أمَّا إذا أُسْنِدَ**) العامل (**إلى ضَمِيرِهِ**)، أي: إلى ضمير الاسم المؤنث المتصل به، سواء كان ذلك المؤنث حقيقيًا أو مجازيًا، من الآدميين أو من غيرهم، مفردًا، أو مثنى، (**تعَيَّنَ**)، أي: وجب (**إلحاقُ العَلامَةِ**) وهي التاء بالفعل، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: «هند

---

(١) الحشر/ من الآية ٩.

(٢) ولو قال (المشتق) لكان أولى!

قامت»، و«الهندان قامتا»، و(**الشَّمْسُ طَلَعتْ**)، و«العينان نظرتا»، ولا يجوز حذف التاء؛ لأنه ربما يتوهم السامع أن الفاعل مذكر يجيء بعد ذلك.

وأمّا إذا أُسند العامل إلى ضمير الاسم المؤنث المنفصل عنه، نحو: «هند ما قام إلا هي، أو ما يقوم إلا هي»، و«الشمس ما طلع إلا هي، أو ما يطلع إلا هي» فالتذكير واجب في النثر؛ لعدم توهم أن فاعلًا مذكرًا منتظرًا؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان.

ويجوز التذكير في الشعر مع اتصال الضمير إن كان التأنيث مجازياً، كقول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

ولما كانت تاء التأنيث تارة تظهر في اللفظ، وتارة تقدر، قال:

(**والتَّاءُ**) الدالة على التأنيث (**تُقَدَّرُ فِي بعْضِ الأسماءِ**) الخالية منها لفظًا، سواء كانت ثلاثية، وعليها اقتصر هنا حيث قال: (**نَحْوُ: أرضٍ، ونَعْلٍ**)، و«عينٍ»، و«أُذنٍ»، أو رباعية، نحو: «جحيم»، و«عقرب»، و«ذراع».

والدليل على تقديرها في الثلاثي شيئان: الإسناد والتصغير، خلافًا لقول بعضهم أنه التصغير لا غير، وإن اقتصر عليه المصنف هنا حيث قال: (**بدليلِ**) قولهم في التصغير (**أُرَيْضَةٍ، وَنُعَيْلَةٍ**)؛ لأن التصغير كالجمع يرد الأشياء إلى أصولها كما سيأتي، والإسناد كقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[١].

والدليل على تقديرها في الرباعي الإسناد فقط[٢] قوله تعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾[٣].

---

(١) الزلزلة/ الآية ٢.

(٢) بل والتصغير كذلك إذا كان للترخيم، نحو: ذُريعة في ذراع، كما صرح به الشاطبي.

(٣) الشعراء/ الآية ٩١.

(**وَمِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ**)، فلا تلحقه تاء التأنيث فارقةً[١] (**فَعُولٌ**)، أي: الذي بمعنى فاعل[٢]، (**وَفَعِيلٌ**) الذي (**بِمَعْنَى مَفْعُولٍ**)، إن عُرف موصوفه، نحو: «رجل قتيل، وامرأة قتيل»، و«رأيت قتيلًا من النساء».

وقد مثل للأول بقوله: (**نَحْوُ: حَلُوبٍ، وَبَغِيٍّ**) فيقال: «رجل حَلُوب، وبَغِيٌّ»، أي: حالب وباغٍ بمعنى زانٍ، و«امرأة حلوب، وبغيٌّ» بمعنى حالبة وباغية بمعنى زانية، وأصل بغيٍّ بَغُويٌ، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكُسرَ ماقبلها، ومثله «صبور»، و«شكور».

ومثَّل للثاني بقوله: (**وَجَرِيحٍ**) كـ«قتيلٍ»، بمعنى مجروح ومقتول، فيقال: «رجل جريح، وقتيل» بمعنى مجروح ومقتول، و«امرأة جريح، ومقتول»، بمعنى مجروحة ومقتولة.

تنبيه:

إنما قال المصنف (فعيل بمعنى مفعول)؛ لأنه إذا كان بمعنى الفاعل وجب إلحاق التاء في المؤنث، نحو: «امرأة قتيلة، وجريحة»، أي: قاتلة وجارحة.

وقوله (بمعنى المفعول) قيدٌ في الفعيل لا في الفعول؛ لأن مذهب المصنف أن فعولًا لا يكون إلا بمعنى الفاعل، ورجحه الأردبيلي.

ولما كان ما مرَّ من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاصًا بالمفرد، ومثله المثنى ـ وإن لم يذكره المصنف ـ بخلاف الجمع، قال:

---

(١) قد تلحقه غير فارقة، كقولهم: ملولة من الملل، فإن التاء فيهما للمبالغة لا للفرق؛ ولذلك تلحق المذكر والمؤنث.

(٢) لأن الذي بمعنى مفعول قد تلحقه التاء، نحو ركوبة بمعنى مركوبة، قال تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾ [يس: ٧٢].

(وَتأْنِيثُ الجُموعِ)، ومثلها اسم الجنس، واسم الجمع المعرب **(غَيْرُ حَقِيقِي)** بل مجازي؛ لأنه بمعنى الجماعة، وهي من المؤنث المجازي، وشمل لفظ (الجموع) العاقل وغيره، والمذكر والمؤنث، والسالم والمكسَّر، فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء، وهذا مذهب الكوفيين.

وذهب البصريون ـ عدا الفارسي ـ إلى وجوب التأنيث مع جمع المؤنث، ووجوب التذكير مع جمع المذكر السالمين، ومال ابن مالك في الخلاصة إلى جواز الحذف في جمع المؤنث السالم.

(وَلِذَلكَ)، أي: لكونه غير حقيقي **(قِيلَ)** مع جمع التكسير للمذكر العاقل **(فَعَلَ الرِّجالُ)** كما يُقال: فعلتْ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾(١)، فتوسع فيه بإلحاق العلامة وتركها.

(وَ) قيل مع جمع المؤنث السالم خلافًا للبصريين **(جَاءَ المُسْلِماتُ)** كما يُقال: جاءتْ على مذهب الكوفيين، وابن مالك.

(وَ) قيل مع جمع التكسير لغير العاقل **(مَضَى الأيامُ)** كما يُقال: مضتْ.

وقيل مع اسم الجمع: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾(٢)، وجاز التذكير كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾(٣).

وقيل مع اسم الجنس، نحو: «أورقت الشجر»، وجاز نحو: «أورق الشجر».

هذا إذا كان الإسناد إلى ظاهر الاسم، أما إذا كان الإسناد إلى الضمير، فأشار إليه بقوله:

---

(١) الحجرات/ من الآية ١٤.

(٢) الشعراء/ الآية ١٠٥.

(٣) الأنعام/ من الآية ٦٦.

(**وَتَقُولُ فِي الضَّمِيرِ**)، أي: فيما إذا كان الإسناد للضمير (**الرِّجالُ فَعَلوا**) فتأتي به جمعًا على الأصل، (**وَفَعَلَتْ**) فتأتي به مفردًا مؤنثًا؛ لكونه بمعنى الجماعة، (**وَالمُسْلِماتُ جِئْنَ**) فتأتي به جمعًا مؤنثًا على الأصل، (**وَجاءَتْ**) فتأتي به مفردًا مؤنثًا، ولكونه بمعنى الجماعة (**وَالأيامُ مَضَيْنَ، وَمَضَتْ**) على ما تقدم.

ومثَّل لجمع المذكر العاقل المكسر، والمؤنث العاقل السالم، والمذكر غير العاقل المكسر، وتركه التمثيل لجمع المذكر العاقل السالم يومئ إلى أن مذهب المصنف وجوب تذكير العامل معه، وهو الصحيح، وبه جاء التنزيل كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[1].

والأصح وجوب التأنيث مع جمع المؤنث السالم؛ لأن واحده مؤنث حقيقي، واحتج المجوزون بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾[2]، ورُدَّ بأن التذكير للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم: (حضر القاضي امرأة)، أو لأن الأصل: النساء المؤمنات، والنساء: اسم جمع، فحذف الموصوف وخلفته صفته، فعوملت معاملته، أو لأن: (أل) في (المؤمنات) اسم موصول مقدرة باللاتي، وهي، أي: اللاتي اسم جمع، وتقدم أنه يجوز مع الفصل ومع اسم الجمع التذكير والتأنيث.

ولما كان اسم الجنس الجمعي كالجمع في جواز التذكير والتأنيث فيه قال:

(**وَنَحْوُ النَّخْلِ، وَالتَّمْرِ مِمَّا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ واحِدِهِ بِالتَّاءِ**)، أو بالياء نحو: روم ورومي (**يُذَكَّرُ**) إذا أُريد الجنس؛ نظرًا إلى لفظه؛ لأن اللفظ مذكر (**وَيؤَنَّثُ**) باعتبار المعنى، وباعتبار الجماعة[3]، أي جماعة النخل، وجماعة التمر، قال تعالى:

---

(١) المؤمنون/ الآية ١.

(٢) الممتحنة/ من الآية ١٢.

(٣) اعلمْ أن ما يدخله التاء، وأريد به الواحد يؤنث قطعًا، نحو: تمرة طيبة، واعلم أن مؤنث هذا الباب لا يفرق عن مذكره بالتاء، ولا مذكره عن مؤنثه بعدم التاء؛ لئلا يلتبس المؤنث بالواحد، =

﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[١]، وقال: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[٢].

وكذا يجوز الوجهان إذا وقع الفاعل المؤنث بعد فعل جامد، نحو: «نعم، أو نعمت الفتاة»؛ لأن قصد الجنس فيه بيِّنٌ، فالمسند إليه الجنس، و(أل) في (الفتاة) جنسية خلافًا لمن زعم أنها عهدية، ومع كون الحذف حسنًا، إلَّا أن الإثبات أحسن منه.

* * *

= والمذكر بالجنس، بل لو أريد التنصيص على المذكر والمؤنث يؤتى بالوصف ويقال: شاة ذكر، وحمامة أنثى. (قاله سعد الله في الحدائق).

(١) القمر/ من الآية ٢٠.

(٢) الحاقة/ من الآية ٧.

الفصل العاشر

المُصَغَّرُ

والصنف الثاني عشر من أصناف الاسم هو (**المُصَغَّرُ**)، أي: المحقر؛ إذ التصغير معناه التحقير كما عبر به سيبويه، وفائدته الإيجاز؛ لأنه يستغنى به عن وصف الاسم، فتنوب ياء التصغير عن الصفة، وقد يكون لتقريب المسافة، نحو: «جلست قُبيل المسجد»، أو للتحنن، نحو: «يا بُني، ويا أُخي»، أو للإهانة، نحو: «يا رُجيل».

ويشترط فيه أن يكون اسمًا، معربًا، خاليًا من التصغير، قابلًا له، فلا تُصغر الأسماء المعظمة شرعًا مرادًا بها مسمياتها الأصلية، ولا يرد مهيمن؛ لوضعه هكذا.

وقد عرفه المصنف بقوله: (**وَهُوَ مَا**)، أي: اسم متمكن (**ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ ثَانِيهِ، وَزِيْدَ قَبْلَ ثَالِثِهِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ**) تُسمى ياء التصغير.

أما ضم أوله؛ فلأنه فرع المكبر، ودال عليه، كما يدل الفعل المبني للمجهول على المبني للفاعل، فضُم مثله، وإنما لم يكتفوا بضم الأول؛ لجواز أن يكون أول المكبر مضمومًا، فلا يحصل الفرق.

وأما فتح ثانيه؛ فلأنه أخف من الكسر، وأنه قد لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر بضم أوله، نحو: «قُفْل».

وأما زيادة الياء؛ فلأنه قد لا يحصل الفرق أيضًا بدونها كما في «صُرَدٍ».

وإنما خصت الزيادة بحرف اللين؛ لكونها أخف من غيرها، وبالياء؛ لكونها أخف من الواو، ولم تزد الألف ـ مع أنها أخف من الياء ـ؛ لأنها زيدت في الجمع المكسر الذي بينه وبين المصغر مؤاخاةٌ بحيث يتغير بناء الواحد فيهما كـ«رجال» و«رُجيل»، فإن التكسير والتصغير متناسبان في التغيير، وإنما لم يفعل بالعكس؛ لأن الألف أخف، وجمع التكسير أثقل.

وإنما زيدت الياء ثالثة؛ لأنها إن كانت في الأول يلتبس بالمضارع، وإن كانت بينه وبين الثاني يلزم تحركها، وفي الآخر يلتبس بياء الإضافة، فلما تعينت في الثلاثي حمل الباقي عليه، وإنما جعلت ساكنة؛ لئلا تنقلب ألفًا.

ولما كان المصغر لا يتجاوز ثلاثة أمثلة؛ لأنه إما ثلاثي، أو رباعي، أو خماسي[١] قال:

(وَأَمْثِلَتُهُ) أي: صيغ التصغير ثلاثة:

(فُعَيْلٌ كَفُلَيْسٍ) تصغير فلس، وهو ثلاثي، **(وَفُعَيْعِلٌ كَدُرَيْهِمٍ)** مصغر درهم، وهو رباعي، **(وَفُعَيْعِيلٌ كَدُنَيْنِيرٍ)** مصغر دينار[٢]، وهو خماسي.

(وَقَالُوا) على خلاف القاعدة الصرفية **(أُجَيْمَالٌ)** تصغير أجمال، **(وَحُمَيْرَاءُ)** تصغير حمراء، **(وَسُكَيْرَانٌ)** تصغير سكران[٣]، **(وَحُبَيْلَى)** تصغير حُبلى، وذلك

---

(١) وإن كان تصغير الخماسي مستكرهًا ـ كتكسيره ـ؛ لسقوط خامسه، كما صرح به في المفصل.

(٢) أصل دينار دِنّار، قلبت الأولى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار دينارًا، فرُدَّ في التصغير إلى أصله،وقلبت ألفه ياء لكسرة ماقبلها.

(٣) الذي مؤنثه فَعْلى كسكرى، فإن لم يكن له مؤنث فَعْلى، فتصغيره يكون بقلب ألفه ياءً كسلطان، فإن تصغيره على سليطين؛ لأن مؤنثه فعلانة كسلطانة.

(**لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى الألِفَاتِ**)؛ لأنها لو قلبت ياءً انتفت معانيها المقصودة، أي الجمعية في أجيال، والتأنيث في حمراء وحبيلى، والتذكير في سكيران.

واعلم أن كل اسم غُير من أصله بالقلب أو بالحذف يجب أن يرجع إلى الأصل عند التصغير إن لم يبق ما يقتضي تغيره، فبدأ بالقلب فقال:

(**وَتَقُولُ فِي**) تصغير (**مِيْزَانَ، وَبَابٍ، وَنَابٍ، وَعَصَا: مُوَيْزِينٌ**) بدليل موازين في الجمع؛ لأن التصغير يجري مجرى الجمع في رد الأشياء المتغيرة إلى أصولها، إذ أصل ميزان موزان، ثم قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(**وَبُوَيْبٌ**)؛ إذ أصله بوب بدليل أبواب، وهذا مثال لما كانت ألفه مبدلة من واو، أما المبدلة من همزة، نحو: «آدم»، فتقول في تصغيره «أويدم»، أو كانت أصلية، نحو: «ضارب»، فتقول: «ضويرب»، ومثل ذلك إذا كان ياء منقلبة عن واو، نحو: «ديمة»، فتقول: «دويمة».

(**وَنُيَيْبٌ**)؛ لأن ألفه مبدلة من ياء، بدليل أنياب، وأجاز الكوفيون في نحو: «ناب نويب» كما أجازوا «شويخ» في نحو: «شيخ»، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، ومثل ذلك إذا كان واوًا مبدلة من ياء، نحو: «موقن»، تقول: «مييقن» من اليقين.

(**وَعُصَيَّةٌ**) أصلها عصوة، لكن قلبت الواو ياء؛ لاجتماعها مع الياء.

وإذا كان ياء مبدلة من همزة رد في التصغير همزة، نحو: «ذيب»، و«ذؤيب».

وإذا كان ياء بدل حرف صحيح رد لأصله كدينار كما تقدم، و«قيراط»، و«ديوان»، تقول: «قريريط»، و«دويوين»، وفي لغة رديئة إبدالها واوًا، وعليه قول العامة (شوية) في تصغير شيء، هذه أمثلة للتغيير بالقلب.

أما التغيير بالحذف، فقد أشار إليه بقوله:

(وَ) تقول (فِي) تصغير (عِدَةٍ) اسم من الوعد (وُعَيْدٌ) برد الفاء المحذوفة؛ إذ أصله وعد، حذفت الواو وعوض عنها الهاء.

وقد أشار للمحذوف لامه بقوله:

(وَ) تقول (فِي) تصغير (يَدٍ: يُدَيَّةٌ) برد لامه؛ إذ أصلها يدي، حذفت الياء اعتباطًا، فلما صُغر ردت إليه.

وقد أشار للمحذوف عينه بقوله:

(وَ) تقول (فِي) تصغير (سَهٍ[1]) اسم للدبر (سُتَيْهَةٌ)؛ إذا أصله سته، حذفت عينه تخفيفًا، فلما صُغر رد إلى أصله.

وإنما مثَّل بثلاثة أمثلة؛ ليعلم أن رد المحذوف واجب سواء كان فاءً، أو عينًا، أو لامًا.

وحذفت تاء (عدة) في التصغير؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه، فإنها عوض عن الواو، وإنما أتي بالتاء في (عصية، ويدية، وستيهة)؛ لأنها مقدرة فيها، فيجب أن تظهر في التصغير كما سيجيء بعد هذا.

ثم قال: و(تَرْجِعُ) أي الكلمات في التصغير (إِلَى الأَصْلِ) أي إلى أصولها؛ لما علمت من أن التصغير كالتكسير يردان الألفاظ إلى أصولها.

وترك المصنف ما إذا كان التغيير بالزيادة، نحو: «رسالة»، وحكمه أن تحذف الزيادة، فيقال: «رُسيلة».

واعلمْ أن تاء التأنيث إن كانت ظاهرة في الاسم فهي ثابتة أبدًا، وإن كانت مقدرة، فإما أن تكون في الثلاثي، وقد أشار إليها بقوله:

---

(١) أصل سهٍ ـ وهو الاست أي العجز والدبر ـ سَتَهٌ، بدليل استاه.

(**وَتَاءُ التَّأْنِيثِ**) الحقيقي وغيره (**المُقَدَّرَةُ فِي**) الاسم لا في الصفة؛ لأن الصفة لاتلحقها التاء (**الثُّلاثِيِّ تَثْبُتُ**) وجوبًا (**فِي التَّصْغِيرِ**)، نحو: «دويرة»، و«عيينة»؛ لأن المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته، فقولك رُجيل يعني رجل صغير، فكما يجب تأنيث صفة المؤنث نحو: هند المليحة، فكذا يجب تأنيث مصغرهما، ومحل ذلك ما لم يخف لَبس كـ«شجر»، فلا تقول: شُجيرة؛ لالتباسه بتصغير شجرة وأنت تريد تصغير شجر.

وقد شذ التجريد من التاء في بعض الأسماء، ولذا قال:

(**إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوُ: عُرَيْبٍ**) تصغير عَرب، (**وَعُرَيْسٍ**) تصغير عِرس وهي امرأة الرجل، والعُرس طعام الوليمة، وكان القياس: عُريبة وعُريسة.

وإما أن تكون في الرباعي، وقد أشار إليها بقوله:

(**وَلَا تَثْبُتُ**) التاء (**فِي**) الاسم (**الرُّباعِيِّ**)، وذلك (**كَقَوْلِكَ**) في تصغير عقرب: (**عُقَيْرِبٌ**)؛ لأن التاء وإن كانت كلمة برأسها، إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها، والحرف الأصلي يحذف إذا كان خامسًا، فتقول في تصغير فرزدق: «فُريزد».

وشذ إلحاق التاء بغير الثلاثي كما أشار لذلك بقوله:

(**إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: قُدَيْدِيْمَةٍ**) تصغير قُدَّام، (**وَوُرَيْئِيَّةٍ**) تصغير وراء؛ لأنها من الظروف، وجميعها مذكرة ما عدا المذكوران، فلو لم تظهر؛ لظن أنها مذكرة.

ولما فرغ من الكلام على تصغير المفرد، شرع يتكلم على تصغير الجمع، فقال:

(**وَجَمْعُ القِلَّةِ يُحَقَّرُ**)، أي: يصغر باقيًا (**عَلَى بِنَائِهِ**) مكسرًا كان (**نَحْوُ: أُكَيْلِبٍ**) تصغير أكلب (**وَأُجَيْمالٍ**) مصغر أجمال، أو مصححًا، نحو: «الزُييدون»، و«الهُنيدات» في «زيدون»، و«هندات»؛ وذلك لقرب القلة من معنى التصغير.

(**وَجَمْعُ الكَثْرَةِ يُرَدُّ إِلى وَاحِدِهِ، ثُمَّ يُصَغَّرُ، ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ**) إن لم يكن له

جمع قلة، وذلك (**نَحْوُ: شُوَيْعِرُونَ وَمُسَيْجِداتٍ فِي**) تصغير (**شُعَراءَ وَمَساجِدَ**)، ولا يصغر على بنائه؛ للتنافي بين التصغير والكثرة.

فإن كان لمفرده جمع قلة أيضًا، فله مذهبان كما أشار إليه بقوله:

(**أَوْ**) يرد (**إِلَى جَمْعِ قِلَّتِهِ إنْ وُجِدَ**) لمفرده، وذلك (**نَحْوُ: غُلَيْمَةٍ فِي**) تصغير (**غِلْمَانٍ، وإنْ شِئْتَ**) رددته إلى مفرده، ثم تصغره، ثم تجمعه جمع السلامة، إما بالواو والنون كما لو (**قُلْتَ: غُلَيِّمُونَ**)، أو بالألف والتاء، نحو: «دويرات» في تصغير «دور»، وحكم أسماء الجموع حكم الآحاد، تقول: «قويم، ورهيط، وأبيل، وغنيم».

تصغير الترخيم:

اعلمْ أنه قد يقتصر من الاسم على أصوله، ويصغر ويسمى الترخيم، وقد أشار إليه بقوله:

(**وَتَحْقِيرُ**)، أي: تصغير (**التَّرْخِيمِ**)(١) هو: (**أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ زَوَائِدُ الاسْمِ**) حتى تصير الكلمة على حروفها الأصول، ثم يصغر، فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّرَ على فُعيل، وذلك (**نَحْوُ: زُهَيْرٍ وَحُرَيْثٍ**)، و«هُشيم»، و«حُميد» (**فِي**) تصغير (**أَزْهَرَ وَحَارِثٍ**)، و«هاشم، ومحمد، وأحمد، وحمَّاد، وحمدان»، والاعتماد في بيان المراد على القرينة.

وإن كانت أصوله أربعة، فيصغر على فعيعل، نحو: «قُريطس وعصيفر» في تصغير «قرطاس وعصفور».

فإن صغرت ما ذُكر بلا ترخيم قلت: «أُزيهر، وحويرث، وهويشم»، وحويمد في «حامد»، و«حميدن في حمدان»، و«محيمد في محمد»، و«حمييد في حماد»، و«محيميد في محمود».

---

(١) الترخيم هنا المراد به حذف الزوائد للتخفيف، لا المصطلح في النداء.

ثم إنَّ من الأسماء ما لا يصغر كالضمائر، وكأين، ومتى، وحيث، وعند، ومع، وغير، وحسبك، ومن، وما، وأمس، وغد، وأول، والبارحة، وأيام الأسبوع، والاسم الذي بمنزلة الفعل، نحو اسم الفاعل، فلا يُقال في نحو: «ضارب: ضويرب».

ولما فرغ من تصغير الأسماء المعربة قياسًا وبيان ما شذَّ منها،، شرع في بيان تصغير الأسماء المبنية، ومنه بعض أسماء الإشارة والموصولات، فقال:

(وَتَقُولُ فِي) تصغير **(ذَا وتَا)** مفردين **(ذَيَّا وَتَيَّا، وَ)** تقول **(فِي)** تصغير **(الذِي وَالتِي)** مفردين: **(اللَذَيَّا وَاللتَيَّا)** بفتح اللام وإدغام ياء التصغير في يائهما، ثم ألف التعويض، وضم لامهما لغة.

والحاصل: أنه لما خالفت الأسماء غير المتمكنة[1] الأسماءَ المتمكنة، ناسب أن تصغر على خلاف تصغيرها، فتبقى أوائلها على الفتح، ويزاد قبل آخرها ياء، وبعده ألف، وتقلب ألفاتها ياء، وتدغم، وذلك في المفرد كما في (ذا وتا) تصير ذَيًّا وتَيًّا؛ لأنه إذا زيدت قبل الآخر ياء، وبعده ألف يجتمع ألفان فتنقلب الأولى ياء، وتدغم، وكذا تقول في (الذي والتي) اللَذَّيا واللَتَيًّا؛ لأنه إذا زيدت قبل الآخر ياء، وبعده ألف يجتمع ياءان، فتدغم.

❊ ❊ ❊

(١) أي: لما خالفت أسماء الإشارة والموصولات ههنا سائر الأسماء؛ لوقوعها على كل شيء، أُثِرَ المخالفة في تصغيرهما تنبيهًا على تلك المخالفة، وكان حقهما ألَّا يصغرا؛ لغلبة شبههما بالحرف، لكنهما لما تصرفا تصريف الأسماء المتمكنة من وصفهما، والوصف بهما، وتثنيتهما، وجمعهما، وتأنيثهما، أجريا مجراها في التصغير؛ ولذا لا يصغر من الموصولات مَنْ، وما؛ لعدم تصرفهما بالتثنية، والجمع، والتأنيث. (أفاده العلامة عبد الله في شرح الشافية).

الفصل الحادي عشر

المَنْسُوب

والصنف الثالث عشر من أصناف الاسم (**المَنْسُوبُ**)، و(**هُوَ الاسْمُ المُلْحَقُ بِآخِرِهِ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ**) مكسور ماقبلها، وألحقت (**لِلنِسْبَةِ إليهِ**)، أي: لتدل على النسبة إليه.

وإنما احتاجت النسبة إلى زيادة حرف؛ لأنها معنى حادث كالتثنية والجمع، فلا بُدَّ لها من علامة تدل عليها، وإنما تعينت الياء؛ لأنها من حروف اللين وهي خفيفة، وإنما لم يزد الواو؛ لأن الياء أخف من الواو، وللزم الثقل، وإنما لم يزد الألف ـ مع أنها أخف من الياء ـ لأن النسبة في معنى الإضافة، فإن قولنا «رجل بحرينيٌّ» في معنى رجل مضاف إلى البحرين، والياء قد تقع مضافًا إليها نحو: «غُلامي»، كما أنها لو كانت ألفًا لصار الإعراب تقديريًا، وإنما شُددت؛ لئلا يلتبس بياء الإضافة، وإنما خصوا بالآخِر قياسًا على ياء الإضافة؛ ولأنها بمنزلة الإعراب، وبذلك العمل يصير الاسم وصفًا ينعت به، ويعمل عمل الأوصاف، نحو: «مررت بمصريٍّ أبوه».

وإذا كان الاسم مختومًا بتاء التأنيث، فيجب حذفها منه عند النسبة إليه، فتكون النسبة إليه كالنسبة إلى الخالي منها، فتقول في النسبة إلى فاطمة: «فاطميٍّ»، وإلى مكة: «مكيٍّ»، ولذا قال:

(**وَحَقُّهُ**)، أي: يجب في المنسوب (**أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ**)؛ لئلا تقع علامة

التأنيث في الوسط، ولأنك لو نسبت مذكرًا إلى مؤنث بالتاء وأبقيتها لكنت مؤنثًا للمذكر.

ثم عطف على تاء التأنيث قوله: (**وَنُونُ التَّثْنِيَةِ، وَالجمْعِ**)[1] المصحح؛ لئلا يلزم إعرابان في اسم واحد، أحدهما: الإعراب بالحروف، والآخر بالحركة، كما أن المعنى يحصل بالنسبة للمفرد، فإذا بقيت الزيادة كانت ضائعة، وقد مثل لما حذفت منه التاء بقوله: (**كَبَصْرِيٍّ**) في المنسوب إلى البصرة، ولما حذفت منه علامة التثنية بقوله: (**وَزَيْدِيٍّ**) في النسبة إلى زيدان، (**وَ**) تقول في النسبة إلى قنسرين ـ اسم بلد في الشام ـ (**قِنَّسْرِيٍّ**) وهذا ـ أي حذف الزيادة ـ إذا سُمِّي بها، وإلا أبقيت النون فتقول: قنسريني.

واعلم أنه إذا لزم اجتماع كسرتين مع ياء النسب في اسم ثلاثي وجب فتح عينه عند النسب دفعًا للثقل، وقد أشار لذلك بقوله: (**وَأَنْ يُقَالَ**)، أي: ويجب أن يقال (**فِي نَحوِ: نَمِرٍ وَدُئِلٍ: نَمَرِيٌّ وَدُئَلِيٌّ**)، وأما الرباعي نحو: «تغلب»، أو الخماسي نحو: «جحمرش»، فالأفصح أن لا يغير، وكذلك يجب حذف الياء من كل كلمة على وزن فَعِيْلة بشرط كونها صحيحة العين، ولا تضعيف فيها، وقد أشار لذلك بقوله: (**وَفِي حَنِيفَةَ**)، أي: وتقول في المنسوب إلى حنيفة على وزن فعيلة (**حَنَفِيٌّ**) على وزن فَعَلِيٌّ، وحذفت التاء لأنها لا تجامع ياء النسب، وحذفت الياء فرقًا بين المذكر والمؤنث، كـ«حنيفي وشريفي» في النسبة إلى حنيف وشريف.

وأما إذا كانت معتلة الياء كـ«الطويلة»، فلا حذف، فيقال: طويليٌّ؛ لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طوليٌّ لزم قلب الواو ألفًا، وإلا لزم الثقل، وكذلك ما كان مضاعفًا كالجليلة، فيقال: جليليٌّ بلا تغيير، وإلا لزم اجتماع المثلين.

واعلمْ أنه إذا كان آخر المنقوص ياء مشددة، وكان قبلها أكثر من حرف،

---

(١) لو قال: وزيادة التثنية والجمع لكان أولى؛ ليشمل الألف والياء في المثنى، والواو والياء في الجمع.

فالقياس قلبها واوًا، وقد أشار لذلك بقوله: (وَ) تقول (فِي) المنسوب إلى (**نَحْوِ غَنِيَّةٍ وَضَرِيَّةٍ**) اسم قرية لبني كلاب، (**وَأُمَيَّةٍ**) اسم قبيلة: (**غَنَوِيٌّ وَضَرَوِيٌّ وَأُمَوِيٌّ**)، أي: تحذف تاؤه، ثم ياؤه الأولى، ثم تقلب الياء الأخيرة واوًا؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات، ثم يفتح إن لم يكن مفتوحًا، ويكسر الواو مناسبة للياء.

ثم إنَّ الاسم الذي في آخره ألف لا يخلو: إما أن تكون ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، أو سادسة، وقد أشار لبعض أحكام ذلك، فقال:

(وَ) تقول (**فِيما آخِرُهُ أَلِفٌ ثَالِثَةٌ أَوْ رَابِعَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ واوٍ**)، وذلك (**كَعَصًا**)، فإن ألفه ثالثة منقلبة عن واو (**وَأَعْشَى**)، فإن ألفه رابعة منقلبة عن واو (**أَوْ**) الثالثة المنقلبة عن (**ياءٍ كَرَحى وَ**) الرابعة المنقلبة عن ياء: نحو (**أَعْمَى**) تقول فيها: (**عَصَوِيٌّ وَأَعْشَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ وَأَعْمَوِيٌّ**)، فتقلب الألف واوًا؛ لالتقاء الساكنين، ولا تقلب ياء؛ لئلا يجتمع الياءات.

(وَ) يجوز (فِي) الألف (**الزائِدَةِ الرَّابِعَةِ القَلْبُ**) واوًا تشبيهًا بألف نحو: «ملهى»، (وَ) يجوز فيها (**الحَذْفُ**) وهو أحسن، كما اختاره ابن مالك وغيره؛ لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل، وقد مثل للحذف بقوله: (**كَحُبْلِيٌّ**)، ومثل للقلب بقوله: (**وَحُبْلَوِيٌّ**)، وذلك (فِي) النسبة إلى (**حُبْلَى**).

(وَفِي) الألف (**الخَامِسَةِ الحَذْفُ لا غيرُ كَحُبَارِيٌّ فِي**) النسبة إلى (**حُبَارَى**)؛ لطول الاسم، فيزيد ثقلًا إذا لم تحذف، ومثل الخامسة ما زاد كالسادسة والسابعة، ولو قال (وفيما زاد على الرابعة) لكان أولى، وسواء كانت الألف أصلية، نحو: «مصطفيٌّ»، وقول العامة (مصطفوي ومصطفاوي) لحن، أو للإلحاق، نحو: «حبركيٌّ»، أو للتأنيث، نحو: «حُباريٌّ» كمثال المصنف، فإن الألف زائدة للتأنيث.

ولما فرغ مما آخره ألف، شرع في ما آخره ياء، وهي أيضًا إما ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، أو سادسة فقال:

(وَفِيمَا)، أي: وتقول في كل اسم ثلاثي منقوص **(آخِرُهُ ياءٌ ثَالِثَةٌ كَعَمٍ)** من عمى عليه الأمر، أي: التبس، وكذلك نحو: «شَجٍ، ويدٍ»، فتقول: **(عَمَوِيٌّ)** بالقلب واوًا، وكذا «شجَويٌّ ويدَويٌّ»، أما القلب فلكراهة اجتماع الياءات، وأما الفتح فللتخفيف، وتوصلا إلى القلب.

(وَفِي) الياء **(الرَّابِعَةِ كَقَاضٍ)**، و«قالٍ» وجهان: الحذف، وإليه أشار بقوله: **(قَاضِيٌّ)** وقاليٌّ، والقلب واوًا، وإليه أشار بقوله: **(وَقَاضَوِيٌّ، وَالحَذْفُ أَفْصَحُ)** من القلب؛ كراهة اجتماع الياءات والكسرتين.

(وَفِي) الياء **(الخَامِسَةِ الحَذْفُ لا غيرُ)**، وذلك **(كَمُشْتَرِيٌّ فِي)** النسبة إلى **(مُشْترٍ)**، ومثل الخامسة السادسة، نحو: «مستسقيٌّ في: مستسقٍ».

واعلمْ أن ما آخره همزة بعد الألف لا يخلو: إما أن تكون للتأنيث، أو أصلية، أو منقلبة عن أصل، أو زائدة للإلحاق، وقد أشار لأحكام ذلك، فقال:

(وَ) تقول **(فِي)** الاسم **(المُنْصَرِفِ)** حال كونه **(مِنَ المَمْدُودِ)** مما ألفه منقلبة عن أصل نحو: «كساء»، أو للإلحاق، نحو: «حرباء» **(كِسَائِيٌّ وَحَرْبَائِيٌّ)** بالإبقاء، تشبيهًا بالهمزة الأصلية في نحو: «قراء»، ويجوز فيه أيضًا القلب واوًا تشبيهًا بالهمزة التي للتأنيث فتقول: «كساوي وحرباوي»، وإثبات الهمزة أحسن في المنقلبة عن أصل، نحو: «كساء وسماء»، والقلب أحسن في المزيدة للإلحاق، نحو: «حرباء الملحق بقرطاس»،كما صرح بعض المحققين.

(وَ) تقول **(فِي)** الاسم **(غَيْرِ المُنْصَرِفِ)** حال كونه **(مِنَ المَمْدُودِ)**، نحو:

«حمراء وزكرياء» مما ألفه للتأنيث (**حَمْرَاوِيٌّ وَزَكَرِيَّاوِيٌّ**) بالقلب واوًا للتخفيف، إذ الهمزة أثقل من الواو، ولم تقلب ياء؛ لئلا تجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة.

ولما تكلم على المفرد والجمع المصحح، شرع يتكلم على الجمع المكسر، فقال:

(**وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الجَمْعِ**) المكسر باقيًا على معنى الجمعية (**رُدَّ إِلَى وَاحِدِهِ كَفَرَضِيٌّ وَصَحَفِيٌّ فِي**) المنسوب إلى (**فَرَائِضَ وَصَحَائِفَ**)[1]، فإن لم يكن باقيًا على الجمعية، بل صار علمًا، وجب بقاؤه على لفظه، وذلك نحو: «مساجد» علمًا، فتقول مساجديٌّ، وكذا إذا لم يكن له واحدٌ ينسب إليه، نحو: «عبابيديٌّ» في عبابيد وهي الخيل المتفرقة، وكذا إذا صار بمنزلة المفرد كـ«أنصار»، فإنه يُنسب على لفظه نحو: «أنصاري»؛ لاستعماله استعمال الأسماء.

* * *

(١) بعد أن يرد إلى فريضة وصحيفة، ويفعل بهما ما فُعِلَ بحنيفة.

الفصل الثاني عشر

أَسْمَاءُ العَدَدِ

والصنف الرابع عشر من أصناف الاسم هو: (**أَسْمَاءُ العَدَدِ**)، وهي ما وُضِع لكميَّة آحاد الأشياء، أي: ما يَصْلَحُ أنْ يكونَ جواباً لـ(كم).

وأصلُها اثنتا عشرة كلمة، وهي من الواحد إلى العشرة، والمئة والألف، ويتولَّد منها أعداد غير متناهية.

والتولُّد منها بأربعة أنواع: إمَّا بتثنيةٍ، نحو: «مئتين، وألفين»، وإمَّا بجمعٍ، نحو: «عشرين، ومئات، وألوف»، وإمَّا بعطفٍ، نحو: «أحد وعشرون»، وإمَّا بتركيبٍ، نحو: «أحد عشر».

ولم يذكر المصنف الواحد والاثنين؛ لأنهما لا يستعملان إلا على القياس، فتقول في المذكر: واحد واثنان، وفي المؤنث: واحدة واثنتان، أو ثنتان، وبعد ذلك يكون بخلاف القياس، أي: يؤنث في المذكر، ويذكر في المؤنث، ولذا قال:

(**وَتَقُولُ ثَلاثَةٌ**) بالتاء (**إلى عَشْرةٍ فِي**) جمع (**المُذَكَّرِ**) نحو: «عندي ثلاثة رجال»، (**وَ**) تقول (**فِي**) جمع (**المُؤَنَّثِ ثَلَاثٌ**) بلا تاء (**إلى عَشْرٍ**) نحو: «عندي ثلاث نسوة»، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[1].

---

(١) الحاقة/ من الآية ٧.

وإنما أنث في جانب المذكر لاعتبار معنى الجماعة، ولم يؤنث في المؤنث للفرق بينهما، وذلك أن ما زاد على الثلاثة فيه معنى الجماعة، فاحتاج إلى علامة، والمذكر سابق فأخذها، فلو أتوا بها مع المؤنث لزم اللَّبس.

وإنما قدرت جمعًا؛ لأن اسمي الجمع والجنس العبرة بلفظهما تذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: «ثلاثة من القوم والغنم» لتذكيرهما، و«ثلاث من الإبل والنحل».

ومحل وجوب التأنيث مع المذكر والعكس في غير التاريخ، وأما فيه فيغلب المؤنث؛ لأنهم أرخوا بالليالي دون الأيام، فيقولون: لخمس خلون، ولا يقولون لخمسة خلت، فلما قالوا خمس بلا تاء في العدد كان ذلك ظاهرًا في أنهم غلبوا الليالي لسبقها، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[1]، أي: وعشرة أيام بلياليهن، لكن أنث لتغليب الليالي، ثم إنَّ ما كان لفظه مذكرًا ومعناه مؤنثًا، أو بالعكس يجوز فيه الوجهان، وربما أُول مذكر بمؤنث والعكس، نحو: «ثلاث شخوص»، أي: نسوة، و«تسعة وقائع»، أي: مشاهد.

فائدة مهمة:

اعلمْ أن محل وجوب ما ذُكر إذا ذُكِر المعدود بعد اسم العدد كما في الأمثلة السابقة، أما إذا قُدِّم وجُعِلَ اسم العدد صفة له، ففيه الوجهان ـ كما نُقل عن شرح الكافية ـ، تقول: «مسائل تسع، ورجال تسعة»، وبالعكس، وكذا لو حُذف المعدود مع قصده في المعنى، كحديث أبي أيوب الأنصاري رضِيَ الله عنه: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدّهْرِ)[2]، وأما إذا لم يُقصد كانت كلها بالتاء كـ«ثلاثة خير من ستة».

---

(١) البقرة/ من الآية ٢٣٤.

(٢) أخرجه مسلم برقم (١١٦٥)، وغيره.

مميز العدد:

ولما كان العدد يحتاج إلى مميز لإبهامه، قال:

(وَالمُمَيِّزُ مَجْرُورٌ وَمَنْصُوبٌ، فَالمَجْرُورُ مُفْرَدٌ، وَهُوَ مُمَيِّزُ المئةِ، وَالأَلْفِ)، أي جنسهما، ولو غير مفرد كـ«مئتي ثوب»، و«ثلاثة آلاف فرس»، وإنما كان مفردًا مجرورًا؛ لاشتمال المئة على العشرة والعشرين، فأخذت من العشرة الإضافة، ومن العشرين الإفراد، وأما الألف فعوض عن عشر مئة، فعومل معاملتها.

(وَمَجْمُوعٌ وَهُوَ مُمَيِّزُ الثَّـلاثَةِ إلى العَشَرَةِ)؛ ليطابقها في الجمعية، وكذا في القلة الآتية، وآثروا جره على نصبه تخفيفًا بحذف التنوين، وقد مثَّل لأقسام التمييز بقوله:

(نَحْوُ مئةِ دِرْهَمٍ، وَأَلْفِ دِينَارٍ، وَثَلاثَةِ أَثْوَابٍ، وَعَشَرَةِ غِلْمَةٍ)، وما خالف ذلك فخارج عن القياس، ولذا قال:

(وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: ثَلاثُمئَةَ وَأَرْبَعُمئَةَ) إلى تسعمئة؛ لأن قياسه أن يكون جمعًا بحيث يُقال: ثلاث مئات، أو مئين.

ولما تكلم عن المميز المجرور، أخذ يتكلم على المنصوب، فقال:

(وَالمَنْصُوبُ) هو **(مُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ، وَلا يَكُونُ إلا مُفْرَدًا)**، كقوله تعالى: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]، و«عندي خمسة عشر كتابًا»، و«عشرون دينارًا»، وقوله تعالى: ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[2]، فأما نصبه في العقود؛ فلتعذر الإضافة، وأما فيما عداها؛ فلأنهم كرهوا أن يُصيِّروا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، وأما إفراده؛

---

(١) يوسف/ من الآية ٤.

(٢) ص/ من الآية ٢٣.

فلأنه لما صار منصوبًا صار فضلة، فاعتبروا إفراده لتكون الفضلة قليلة، وهذا مذهب الجمهور(١).

(**وَمُمَيِّزُ العَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا**) إلى ثلاثة (**حقُّهُ**)، أي: الأصل والأكثر فيه (**أَنْ يَكُونَ جَمْعَ قِلَّةٍ**)؛ ليطابق المُمَيِّز المميَّز، أي ما كان من مرتبة الآحاد ـ التي هي أقل مراتب العدد ـ يناسبه جمع القلة، وذلك (**نَحْوُ: عَشَرَةُ أَفْلُسٍ**)، و«خمسة أثواب»، (**إِلا إِذا أَعْوَزَ**) جمع القلة، أي لم يوجد، بأن لا يكون مسموعًا عن العرب، فيؤتى له حينئذٍ بجمع كثرة، وذلك (**نَحْوُ: ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ**) جمع شِسْع، وهو أحد سيور النعل، فإنه لم يسمع عنهم أشسع ولا أشساع إلا نادرًا، وله حكم المعدوم.

ثم شرع في حكم الأعداد المركبة فقال:

(**وَتَقُولُ فِي تَأْنِيثِ الأَعْدادِ المُرَكَّبَةِ**)، والمراد بها ما تركب من الآحاد والعشرة: (**إِحْدَى عَشْرَةَ**)، نحو: «عندي إحدى عشرة تفاحة»، وألفها للتأنيث، ولا تُستعمل إحدى إلا مركبة، أو معطوفًا عليها، أو مضافة كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾(٢).

(**واثنتَا عَشْرَةَ**) امرأة، وهو مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشرة) واقع موقع نون المثنى.

(**وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ تُؤَنِّثُ**) الجزء (**الأَوَّلَ**) بأن تأتي بها في إحدى واثنتا بالياء والتاء على القياس، وفي ثلاث إلى تسع تجرده من التاء؛ كراهةَ اجتماع

---

(١) وأجاز الفراء جمعه تمسكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، وتبعه في ذلك بدر الدين ابن مالك كما في شرح شيخ الإسلام على شذور الذهب، وظاهر الآية يشهد له، وأجيب بأنه بدل، والتمييز محذوف، أي فرقة، قال الأشموني: وهو الوجه.

(٢) المدثر/ الآية ٣٥.

علامتي التأنيث فيها هو كالكلمة الواحدة، فلا يُقال ثلاثة عشرة، والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله.

(**وَتُسَكِّنَ الشِّينَ منْ عَشْرَةَ**) في جميع ما تقدم على لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى؛ لئلا يلزم توالي أربع حركات في الكلمة الواحدة، (**أَوْ تَكْسِرْهَا**) فيه على لغة تميم؛ لئلا تتوالى أكثر من ثلاث فتحات في كلمة واحدة.

* * *

الفصل الثالث عشر

الأَسْمَاءُ المُتَّصِلَةُ بالأَفْعَالِ

والصنف الخامس عشر من أصناف الاسم هو: **(الأَسْمَاءُ المُتَّصِلَةُ بالأَفْعَالِ)**، أي: المتضمنة للمعنى النسبي، أي: الحدث، أو كون معناها نفس الحدث، فإن الحدث جزء مدلول الفعل، وجزء مدلول المشتقات، ونفس مدلول المصدر؛ لذا فهي تعمل عمل الفعل.

* * *

المبحث الأول

المصدر

(**المَصْدَرُ**) قدَّمه لأنه أصل الاشتقاق، وعرَّفه على المذهب البصري المختار، فقال:

(**هُوَ الاسْمُ الذي يُشْتَقُّ مِنْهُ الفِعْلُ**) وشبهه اشتقاقًا صغيرًا، وهو رد لفظ إلى آخر مع الترتيب، كالناطق من النطق، أو كبيرًا وهو ما ذُكر إلا أنه لا ترتيب فيه كما في جَبَذَ وجَذَبَ، أو أكبر وهو ما ليس فيه جميع الأصول، كما في ثَلَمَ وثَلَبَ.

وإنما كان المصدر أصلًا للفعل؛ لأن كل فرع يصاغ من أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة، وهي الغرض من الصوغ كالباب من الساج، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل، فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الغرض من وضع الفعل؛ لأنه كان يحصل في قولك: لزيدٍ ضَرْبٌ نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه الحصر، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر، أي: الحدث، وبوزنه على الزمان، وأيضًا أنه سُمِّي مصدرًا؛ لصدور أشياء عنه.

عمل المصدر:

واعلمْ أن المصدر يعمل منونًا (مجردًا) وهو القياس؛ لأنه يشبه الفعل بكونه

نكرة كقوله تـعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾(١)، وقد أشار إليه بقوله:

(وَيَعْمَلُ)، أي: المصدر ماضيًا كان أو مستقبلًا، لازمًا كان أو متعديًا **(عَمَلَ فِعْلِهِ نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا، وَمِنْ ضَرْبِ عَمْرًا زَيْدٌ)** كما يعمل معرفًا باللام وهو قليل بل نادر، نحو قولك: «زيدٌ كثير العطاء إخوانه»، كما يعمل مضافًا، وهو أكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾(٢)، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(وَيُضَافُ إِلى الفَاعِلِ فَيَبْقى المَفْعُولُ مَنْصُوباً، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا)، والفاعل حينئذٍ مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

(أَوْ) يضاف **(إِلى المَفْعُولِ فَيَبْقَى الفَاعِلُ مَرْفُوعًا، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عَمرٍو زَيْدٌ)**، والمفعول حينئذٍ منصوب محلًّا، ويجوز حينئذٍ مراعاة محله، بل هو حسن كما صرح به ابن مالك، فتقول: «عجبت من شُربِ زيدٍ الظريفُ»، ولكن الأحسن مراعاة اللفظ، فتقول: «عجبت من شُربِ زيدٍ الظريفِ».

شروط إعمال المصدر:

اعلم أنه يشترط لإعمال المصدر شروط، وقد أشار المصنف لبعضها، فقال:

(وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ)، أي مفعوله، فلا يُقال: زيدًا ضربك خير له، كما لا يُقال: زيدًا أن تضرب خير له؛ لأنه يشترط لإعماله أن يحل محله (أن) المصدرية والفعل إذا أريد به الماضي أو المستقبل، أو (ما) المصدرية والفعل إذا أريد به الحال.

وأجاز الرضي تقديم معموله الظرفي، واختاره السعد وغيره؛ لتوسعهم فيه، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾(٣).

---

(١) البلد/ الآية ١٤، وجزء من الآية ١٥.

(٢) البقرة/ من الآية ٢٥١.

(٣) الصافات/ من الآية ١٠٢.

ويشترط أيضًا أن لا يكون مصغرًا، ولا بتاء الوحدة كـ«ضربة»، أما التي من بُنية الكلمة فلا تضر كـ«رحمة»، ولا مفصولًا من معموله، فلا يجوز أعجبني ضربك المبرحُ زيدًا؛ لأن معموله كالصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما، ويشترط أيضًا أن يكون مفردًا.

* * *

المبحث الثاني

اسم الفاعل

(وَ) الثاني من الأسماء المتصلة بالأفعال (**اسْمُ الفَاعِلِ**)، وهو ما دلَّ على فاعل الحدث، وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدوث.

عمل اسم الفاعل بقسميه:

وينقسم إلى مقرون بـ(أل) الموصولة، ومجرد عنها:

فالأول يعمل مطلقًا، نحو: «الضاربُ زيدًا أمسِ».

والثاني لا يعمل إلا بأربعة شروط، وقد أشار إليه بقوله:

(**يَعْمَلُ**)، أي: اسم الفاعل المنون، وهو خلاف الأصل (**عَمَلَ يَفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ**)، فإن كان فعله لازمًا فهو مثله، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، فـ(قائم) رفع ضميرًا يعود على زيد، فهو نظير «يقوم زيدٌ»، وإن كان متعديًا، فإنه ينصب مفعولًا أو أكثر، نحو: «سعيد مكرمٌ عثمانَ»، فإنك تقول في الفعل: «سعيد يكرم الضيفَ»، ونحو: «خالدٌ معطٍ زيدًا درهمًا»، تقول في الفعل: «خالد يعطي زيدًا درهمًا»، وذلك لأنه في حالة التنوين يشبه الفعل المضارع من حيث الحروف والحركات والسكنات، فإنَّ (ضَارِب) مثل (يَضْرِب)، فيعطى حكمه، لكن بأربعة شروط:

الأول ـ أن يكون مُعتمدًا (مسبوقًا) على ما يُقرِّبه من الفعل، كالاستفهام، أو

النفي، أو النداء، أو موصوف، أو مبتدأ، أو باسم يكون هو حالًا منه، نحو: «يَخطُبُ عليٌّ رافعاً صوتَهُ».

الثاني ـ أن لا يُصغر.

الثالث ـ أن لا يوصف قبل عمله، فلا يصح: «يُقبل راكبٌ مسرعٌ سيارةً»، فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز، نحو: «يقبل راكبٌ سيارةً مسرعٌ».

الرابع ذكره المصنف بقوله: (**إذا كَانَ بِمَعْنَى الحَالِ والاسْتِقْبَالِ**)، أي: والاستمرار أيضًا، وإنما اشترط ذلك؛ لأنه إنما عمل لمشابهته المضارع، فيلزم أن لا يخالفه في الزمان، سواء كان مفردًا، وذلك (**نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ عَمرًا اليَومَ أَوْ غَدَاً**)، أو مثنى أو مجموعًا، وذلك نحو: «هما ضاربان زيدًا، وهم ضاربون عمرًا اليوم، أو غدًا»، (**وَلَوْ قُلْتَ أَمْسِ لَمِ يَجُزْ**) أن يعمل في المفعول؛ إذ لا بدَّ من أن يصح وقوع المضارع موقعه، نحو: «كان زيد ضاربًا عمرًا أمسِ»؛ لصحة «كان زيد يضرب» بخلاف «هذا ضارب زيدًا أمسِ»؛ لعدم صحة يضرب بدله، (**إلَّا إذا أُريدَ بِهِ**)، أي: اسم الفاعل (**حِكَايَةُ حالٍ مَاضِيةٍ**)، فإنه يجوز أن يعمل حينئذٍ.

حكاية الحال:

وحكاية الحال فيها طريقتان: المشهورة، وهي أن يُقدر الفعل الماضي واقعًا في زمن التكلم (أي: استدعاء الحدث الماضي).

والثانية: أن يُقدر المتكلم نفسه موجودًا في زمن وقوع الفعل (أي: العودة إلى زمن الحدث)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1]، وقال البعض: لاحاجة إلى الحكاية؛ لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن، فيجوز أن يلاحظ في (باسط) جانب الحال فيعمل.

---

(١) الكهف/ من الآية ١٨.

واعلم أن مثل اسم الفاعل في هذا العمل صيغ المبالغة، والقياسي منها خمس: فعَّال، ومِفْعَال، وفعول، وفعيل، وفَعِل.

* * *

المبحث الثالث

اسم المفعول

(وَ) الثالث من الأسماء المتصلة بالأفعال (**اسْمُ المَفْعُولِ**)، وهو اسم من وقع عليه الفعل، بمعنى الحدوث.

و(**يَعْمَلُ عَمَلَ يُفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ**)[1] المبني للمجهول، سواء كان ثلاثيًا (**نَحْوُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلامُهُ**)، أو رباعيًا، نحو: «زيدٌ مدحرجٌ بيده الحجر»، أو خماسيًا، نحو: «زيد منتظرٌ مجيئُه»، أو سداسيًا، نحو: «زيد مستخرجٌ متاعُه»، ويشترط له ما اشترط لاسم الفاعل، كما قال ابن مالك:

وكل ما قرر لاسم الفاعل ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

* * *

(١) في رفعه لما ناب عن الفاعل، لا يحتاج إلى اشتراط زمن، وفي نصبه مفعولًا يحتاج أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال كاسم الفاعل.

المبحث الرابع

الصفة المشبهة

(وَ) الرابع من الأسماء المتصلة بالأفعال (**الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ**) باسم الفاعل المتعدي لواحد في دلالتها على حدث ومن قام به، لكن على معنى الثبوت[1]، وفي الإفراد، والتذكير، والتثنية، والجمع، وصيغها ليست قياسية، وذلك (**نَحْوُ: كَرِيمٌ وَحَسَنٌ**)، و«صَعْبٌ»، و«شَديد»، وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة، وذلك كـ«أسود، وأبيض»، و«أدعج، وأعور».

عمل الصفة المشبهة:

و(**عَمَلُهَا كَعَمَلِ فِعْلِهَا**) المعدى لواحد؛ لأنها مُشبَّهةٌ به، ويُستحسَنُ فيها أن تُضافَ إلى ما هوَ فاعلٌ لها في المعنى (**نَحْوُ: زَيْدٌ كَرِيمٌ حَسَبُهُ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ**).

ولكَ في معمولها أربعةُ أوجُهٍ:

الأول ـ أن ترفعهُ على الفاعليّة، نحو: «عليٌّ حسَنٌ خُلقهُ، أو حسَنٌ الخُلُقُ، أو الحسنُ خُلقهُ، أو الحسنُ خُلُقُ الأبِ».

الثاني ـ أن تنصبهُ على التّشبيهِ بالمفعولِ به، إن كان معرفةً، نحو: «عليٌّ حسنٌ خُلقَهُ، أو حَسَنٌ الخُلُقَ، أو الحسنُ الخُلُقَ، أو الحَسَنُ خُلُقَ الأبِ».

---

(١) لذا لم يشترط في عملها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنهما من خواص الحدوث.

الثالث ـ أن تنصبهُ على التمييز، إن كانَ نكرةً، نحو: «عليٌّ حسنٌ خُلقًا، أو الحسَنُ خُلقًا».

الرابع ـ أن تجرَّهُ بالإضافة، نحو: «عليٌّ حسَنُ الخُلُقِ، أو الحسنُ الخُلُقِ، أو حسنُ خُلُقِهِ، أو حسَنُ خُلقِ الأبِ، أو الحسنُ خُلُقِ الأبِ».

واعلم أنهُ تمتنعُ إضافةُ الصفة إذا اقترنتْ بـ(أل)، ومعمولها مُجَرَّدٌ منها ومنَ الإضافة إلى ما فيه (أل)، فلا يُقالُ: (عليٌّ الحسنُ خُلقهِ، ولا العظيمُ شدَّة بأسٍ)، ويقال: «الحسنُ الخُلُقِ، والعظيمُ شدَّةِ البأسِ».

الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:

وتخالف اسم الفاعل في أمور، منها:

الأول ـ عدم جواز تقدم معمولها عليها؛ لفرعيتها، فلا تقول: محمدٌ الوجه حسنٌ، بخلاف غير معمولها كالجار والمجرور، فيجوز تقديمه عليها كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، فشبه الجملة: (على كل شيء) متعلِّق بالصفة المشبهة (قدير).

الثاني ـ لا بدَّ أن يكون معمولها ذا سببية، أي تعلق وارتباط بموصوفها، نحو: «محمد شجاعٌ قلبه».

الثالث ـ يستحسن الجر بها، نحو: «طاهرُ الذيلِ»، أي: طاهرٌ ذيلُه، واسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك، فلا يقال: خليلٌ مُصيبُ السَّهم الهَدف، أي: مُصيبٌ سهمُه الهدف.

الرابع ـ صوغها من الفعل اللازم، بخلافه.

---

(١) الأنعام/ من الآية ١٧.

الخامس ـ عدم لزوم جريها على وزن المضارع في حركاته وسكناته، إلا إذا صِيغتْ من غير الثلاثيِّ المجرَّد، واسم الفاعل يجب فيه ذلك.

* * *

المبحث الخامس

أفعل التفضيل

(وَ) الخامس من الأسماء المتصلة بالأفعال (**أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**)، وهو الاسم المشتق على وزن (أفعل) من فعل ثلاثي، غير مزيد فيه، متصرف، غير مبني للمجهول، قابل معناه للكثرة، غير لازم للنفي، ليس بعيب ولا لون؛ لزيادة صاحبه على غيره.

فخرج بـ(المتصرف) الجامد، فلا يُقال: أنعم، وأليس.

وخرج بـ(قابل معناه للكثرة)، نحو: غربت وطلعت، فلا يُقال: (الشمس اليوم أغرب منها أمس).

وخرج بـ(غير لازم للنفي)، نحو: (ما نبس بكلمة)، فلا يقال: هو أنبَسُ منك.

وخرج بـ(ليس بعيب ولا لون) العيوب الظاهرة والألوان، فلا يقال: هو أعور منه، ولا أسمر منه، وأما العيوب الباطنة فيبنى منها، نحو: «فلان أبلد من فلان، وأجهل منه».

ويتوصل إلى التفضيل مما لم يستوف هذه الشروط بذكر مصدره منصوبًا على التمييز بعد كلمة (أشد)، أو (أكثر) ونحوهما مما يدل على الكثرة، نحو: «هو أسرع انطلاقًا، وأشد سمرة، وأقبح عورًا».

وإنما لم يبن من الألوان والعيوب الظاهرة؛ لأن غالبها تأتي أفعالها على (أفعل)،

و(أفعال)، أي مزيدة، وقيل لأنها جرت مجرى الأعضاء الثابتة كاليد والرجل، أي فلا يتعجب منها.

وهو (**لا يَعْمَلُ فِي**) الاسم (**الظَّاهِرِ**)(١)؛ لمخالفته اسم الفاعل؛ لأن أصل استعماله بـ(من)، وما دام كذلك فلا يُثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث.

مسألة الكحل:

(**فَلَا يُقَالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ**)، أي: على أن أفضل صفة لرجل مجرورًا بالفتحة، وأبوه فاعله، لما يلزم من الفصل بين العامل الضعيف وهو (أفعل) ومعموله وهو (أبوه) بأجنبي وهو (منه)، بل يتعين على الراجح القياسي كون (أبيه) مبتدأ مؤخرًا، و(أفضل) خبرًا مقدمًا إلا في مسألة الكحل المشهورة، وهي قولهم: (ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ)، وقولهم: (مَا من أَيَّام أحب إِلَى الله فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ في عشر ذِي الحجَّة)(٢)، وضابط هذه المسألة: صحة حلول فعل بمعنى اسم التفضيل محله، ويقع بعد نكرة تقدم عليها نفي، أو نهي، أو استفهام، وكان مرفوعه أجنبيًا ـ أي لم يتصل بضمير الموصوف ـ مفضلًا على نفسه باعتبارين مختلفين، فإذا وجد كل هذا، اطرد رفعُه الظاهر.

---

(١) وهو ما قابل المستتر، فيشمل الضمير المنفصل.

(٢) (أحب) أفعل تفضيل، وهو خبر عن أيام إن كانت (ما) تميمية، وخبرها إن كانت حجازية، ومرفوع (أحب) وهو الصوم أجنبي من الموصوف وهو الأيام، أي لم يتصل بضميره. والصوم مفضل على نفسه باعتبار محلين، فباعتبار كونه في عشر ذي الحجة فاضل، وباعتبار كونه في غيرها مفضول، ففضِّل الصوم على نفسه باعتبار محلين: عشر ذي الحجة وغيرها. وإنما رفع الظاهر ولم يجعل مبتدأ؛ لئلا يلزم الفصل بين (أفعل)، و(من) بالأجنبي، وهو الصوم. (مستفاد من حاشية العدوي على شرح الشذور).

بعض أحكام اسم التفضيل:

ثم أشار المصنف إلى بعض أحكامه، فقال:

(وَيَلْزَمُهُ التَّنْكِيرُ) إذا كان **(مَعَ مِنْ)** ويكون حينئذٍ مفردًا مذكرًا لا غير، نحو: «زيد أو هند أفضل من عمرو»، و«الزيدان أو الهندان أفضل من عمرو»، و«الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو»؛ وذلك لأن «مِن» كأنها من تمام الكلمة؛ لأن أصل استعماله بها، فلو ثُنِّي، أو جُمع، أو أُنث لكان كتثنية الاسم، وجمعه، وتأنيثه قبل كماله، ولذلك قالوا: لابدَّ من أن يتصل به ـ أي المجرد ـ (مِنْ)، ويمتنع حذفها بلا دليل، وأما بدليل فكثير إذا كان أفعل التفضيل خبرًا كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾[(١)]، أي: منك.

ولا بُدَّ من أن لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي، بل بمعمول أفعل كقوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ﴾[(٢)].

واختلفوا في (مِنْ) هذه، هل هي لابتداء الغاية، أو للمجاوزة، اختار ابن مالك الثاني.

(فَإِذا فَارَقَتْهُ) مِنْ **(فَالتَّعرِيفُ)**، أي: فالواجب تعريفه **(بالَّلامِ، أوْ)** بـ**(الإِضَافَةِ)**، وذلك **(نَحْوُ: زَيْدٌ الأَفْضَلُ، وَأَفْضَلُ الرِّجالِ)**.

فالحاصل أن أفعل التفضيل يجب أن يكون مستعملًا مع أحد الأمور الثلاثة: مِنْ، أو اللام، أو الإضافة؛ لأنه لابدَّ له من مفضل عليه، وذكر المفضل عليه لا يمكن إلا بأحد هذه الطرق، فلا يجوز الجمع بين اثنين منها، نحو: «زيد الأفضل من عمرو»، ولا

---

(١) الكهف/ من الآية ٣٤.

(٢) الأحزاب/ من الآية ٦.

ترك الجميع، نحو: «زيد أفضل»، إلا إذا عُلم كقول المكبر: «الله أكبر»، أي من كل شئ.

(وَمَادَامَ مُنَـكَّرًا)، أي: بأن كان مع (مِنْ) كما تقدم **(اسْتَوى فِيهِ الذكُورُ وَالإِنَاثُ وَالمُفْرَدُ والاثْنَانِ والجَمْعُ)**؛ لما تقدم؛ ولأنه يشبه أفعل التعجب في اللفظ والمعنى، أي: المبالغة، ولذلك لا يبنى إلا مما يبنى منه أفعل التعجب، أي الفعل الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب ظاهر، وأفعل التعجب لا يُثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث؛ لأنه فِعْلٌ، فكذلك ما يشبهه.

ومثله ـ أي المجرد ـ المضاف لنكرة، نحو: «زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نسوة»؛ لأنه منكَّرٌ مثله.

(فَإِذا عُرِّفَ باللام أُنِّثَ وُثُنِّيَ وَجُمِعَ)، أي: يلزم أن يكون مطابقًا لمن هو له، وذلك لأن قرنه باللام أضعف الشبه بأفعل التعجب، تقول: «زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والهندان الفضليان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات» بجمع التصحيح، أو «الفُضَّل» بجمع التكسير.

(وَإِذا أُضِيفَ) لمعرفة **(سَاغَ)**، أي: جاز **(فِيهِ الأَمْرَانِ)**: المطابقة وعدمها، فأما المطابقة فلمشابهته لما فيه (أل) في خلوه عن لفظ (مِنْ)، ولضعف شبهه بالفعل لدخول الإضافة كقوله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[1]

وأما عدمها؛ فلشبهه بالذي مع (مِنْ) في ذكر المفضل عليه صريحًا، فتقول: «الزيدان أفضلا القوم، أو أفضل القوم» وهكذا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[2].

---

(١) الأنعام/ من الآية ١٢٣.

(٢) البقرة/ من الآية ٩٦.

قال ابن هشام في شرح الشذور: وترك المطابقة أولى، وبالغ ابن السراج فذهب إلى وجوب تركها، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[1].

* * *

(١) هود/ من الآية ٢٧.

الباب الثاني

الفعل

الباب الثاني

الفعل

(بَابُ الفِعْلِ)، وهو لغةً: الحَدَث الذي يحدثه الفاعل، واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها، واقترنت بزمان وضعًا.

وقدَّمه على الحرف؛ لأصالته بوقوعه أحد جزأي الكلام، أي: المُسند.

وعرَّفه المصنف ببعض خواصه، فقال: (وَهُوَ مَا صَحَّ أَنْ يَدْخُلَهُ قَدْ) الحرفية، وهي مشتركة بين الماضي والمضارع، وسبب الاختصاص؛ أنها لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتقليل الفعل في الاستقبال، وهما لا يوجدان إلا في الفعل، (وَحَرْفَا الاسْتِقْبَالِ)، أي: السين وسوف، وكذا (أن)، و(لن) كما سيأتي بيانه في باب الحرف، (وَالجَوَازِمُ) الآتي بيانها، فهي مختصة بالفعل؛ لثقله، كما أنها وحروف الاستقبال لاتوجد إلا في الفعل، وحروف الاستقبال والجازم مختصة بالفعل المضارع، (وَاتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ البَارِزُ)، أي: الألف، والواو، والياء، والنون؛ لأنهن فواعل، والفاعل لا يكون بالأصالة إلا للفعل، (وَتَاءُ التَّأْنِيثِ)، أي: الدالة على تأنيث المسند إليه (الساكِنَةُ)[1] أصالةً؛ لثقل الفعل، ولأنها دليل تأنيث الفاعل، وقد بيَّنا أن الفاعل إنما يكون بالأصالة للفعل، وهذا وماقبله مختص بالماضي، ولا يضر تحريكها لعارض

---

(١) أما المتحركة فهي من خواص الاسم، كطلحة.

كالتقاء الساكنين كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[(١)]، وترك المصنف ما يختص بالأمر وهو قبول ياء المخاطبة، نحو: «اضربي».

ثم مثَّل لما ذكره على اللف والنشر المرتب، فقال:

(**نَحْوُ: قَدْ ضَرَبَ**) زيدٌ، وقد يضرب، (**وَسَيَضْرِبُ**) زيدٌ (**وَسَوْفَ يَضْرِبُ**)، ولن يضرب، وأن يخرج، (**وَلَمْ يَضْرِبْ**) زيدٌ، (**وَضَرَبْتُ**)، وضربتَ، وضربتِ، (**وَضَرَبَتْ**) هي.

وقد ذكر أنواع الفعل مجملة مثل ما صنع في الاسم، فقال:

(**وَأَصْنَافُهُ**)، أي: أنواعه المذكورة هنا أحد عشر، الأول (**المَاضِي وَ**) الثاني (**المُضَارِعُ، وَ**) الثالث (**الأَمْرُ، وَ**) الرابع (**المُتَعَدِّي، وَ**) الخامس (**غَيرُ المُتَعَدِّي، وَ**) السادس (**المَبْنِيُّ لِلمَفْعُولِ، وَ**) السابع (**أَفْعَالُ القُلُوبِ، وَ**) الثامن (**الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ، وَ**) التاسع (**أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ، وَ**) العاشر (**أَفْعَالُ المَدْحِ، وَالذَّمِ، وَ**) الحادي عشر (**فِعْلَا التَّعَجُبِ**).

* * *

(١) يوسف/ من الآية ٥١.

الفصل الأول

الفعل الماضي

ثم ذكر أصناف الفعل مفصلة على اللف والنشر المرتب؛ ليكون أدخل في النفس فقال معرفًا لها، ومبينًا أحكامها، مقدمًا الماضي؛ لسبق مدلوله، فقال:

(المَاضِي: هُوَ الذي يَدُلُّ) وضعًا دلالة مطابقية **(عَلى حَدَثٍ)** وجد **(فِي زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ)**، أي: على حدث مقيد بكونه مقترنًا في الوضع بزمان سابق على تلفظك به، وذلك **(نَحْوُ: ضَرَبَ)**، فإنه دال وضعًا على الحدث والزمان فقط، وأما دلالته على الفاعل والمكان فهي التزامية.

ثم ذكر حكم الفعل الماضي، فقال: **(وَهُوَ)**، أي: الفعل الماضي **(مَبْنِيٌّ عَلى الفَتْحِ)**، أما بناؤه فلا يُسأل عنه؛ إذ هو الأصل في الأفعال؛ لأنها آلات لإعراب الأسماء كالحروف، وأما كونه على حركة؛ فلمشابهته المضارع من حيث وقوعه صفة، وصلة، وحالًا، وخبرًا، وأما كونه خصوص الفتح؛ فلثقل الفعل لفظًا(١) ومعنى(٢)، فناسبته خفة الفتح، ثم إذا كان صحيح الآخر كان الفتح ظاهرًا كـ«ضربَ»، وإذا كان آخره معتلًا كان الفتح مقدرًا، نحو: «سعى، ورمى».

واعلم أن بناء الماضي لا خلاف فيه، وإنما الخلاف فيما بُني عليه، فقيل: إنه بُني

---

(١) لأنك لاتجد فعلاً ثلاثيًا ساكن الأوسط بالأصالة.

(٢) لدلالته على المصدر، والزمان، وطلبه المرفوع دائماً، والمنصوب كثيرًا.

على الفتح في سائر أحواله، ظاهرًا، نحو: «ضَرَبَ»، أو مُقدرًا للتعذر، نحو: «رمى»، أو للثقل، نحو: «ضربْتَ»، أو للمناسبة كـ«ضربُوا»، وهو الذي عليه الجمهور، ورجحه المحققون.

وذهب المصنف في رأي مرجوح إلى أنه إن اتصلت به واو الجماعة يُبنى على الضم، وإن اتصل به ضمير رفع متحرك يُبنى على السكون، حيث قال: **(إلَّا إذا عَرَضَ)**، أي: دخل **(عَلَيْهِ مَا يُوجِبُ سُكُونَهُ)**، أي: بناءه على السكون[1]، وذلك إذا اتصلت به تاء الفاعل، أو نون النسوة، نحو: «ضَرَبْتَ»، و«النساء ضَرَبْنَ»، وذلك لكراهية توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، فإن الفاعل كالجزء من الفعل، بخلاف المفعول فإنه كالمنفصل، ولذلك لم يغير ما قبله، نحو: «ضَرَبَكَ»، **(أَوْ ضَمَّهُ)**، أي بناءه على الضم، وذلك لمجانسة الواو، لفظًا كـ«ضربُوا»، وتقديرًا كـ«رمَوا»، وعلى المذهب الراجح هو مبني على الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

* * *

(١) الراجح أنه أسكن للتخفيف، ويكون مبنيًا على فتح مقدر منع من ظهوره كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وقيل: إنما أسكن آخر الفعل تمييزًا للفاعل من المفعول في نحو: اكرمْنا (بالسكون) وأكرمَنا (بالفتح)، وحملت التاء ونون النسوة على (نا)؛ للمساواة في الرفع والاتصال.

الفصل الثاني

الفعل المضارع

ولما تكلم على الفعل الماضي، أخذ يتكلم على الفعل المضارع، فقال:

(**المُضَارِعُ: هُوَ ما اعتَقَبَ**)، أي: جاء متعاقبًا (**فِي صَدْرِهِ**)، أي: أوله (**إِحْدَى الزَّوائِدِ الأَرْبَع**) وهي حروف كلمة (أنيت)، وسميت زوائد؛ لزيادتها عن حروف الفعل، وخصت لأنها أخف من غيرها، وقد مثَّل لها بقوله: (**نَحْوُ: يَفعَلُ**)، و«يفعلان، ويفعلون، ويفعلن»، (**وَتَفْعَلُ**)، و«تفعلان، وتفعلون، وتفعلين»، (**وأَفْعَلُ**) للدلالة على المتكلم، (**وَنَفْعَلُ**) للدلالة على المفرد المعظم نفسه، أو مع غيره.

والحاصل أن الفعل المضارع لا يجوز أن يخلو عن الحروف الأربعة جميعًا، ولا يجوز أن يجتمع فيه أكثر من واحد منها.

تنبيه:

يجب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أُسند إليهما، نحو: «سعِدَ الزيدان»، و«سعِد الزيدون» على اللغة المشهورة، وقد تلحق به على لغة بعض العرب، نحو: «قاما أخواك»، و«ضربوني قومك».

واعلمْ أن الأفعال الثلاثة ـ الماضي، والمضارع، والأمر ـ تشترك في أمر وهو الدلالة في نفسها على معنى مقترن بزمن، وتفترق بالعلامات والخصوصيات:

فالماضي يختص بدلالته على زمن مضى قبل زمنك الذي أنت فيه قبل التكلم، وسيأتي أن الأمر يختص بدلالته على زمن مستقبل فقط، أما المضارع فقد اختلف فيه:

* فذهب الرضي إلى أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، واعتمده البدر الدماميني، واختاره السيوطي؛ لتبادر الحال عند الإطلاق أي التجرد عن القرائن، كما هو شأن الحقيقة.

* وذهب بعضهم إلى عكس ذلك.

* أما المصنف فله مذهب ثالث مفاده أن مدلول المضارع كل من الزمانين، فهو مشترك بينهما حيث قال: (**وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الحَاضِرُ**)، أي الحال، وهو الزمن الذي أنت فيه وقت التكلم (**وَالمُسْتَقْبِلُ**) بفتح الباء أو كسرها، والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه، وما عليه المصنف هو الأصح كما صرح به جماعة من المحققين[١]؛ لأنه يطلق عليهما إطلاق كل مشترك على أفراده، ومحل ذلك عند عدم القرينة المخصصة للحال أو الاستقبال، ولذا قال: (**إِلَّا إِذا دَخَلَهُ اللَّامُ**)، أي: لام الابتداء، نحو: «إنَّ زيدًا ليفعل»، أي: فإنه يختص بالحال؛ لأنه حينئذ أشبه «إنَّ زيدًا لفاعل».

وقد تتمحض اللام للتوكيد ويضمحل عنها معنى الحالية كما في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[٢]، ومثل اللام ما إذا أتى بلفظة (الآن) بعده، أو ما في معناها، نحو: «الساعة، واللحظة».

ثم عطف على قوله اللام قوله: (**أَوْ سَوْفَ**)، كقوله تعالى: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٣]،

---

(١) بل صرح ابن كمال باشا في شرح المراح بأن هذا المذهب هو الصحيح.

(٢) الضحى/ الآية ٥.

(٣) هود/ من الآية ٩٣.

فإن المضارع حينئذ يختص بالاستقبال، ومثلها السين، كقوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١).

والمختار أن السين ليست مقتطعة من سوف خلافًا للكوفيين وابن مالك، وأنهما متساويان كما عليه ابن مالك خلافًا للبصريين، حيث فرقوا بينهما بأن سوف للزمن البعيد، والسين للقريب، واستدل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾(٣).

وقد يجاب: بأنه يمكن أنَّ المعبر في حقهم بالسين هم السابقون الأولون بخلاف المعبر في حقهم بسوف.

ومثل ذلك أيضًا ما إذا اقترن بحرف من حروف النصب، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(٤)، ومثل ذلك أيضًا نحو قولك: «في غدٍ يسافر زيدٌ».

رفع الفعل المضارع:

قد علمت مما تقدم، أنَّ الأصل في الأفعال البناء، ولكن لما شابه المضارعُ الاسمَ في الإبهام (العموم)، ثم التخصيص(٥) بدخول ما ذُكر عليه أعرب مخالفًا لسائر الأفعال، ولذا قال المصنف:

(وَيُعْرَبُ) المضارع (بالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالجزْمِ)، أي: مكان الجر، فأما الرفع

---

(١) القلم/ من الآية ٤٤.

(٢) النساء/ من الآية ١٤٦.

(٣) النساء/ من الآية ١٦٢.

(٤) طه/ من الآية ٩١.

(٥) لأن الاسم أيضًا يحتمل العموم والخصوص، كرجل والرجل.

والنصب؛ فلأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، وأما اختصاصه بالجزم؛ فلانحطاط رتبة الفعل عن الاسم؛ إذ هو متطفل عليه في الإعراب؛ لمشابهته إياه.

ومحل إعراب المضارع مالم تتصل به نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[1]، أو نون النِّسوة كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[2]، وإلا فيبنى على الفتح في الأول، وعلى السكون في الثاني.

واعلمْ أنه اختلف في رافع المضارع:

فقال الكسائي: أحرف المضارعة؛ لأن الرفع حدث بها، وردَّ بأن جزء الشيء لا يعمل فيه.

وقال ثعلب: أنه نفس المضارعة، وردَّ عليه بأنها إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه.

وقال البصريون: وقوعه موقع الاسم، وعليه المصنف حيث قال:

(**وَارتِفَاعُهُ**)، أي: المضارع (**بِمَعْنىً**)، أي: بعامل معنوي نظير المبتدأ (**وَهُوَ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ**)، أي: وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم موقعه، وذلك (**نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ**) كما نقول: زيد ضارب؛ لأن ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الأسماء، فأعطيَ أسبق إعرابه وأقواه وهو الرفع.

وقال الكوفيون: إنه مرفوع بالتجرد من الناصب والجازم، واختاره ابن مالك؛ لسلامته من النقض، وصححه المحققون.

---

(١) يوسف/ من الآية ٣٢.

(٢) البقرة/ من الآية ٢٣٣.

نصب الفعل المضارع:

(وانتِصَابُهُ)، أي: المضارع، صحيحًا كان، أو معتلًا **(بأربَعَةِ أَحْرُفٍ)**، أي: بواحدٍ منها.

وقد مثَّل لأحرف النصب مقدمًا (أنْ)؛ إذ هي أم الباب؛ لأنها تنصب ظاهرةً ومقدرةً، والنصب بها محل اتفاق، وهي لا تخلو من أن يكون قبلها فعلُ (علمٍ، أو ظنٍ)، أو غيرهما:

فإن كان غيرهما فتكون ناصبة **(نَحْوُ)**: أعجبني **(أَنْ يخْرُجَ)** زيدٌ، أي: خروجه، فلا بُدَّ من كونها مصدرية.

وإن كان فعل (العلم)، فليست بناصبة، بل مخففة من المثقلة، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[1]، وزيادة السين؛ للفرق بينه وبين (أنْ) الناصبة.

وإن كان فعل (الظن)، جاز الوجهان، نحو: «ظننت أنْ يقومَ، وأنْ سيقومُ».

(وَ) الحرف الثاني هو (لن)، نحو: **(لَنْ يَضْرِبَ)** زيدٌ، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[2]، وهي تنصب المضارع، وتنفي معناه، وتخلصه للاستقبال.

(وَ) الحرف الثالث هو (كي) المصدرية، وشرطها أن يتقدمها اللام لفظًا، كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾[3]، أو تقديرًا، نحو: **(كي يُكْرِمَ)** زيدًا.

(وَ) الحرف الرابع هو (إذن)، ويشترط لعملها ثلاثة شروط:

الأول ـ أن تكون مصدرة، فلا تعمل في نحو قولك: (أنا إذن أكرمُك).

---

(١) المزمل/ من الآية ٢٠.

(٢) طه/ من الآية ٩١.

(٣) الحديد/ من الآية ٢٣.

الثاني ـ أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا، فلو حدثك شخصٌ بحديث، فقلت له: إذن تصدقُ رفعتَ؛ لأنك تريد به الحال، والعوامل الناصبة لاتعمل فيه.

الثالث ـ أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، وكذا (لا) النافية، وأجاز البعض الفصل بغيرهما، ومثالها نحو قولك: (**إِذَنْ يَذْهَبَ**) زيدٌ.

نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة وجوبًا:

ولما تكلم على ما ينصب المضارع بنفسه، أخذ يتكلم على ما ينصبه بـ(أن) مضمرة بعده، فقال:

(**وَيُنْصَبُ**) المضارع (**بِإِضْمَارِ أَنْ**)، أي: بـ(أن) مضمرة وجوبًا (**بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ**)، وجعلها بعضهم ستة بعدِّ (لام كي)، و(لام الجحود) اثنين، والمصنف نظر إلى أن اللام شاملة لهما.

(**وَ**) هذه الأحرف الخمسة (**هِيَ**):

الأول ـ (**حَتَّى**) الجارة التي بمعنى (إلى)، أو (لام التعليل)، وهي حرف بالاتفاق، وهي تجر المصدر المنسبك من (أن) ـ المضمرة بعدها وجوبًا ـ والفعل المضارع بعدها.

ومثال التي بمعنى (إلى) قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1]، أي: حتى رجوعِه، ومثال التي بمعنى (لام التعليل)، نحو: «أطعِ الله حتى تَفوزَ برضاهُ».

ولا ينصب الفعل بعدها إلا إذا كان مستقبلًا؛ لأن النصب بـ(أن)، وهي للاستقبال، فلو كان الفعل للحال للزم التناقض بين العامل ومعموله.

---

(١) طه/ الآية ٩١.

والاستقبال إمَّا أن يكون بالنسبة إلى كلام التكلم، وإمَّا بالنسبة إلى ما قبلها:

فإن كان الاستقبالُ بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها؛ وجب النصبُ؛ لأنَّ الفعلَ مُستقبلٌ حقيقةً، نحو: «صُمْ حتى تَغيبَ الشمس»، فغياب الشمس مُستقبلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم، وهو أيضًا مستقبلٌ بالنسبة إلى الصيام.

وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط، جاز النصب وجاز الرفع، وقد قُرِئَ قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[1] بالنصب بـ(أن) مضمرةً، باعتبار استقبال الفعل بالنسبة إلى ما قبله، لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول، وبالرفع على عدم تقدير (أن)، باعتبار أن الفعل ليس مستقبلًا حقيقةً؛ لأنَّ قول الرسول وقع قبل حكايةِ قوله، فهو ماضٍ بالنسبة إلى وقت التكلُّم؛ لأنه حكايةُ حالٍ ماضية، و(أن) لا تدخل إلا على المستقبل.

فإذا كان الفعل بعدها للحال، ومسببًا عمَّا قبلها، وفضلة، فيجب رفعه، نحو: «أُصغي الآن للمدرس حتى أسمعُ كلامه»، فالسماع وقع في نفس زمن التكلم، والسماع مسبَّبٌ عن الإصغاء، والجملة التي قبلها تامة المعنى.

ولا يجوز إظهار (أن) بعدها في شعر، ولا نثر.

(وَ) الثاني (**اللَّامُ**) أي لام الجرِّ، وهي شاملة للام (كي)، وهي الموضوعة للتعليل[2] كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[3]، وسميت لام كي؛ لأن (كي) تخلفها في إفادة التعليل.

وإضمار (أن) بعدها جائز، نحو: «جئتك لأن تكرمني»، وقد يجب إظهارها إذا

---

(١) البقرة/ من الآية ٢١٤.

(٢) أي التي يكونُ ما بعدها علةً لما قبلها وسببًا له، فيكون ما قبلها مقصودًا لحصول ما بعدها.

(٣) النحل/ من الآية ٤٤.

اقترن الفعل بلا، كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[١]؛ لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين، أي لام (كي)، ولام (لا النافية)؛ لأنه يصير «للا يكون»!

وتشمل كذلك لام الجحود، وهي المسبوقة بكونٍ ماضٍ منفي بـ(لم)، أو بـ(ما) كقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٢]، أي: لم يكن الله مريدًا لتعذيبهم، وإضمار (أن) واجب بعدها.

وإنما أضمرت (أن) بعد هذه الأحرف؛ لأنها حروف جر، وهي من عوامل الأسماء، والفعل لا يكون اسمًا إلا بتقدير (أن).

(وَ) الثالث (**أَوْ**) التي (**بِمَعْنَى إِلى أَنْ**)، نحو: «لألزمنك أو تقضيَني حقي»، ومثلها التي بمعنى (إلَّا أن)، نحو: «لأقتلن الكافر أو يسلمَ»، فإن المضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعدها وجوبًا[٣].

(وَ) الرابع والخامس (**وَاوُ الجَمْعِ**) التي بمعنى (مع)[٤]، و(**وَالفَاءُ**) التي للسببية[٥].

واحترز بذلك عن الواو والفاء اللتين لمجرد العطف، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا

---

(١) البقرة/ من الآية ١٥٠.

(٢) النساء/ من الآية ١٣٧.

(٣) قال في حواشي المغني: «وهذا أخذًا بالمعنى الظاهر في بادئ الرأي، وفي الحقيقة هي لأحد الشيئين: عطفت مصدرًا مؤولًا على مصدر متوهم، أي ليكونن لزوم مني وقضاء منك، وليكونن قتل مني أو إسلام منه».

(٤) وهي التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها.

(٥) وهي التي تفيد أن ما قبلها سببٌ لما بعدها، وأن ما بعدها مسببٌ عما قَبلها.

﴿يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1]، والتي للاستئناف، نحو: «اسألْ زيدًا فيخبرك»، أي: فهو يخبرك.

ويشترط مع ذلك أن يكونا واقعين (**فِي جَوابِ الأشْياءِ السِّتَّةِ: الأَمرِ، وَالنَّهيِ، وَالنَّفْيِ، والاسْتِفْهامِ، وَالتَّمَنِّي، وَالعَرْضِ**)، وسمي ما بعدهما جوابًا؛ لأن ماقبلهما من الأشياء المذكورة يتسبب عنه مابعدهما كتسبب الجواب عن الشرط، وزاد بعضهم على ذلك الدعاء، والتحضيض، والترجي، ونظمها في بيت، فقال:

مُر، وادعُ، وانه، وسَلْ، واعرض لحضِّهِمُ　　تمنَّ، وارج كذاك النفي قد كمُلا

وقد مثَّل لجميع ما تقدم بقوله:

(**نَحْوُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها، وَجِئْتُكَ لِتُكرِمَنِي، وَلأَلْزَمَنَّكَ أوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي، وَلاتأْكُلْ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ الَّلبَنَ، وَائْتِنِي فأُكْرِمَك**) بالنصب في جواب الأمر بـ(أن) مضمرة وجوبًا، وكذا يقال فيما يأتي.

ولا بدَّ في جواز النصب من كون الأمر صريحًا بأن يكون بالفعل، لا باسمه، ولا بالمصدر.

ويجوز في (تشرب) من (لاتأكلْ السمك وتشرب اللبن) الرفع، والنصب، والجزم[2]، (**وَلاَ تَطْغَوْا فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**) بنصب (يحلَّ) في جواب النهي، (**وَمَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا**) بالنصب في جواب النفي المحض، (**وَهَلْ أسأَلُكَ فتُجِيبَني**) بالنصب

---

(١) المرسلات/ الآية ٣٦.

(٢) فإن أردت النهي عن الأمرين معًا، جزمت ما بعد الواو؛ لأنها حينئذ للعطف، وإن أردت النهي عن الجمع بينهما، نصبت ما بعدها، لأنها حينئذ للمعية، وإن أردت النهي عن الأول وحده، وإباحة الآخر، رفعت ما بعدها؛ لأنها حينئذ للاستئناف، ويكون المعنى: «لا تأكل السمك، ولك أن تشرب اللبن».

في جواب الاستفهام، ولابدَّ أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، نحو: «هل أخوك زيدٌ فأكرمُه»، (**وَلَيْتَنِي عِنْدَكَ فَأَفُوزَ**) بنصب أفوز في جواب التمني، (**وَأَلَا تَنْزِل بِنا فَتُصِيبَ خَيْرًا مِنَّا**) بالنصب في جواب العرض، ومثله التحضيض كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ﴾[1]، ومثل الفاء في جميع ما ذكر الواو، فكل ما كان مثالًا لفاء السببية يصح أن يكون مثالًا لواو المعية.

وينصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء؛ لأن ما قبلهما في غير النفي إنشاء، وما بعدهما إخبار، وعطف الإخبار على الإنشاء غير مناسب، فيجب أن يؤول ما قبلهما بما هو في معناه، وحينئذٍ يصير المعطوف عليه بالضرورة اسمًا، فيلزم أن يجعل المعطوف ـ أي المضارع ـ أيضًا في تأويل الاسم، وذلك لا يمكن إلا بإضمار (أن)، وأما في النفي؛ فلحمله على النهي؛ لأنهما أخوان من حيث إنهما يدلان على ترك الفعل.

نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة جوازًا:

وينتصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد حروف العطف الآتية إذا سُبقت باسم خالص[2]:

١. الواو، نحو قول ميسون:

* ولُبْسُ عباءةٍ وتـقرَّ عيني *

(١) المنافقون/ من الآية ١٠.

(٢) أي جامد غير مشتق، وليس في تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة؛ لأن الفعل لا يُعطفُ إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله، كأسماء الأفعال والصفات التي في الفعل، فإن وقع الفعلُ في موضع اقتضى فيه عطفَه على اسمٍ محضٍ قُدّرت (أَن) بينه وبين حرف العطف، وكان المصدرُ المؤوّل بها هو المعطوف على اسم قبلها.

٢. الفاء، نحو:

* لولا توقع معتر فأرضيَه *

٣. أو، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[1] بنصب (يرسلَ).

٤. ثمَّ، نحو قوله:

* إني وقتْلي سُلَيكًا ثم أعقلَه *

أي: قتلي سُليكا ثم عقلي إياهُ.

جزم الفعل المضارع:

ولما تكلم المصنف على انتصاب المضارع، أخذ يتكلم على انجزامه، وهو ينجزم بحروف وأسماء، فبدأ بالحروف، فقال:

(وانْجِزامُهُ)، أي: المضارع **(بِخَمْسَةِ أَحْرُفٍ)**، أربعة منها تجزم فعلًا واحدًا، وهي: (لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية)، وواحد يجزم فعلين وهو (إن) الشرطية.

وقد مثَّل لها على هذا الترتيب، فقال:

(نَحْوُ: لَمْ يَخْرُجْ) زيدٌ، و«لم يغز عمرو»، و(لم) تقلب المضارع ماضيًا، وتنفيه.

(وَلَمَّا يَحْضُرْ) زيدٌ، وهي تجزم المضارع، وتنفيه، وتقلبه ماضيًا مثل (لم)، وقد تزاد الهمزة عليها، فتحدث في الكلام معنى التقرير كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[2]، والفرق بينها وبين (لم) في خمسة أمور:

---

(١) الشورى/ من الآية ٥١.

(٢) الشرح/ الآية ١.

أحدها - أن (لما) لا تقترن بأداة شرط، بخلاف لم، نحو «إن لم تقم».

ثانيها - أن (لم) يجوز انقطاع منفيها عن الحال، بخلاف (لما)، فيجوز (لم يكن ثم كان)، ولا يجوز لما، بل يقال: (لما يكن وقد يكون).

ثالثها - أن منفي (لما) لا يكون إلا قريبًا من الحال غالبًا.

رابعها - أن منفي (لما) متوقع ثبوته، بدليل قوله تعالى: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[(١)].

خامسها - لا يجوز حذف مجزوم (لم) قياسًا، بخلاف (لما)، ومثَّل له ابن الحاجب بقوله تعالى في قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[(٢)]، أي: لما يتركوا.

(وَلْيَضْرِبْ) زيدٌ، ودخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل جائز في السعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[(٣)]، وحركتها الكسر، وفتحها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو، والفاء، وثمَّ.

(وَلا تَفْعَلْ) يا زيد هذا الأمر، وقد تكون للدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[(٤)].

و(لا) الناهية لا يجزم بها المضارع المسند إلى المتكلم، فلا يقال: لا أقم، ولا نقم، نعم إذا كان المضارع المذكور مبنيًا للمجهول جاز جزمه بها، نحو: «لا أُخرج، ولا أُقاتل».

---

(١) ص/ من الآية ٨.

(٢) هود/ من الآية ١١١.

(٣) العنكبوت/ من الآية ١٢.

(٤) البقرة/ من الآية ٢٨٦.

(وَإِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ) بجزم الفعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه، وعمل (إن) الجزم بالأصالة؛ لأنها موضوعة للشرط.

ولما تكلم على الجوازم الحرفية، أخذ يتكلم على الجوازم الاسمية، فقال:

(وَ) انجزامه (بِتسْعَةِ أَسْماءَ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى إِنْ) الشرطية بإفادة الشرط، إذ التضمين إشراب كلمة معنى أخرى؛ لتأدية حكمها، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين.

(وَهِيَ)، أي الأسماء المذكورة:

(مَنْ)، وأصل وضعها للعاقل، ثم ضُمِّنَت فجزمت، كقوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾(١).

(وما)، وأصل وضعها لغير العاقل، ثم ضُمِّنَت فجزمت، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾(٢).

(وأيٌّ) بحسب ما تضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٣)، فـ(أيًا) مفعول تدعوا، وهو مجزوم بها، وقوله تعالى: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، مبتدأ وخبر جواب الشرط.

(وَأَينَ)، وأصلها ظرف مكان، ثم ضُمِّنَت فجزمت، نحو: «أين تكنْ أكنْ معك».

(وَأَنَّى)، وأصلها ظرف مكان، ثم ضُمِّنَت فجزمت، نحو: «أَنَّى تقمْ أقمْ».

---

(١) النساء/ من الآية ١٢٣.

(٢) البقرة/ من الآية ١٩٧.

(٣) الإسراء/ من الآية ١١٠.

(**وَمَتى**)، وأصلها لتعميم الأزمان، ثم ضُمِّنَت فجزمت، نحو: «متى تجئ أجئ».

(**وَحَيثُما**)، وأصل وضعها للدلالة على المكان، ثم ضُمِّنَت معنى الشرط فجزمت، نحو: «حيثما تجلسْ أجلسْ».

(**وَإذمَا**)[1]، وأصلها للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنَت فجزمت، نحو: «إذما دخلت على القوم فسلمْ عليهم».

(**وَمَهْمَا**)، وأصلها لغير العاقل، ثم ضُمِّنَت فجزمت، نحو: «مهما تصنعْ أصنعْ»، والراجح أنها اسم كما هو مذهب المصنف، خلافًا للخليل والسُهيلي.

وقد مثل المصنف لما تقدم بقوله: (**نَحْوُ: مَنْ يُكرِمْنِي أُكْرِمْهُ، وَعَلَيهِ فَقِسْ**)، أي: بقية الأمثلة، وقد علمتها.

تنبيهان:

الأول ـ ترك المصنف من الجوازم: (أيَّان)، وهي لتعميم الأزمان، نحو «أيَّان نؤمنك تؤمن غيرنا».

و(أينما)، وهي (أين) زيدت فيها (ما)، كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[2].

و(إذا)، والمشهور أنه لا يُجزم بها إلا في الشعر حملًا لها على (متى)، نحو:

* وإذا تُصبْك خصاصة فتحملْ *

---

(١) ما مشى عليه المصنف من أنها اسم هو ماعليه المبرد، وابن السراج، والفارسي، حيث قالوا إنها ظرف، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة أن الشرطية، واختاره ابن مالك، وقال بعض المحققين: هو الأصح.

(٢) النساء/ من الآية ٧٨.

وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير.

و(كيف)، وأجاز الكوفيون الجزم بها قياسًا مطلقًا، وقيل بشرط اقترانها بـ(ما)، نحو: «كيفما تكونوا يولَّ عليكم»، وإنما لم تجزم عند البصريين؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها، نحو: «كيفما تجلس أجلس»، فلا يصح: كيفما تجلس أذهب.

و(لو)، فقد زعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري، ورده ابن مالك في الكافية بقوله:

* وجوز الجزم بها في الشعر   ذو حجة ضعفها من يدري *

الثاني ـ هذه الأدوات في إلحاق (ما) على ثلاثة أضرب:

* ضرب لا يجزم إلا بها، وهو: حيث، وإذ.

* ضرب لا يلحقه الجزم معها، وهو: مَن، وما، ومهما، وأنَّى، خلافًا للكوفيين في مَن، وأنى.

* وضرب يجوز فيه الأمران، وهو: إنْ، وأي، ومتى، وأين، وأيان.

فائدة:

(إنْ) للشك، مع أنها جازمة، و(إذا) للجزم، مع أنها لاتجزم، وقد ألغز في ذلك المصنف، فقال:

سلم على شيخ النحاة وقل له   عندي سؤال من يجبه يعظم

أنا (إن) شككت وجدتموني جازمًا   و(إذا) جزمت فإنني لم أجزم

وقد أجابه بعضهم:

قل في الجواب بأن (إنْ) في شرطها   جزمت ومعناها التردد فاعلم
و(إذا) لجزم الحكم إن شرطية   وقعت ولكن لفظها لم يجزم

واعلمْ أن المضارع الذي ينصب بعد الفاء في جواب الأشياء الستة المتقدمة، يصح أن يجزم إن سقطت الفاء وقصد الجزاء، بأن قُصد تسبب الفعل عن الطلب ما عدا النفي؛ لأنه خبر محض، والطلب أظهر من الخبر في تضمن معنى الشرط خلافًا للكوفيين.

وفي الجازم حينئذٍ ثلاثة مذاهب:

* مذهب الجمهور أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب، ورجحه ابن هشام في المغني، وقال المحققون: هو المختار.

* وذهب الخليل وسيبويه إلى أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى (إن) الشرطية.

* وذهب السيرافي، والفارسي، والمصنف إلى أنه بـ(إن) مقدرة ناب منابها فعل الطلب، حيث قال:

(**وَيَنْجَزِمُ**) المضارع (**بِإِنْ**) الشرطية حال كونها (**مُضْمَرَةً**)؛ لأنها أم الباب، فلا يحذف غيرها (**فِي جَوابِ الأَشياءِ السِتَّةِ التّي تُجَابُ بالفاءِ**)، أي: التي تقع الفاء في جوابها، أي: إن سقطت وقصد الجزاء كما علمت، ولو صرح بذلك لكان أحسن، وخرجت الواو، فلا يجزم عند سقوطها كما صرح به المحققون.

وقد استثنى منها النفي جريًا على مذهب البصريين الراجح، فقال:

(**إِلَّا النَّفْيَ**) فلا يجوز الجزم بعده، خلافًا للكوفيين حيث أجازوا الجزم بعده أيضًا، وقد مثل لذلك بقوله: (**نَحْوُ: ائتِني أُكْرِمْكَ**) بالجزم في جواب الأمر (**وَعَلَيهِ**

فَقِسْ)، تقول: «لاتفعلْ يكنْ خيرًا لك»، و«أين بيتك أزرْك»، و«ألا ماء أشربْه»... إلخ.

اقتران الضمائر بالفعل المضارع:

ثم أخذ المصنف يتكلم على المضارع إذا كان فاعله ضميرًا، فقال:

(وَيَلْحَقُهُ)، أي: الفعل حال كونه **(بَعْدَ أَلِفِ الضَّمِيرِ)**، أي: بعد الألف التي هي ضمير اثنين، نحو: «يضربان»، **(وواوِهِ)**، أي: الضمير في الجمع، نحو: «يضربون»، **(وَيَائِهِ)** في المؤنثة المخاطبة، نحو: «تضربين» **(نُونٌ)** فاعل يلحق، وهذه النون تكون مكسورة بعد ألف التثنية، مفتوحة بعد واو الجمع ويائها؛ قياسًا على تثنية الأسماء، وجمعها، ولحقت الفعل؛ لأجل أن تكون **(عِوَضاً عَنْ)** حركة **(الرَّفْعِ)** التي كانت **(فِي)** المسند إلى **(المُفْرَدِ)**، وقد مثل لذلك بقوله: **(نَحْوُ: يَضْرِبَانِ)** للاثنين الغائبين مذكرين، أو مؤنثين **(وَيَضْرِبُونَ)** لجماعة الذكور الغائبين **(وَتَضْرِبِينَ)** لخطاب المؤنثة، وبقي «تضربان» في خطاب المثنى مذكرًا أو مؤنثًا، و«تضربون» في خطاب جماعة الذكور.

وهذه الأوزان تسمى الأمثلة الخمسة والأفعال الخمسة أيضًا، وقوله: **(وَذلِكَ)**، أي: إلحاق النون المذكورة إنما يكون **(فِي)** حالة **(الرَّفْعِ)** فقط **(دونَ)** حالتي **(النَّصْبِ وَالجَزْمِ)**، فإنها تحذف إذا دخل ناصب أو جازم، نحو: «لن يذهبا، ولن يقوموا، ولم تقوما، ولم تجلسوا»؛ لأنها إنما لحقت هذه الأفعال لوقوعها موقع الأسماء، فهي من تمام دخول الرفع في المضارع، فإذا لم تحل محل الاسم، لم تلحقه، وما مشى عليه المصنف من أن إعرابها بالنون هو المشهور.

* * *

الفصل الثالث

فعل الأمر

والثالث من أصناف الفعل (**الأَمْرُ**)، و(**هُوَ مَا يَأْمُرُ بِهِ الفَاعِلُ المُخَاطَبَ**) ويؤتى به (**عَلَى مِثَالِ**)، أي: وزان (**افْعَلْ**)، فهو على طريقة المضارع، لا تخالف بين صيغتيهما إلا أن تنزع الزائد، وذلك (**نَحْوُ: ضَعْ**) من تضع، (**وَضَارِبْ**)[1] من تضارب، (**وَدَحْرِجْ**) من تدحرج، وهذا فيما أوله متحرك، فإن سكن زدت همزة وصل؛ لئلا يبتدأ بالساكن، فتقول في تضرب: «اضربْ»، وفي تنطلق: «انطلقْ»، وفي نستخرج: «استخرجْ»، وهذا إذا كان الأمر للفاعل.

وأما إذا كان ليس للفاعل، فقد أشار إليه بقوله:

(**وَغَيْرُهُ بِاللَّامِ**) داخلة على المضارع دخول (لا) و(لم)، وذلك (**نَحْوُ: لِيُضْرَبْ زَيْدٌ، وَلِتُضْرَبْ أَنْتَ، وَلأُضْرَبْ أَنَا**) بالبناء للمجهول في الكل، وكذا ما يكون للفاعل، وليس بمخاطب، وقد أشار إليه بقوله: (**وَلْيَضْرِبْ زَيْدٌ، وَلأَضْرِبْ**) أنا، بالبناء للمعلوم فيهما.

والأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر، أو نائبه وهو الحذف إن كان معتل الآخر عند البصريين، وهو الراجح.

---

(١) عبارات المتن في طبعة الجوائب مضطربة من بعد كلمة (وضارب) إلى نهاية ما يتعلق بفعل الأمر؛ لذا فقد اعتمدنا نسخة متن الأنموذج التي شرح عليها العلامة الأردبيلي في هذا الموضع فقط!

وقال الكوفيون: إنه مضارع معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة، حذفت حذفًا مستمرًا للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم قال ابن هشام في المغني خلافًا لسائر كتبه!

* * *

الفصل الرابع

الفعل المتعدي والفعل غير المتعدي

والرابع والخامس من أصناف الفعل (**المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي**)، وقد بيَّنهما بقوله:

(**فَالمُتَعَدِّي**) ويسمى مجاوزًا أيضًا؛ لتجاوزه عن الفاعل إلى المفعول به، كما سُمِّيَ متعديًا لتعديه إليه، فإن تجاوز إلى غير المفعول به كالمصدر، والظرف، والمفعول المطلق، لم يسمَّ متعديًا.

الفعل المتعدي:

وهو (مَا)، أي: فعل (**كَانَ لَهُ المَفْعُولُ بِهِ**)، وله علامتان:

الأولى ـ أن يصح أن توصل به (هاء) عائدة على غير المصدر، نحو عَمِل، فإنك تقول: الخير عمله زيدٌ؛ إذ هي راجعة للخير، بخلاف الراجعة للمصدر، فإنها تتصل باللازم والمتعدي، نحو: «الخروج خرجه زيدٌ، والضرب ضربه عمرٌو».

الثانية ـ أن يصح صوغ اسم مفعول تام[١] منه، كأن يُقال: «الخير عمله زيدٌ، فهو معمول»، بخلاف غير التام، فإنه يكون من اللازم، كأن يقال: «زيدٌ مخروج به، أو إليه»، فلا يتم إلا بالحرف.

---

(١) أي مستغنٍ عن حرف جر.

أقسام الفعل المتعدي:

والفعل المتعدي على ثلاثة أقسام، ولذا قال:

(**وَيَتَعَدَّى إِلَى**) مفعول (**وَاحِدٍ، كَضَرَبْتُ زَيْدًا**)، و«أكرمت عمرًا».

(**أَوْ إِلَى اثْنَيْنِ**)، وهو قسمان:

قسم لا يدخل على المبتدأ والخبر، وهو باب كسا، (**نَحْوُ: كَسَوْتُهُ جُبَّةً**)، و«أعطيته درهمًا».

وقسم يدخل عليهما، وهو أفعال القلوب[1]، وقد أشار إليه بقوله: (**وَعَلِمْتُهُ فَاضِلًا**)، و«ظننته قائمًا».

(**أَوْ إِلَى ثَلَاثَةٍ، نَحْوُ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ**)، و«أريت زيدًا الخير حاصلًا».

الفعل غير المتعدي:

ولما تكلم على المتعدي، شرع يتكلم على غير المتعدي، فقال:

(**وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي**) ويسمى لازمًا أيضًا، وهو (**مَا**)، أي: فعل (**يَخْتَصُّ بِالفَاعِلِ**)، وهو قسم واحد (**كَذَهَبَ زَيْدٌ**)، و«قعد عمرو»، و«مكثتْ هند».

أسباب اللزوم:

وللزوم أسباب، منها:

التضمين لمعنى لازمٍ، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[2]، أي: يخرجون.

---

(١) ويعبر عنه بأن مفعوله الثاني عبارة عن الأول، فنحو علمت زيدًا فاضلًا، فإن الفاضل نفس زيدٍ.

(٢) النور/ من الآية ٦٣.

والتحويل إلى فَعُلَ للمبالغة، نحو: «ضَرُبَ الرجل»، أي: ما أضربه! تعجبًا.

ومطاوعته[١] لمتعدٍ لواحدٍ، نحو: «مدَّه فامتدَّ».

أسباب التعدية:

ولما تكلم على المتعدي وغيره، أخذ يتكلم على أسباب التعدية، فقال:

(وَلِلْتَعْدِيَةِ ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ) على ما ذُكر هنا:

أحدها ـ **(الهَمْزَةُ)**، أي: همزة النقل، سميت بذلك؛ لأنها تنقل الفعل من حالة اللزوم إلى حالة التعدي، وأما همزة المطاوعة، فتصير المتعدي لازمًا، نحو: «قشَّع الله الغيم فأقشع».

(وَ) ثانيها ـ **(تَثْقِيلُ الحَشْوِ)**، أي: تضعيف الحرف الأوسط في الفعل الثلاثي، والتعدية بهذا وبالذي قبله مخصوصة بالفعل الثلاثي المجرد، بخلاف الآتي.

(وَ) ثالثها ـ **(حَرْفُ الجَرِّ)**، وهو أعم طرق التعدية الشامل لثلاثي الأفعال وغيره، ومتعديها ولازمها، وذلك لإفضاء حرف الجر أثرَ الفعل إلى المجرور، نحو: «ذهب بِهِ»، وموضع الجار والمجرور نصبٌ عند الجمهور، والتعدية مقصورة على السماع، نحو: «ضحكت منه»، و«غضبت عليه»، و«عفوت عنه».

وقد مثَّل المصنف للأسباب الثلاثة على اللف والنشر المرتب، فقال:

(نَحْوُ: أَذْهَبْتُهُ، وَفَرَّحْتُهُ، وَخَرَجْتُ بِهِ)، أصله: ذَهَبَ، وفَرِحَ، وخَرَجَ، وهو لازم، فلما زيد عليه الهمزة، أو التضعيف، أو الحرف، صار متعديًا بواسطته.

وهذا إذا اتصلت هذه الأسباب بغير المتعدي كما مثَّل، فإن اتصلت بالمتعدي إلى

---

(١) المطاوعة: قبولُ فاعل فعلٍ أثر فاعل فعل آخر يُلاقِيه اشتقاقًا.

واحد صيَّرته متعديًا إلى اثنين، نحو: «أحفرته النهرَ»، وإن اتصلت بالمتعدي إلى اثنين، صيَّرته متعديًا إلى ثلاثة، نحو: «أعلمت زيدًا عمرًا خيرَ الناس».

والأصح أن هناك واسطة بين المتعدي وغير المتعدي وهو الفعل الذي يتعدى تارة بنفسه، وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين، كـ«شكرته»، و«شكرت له»، و«نصحته»، و«نصحت له».

ومن أسباب التعدية الأخرى صوغ الفعل على وزن فَاعَل، تقول في جلس زيد: «جالست زيدًا»، وصوغه على وزن استفعل، نحو: «استخرجت المال»، والتضمين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾[1]، أي: لاتنووا، وهو سماعي، وقيل قياسي؛ لكثرته.

* * *

(١) البقرة/ من الآية ٢٣٥.

الفصل الخامس

الفعل المبني للمجهول

والسادس من أصناف الفعل (**المَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ**)، وهو ما استغنى عن فاعله، فأُقيم المفعول مقامه، وأُسند إليه معدولًا عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ، ويسمى أيضًا (فعل ما لم يُسَمَّ فاعله).

وعرَّفه المصنف بقوله: (**هُوَ فِعْلُ مَا**)، أي: الفاعل الذي (**لَمْ يُسَمَّ**)، أي: لم يُذكر (**فَاعِلُهُ**)، أي: فاعل فعله، بأن حُذف لغرض من الأغراض التي تقدم ذكرها عند الحديث عن نائب الفاعل.

ما ينوب عن الفاعل:

(**وَيُسْنَدُ**)، أي: الفعل المذكور (**إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ**)، وهو الأصل المقدم على غيره في النيابة عن الفاعل إذا وجد؛ لأن الفعل أشد طلبًا له من سواه، فيقام مقام الفاعل، ويعطى حكمه: من رفعٍ، وعدم جواز حذفه، وعدم جواز تقديمه على الفعل.

ولما كان المفعول به يشمل الثاني في باب علمت، والثالث في باب أعلمت، وهما لا يسند إليهما عند كثير من النحاة، قال:

(**إلا إذا كَانَ**)، أي: المفعول به (**الثَّانِي مِنْ بابِ عَلِمْتُ، وَالثَّالِثُ مِنْ بابِ أَعْلَمْتُ**)، فلا يُسند إليهما؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر، فهما مُسندان، فلو أُسند المبني

للمفعول إليهما للزم أن يكون الشيء الواحد مسندًا ومسندًا إليه، وهو محال، كذا علل بعض الشراح، وفي الأمر تفصيل:

فالمفعول به إما أن يكون واحدًا، وإما أن يكون مُتعددًا:

فإن كان واحدًا، أُقيم هو نائبًا عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾(١).

وإذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثةٌ، أُقيمَ المفعولُ الأولُ مقامَ الفاعل، فيرتفع على النائبية، وينتصبُ غيرُه، نحو: «أُعطيَ الفقيرُ دِرهمًا»، و«ظُنَّ زهيرٌ مجتهدًا»، و«أُعلمتَ الأمرَ واقعًا».

ويجوز نيابةُ المفعولِ الثاني في باب أعطى، إن لم يقع لَبْسٌ، نحو: «كُسيَ الفقيرَ ثوبٌ»، و«أُعطيَ المسكينَ دينارٌ».

فإن لم يؤمن الالتباس، لم يجزْ إلا إنابة الأول، نحو: «أُعطي سعيد سعدًا»، ولا يقال: «أُعطي سعيدًا سعد» إذا أردت أن الآخذ سعد والمأخوذ سعيد، فإن أردت ذلك قدمته فقلت: «أُعطي سعدٌ سعيدًا»؛ ليتبين الآخذ من المأخوذ؛ لأن كلًّا منهما صالح لذلك، فلا يتعين الآخذ إلا بتقديمه وإنابته عن الفاعل.

قال المصنف: (وَ) يُسند أيضًا (إلى المَصْدَرِ)، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾(٢)، وذلك بشرطين:

الأول ـ أن يكون مُتصرفًا، أي: لا يُلازم النصب على المصدرية، فامتنع نحو: «معاذَ»، و«سُبحانَ»؛ لأن وقوع أحدهما نائب فاعل يخرجه عن النصب الواجب له.

(١) يوسف/ من الآية ٤١.

(٢) الحاقة/ الآية ١٣.

الثاني ـ أن يكون مختصًا، أي: يفيد معنى زائدًا على معناه المبهم؛ وهو الحدث المجرد؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة، ويكون ذلك بتقييده بوصف، أو إضافة، أو عدد؛ وكالمصدر اسمه، فامتنع «سِيرَ سَيرٌ»؛ لعدم الفائدة؛ لأن معناه المبهم مستفاد من الفعل، فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله، وذلك غير مقصود من الإسناد.

(وَ) يسند أيضًا إلى (**الظرْفَينِ**)، أي: ظرف المكان، وظرف الزمان، ومثلهما الجار والمجرور كما يؤخذ من تمثيل المصنف الآتي.

ويشترط في الظرف ـ كالمصدر ـ أن يكون مُتصرفًا مختصًا؛ لأجل الفائدة.

فأما تصرف الظرف فبخروجه عن الظرفية، نحو: «صِيم رمضانُ»، و«جُلس أمامُ الأميرِ»، وامتنع نيابة نحو: «عندك»، و«معك»، و«ثَمَّ»؛ لامتناع رفعهن.

وأما اختصاصه فبشيء من المخصصات، فامتنع نحو: «مكانًا، وزمانًا» إذا لم يُقيدا؛ لعدم الفائدة، فإن قُيدا بوصف يخصصهما، نحو: «جُلس مكانٌ حسنٌ»، و«صيم زمانٌ طويلٌ»، جازت نيابتهما.

وأمَّا المجرور بحرف الجرِّ فينوب عن الفاعل ـ بعد حذفه ـ سواء أكان الفعل لازمًا للبناء للمفعول أم لا.

فالأول كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾(١)، والثاني نحو قولك: «سِير بزيد»؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى، فصح نيابته عن الفاعل.

ويشترط عدم لزوم الجار طريقة واحدةً في الاستعمال، كـ(منذ)؛ لاختصاصه بالإيجاب، وكـ(رُبَّ)؛ لاختصاصه بالنكرة.

كما يشترط في المجرور حتى يصلح للنيابة عدم كونه مجرورًا بحرف دالٍّ على

(١) الأعراف/ من الآية ١٤٩.

التعليل، فإذا قلت: «يُخاف من بأسك»، يكون نائب الفاعل ضميرًا مستترًا في (يخاف) عائدًا إلى المصدر، ولا يكون المجرور نائب فاعل؛ لأنه جُرَّ بحرف دال على التعليل.

وإذا كان المجرور مؤنثًا، فلا تلحق فعله علامة التأنيث، فتقول: «مُرَّ بهندٍ»، لا «مُرَّتْ»؛ لأنه لم يسند إليه صريحًا.

ويجوز تقديم المجرور على فعله باقيًا على نيابته له، فتقول: «بهندٍ مُرَّ».

وقد مثَّل المصنف لما استجمع الشروط بقوله: (**نَحْوُ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَمُـرَّ بعْمرٍو، وَسِيْرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ، وَسِيرَ يَومُ كَذَا، وَسِيرَ فَرْسَخَانِ**).

حُكم نائب الفاعل:

كلُّ ما تقدَّمَ من أحكام الفاعلِ يَجبُ أن يُراعى مع نائِبِهِ، لانه قائمٌ مقامَهُ، فلهُ حُكمُه، فيجبُ رفعهُ، وأن يكون بعد المُسنَدِ، وأن يُذكرَ في الكلام.

فإن لم يُذكر فهو ضمير مستترٌ، وأن يُؤنثَ فعلهُ إن كان هو مؤنثًا، وأن يكونَ فعلُه موحَّدًا، وإن كان هو مثنّى، أو مجموعًا، ويجوز حذفُ فعلِه لقرينةٍ دالةٍ عليه.

ونائبُ الفاعلِ، كالفاعل، نوعان: ظاهر ومضمر.

* * *

الفصل السادس

أفعال القلوب

والسابع من أصناف الفعل (**أَفْعَالُ الْقُلُوبِ**[١])، وتسمى أيضًا أفعال الشك واليقين[٢]، وهي على ما ذكر هنا سبعة[٣]، منها ثلاثة تفيد الشك والظن، وقد أشار إليها بقوله:

(**وَهِيَ ظَنَنْتُ**)، ويفيد غالبًا رجحان الوقوع، وقد يأتي لليقين، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[٤].

(**وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ**) ماضي يخال، ويستعملان للرجحان، وقد يستعملان لليقين.

ومنها واحد يحتمل الشك واليقين، وقد أشار إليه بقوله: (**وَزَعَمْتُ**)، والزعم

---

(١) سميت بذلك؛ لأن معانيها من العلم والظن ونحوهما قائمة بالقلب، ومتعلقة به من حيث إنها صادرة عنه، لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة.

(٢) لأن منها ما يفيد الشك، ومنها ما يفيد اليقين والعلم. والمراد بالشك هنا: مطلق التردد الشامل للظن. وإنما كان المراد بالشك مطلق التردد؛ لأنه لا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين.

(٣) تشترك في أنها موضوعة للحكم بتعليق شيء بشيء على صفة؛ فلذا اقتضت مفعولين، وفائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم أو ظن.

(٤) البقرة/ من الآية ٤٦.

قول يطلق على الحق والباطل، وأكثر ما يقال فيما شك فيه، ولم يستعمل في القرآن الكريم إلا للباطل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾(١)، وإن استعمل في غيره للصحيح، كقول هرقل لأبي سفيان رضِيَ الله عنه: زعمت(٢).

ومنها ثلاثة تفيد اليقين والعلم(٣)، وقد أشار إليها بقوله:

(وَعَلِمْتُ) وهي لليقين غالبًا، كقوله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾(٤)، وقد تجيء للرجحان كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾(٥).

(وَرَأَيْتُ) ويأتي للاعتقاد الجازم غير المطابق كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾(٦)، أو المطابق، كقوله تعالى: ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾(٧).

(وَوَجَدْتُ) ويفيد في الخبر اليقين، كقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾(٨).

ولما كان هذا أول العوامل الثلاثة التي تنسخ حكم المبتدأ والخبر، قال:

(تَدْخُلُ)، أي: المذكورات (عَلَى المُبْتَدأ وَالخَبَرِ)؛ لبيان ما نشأت عنه الجملة

---

(١) النساء/ من الآية ٦٠.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٦٨١)، وغيره.

(٣) أي: الاعتقاد الجازم مطلقًا.

(٤) محمد/ من الآية ١٩.

(٥) الممتحنة/ من الآية ١٠.

(٦) المعارج/ الآية ٦.

(٧) المعارج/ الآية ٧.

(٨) الأعراف/ من الآية ١٠٢.

حين التكلم بها من قصد إمضائها على الشك أو اليقين (**فَتَنْصِبُهما عَلى المَفْعُولِيةِ**) بعد أن كانا مرفوعين، ويقال للمبتدأ: مفعول أول، وللخبر: مفعول ثان، وذلك (**نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا**)، و«أنا ظانٌّ زيدًا كريمًا»، فإن ما تصرف منها يعمل عمل ماضيها.

واعلمْ أن هذه الأفعال لها معان أُخر ـ عدا حسبت وخلت ـ؛ ولذا قال:

(**وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ لازِمانِ لِذَلكَ**)، أي: معنى الظن، فيتعديان إلى مفعولين دائمًا (**دُونَ البَاقِيةِ**)، فإن لها معاني أخر تتعدى معها إلى مفعول واحد، (**فَإنَّكَ تَقُولُ: ظَنَنْتُهُ، أي: اتَّهمْتُهُ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[1] في قراءةٍ، أي: مُتَّهم.

(**وَعَلِمتُهُ أي: عَرَفْتُهُ**) وذلك للفرق بين العلم والمعرفة، إذ معنى علمت زيدًا قائمًا علمت اتصافه بالقيام، ومعنى عرفت زيدًا قائمًا عرفت ذاته، هكذا ذهب المصنف وابن الحاجب، واختاره ابن مالك، وقال الرضي: لافرق بينهما في المعنى.

(**وَزَعَمْتُ ذَلِكَ، أي: قُلْتُهُ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ﴾[2]، أي: كما أخبرت، ويطلق أيضًا على الاعتقاد، سواء كان صحيحًا بأن كان بدليل، كقول أبي طالب:

* ودعوتني وزعمت أنك ناصح *

أم لا، بأن كان بلا دليل، ومنه قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾[3]. قال الأزهري: وأكثر ما يكون الزعم فيما يشك فيه ولا يتحقق، ولهذا قيل: (زَعَمَ) مطية الكذب!

---

(١) التكوير/ الآية ٢٤.

(٢) الإسراء/ من الآية ٩٢.

(٣) التغابن/ من الآية ٧.

(وَرَأَيْتُهُ أي: أَبْصَرْتُهُ) فتتعدى حينئذ لواحد، ومثلها رأى بمعنى اعتقد، ومنه: «رأى الشافعي حِلَّ كذا».

(وَوَجْدتُ الضَّالَّـةَ أي: صَادَفْتُهَا) بمعنى لقيتها.

إلغاء عمل هذه الأفعال:

واعلمْ أن هذه الأفعال لها خصائص، أشار المصنف لبعضها بقوله: **(وَمِنْ شَأْنِهَا)**، أي: أفعال القلوب **(جَوازُ الإِلْغَاءِ)**، وهو إبطال عملها في اللفظ وفي المحل جميعًا إذا كانت **(مُتَوَسِطَةً)** بين المفعولين، **(أَوْ مُتَأَخِرَةً)** عنهما، وقد مثَّل لذلك على اللف والنشر المرتب، فقال: **(نَحْوُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُقِيمٌ)**، والإعمال في هذا أرجح من الإلغاء؛ لقوة العامل اللفظي وإن توسط، وقيل: سيَّان، **(وَزَيْدٌ مُقِيمٌ ظَنَنْتُ)** والإلغاء في هذا أرجح من الإعمال؛ لضعف العامل بتأخره، ومفهوم قول المصنف (متوسطة، أو متأخرة) أنه لا يجوز إلغاؤها في الابتداء، وهو مذهب البصريين، وابن مالك.

ويشترط لجواز الإلغاء عدم انتفاء الفعل، وإلا تعين الإعمال، نحو: «زيدًا قائمًا لم أظن»، وكون العامل غير مصدر، وإلا وجب الإلغاء، نحو: «زيدٌ قائمٌ ظني غالب».

تعليق عمل هذه الأفعال:

(وَ) جواز **(التَّعْلِيقِ)**[١]، وهو إبطال عملها في اللفظ دون المحل[٢]، وذكر لذلك ثلاثة أسباب:

---

(١) من قولهم لامرأة المفقود مُعلَّقة، لاهي ذات زوج قائم بمصالحها، ولا خلية فتنكح، فهذه الأفعال عند التعليق، لا هي عاملة في اللفظ؛ لوجوب إبطال العمل اللفظي، ولا ملغاة؛ لوجوب العمل المعنوي، حتى يجوز العطف على المحل في نحو: علمت لزيد قائم وبكرًا قاعدًا.

(٢) أي: إبطال علاقة المفعولية بينها وبين مفعوليها لفظًا لا معنى.

الأول ـ أن يُفصل بين الفعل ومعموله بلام الابتداء، وقد أشار إليه بقوله: (**نَحْوُ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ**)، والجملة حينئذ في محل نصب، سدت مسد المفعولين، وذلك لمانع وهو ماله صدر الكلام، وكذلك يقال فيما يأتي.

الثاني ـ أن يُفصل بين الفعل ومعموله بالاستفهام، سواء كان بالحرف، وقد أشار إليه بقوله: (وَ) علمت (**أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عمْروٌ**) أو بالاسم، وقد أشار إليه بقوله: (وَ) علمت (**أَيُّهمْ فِي الدَّارِ**).

الثالث ـ أن يفصل بين الفعل ومعموله بالنفي، سواء كان بـ(ما)، وقد أشار إليه بقوله: (**وَمَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ**) في نحو قولك: «علمت ما زيدٌ بمنطلق»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾[١]، أو بـ(إن)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢]، أو بـ(لا)، نحو: «حسبت لا يقوم زيدٌ»، فجملة (لا يقوم زيدٌ) في محل نصب.

* * *

(١) الأنبياء/ من الآية ٦٥.

(٢) الإسراء/ من الآية ٥٢.

الفصل السابع

الأفعال الناقصة

والثامن من أصناف الفعل (**الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ**)، وهي التي وضعت لتقرير الفاعل على صفة، أي: نسبة الذات إلى الحدث، لا نسبة الحدث إلى الذات كما في الأفعال التامة.

وسميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بمرفوعها، أي: لا تصير كلامًا يحسن السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدًا فيه؛ لترتب الفائدة، بل المرفوع مسند إليه، والمنصوب مسند، يتم الحكم بهما، وتفيد (كان) تقييده بمضمونه، فإن معنى (كان زيدٌ قائمًا)، أي: زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي.

(**وَهِيَ**) على ماذكر المصنف هنا ثلاثة عشر فعلًا، هي:

(**كَانَ**)، وتدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[١].

(**وَصَارَ**)، وتدل على الانتقال من حال إلى حال، إما بحسب العوارض، نحو: «صار زيدٌ غنيًا»، أو بحسب الذات، نحو: «صار الطين خزفًا».

(**وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحى، وَظَلَّ، وَبَاتَ**) للدلالة على اقتران مضمون

---

(١) النساء/ من الآية ١٧.

الجملة بأوقاتها الخاصة، أي: الصباح، والمساء، والضحى، والظلول، والبيتوتة.

(وَمَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَافَتِئ، وَما انْفَكَّ) للدلالة على استمرار ثبوت خبرها لفاعلها من زمان صلوح الفاعل لقبول ذلك الخبر، نحو: «مازال زيدٌ أميرًا» بمعنى ثبوت إمارته من زمان صلوح الفاعل لقبولها، إلى حين هذا القول.

(وَمَا دَامَ) لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها، نحو: «اجلس مادام زيد جالسًا»، فإن جلوس المخاطب مؤقت بمدة ثبوت جلوس زيد.

(وَلَيْسَ)، وتدل على نفي الحال عند التجرد عن القرينة، وكلها أفعال باتفاق حتى ليس في الأصح، بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث بها.

وهذه الأفعال على نوعين: نوع يعمل بدون شرط، وهو ماعدا (برح، وزال، وفتئ، وانفك، ودام)، وأما هذه الأفعال الخمسة، فمنها ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه عليه وهو الأربعة الأُول، وأما الخامس فلا يعمل إلا إذا تقدم عليه (ما) المصدرية الظرفية.

واعلمْ أن بعض هذه الأفعال قد يستعمل بمعنى الآخر، فتستعمل كان، وظل، وأضحى، وأصبح، وأمسى بمعنى صار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا وَهُوَ كَظِيمٞ﴾[٢].

وهذه الأفعال على أقسام من حيث التصريف، فمنها قسم له ماضٍ، ومضارع، وأمر، ومصدر، ووصف، وهو: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار.

وقسم له ماضٍ، ومضارع، وليس له أمر، وله وصف، وليس له مصدر، وهو:

---

(١) النبأ/ من الآية ١٩.

(٢) النحل/ من الآية ٥٨.

زال، وبرح، وفتئ، وانفك، وقسم له ماضٍ فقط، وهو: ليس، ودام.

عمل الأفعال الناقصة:

وكلها (**تَرْفَعُ الاسمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ**)، فهي تعمل عكس عمل (إنَّ)، فإنها ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، وذلك (**نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا**)، و«لم يزل العلم محبوبًا»، وبقية الأمثلة واضحة.

بعض خصائص (كان):

و(كان) أم الباب، ولذا اختصت بأمور، منها:

أنها تأتي لمعانٍ كما قال المصنف: (**وَكَانَ تَكُونُ نَاقِصَةً**)، أي: تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي، إما دائمًا، نحو: «كان الله قادرًا»، وإما منقطعًا، نحو: «كان الفقير ذا مال».

(**وَتَامَّةً**)، أي غير محتاجة إلى الخبر، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**كَانَ الأَمْرُ، أي وَقَعَ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[1]، فإذا قلت: كان زيدٌ قائمًا، جاز أن تكون ناقصة فـ(قائمًا) خبرها، وأن تكون تامة فيكون (قائمًا) حالًا من فاعلها، ومثلها في ذلك باقي أفعال الباب ما عدا (فتئ، ودام، وليس، وزال التي مضارعها يزال)، فإنها تكون دائمًا ناقصة.

(**وَزَائِدَةً**) للتأكيد في وسط (حشو) الكلام، بشرط أن تكون بلفظ الماضي، كالواقعة بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا**)، فـ(ما) تعجبية مبتدأ، و(كان) زائدة لا اسم لها، ولا خبر، وجملة (أحسن) خبر المبتدأ، و(زيدًا) مفعول به لأحسن.

---

(١) النحل/ الآية ٤٠.

(وَمُضْمَرًا فِيهَا ضَمِيرُ الشأنِ)، وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له، وسماه الكوفيون الضمير المجهول، ويقال له أيضًا ضمير القصة، فهما واحد، وإنما يختلفان من جهة أن ذلك الضمير إذا كان ضمير مذكر قيل له ضمير الشأن، وإذا كان ضمير مؤنث قيل له ضمير القصة.

والفرق بين ضمير الشأن وبين باقي الضمائر أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يُبدل منه، ولا يتقدم جره عليه، ولا يفسر بمفرد، بل بجملة خبرية مصرح بجزأيها، ولا يحتاج فيها إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، فيذكر مع المذكر، وذلك **(نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، أَي)**: كان **(الشأْنُ)**، ويؤنث مع المؤنث، نحو: «هي هند قائم أبوها»[1].

واعلمْ أنه يجوز تقديم الأخبار في هذا الباب على الأفعال، إلا ما تقدم عليه (ما) النافية، أو المصدرية؛ لذا قال المصنف:

(وَيَجُوزُ تَقَدُّمُ خَبَرِهَا)، أي: هذه الأفعال **(عَلى اسْمِهَا)**، نحو: «كان قائمًا زيدٌ»، **(وَعَلَيْهَا)** نفسها، نحو: «قائمًا كان زيدٌ»، ثم استثنى من ذلك قوله **(إِلَّا مَا فِي أَوْلَهِ مَا)** النافية، أو المصدرية، سواء كانت شرطًا في عمل ذلك الفعل أم لم تكن، **(فَإِنَّهُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ)** فلا يُقال: فاضلًا مادام زيدٌ مثلًا؛ لأن (ما) تلزم صدر جملتها أبدًا، خلافًا للكوفيين.

فإن كان النفي بغير (ما) جاز التقديم، ولما كان ربما يتوهم عدم جواز تقديمه على الاسم، دفعه بقوله: **(وَلَكن يَتَقَدَّمُ)** أي: المعمول **(عَلَى اسْمِهِ فَقَط)**، أي: ما في أوله (ما)، نحو: «مادام فاضلًا زيدٌ»، وعليه فقس.

---

(١) وهو من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظًا ورتبة كما ذكرها ابن هشام في المغني.

الفصل الثامن

أفعال المقاربة والرجاء والشروع

والتاسع من أصناف الفعل (**أَفْعَالُ المُقَارَبِةِ**)، وهي ماوضع لدنو الخبر[١] رجاءً، أو حصولًا، أو أخذًا فيه.

وهي على ثلاثة أنواع:

الأول ـ ماوضع للدلالة على قُربٍ، وهو: كاد، وكَرَبَ، وأوشك.

الثاني ـ ماوضع للدلالة على رجاء وقوعه، وهو: عسى، وحرى، واخلولق.

الثالث ـ ماوضع للدلالة على الشروع فيه، وهو: شرع، وأنشأ، وطفِق، وعلِق، وجعل، وأخذ، فتسميتها كلها أفعال مقاربة من باب التغليب.

(**وَهِيَ**) على ما ذُكر هنا أربعة: (**عَسَى، وَكَادَ، وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ، وَعَمَلُهَا كَعَمَلِ كَانَ**) ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

ولما كانت مختلفة في إلحاق (أن) مع المضارع، قال المصنف:

(**إِلَّا أَنَّ خَبَرَ عسَى**) لا يكون إلّا (**أَنْ مَعَ الفعلِ المُضَارِعِ**) متأولًا بالمصدر، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ**)، أي: قارب زيد الخروج، ومنه قوله

---

(١) أي للدلالة على قرب حصوله في اعتقاد المتكلم للفاعل.

تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[(١)]، وهذا مذهب جمهور البصريين، فإنهم قالوا: لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر، ومذهب سيبويه، وعليه ابن مالك أن ذلك كثير نثرًا ونظمًا، وخلافه قليل.

ولما كانت هذه الأفعال تستعمل دائمًا ناقصة إلا عسى، ومثلها اخلولق، وأوشك، فإنها قد تكون تامة، فتطلب فاعلًا وهو (أن) مع الفعل في تأويل المصدر، قال:

(**وَقَدْ يَقَعُ أَنْ مَعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ فَاعِلًا لَهَا**)، أي: عسى (**وَيُقْتَصَرُ عَلِيهِ**)، وذلك (**نَحْوُ: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ**)، أي: قَرُبَ خروجه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[(٢)]، وقال ابن مالك في شرح التسهيل: عندي أنها ناقصة أبدًا، ولكن سدت (أن) وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين.

(**وَخَبَرُ البَواقِي الفِعْلُ المُضَارِعُ بِغَيرِ أَنْ**)، وذلك (**نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ**)، وقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[(٣)].

وما تصرف من هذه الأفعال مثلها في العمل.

* * *

(١) المائدة/ من الآية ٥٢.

(٢) البقرة/ من الآية ٢١٦.

(٣) الأعراف/ من الآية ٢٢.

الفصل التاسع

فعلا المدح والذم

والعاشر من أصناف الفعل (**فِعْلا المَدْحِ وَالذَّمِ**)، وهو ما وضع لإنشاء مدح، أو ذم.

(**وَهُمَا نِعْمَ وَبِئْسَ**) على ماذهب إليه البصريون والكسائي من أنهما فعلان، بدليل لحوق التاء في نحو: «نعمت المرأة هند، وبئست السجية البخل».

و(**يَدْخُلانِ عَلى اسْمَينِ مَرْفُوعَينِ، أَولهُما يُسَمَّى الفَاعِلُ، وَالثَّانِي**) يسمى (**المَخْصُوصُ بالمَدْحِ**)، أي: بعد نِعم، (**أَوِ الذَّمِ**)، أي: بعد بئس، وسُمِّي مخصوصًا؛ لأنه ذكر جنسه، ثم خصَّ شخصه، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَتْ المَرْأَةُ دَعْدُ**) فقدَّم الرجل؛ لما فيه من العموم على زيد، فإذا ذُكِرَ زيدٌ بعد، دلَّ ذلك على امتيازه وفضله، فهو أبلغ من (نعم زيد).

واختلف في ارتفاع المخصوص بالمدح:

فذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، واختاره جماعة.

وذهب آخرون إلى أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبًا، ورجحه ابن الحاجب في شرح المفصل.

وذهب البعض إلى أنه بدل من الفاعل.

واعلمْ أنه يشترط في الفاعل على مذهب البصريين أن يكون معرفًا، وعليه المصنف حيث قال: (**وَحَقُّ الأَوَّلِ**)، أي: الفاعل، أي الأصل فيه (**التَّعْرِيفُ بِلامِ الجِنْسِ**) أي بلام الاستغراق؛ لأن الاستغراق أنسب بهذا المقام؛ لأنه يدل على أن المخصوص قائم به مناقب الجنس أو مثالبه، ومقام المدح والذم مقام إطراء وإفراط.

وذهب البعض إلى أن التعريف يكون بلام العهد؛ لتفيد أن مدخولها معين ذهنًا مفسر بعد إبهامه؛ ليكون أوقع في نفس المخاطب، ولاتعارض؛ لأن العهدية من فروع الجنسية؛ لأنها للجنس مجتمعًا في فرد مخصوص.

وكالتعريف بلام الجنس الإضافة إلى المعرف بهذه اللام، وذلك نحو قولك: «نعم صاحب الرجل زيدٌ، وبئس غلام الرجل بكرٌ»، ومثله ما إذا كان مضافًا لما هي فيه، نحو: «نعم ابن أخت القوم».

تنبيه:

لا يجوز إتباع الفاعل بتوكيد معنوي، فلا يقال: نعم الرجل كلهم، ولا بنعت؛ لأنه يقلل شيوعه ويخصصه، وأجاز ذلك ابن مالك وجماعة من المحققين، وأما البدل فلا خلاف في جوازه.

والأصل في الفاعل أن يكون مذكورًا، (**وَقَدْ يُضْمَرُ، وَيُفَسَّرُ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ**)، أي: على أنها تمييز، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ**)، ففاعل (نعم) ضمير مستتر وجوبًا، ورجلًا تمييز، وزيد هو المخصوص بالمدح[1].

واختلف في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والمميز، نحو: «نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ»، فأجازه الجمهور، وهو الصحيح، ومنعه سيبويه والسيرافي.

---

(١) وهو من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظًا ورتبة كما ذكرها ابن هشام في المغني.

قال المصنف: (**وَقَدْ يُحْذَفُ المَخْصُوصُ**)، أي: إذا كان معلومًا للمخاطب، وذلك (**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالَى**: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾[١])، أي: فنعم الماهدون نحن، ومنه قوله تعالى: ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[٢]، أي: نعم العبد أيوب، عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام.

ولما تكلم على نعم وبئس، أخذ يتكلم على ما جرى مَجراهما، فقال:

(**وَحَبَّذَا**)، حبَّ: أصله حَبُبَ (**يَجْرِي مَجْرَى نِعْمَ**)، يعني أن (حبذا) مثل (نعم) في إنشاء المدح، والمضي، والجمود، ولكنه يفارق (نعم) بأن فاعله لا يكون إلا (ذا)؛ لأن الإبهام في المدح يحصل به، وأنه لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث؛ لأنه كالمثَل، والأمثال لاتتغير، وأنه لا يجب ذكر التفسير بعد إضمار فاعله، بل يجوز أن يقال: «حبذا رجلًا زيدٌ»، و«حبذا زيدٌ»، بخلاف نعم، فإنه يجب ذلك التفسير فيه؛ لأن الفاعل في حبذا مذكور، وفي نعم مستتر، فجعل ذكر التمييز في نعم كالبدل عنه، (**فَيُقَالُ: حَبَّذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ**) على الأصل، كما يقال: نعم الرجل زيدٌ.

(**وَ**) يقال: (**حَبَّذا رَجُلًا زَيْدٌ**) على خلاف الأصل، كما يُقال: نعم رجلًا زيدٌ، والراجح أن لاتركيب في (حبذا)، بل هي كلام، أي فعل ضُم لفاعل، فـ(ذا): اسم إشارة فاعل، و(زيدٌ): مبتدأ خبره جملة (حبذا).

وذهب آخرون إلى أن (حبذا) فعل، وزيد فاعله.

ثم قال: (**وَسَاءَ يَجْرِي مَجْرَى بِئْسَ**) تقول: «ساء الرجل زيدٌ»، وقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾[٣].

---

(١) الذاريات/ من الآية ٤٨.

(٢) ص/ من الآية ٤٤.

(٣) الأعراف/ من الآية ١٧٧.

الفصل العاشر

فعلا التعجب

والحادي عشر من أصناف الفعل (**فِعْلا التَّعَجُّبِ**)، وهما فعلان موضوعان لإنشاء التعجب، والتعجب: انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه.

(**وَهُما: مَا أَفْعَلَ زَيْدًا**)، نحو قولك: «ما أكرمَ زيدًا»، (**وَأَفْعِلْ بِهِ**)، نحو قولك: «أكرِمْ بزيدٍ».

ولما كانا لا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل، قال المصنف:

(**وَلا يُبْنَيانِ**) أي: لا يصاغان (**إِلَّا مِنْ**) الفعل (**الثُّلاثِيِّ**) المتصرف (**المُجَرَّدِ**) قابل الفضل، التام، حال كونه (**لَيْسَ بِمَعْنَى افْعَلَّ**) كـ«احمَرَّ»، (**وَافْعالَّ**) كـ«اسْوادَّ»، فلا يبنيان من الثلاثي المزيد كـ«استخرج»، ولا من الرباعي كـ«دحرج»، ولا مما دلَّ على لون أو عيب كـ«سود وعور»، فهو كأفعل التفضيل، وقد قدمنا في مبحثه علة منع بنائهما من ذلك.

واعلمْ أنه إذا أريد التعجب بما منع صوغ الفعل منه، توصل إليه بأشد وأبلغ، كما قال المصنف:

(**وَيُتَوَصَّلُ**) وجوبًا (**إِلى التَّعَجُّبِ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ بأَشَدَّ، وَأَبْلَغَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ**) كأقبح، وأفحش، بأن يبنى التعجب منه، ويجعل ذلك المزيد على الثلاثي، أو اللون، أو

غيرهما مفعولًا له، فإنه يفيد حينئذٍ ما كان يفيد التعجب المبني من نفس ذلك المزيد، أو اللوني، أو غيرهما (**فَيُقَالُ**) في غير الثلاثي: (**ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ، وَ**) في المزيد على الثلاثي (**مَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَهُ، وَ**) في اللوني (**مَا أَبْلَغَ سَوَادَهُ، وَ**) في العيبي (**مَا أَقْبَحَ [عَوَرَهُ]**[١]).

واختلف في (ما) من (ما أفعل زيدًا!):

فقال سيبويه: هي نكرة تامة مبتدأ، وما بعدها خبر، ووافقه المصنف حيث قال: (**وَما فِي مَا أَفْعَلَ زَيْدًا مُبْتَدأ، وأَفْعَلَ خَبَرُهُ**).

وقال الفراء والأخفش: هي مبتدأ بمعنى الذي، و(أفعل) صلة، والخبر محذوف والتقدير: الذي أحسن زيدًا شيء.

وقال ابن درستويه: هي استفهامية، وما بعدها خبرها، قال الرضي: ومذهبه قوي من حيث المعنى؛ لأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه، وقد استفيد التعجب منه، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[٢].

وأما (أكرِمْ بزيدٍ)، فمذهب البصريين أنه ماضٍ على صورة الأمر؛ لإفادة كثرة المبالغة في التعجب، فأصله: أَكْرَمَ زيدٌ، أي صار ذا كرمٍ، فتقول في إعرابه: (أكرِمْ): فعل ماض مبني على فتح مقدر، منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر، و(زيدٌ): فاعله نقل عن صيغة الإخبار إلى الإنشاء، والباء زائدة لإصلاح اللفظ؛ لأنه لما غيرت الصفة، قبح رفعه؛ لأن صيغة الأمر لاترفع الظاهر، فزيد الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول المجرور بالباء كـ«امرر بزيدٍ».

---

(١) في طبعة الجوائب (عواره)، وما أثبتناه أصح.

(٢) الانفطار/ الآية ١٧.

قال المصنف في المفصل: «وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا، أي بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة»، يعني أن لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وفيه ضمير مستتر على الفاعلية، والمأمور كل واحدٍ بأن يجعل زيدًا حسنًا، والباء مزيدة في المفعول كما في قوله تعالى: ﴿تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1]، والهمزة في (أفعلْ) للصيرورة، وذهب إلى ذلك أيضًا الفراء، وابن كيسان.

واعلمْ أنه لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم، ولا تأخير، ولا فَصْل.

* * *

(١) البقرة/ من الآية ١٩٥.

الباب الثالث

الحَرْف

القسم الثالث

الحَرْف

لما فرغ من القسم الثاني من أقسام الكلمة، وهو الفعل، شرع في القسم الثالث منها، وهو الحرف، فقال:

(بَابُ الحَرْفِ) وهو لغةً: مشتق من التحرف، وهو التطرف، وهو واحد الحروف، والمراد بها هنا حروف المعاني؛ لذا عرفه اصطلاحًا بقوله: **(وَهُوَ مَا)**، أي: لفظ **(دلَّ عَلى مَعْنَىً فِي)**، أي: بسبب **(غَيْرِهِ)**، أي: تتوقف دلالته على المعنى الموضوع له على ذكر غيره، فـ(مِنْ) مثلًا معناها الوضعي الابتداء، وهو لا يُستفاد إلا بذكر البصرة مثلًا في نحو قولك: «سرت من البصرة».

أنواع الحرف:

وقد ذكر المصنف أنواعه مجملة، فقال:

(وَأَصْنَافُهُ)، أي: أنواعه المذكورة هنا ثلاثة وعشرون، وهي:

(حُرُوفُ الإِضَافةِ)، و**(الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ)**، و**(حُرُوفُ العَطْفِ)**، و**(حُرُوفُ النَّفْيِ)**، و**(حُرُوفُ التَّنْبِيهِ)**، و**(حُرُوفُ النِّدَا)**، و**(حُرُوفُ التَّصْدِيقِ)**، و**(حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ)**، و**(حَرْفَا الخِطَابِ)**، و**(حُرُوفُ الصِّلَةِ)**، و**(حَرْفَا التَّفْسِيرِ)**، و**(الحَرْفَانِ المَصْدَرِيَّانِ)**، و**(حُرُوفُ التَّحْضِيضِ)**، و**(حَرْفُ التَّقْرِيبِ)**، و**(حُرُوف**

الاسْتِقْبَالِ)، و(حَرْفَا الاسْتِفِهَامِ)، و(حَرْفَا الشَّرْطِ)، و(حَرفُ التَّعْلِيلِ)، و(حَرْفُ الرَّدْعِ)، و(اللَّاماتُ)، و(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ)، و(النُّونُ المُؤَكِّدَةُ)، و(هَاءُ السَّكْتِ).

* * *

الفصل الأول

حروف الإضافة

بعد أن ذكر المصنف الحروف إجمالًا، بدأ بذكرها تفصيلًا، فقال:

الصنف الأول (**حُرُوفُ الإِضَافَةِ، وَهِيَ الحُرُوفُ الجارَّةُ**) للأسماء، سميت بذلك؛ لأنها تضيف، أي تنسب معنى الفعل، أو شبهه، وتجره إلى مدخولها وهي الأسماء، ولذا سماها البصريون حروف الجر، وهي على ما ذُكر هنا سبعة عشر حرفًا: تسعة منها لازمة للحرفية، وخمسة تكون اسمًا وحرفًا، وثلاثة تكون فعلًا وحرفًا، وقد شرع في ذكرها، مع بيان معانيها، فقال:

(**فَمِنْ للابْتِدَاءِ**)، أي: ابتداء الغاية، أي: المسافة في المكان بإجماع النحاة، وضابط الابتداء صحة تقدير (إلى) فيما بعدها، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[(١)]، أي: ابتداء الإسراء من المسجد الحرام، أو المسافة في الزمان على ما أجازه الكوفيون، كقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[(٢)].

وتستعمل كذلك لبيان الجنس، أي للدلالة على أن ماقبلها جنس عام يشمل ما

---

(١) الإسراء/ من الآية ١.

(٢) التوبة/ من الآية ١٠٨.

بعدها، وضابطه جواز جعل (الذي هو) مكانها، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[(١)]، يعني الذي هو الوثن.

وتستعمل للتبعيض أيضًا، أي: لبيان أن ماقبلها بعضٌ من مجرورها، وضابطها صحة جعل (بعض) مكانها، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[(٢)].

وقد تأتي زائدة بشرط أن تكون مسبوقة بالنفي، أو النهي، أو الاستفهام، وأن يكون مجرورها نكرة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[(٣)].

وتأتي لمعانٍ أخر؛ لكونها أصل حروف الجر.

(**وَإِلَى وَحَتَّى للانْتِهَاءِ**)، أي: انتهاء المسافة في الزمان والمكان، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[(٥)].

ويجب في مجرور (حتى) أن يكون آخر جزء من الشيء، أو ما يلاقي آخر جزء منه بخلاف (إلى)، أي يجب في (حتى) أن يدخل مابعدها في حكم ماقبلها، ولا يجب ذلك في (إلى) إلا بقرينة[(٦)]، فإذا قلت: أكلت السمكة إلى رأسها يكون المعنى انتهاء أكلي عند الرأس، ولا يدخل الرأس في الأكل، بخلاف ما إذا قلت: أكلت[(٧)] السمكة

---

(١) الحج/ من الآية ٣٠.

(٢) البقرة/ الآية ٨.

(٣) الأنعام/ من الآية ٥٩.

(٤) البقرة/ من الآية ١٨٧.

(٥) القدر/ الآية ٦.

(٦) فلا يصح أن تقول: قرأت القصة حتى نصفها، ويصح: قرأت القصة إلى نصفها.

(٧) الفعل المتعدي بـ(حتى) الغرض فيه أن ينقضي شيئًا فشيئًا حتى يأتي عليه، أي أن الوصول إلى =

حتى رأسها، فيعني انتهاء أكلي بالرأس، فيجب أن يكون الرأس مأكولًا، ولا تدخل على مضمر، نحو: حتاه، بخلاف إلى، نحو: إليه، إلا في الضرورة، ولهما معانٍ أخر.

(وَفِي للوِعَاءِ)، أي الظرفية، حقيقة أو مجازًا، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ * فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾(١)، ولها معانٍ أخر.

(وَالبَاءُ للإِلصَاقِ)، وهو لا يفارقها؛ لأنه أصل معانيها، وهو إما حقيقي نحو: «أمسكت اللص بيدي» أي ألصقتها به، أو مجازي كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ﴾(٢)، أي: التصق مرور الكفار بموضع يقرب من المؤمنين، وباء القسم في نحو: «أقسمت بالله» من هذا القبيل؛ إذ المعنى: التصق قسمي باسم الله.

وتأتي للاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، كقوله تعالى: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾(٣).

وتأتي للمصاحبة بمعنى (مع)، كقوله تعالى: ﴿قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ﴾(٤)، أي: مع الحق.

وتأتي للتعدية وتسمى (باء النقل) كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡ﴾(٥)، أي: لأذهب سمعهم وأبصارهم.

= نهاية الغاية في الأكل على سبيل التدرج والتمهل، وعلى دفعات لا دفعة واحدة.

(١) الروم/ من الآية ٢ – ٤.

(٢) المطففين/ الآية ٣٠.

(٣) الفاتحة/ الآية ١.

(٤) النساء/ من الآية ١٧٠.

(٥) البقرة/ من الآية ٢٠.

وتأتي للظرفية، وهي التي يحسن محلها (في)، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[١]، أي في بدر.

وتكون زائدة للتوكيد وتقوية معنى الجملة، كقوله تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢]، ولها معانٍ أُخر.

(وَاللامُ للاخْتِصَاصِ)، وهو الأصل فيها، لا يفارقها، والاختصاص هو الإضافة والارتباط للشيء المجرور: إما باعتبار المِلك، كقوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٣]، أو التمليك، نحو: «وهبت لزيد دينارًا»، أو شبه التمليك، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾[٤]، أو الاستحقاق، نحو: «المحراب للمسجد»، أو النسب، نحو: «الابن لزيد».

وتأتي للتعليل، أي: جعل ما بعد اللام علة لما تعلقت به، وتكون بمعنى (كي)، إما لبيان علة الشيء ذهنًا، نحو: «ضربته للتأديب»، أو خارجًا، نحو: «خرجت لمخافتك».

وتكون زائدة للتوكيد إذا دخلت على مجرور يصل إليه معنى الفعل بدونها، كقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[٥]، أي: ردفكم، فهو متعدٍّ بنفسه.

ولام الاختصاص تكون مبنية على الكسر حين يدخل على الاسم الظاهر، نحو: «لِمحمد خلق كريم»، وعلى الفتح حين يدخل على المضمر، نحو: «لَه خلق كريم»، عدا ياء المتكلم، كقوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾[٦]، ولها معانٍ أُخر.

---

(١) آل عمران/ من الآية ١٢٣.

(٢) النساء/ من الآية ٧٩.

(٣) البقرة/ من الآية ١١٦.

(٤) النحل/ من الآية ٧٢.

(٥) النمل/ من الآية ٧٢.

(٦) نوح/ من الآية ٢٨.

(**وَرُبَّ للتَقْلِيلِ**)، أي: لإنشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به، فإنك إذا قلت: «ربُّ رجلٍ كريم لقيته» كنت مخبرًا بأن الرجال الكرام الذين لقيتهم، وإن كانوا كثيرين، لكنهم بالقياس إلى الذين ما لقيتهم قليلون.

كما قد تدل على التكثير، كقوله ﷺ: (يا ربُّ كاسيةٍ في الدنيا، عاريةٍ يوم القيامة)[١].

بعض شروط ربَّ:

وأشار المصنف لبعض شروطها بقوله:

(**وَتَخْتَصُّ بِالنَّكِرِاتِ**)، أي: لاتدخل على المعارف؛ لأن الغرض منها وهو الدلالة على تقليل نوع من جنس يحصل بدون التعريف، فلو عُرِّف مدخولها، لكان التعريف ضائعًا.

ويجب أن تكون النكرة التي دخلت عليها (رب) موصوفة ـ خلافًا لجمع ـ؛ ليجعل الوصف ذلك الجنس النكرة نوعًا، فيحصل الغرض.

ويشترط تصدرها، أي أن لا يتقدم عليها شيء من أجزاء الجملة بعدها.

وإذا كان عاملها فعلًا، فلابدَّ أن يكون ماضيًا، إلَّا إذا لحقتها (ما)، فتمنعها عن العمل (وهو جر الاسم المفرد الظاهر)، وتسمى (ما) الكافة، وحينئذٍ يجوز أن تدخل على الفعل المضارع كذلك، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[٢]؛ لتنزيله منزلة الماضي؛ لتحقق وقوعه.

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٠٦٩) ومواضع أخرى، وغيره.

(٢) الحجر/ الآية ٢.

وقد تحذف (رُبَّ) ويبقى عملها، وهو جر الاسم بعد واو تسمى (واو رُبَّ)، ومن ذلك قول امرئ القيس:

* وليلٍ كموج البحر أرخى سدُوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي *

(وَوَاوُ القَسَمِ، وَبَاؤُهُ، وتاؤُهُ)، الأصل في القسم هو الباء، والواو تبدل منها عند حذف الفعل[1]، فقولنا: «والله» في معنى أقسمت بالله، والتاء تبدل من الواو في (تا الله) خاصة، فالباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر، نحو: «بالله، وبك لأفعلنَّ»، والواو لاتدخل إلا على المظهر؛ لنقصانها عن الباء، ولا تتعلق إلا بمحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ﴾[2]، فالأولى واو القسم، والثانية عاطفة، وإلا لاحتاج كل من القسمين إلى جواب، والتاء لاتدخل على المظهر، إلا على اسم الجلالة (الله)، ولابُدَّ أن يكون المقسم عليه بالتاء غريبًا غالبًا، كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[3] كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده، وتأتِّيه مع عتو نمرود وقهره.

(وَعَلَى للاسْتِعْلَاءِ)، أي: لاستعلاء شيء على شيء، يعني أن الاسم المجرور بها قد وقع المعنى فوقه:

إما حسًّا حقيقةً، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾[4].

أو حسًّا مجازًا، كما إذا كان الاستعلاء على قريب مجرورها، كقوله تعالى: ﴿أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾[5]، أي: أجد هاديًا قرب النار.

---

(١) لما بينهما من التناسب اللفظي ككونهما شفويتين، والمعنوي لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق.

(٢) التين/ الآية ١.

(٣) الأنبياء/ من الآية ٥٧.

(٤) المؤمنون/ الآية ٢٢.

(٥) طه/ من الآية ١٠.

أو معنويًا، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[١]، ولها معانٍ أُخر.

(وَعَنْ للمُجَاوَزَةِ)، أي: بُعْدُ شيءٍ عن مجرورها حقيقةً بسبب مصدر الفعل المعدَّى بها، نحو: «سرت عن البلد»، أي: بعدت عنه بسبب السير.

أو مجازًا، نحو: «أخذت العلم عن زيد»، أي: بَعدُ العلم عن زيد فوصلني بسبب أخذي له.

وتأتي بمعنى (مِن)، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ﴾[٢]، أي: من عباده.

وبمعنى (بَعْدَ)، كقوله تعالى: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾[٣]، أي: بعد طبق.

وبمعنى الباء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾[٤]، أي: بالهوى، ولها معانٍ أُخر.

(وَالكَافُ للتَّشْبِيهِ[٥]) في المفردات، كقوله تعالى: ﴿فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾[٦].

ولا تدخل على الضمير استغناءً عنها بـ(مثل).

وتأتي زائدة لتوكيد المعنى، كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[٧]، أي: ليس

---

(١) طه/ الآية ٥.

(٢) الشورى/ من الآية ٢٥.

(٣) الانشقاق/ الآية ١٩.

(٤) النجم/ الآية ٣.

(٥) والتشبيه: هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى.

(٦) الرحمن/ من الآية ٣٧.

(٧) الشورى/ من الآية ١١.

شيء مثله؛ إذ لو لم يقدر زائدًا لصار المعنى ليس مثل مثله شيء، فيلزم المحال، وزيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحروف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا.

(**وَمُذْ، وَمُنْذُ للابْتِداءِ فِي الزَّمَانِ**)، أي: لابتداء الغاية في الزمان الماضي إذا وليهما اسم مجرور، فهما حينئذٍ حرفا جرٍ بمعنى (مِنْ)، نحو: «مارأيته منذ يوم الجمعة»، أي: منه.

وبمعنى (في) إن كان الزمان حاضرًا، نحو: «ما رأيته مذ ليلتنا»، ولا يدخلان على الزمان المستقبل، وبمعنى (من وإلى) جميعًا إن كان معدودًا، نحو: «ما رأيته مذ، أو منذ ثلاثة أيام»، أي من أول هذه المدة إلى انتهائها.

(**وَحَاشَا، وَعَدَا، وَخَلا للاسْتِثْنَاءِ**)، أي: استثناء ما بعدها مما قبلها، فإذا جررت بها ما بعدها كانت حروف جر، وإذا نصبت بها كانت أفعالًا، ويتعين النصب إذا اقترنت بها المصدرية.

وما مشى عليه المصنف من جواز الجر بـ(خلا وعدا) هو مذهب الأخفش، ووافقه سيبويه في (خلا)، وذهب الجمهور إلى أنهما فعلان، ويؤيد فعليتهما دخول نون الوقاية.

وأما (حاشا) فهي حرف جر عند سيبويه، وفعل عند الكسائي والمازني، ومنع البصريون دخول (ما) عليها.

فائدة أولى:

حروف الجرِّ لابدَّ لها من مُتَعَلَّقٍ: فعلٍ، أو شبهه كاسم الفاعل، أو ما في معناه كاسم الفعل، والظرف، إلا الزائد منها، ولعل الجارة في لغة عُقيل، ولولا الامتناعية إذا وليها ضمير متصل، وكاف التشبيه، وحروف الاستثناء، ورُبَّ.

فائدة ثانية:

حرف الجر إما أصلي، أو زائد، أو شبيه بالأصلي (أو بالزائد):

١. فالأصلي ما يحتاج إلى متعلَّق، ولا يستغنى عنه معنىً، ولا إعرابًا.

٢. والزائد ما يستغنى عنه إعرابًا، ولا يحتاج إلى متعلَّق، لكن لا يستغنى عنه معنىً؛ لأنه يؤتى به لتوكيد مضمون الكلام، كما مرَّ معك في الباء، والكاف.

٣. الشبيه بالزائد: ما لا يستغنى عنه لفظًا ولا معنىً، غير أنه لا يحتاج إلى متعلَّق.

❊ ❊ ❊

الفصل الثاني

الحروف المشبهة بالفعل

والصنف الثاني من أصناف الحرف (**الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ**) المتعدي، ووجه شبهها بالفعل لفظي، ومعنوي.

أما اللفظي فلكونها ثلاثية، ورباعية، وخماسية كعدد الأفعال، مفتوحة الآخر كالماضي، وكونها رافعة وناصبة، وفي اختصاصها بالأسماء، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وفي بنائها على الفتح.

وأما المعنوي، فلكون كل واحد منها بمعنى الفعل، فإن معنى إِنَّ وأَنَّ: حققت، ومعنى لكنَّ: استدركت، ومعنى كأَنَّ: شبهت، ومعنى ليت: تمنيت، ومعنى لعل: ترجيت.

وهي ستّةٌ: (**إِنَّ وَأَنَّ، للتَّحْقِيقِ**)، أي: لتوكيد نسبة الخبر للاسم، ونفي الشك عنها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[(٢)].

(**وَلَكِنَّ للاسْتِدْرَاكِ**)، وهو رفع توهم يتولد من كلام تقدم عليها، كقوله تعالى:

---

(١) الأحزاب/ من الآية ٥٦.

(٢) الأنفال/ من الآية ١٨.

﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾(١).

(وَكَأَنَّ للتَّشْبِيهِ)، أي: تشبيه الاسم بالخبر، كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾(٢).

(وَلَيْتَ للتَمَنِّي)، أي: لإنشاء التمني، وهو ما لا طمع في حصوله:

إما لتعسره، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾(٣).

أو لتعذره: كقول أبي العتاهية:

* ألا ليت الشباب يعود يومًا فأخبره بما فعل المشيب *

(وَلَعَلَّ للتَرَجِّي)، أي: لإنشاء الترجي، وهو توقع الأمر المحبوب، كقوله تعالى: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾(٤).

وتكون أيضًا للإشفاق، أي الخوف من الوقوع في المكروه، نحو: «لعل السيول تغرق البيوت»، ولكنَّ الخبر في تلك الحال غير مقطوع بوقوعه.

واضطربت كلمة النحاة في (لعل) الواقع في كلامه سبحانه وتعالى؛ لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه سبحانه وتعالى، والحق ما قاله سيبويه: إن الرجاء، أو الإشفاق يتعلق بالمخاطبين، فـ(لعل) منه سبحانه وتعالى حمل لنا على أن نرجو، ونشفق.

واعلمْ أن الجملة مع (إنَّ) المكسورة باقية على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد، ولذا قال المصنف:

---

(١) البقرة/ من الآية ١٠٢.
(٢) المنافقون/ من الآية ٤.
(٣) القصص/ من الآية ٧٩.
(٤) البقرة/ من الآية ١٥٠.

(وَإِنَّ المَكسُورَةُ مَعَ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ)؛ لأنها للتأكيد فقط، وليست مغيرة لمعناها، **(وَأَنَّ المَفْتُوحَةُ مَعَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدٌ)**، أي: في حكمه، وذلك لأن خبرها يؤول بمصدر مضاف إلى اسمها، نحو: «بلغني أنَّ زيدًا منطلق»، أي: انطلاق زيدٍ، فلا بدَّ من تقدم عامل عليها، فلا تصدر بها الجملة كما تصدر بأختها، بل إذا وقعت في موضع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها، نحو: «حق أن زيدًا قائم»، والذي يميز بين موقعيهما أن ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة، وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة، ولذا قال:

(فاكْسِرْ فِي مَظانِّ الجُمَلِ، وافْتَحْ فِي مَظَانِّ المُفْرَدِ)، والمظان جمع مِظَنة، وهي موضع الشيء ومألفه.

أهم المواضع التي تُكسر فيها (إِنَّ):

ومن مواضع كسرها:

[١] ابتداء الكلام الذي يبدأ بها، سواء كانت أول كلام المتكلم **(نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)**، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾(١)، أو وسطه، نحو: «أكرم خالدًا إنه عالمٌ».

[٢] وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾(٢).

[٣] وبعد الموصول؛ لأن الصلة لاتكون إلا جملة، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾(٣).

---

(١) القدر/ الآية ١.

(٢) مريم/ من الآية ٣٠.

(٣) القصص/ من الآية ٧٦.

[٤] وفي جواب القسم، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾(١).

[٥] وإذا حلت محل الحال، كقوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾(٢).

[٦] وإذا وقعت مع ما بعدَها خبرًا عن اسم عين، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾(٣).

[٧] أن تقع بعد حيث، نحو: «اجلِسْ حيث إنَّ العلم موجود»، وغير ذلك من المواضع.

أهم المواضع التي تُفتح فيها (أَنَّ):

ومن مواضع الفتح:

[١] إذا وقعت مكان الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾(٤).

[٢] إذا وقعت في مكان الـمفعول، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾(٥).

[٣] إذا وقعت في مكان المجرور، كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾(٦).

---

(١) يس/ الآيتان: ٢،٣.

(٢) الأنفال/ الآية ٥.

(٣) الحج/ من الآية ١٧ .

(٤) العنكبوت/ من الآية ٥١.

(٥) الأنعام/ من الآية ٨١.

(٦) لقمان/ من الآية ٣٠.

[٤] إذا وقعت بعد (لو) و(لولا)، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾[١].

[٥] إذا وقعت بعد (علمت وأخواتها)، وقد أشار إليه بقوله: (**وَعَلِمْتُ أَنَّكَ خَارِجٌ**)؛ لأن المفرد ملتزم في تلك المواضع.

بعض المواضع التي يجوز فيها الكسر والفتح:

ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه الوجهان، ومن ذلك:

[١] أن تقع بعد فاء الجزاء، كقوله تعالى: ﴿مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[٢]، وقد قرىء بالوجهين: بالكسر على جعلها جملة الجواب، وبالفتح على أن ما بعدها مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: فكون نار جهنم ثابت، أو حاصل له.

[٢] أن تقع مع مابعدها في موضع التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[٣]، فالكسر على أنها جملة تعليلية، أي: لأن صلاتك سكن لهم، والفتح على تقدير لام التعليل الجارة، أي: لتسكين صلاتك إياهم.

ولما كان محل المكسورة وما عملت فيه الرفع، جاز أن ترفع المعطوف كما قال:

(**وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى اسْمِ إِنَّ المَكْسُورَةِ بَعْدَ ذِكْرِ الخَبَرِ جَازَ**) لك (**فِي المَعْطُوفِ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ**)، وذلك (**نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وبِشْرًا**) بالنصب (**وَبِشْرٌ**) بالرفع، وذلك حملًا (**عَلَى اللَفْظِ**)، أي: لفظ الاسم راجع للأول، وقوله: (**وَالمَحَلِّ**)، أي: محل اسم إنَّ راجع للتالي.

---

(١) البقرة/ من الآية ١٠٣.

(٢) التوبة/ من الآية ٦٣.

(٣) التوبة/ من الآية ١٠٣.

وإنما جاز الحمل على المحل؛ لأنَّ إنَّ المكسورة لاتغير معنى الجملة عما كانت عليه؛ إذ فائدتها التأكيد فقط، فالاسم فيها مرفوع المحل على الابتداء كما كان قبل دخولها، بخلاف المفتوحة، فإنها تغير معنى الجملة، ولذلك قيد العطف بالمكسورة.

وإنما اشترط بعد ذكر الخبر؛ لأنه لا يجوز أن يقال: إنَّ زيدًا وبشرٌ منطلقان؛ لأنه يلزم منه توارد العاملين، أي: (إنَّ) و(التجرد) على معمول واحد وهو (منطلقان)؛ لأنه من حيث كونه خبرًا لـ(إنَّ) يكون العامل فيه إنَّ، ومن حيث كونه خبرًا لـ(بشر) يكون العامل فيه التجرد، فتأمل.

(**وَكَذَلِكَ لَكِنَّ إِذَا عَطَفْتَ دُونَ غَيْرِهِمَا**)، أي: لكنَّ مثل إنَّ المكسورة فيما تقدم، ومثلهما أنَّ المفتوحة، وإن لم يذكرها المصنف، كقوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾(١).

(**وَيُبْطِلُ عَمَلَهَا**)، أي: هذه الحروف: مفعول مقدم، و(**الكَفُّ**): فاعل مؤخر، أي: بدخول (ما) الزائدة الموصولة في الرسم، ويقال لها الكافة؛ لأنها كفتها وعزلتها عن العمل؛ لأنها أزالت اختصاصها بالأسماء، ثم عطف على قوله (والكف) قوله: (**وَالتَّخْفِيفُ**)؛ لزوال الاختصاص أيضًا، وذلك فيما يخفف منها، وهي الأربعة التي في أواخرها النون، (**وَيُهَيِّئُها**)، أي: الكف والتخفيف (**للدخُولِ عَلَى القَبِيلَيْنِ**)، أي: الاسم والفعل؛ لأن اختصاصها بالأسماء إنما كان لأجل العمل، فإن العامل يجب أن يكون مختصًا بقبيلة ما يعمل فيه، وذلك (**نَحْوُ: إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ عَمرٌو، وَإِنْ زَيْدٌ لَكَرِيمٌ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ لَكَرِيمًا، وَبَلَغَنِي أَنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ عَمْرٌو، وَبَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ، وَبَلَغَنِي أَنْ قَدْ ضَرَبَ زَيْدٌ، وَلَكِنْ أَخُوكَ قَائِمٌ، وَلَكِنْ خَرَجَ بَكْرٌ، وَ**) نحرٌ مشرق اللون (**كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ، وَكَأَنْ قَدْ كَانَ كَذَا**).

---

(١) التوبة/ من الآية ٣.

وإن دخلت (إن) المكسورة المخففة على فعل، فشرطه عند جمهور البصريين، وعليه المصنف أن يكون ناسخًا، كما قال:

(وَالفِعْلُ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيهِ أنْ المُخَفَّفَةُ) المكسورة **(يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ)**، كالأفعال الناقصة، وأفعال القلوب؛ لأن أصل هذه الحروف أن تدخل على المبتدأ والخبر، فلما عرض لها ما أزال اختصاصها بالأسماء، وهيّأها للدخول على الأفعال، وجب أن يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدأ والخبر؛ ليوفي عليها مقتضاها، ولئلا يلزم العدول عن الأصل من كل وجه، وكونه ماضيًا أكثر **(نَحْوُ: إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَكَرِيماً، وَإِنْ ظَنَنْتُهُ لَقَائِمَاً)**.

دخول لام الابتداء:

ولما كان قد يحصل لَبس بين النافية والمخففة عند عدم القرينة، قال:

(واللامُ)، أي: لام الابتداء، أفادت الفرق مع تأكيد النسبة، وتخليص المضارع للحال إذا دخلت عليه **(لازِمَةٌ لِخَبَرِهَا)**، سواء أهملت، كقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[1]، أو أعملت وكان اسمها خفي الإعراب، نحو: «إنْ هذا لذاهب»، وأما إذا وجدت قرينة جاز تركها، كقول الشاعر:

* أَنـا ابنُ أُبـاةِ الضَّيْمِ منْ آلِ مالِكٍ وإِنْ مالكٌ كانـتْ كِرامَ الْمَعادِنِ *

لأن المقامَ هنا مَقامُ مَدح، فيمنعُ ان تكونَ إنْ نافية، وإلا انقلب المدح ذمًا.

التفريق بين (أنْ) المخففة و(أنْ) المصدرية الناصبة:

ولما كان قد يحصل لَبس بين (أنْ) المخففة وبين (أنْ) المصدرية الناصبة، قال:

---

(١) الأعراف/ من الآية ١٠٢.

(**وَلَا بُدَّ لأَنْ**) المفتوحة (**المُخَفَّفَةِ مِنْ أَحَدِ الحُرُوفِ الأَرْبَعَةِ**)، أي: في صدر الخبر (**وَهِيَ: قَدْ، وَسَوْفَ، وَالسِّينِ، وَحَرْفُ النَّفْيِ**)؛ وذلك للتفريق بينهما، وليكون كالعوض من تخفيفها، ومحل ذلك إذا لم يكن الخبر جملة اسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو قصد به الدعاء، كما يؤخذ من تمثيله بقوله: (**نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ، وَأَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ، وَأَنْ سَيَخْرُجُ، وَأَنْ لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ**)، وكقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٌ﴾[2].

وأما إذا كان جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3]، أو فعلية فعلها جامد، كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[4]، أو دعاء، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾[5]، في قراءة نافع، فلا يحتاج لذلك، كما يفهم من كلام ابن مالك في شرح التسهيل.

* * *

(١) المائدة/ من الآية ٧١.

(٢) البلد/ الآية ٥.

(٣) يونس/ من الآية ١٠.

(٤) النجم/ الآية ٣٩.

(٥) النور/ من الآية ٩.

الفصل الثالث

حروف العطف

والصنف الثالث من أصناف الحرف (**حُرُوفُ العَطْفِ**)، والعطف في اللغة: الإمالة، ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف عليه؛ سميت عاطفة، والعطف أحد التوابع التي تقدم ذكرها.

ذكر المصنف من حروف العطف عشرة، مع بيان معانيها، مقدمًا الواو؛ لأنها الأصل في باب العطف، فقال:

(**الوَاوُ للجَمْعِ**) المطلق، وهو المراد بقوله: (**بِلا تَرْتِيبٍ**)، أي: تدل على ثبوت الحكم للمعطوف والمعطوف عليه مطلقًا، لا مع الإشعار بالترتيب، أو عدمه، نحو: «جاءني زيد وعمرو»، أي: اجتمعا في المجيء مطلقًا.

(**وَالفَاءُ وَثُمَّ لَهُ**) أي: مطلق الجمع، لكن (**مَعَ التَّرْتِيبِ**)، وهو وضع كل شيء في مرتبته، ولما كانت الفاء توجب وجود الثاني عقب الأول بغير مهلة، وثمَّ توجبه بمهلة، قال: (**وَفِي ثُمَّ تَرَاخٍ**)، أي: مهلة بحسب الخارج: وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائدًا على ما لابدَّ منه؛ لذا لاتأتي ثمَّ للسببية؛ لأنه لاتراخي بين المسبب والسبب، بخلاف الفاء، فيغلب كون المعطوف بها مسببًا والمعطوف عليه سببًا، ولكن لا تلازم السببية العطف.

وأفادت ثمَّ المهلة والتراخي؛ لأنها أكثر حروفًا، ولهذا لم يجاز بها؛ لتعذر المهلة

بين الشرط وجزائه، وهي تفيد الترتيب مطلقًا (**دُونَ الفَاءِ**)، فإنها تفيد التعقيب: وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة، لكنه في كل شيء بحسبه، نحو: «جاء زيد فعمرو» خطابًا لمن عرف مجيئهما، ولم يعرف التعقيب فيهما إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيدٍ، ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها، ونحو: «دخلت مكة فالمدينة»، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق، ونحو: «تزوج زيد فولد له»، إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ۞ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[1].

(**وَحَتَّى بِمَعْنَى الغَايَةِ**)، أي للجمع مع معنى الغاية، وهي آخر الشيء، أي: أن ماقبلها ينقضي شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ الغاية ـ وهو الاسم المعطوف عليه ـ؛ لذا وجب أن يكون المعطوف بها جزءًا من المعطوف عليه، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، وذلك؛ ليفيد قوة، نحو: «مات الناس حتى الأنبياء»، فإن الأنبياء أقوى من غيرهم، أو ليفيد ضعفًا، نحو: «قدم الحاج حتى المشاة»، فإن المشاة أضعف من غيرهم، فلا يجوز أن يقال: جاءني زيد حتى عمرو، أو جاءني القوم حتى البغال؛ لانتفاء الجزئية، ولابدَّ أن يكون ما بعدها آخر جزء، أو ملاقيًا آخر جزء، فلا يقال: أكلت السمكة حتى نصفها؛ لأن الفعل المعدى بها الغرض منه أن ينقضي ما تعلق به شيئًا فشيئًا حتى يأتي عليه.

وإذا عطف بها على مجرور وجب ردُّ الجار، نحو: «مررت بالقوم حتى بزيد»؛ لئلا تلتبس بالجارة.

(**وَأَوْ وَإِمَّا**) وهما (**لأَحَدِ الشَّيْئَينِ أَوْ الأَشْيَاءِ**)، أي: للدلالة على ثبوت الحكم لواحد من الشيئين إذا كان المعطوف متحدًا، نحو: «جاءني زيدٌ أو عمرو»، و«جاءني إما زيدٌ وإما عمرو»، أي: جاء أحدهما، أو للدلالة على واحد من الأشياء إذا كان المعطوف

---

(١) عبس/ من الآية ٢١ ـ والآية ٢٢.

متكثرًا، نحو: «جاءني زيدٌ أوعمرو، أو بكر، أو خالد، وجاءني إما زيدٌ، وإما عمرو، وإما بكر»، أي: جاء أحدهم.

(**وَهُمَا تَقَعَانِ فِي الخَبَرِ**)، نحو: «جاءني زيد أو عمرو، وجاءني إما زيد وإما عمرو»، وهما حينئذ للشك.

(**وَ**) في (**الأَمرِ**)، نحو: «اضرب رأسه أو ظهره، واضرب إما رأسه وإما ظهره»، وهما حينئذٍ للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين، نحو: «تزوج هندًا أو أختها»، أو للإباحة الشاملة للشرعية إن جاز الجمع، نحو: «جالس العباد أو الزهاد».

(**وَ**) في (**الاسْتِفْهَامِ**)، نحو: «ألقيت عبد الله أو أخاه؟»، و«ألقيت إما عبد الله وإما أخاه؟»، وهما حينئذٍ للشك أيضًا، والفرق بينهما أنك تبتدئ بـ(إما) في حال شكك، وبـ(أو) في حال يقينك، ثم يطرأ عليك الشك.

ولابد في (إما) من التكرار، كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[1]، والثانية هي العاطفة عند أكثرهم، ولم يعدها الفارسي من حروف العطف؛ لوجود الواو معها غالبًا، ووافقه ابن مالك، وغيره.

(**وَأَمْ نَحْوُهَا**)، أي في تعليق الحكم بأحد الأمرين، أو الأمور (**غَيْرَ أَنَّهَا لاتَقَعُ إِلَّا فِي الاسْتِفْهَامِ مُتَّصِلَةً**)، سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما، وتسمى أيضًا معادلة؛ لمعادلتها للهمزة قبلها في الاستفهام بها، قال:

(**وَتَقَعُ فِيهِ**)، أي: في الاستفهام (**وَفِي الخَبَرِ**) حال كونها (**مُنْقَطِعَةً**)؛ لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها، وقد مثَّل للأولى بقوله: (**نَحْوُ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟**)، وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[2]، وللثانية بقوله (**وَ**) نحو قول

(١) محمد/ من الآية ٤.

(٢) البقرة/ من الآية ٦.

من رأى شبحًا من بعد (**إِنَّهَا لأَبِلٌ أَمْ شَاءَ**)، أي: بل أهي شاء[1]، فأضرب عن الإخبار بكونها إبلًا إلى الاستفهام عن كونها شاء، فهي حينئذٍ للإضراب، فتقدر بـ(بل)، وبالهمزة جميعًا كما في مثال المصنف؛ لأن المنقطعة لاتدخل على مفرد، وتارة تقدر بالهمزة وحدها، أو بـ(بل) وحدها، وتكون لمجرد الإضراب.

فائدة:

الفرق بين (أم)، و(أو)، أن السؤال بـ(أو) إنما يكون إذا لم يتحقق ثبوت الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه، نحو: «أزيد عندك أو عمرو»، فإنه إنما يصح إذا لم يعلم كون ثبوت أحدهما عند المخاطب معلومًا، وأما (أم)، فإن السؤال بها إنما يكون إذا كان ثبوت الحكم معلومًا لأحدهما عند المخاطب، ويكون الغرض من السؤال التعيين، نحو: «أزيد عندك أم عمرو»، فإنه إنما يصح إذا كان أحدهما عند المخاطب معلومًا لا بعينه، ويكون الغرض من السؤال التعيين، ولذلك يكون جواب (أو) بلا أو بنعم، لحصول الغرض بذلك، ولا يكون جواب (أم) إلا بالتعيين،كأن يقول: زيد، أو عمرو.

والفرق بينهما وبين (إما)، أنَّ (إما) يجب أن يتقدمها (إما) أخرى، نحو: «جاءني إما زيدٌ، وإما عمرو»، بخلافهما.

(**وَ لا لِنَفْيِ مَا**)، أي: حكم (**وَجَبَ للأَوَّلِ عَنِ الثَّانِي**).

ولا بُدَّ أن يتقدمها أحد ثلاثة أمور:

أولها ـ الإثبات، وقدر أشار إليه بقوله: (**نَحْوُ**) قولك: (**جَاءَنِي زَيْدٌ لا عَمْرٌو**) فقد نفيت المجيء الثابت لزيد عن عمرو.

---

(١) والهاء في (إنها لأبل) للجثة، كأن القائل رأى جثة، وظنها إبلًا، فأخبر على ما ظنه، ثم تيقن أنها ليست بإبل، وتردد في أنها شاة أم لا، فاستأنف سؤالًا، فقال: أم شاة، أي بل هي شاة.

ثانيها ـ الأمر، نحو: «اضربْ زيدًا لا عمرًا»، وكالأمر التحضيض، نحو: «هلا تكرم زيدًا لا عمرًا»، والدعاء، نحو: «غفر الله للمسلم لا للكافر».

ثالثها ـ النداء، نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمي».

وشرط العطف بها إفراد معطوفها، وتعاند متعاطفيها، بأن لا يصدق أحدهما على الآخر، فيمتنع: جاء رجل لازيدٌ؛ لأن زيدًا يصدق عليه أنه رجل، وعدم اقترانها بعاطف، فإن اقترنت به، نحو: «جاء زيدٌ لا بل عمرو»، فالعطف بـ(بل).

(وَبَلْ لِلإِضْرَابِ)، أي: للإعراض **(عَنْ)** الكلام **(الأَوَّلِ مَنْفِيًّا كَانَ أَوْ مُوجَبًا)**، وقد مثَّل لهما على سبيل اللف والنشر غير المرتب بقوله: **(نَحْوُ)** قولك: **(جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو**[١]**، وَ)**، نحو قولك: **(مَا جَاءَنِي بَكْرٌ بَلْ خَالِدٌ)**[٢]، ومثل الخبر الأمر، نحو: «اضرب زيدًا بل عمرًا»، ومثل النفي النهي، نحو: «لاتضرب زيدًا بل عمرًا»، وهي في مثالَي الخبر والأمر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها، وجعل الأول كالمسكوت عنه، وفي مثالي النفي والنهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعدها.

وهذا كله إذا كانت داخلة على مفرد، فإن دخلت على جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[٣]، أو فعلية كقوله تعالى: ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾[٤]، فهي حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح، خلافًا لابن مالك وولده، ومعنى الإضراب

---

(١) معناه: بل جاءني عمرو، وما جاءني زيد، فأعرضت عن الكلام الأول؛ لكونه غلطًا.

(٢) هذا المثال يحتمل وجهين: الأول أن يكون المعنى بل ما جاءني خالد، وجاءني بكر، وحينئذٍ يكون الإضراب عن الفعل مع حرف النفي، والثاني: أن يكون المعنى بل جاءني خالد، وما جاءني بكر، وحينئذٍ يكون الإضراب عن الفعل دون حرف النفي.

(٣) الأنبياء / من الآية ٢٦.

(٤) المؤمنون/ من الآية ٧٠.

فيها حينئذٍ إما الإبطال كما ذُكر، وإما الانتقال من غرض إلى غرض، كقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾(١).

تنبيه:

قال ابن هشام في مغني اللبيب: ووهم ابن مالك في شرح كافيته بقوله إنها لا تقع في التنزيل إلا للانتقال؛ لأن المضرب عنه باطل، وهو لا يقع في القرآن، وأنت خبير بأنه لا يقع فيه على جهة الإثبات، وأما على وجه الحكاية فيقع.

(وَلكِنْ) خفيفة الوضع، لا المخففة من الثقيلة **(للاسْتِدْرَاكِ)**، وهو رفع توهم يتولد من كلام تقدم عليها.

وذهب الجمهور إلى أنها حرف عطف مطلقًا سواء دخلت على المفرد أو على الجملة، ووافق المصنفُ الجمهورَ؛ لذا قال:

(وَهِي فِي عَطْفِ الجمَلِ نَظِيرَةُ بَلْ)، أي: في مجيئها بعد النفي والإثبات، فبعد النفي لإثبات ما بعدها، وبعد الإثبات لنفي ما بعدها، تقول: «جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يجئ»، و«ما جاءني زيدٌ لكن عمرو قد جاء».

وإن دخلت على مفرد فهي عاطفة خلافًا للبعض، وقد أشار إليه المصنف بقوله:

(وَفِي عَطْفِ المُفْرَدَاتِ نَقِيضَةُ لَا)، أي: لا يعطف بها مفرد على مفرد إلا إذا كان قبلها نفي، فحينئذٍ تكون نقيضة (لا)، نحو: «ما جاءني زيد لكن بكر»، أي: لكن بكر جاءني، فقد أثبتَّ للثاني ما نفيت عن الأول على عكس (لا).

و لابدَّ من تقدم النفي أو النهي عليها؛ ليحصل التدارك بمغايرة ما بعدها لما قبلها؛ لأنها للاستدراك.

---

(١) المؤمنون/ الآية ٦٢، ومن الآية ٦٣.

الفصل الرابع

حروف النفي

والصنف الرابع من أصناف الحرف (**حُرُوفُ النَّفْيِ**)، وهي ستةٌ:

أولها (**مَا**)، وهي (**لِنَفْيِ الحَالِ وَالمَاضِي القَرِيبِ مِنْهَا**)، وذلك (**نَحْوُ: مَا يَفْعلُ الآنَ**) نفيًا لقول القائل: هو يفعل، إذا كان في فعل الحال، (**وَمَا فَعَلَ**) نفيًا لقول القائل: لقد فعل، فهي مثل ليس، فمعنى (ما يقوم زيد) يعني في الحال، كما أنَّ (ليس زيدٌ قائمًا) معناه في الحال، وهذا مذهب الجمهور وفيهم المصنف، خلافًا لابن مالك.

(**وَ**) ثانيها (**إِنْ**) وهي (**نَظِيرَتُهَا**)، أي: نظيرة ما (**فِي نَفْيِ الحَالِ**) فقط، وتدخل على الجملتين الاسمية، كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[1]، والفعلية كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2].

(**وَ**) ثالثها (**لا**)، وهي (**لِنَفْيِ المُسْتَقْبِلِ**)، كقوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾[3]، ويتخلص المضارع معها للاستقبال ـ خلافًا لابن مالك ـ ولا يجب تكرارها معه، ثم عطف على قوله المستقبل قوله: (**وَالمَاضِي**) لكن (**بِشَرْطِ التَّكْرِيرِ**)، فهو واجب إذا كان ماضيًا لفظًا ومعنى.

---

(١) الملك/ من الآية ٢٠.

(٢) التوبة/ من الآية ١٠٧.

(٣) النساء/ من الآية ١٤٨.

ويجب التكرار أيضًا إذا كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة،كقوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾(١)، أو كان صدرها نكرة ولم تعمل فيها، كما إذا تقدم الخبر؛ لأنه عند تقدمه يبطل العمل، وإذا بطل العمل وجب التكرار، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾(٢)، بخلاف ما إذا لم يتقدم خبر النكرة، فإن التكرار جائز، كقوله تعالى: ﴿لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ﴾(٣)؛ لجواز الإعمال وعدمه.

وكذلك يجب التكرار إذا دخلت على مفرد: خبرًا كان، نحو: «زيد لا كاتب ولا شاعر»، أو حالًا، نحو: «جاء زيدٌ لا ضاحكًا ولا راكبًا»، أو صفة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ﴾(٤)، فجملة ما يجب التكرار فيه ست صور.

ثم عطف على ما تقدم أيضًا قوله: (**وَنَفْيِ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ**)، فلا يجب معهما تكرار؛ لأن الدعاء مستقبل، وقد مثَّل لما تقدم بقوله: (**نَحْوُ: لا يَفْعَلُ زَيْدٌ، وَ**) نحو (**قَوْلِهِ تَعَالَى: فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى، وَقَدْ لا يَتَكَرَّرُ**) لا مع الماضي، إما قصدًا للدعاء (**نَحْوُ: لافَعَلَ**) زيدٌ، ونحو: «لاشُلت يداك»، وقد مثَّل لنفي الأمر، وللدعاء بقوله: (**وَلا تَفْعَلْ، وَيُسَمَّى النَّهْيُ**) إذ نفي الأمر نهيٌ، (**وَلارَعَاكَ الله، وَيُسَمَّى الدُّعَاءُ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾(٥)، فهو دعاء عليه أن لا يفعل خيرًا.

(**وَ**) تأتي (**لا لِنَفْيِ العَامِّ**)، أي: لتدل على نفي جنس مدخولها، وهي التي تسمى

(١) يس/ من الآية ٤٠.

(٢) الصافات/ الآية ٤٧.

(٣) الطور/ من الآية ٢٣.

(٤) البقرة/ من الآية ٦٨.

(٥) البلد/ الآية ١١.

(لا) النافية للجنس، ولاتدخل إلا على النكرة، وذلك (**نَحْوُ: لا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلا امْرَأَةَ**) ببناء (رجل) على الفتح، ورفع (امرأة)، أو فتحها، أو نصبها.

(**وَ**) تأتي أيضًا (لا) العاملة عمل ليس (**لِـ**) نفي (**غَيْرِ العَامِّ**)، أي: لتدل على نفي فرد من أفراد جنس مدخولها.

وقد تدخل على النكرة (**نَحْوُ: لا رَجُلٌ فِيهَا وَلا امْرَأَةٌ**) برفع (رجل)، ورفع (امرأة)، أو فتحها.

أو تدخل على المعرفة، ومثّل له بقوله: (**وَلازَيْدٌ فِيهَا وَلا عَمْرٌو**) بالرفع لا غير؛ إذ من المعلوم أنها لاتعمل عند الجمهور في المعرفة، خلافًا لابن مالك.

والحاصل: أن (لا) تدخل على الجملة والمفرد، والجملة إما اسمية، أو فعلية، والاسمية إما مصدرة بالمعرفة، أو بالنكرة عاملة فيها، أو غير عاملة، والفعلية إما ماضوية، أو مضارعية، والمفرد إما معرفة، أو نكرة مكررة، وحينئذٍ يجوز الإعمال وعدمه، أو غير مكررة، وحينئذٍ يجب الإعمال.

وللنكرة بعد (لا) الثانية خمسة أوجه: وذلك لأن فتح الأول معه ثلاثة في الثاني، ورفعه معه اثنان فيه.

(**وَ**) رابعها، وخامسها (**لَمْ وَلَـمَّا لِنَفْي المُضَارِعِ**) خاصة، أي: لنفي معناه التضمني وهو الحدث، (**وَقَلْبِ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى المَاضِي**)، أي: قلب معناه التضمني، أعني الزمان.

و(لما) هي (لم) ضُمت إليها (ما) فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار، ولذا قال:

(**وَفِي لَـمَّا تَوَقُّعٌ وَانتِظَارٌ**)، أي: توقع الفعل وانتظاره غالبًا دون (لم)، فقوله

تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[١]، أي: إنهم لم يذوقوه إلى الآن، وسيذوقونه، ولذلك قال المصنف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾[٢]: معنى التوقع في (لما) دال على أن هؤلاء قد آمنو فيما بعد.

وشرط الجمهور في منفي (لما) أن يكون قريبًا من الحال؛ لأنها لنفي (قد فعل)، وهو يشعر بالتقريب، فكذلك منفيها، بخلاف (لم)، فإن منفيها (فعل)، وهو لا يشعر بالتقريب من الحال، وخالف ابن مالك، وقال: إنه غالب لا لازم.

(وَ) سادسها **(لَنْ نَظِيْرَةُ لا فِي نَفْيِ المُسْتَقْبِلِ)**، فهي حرف نفي، ونصب، واستقبال، وليس أصلها (لا) النافية و(أن) المصدرية، خلافًا للخليل والكسائي، والجمهور على أنها لا تفيد تأكيد النفي، ولا تأبيده، وخالفهم المصنف حيث ذهب في الكشاف والمفصل ـ كما هنا ـ إلى أنها للتأكيد،، حيث قال:

(وَلكِنْ عَلَى التَّأْكِيدِ)، وفي بعض نسخ الأنموذج (ولكن على التأبيد)، وبنى على ذلك اعتقاده الفاسد بأن الله تعالى لا يُرى في الجنة أصلًا، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[٣]، أي: أبدًا، والراجح أنها لاتفيد تأكيدًا، ولا تأبيدًا.

* * *

---

(١) ص/ من الآية ٨.

(٢) الحجرات/ من الآية ١٤.

(٣) الأعراف/ من الآية ١٤٣.

الفصل الخامس

حروف التنبيه

والصنف الخامس من أصناف الحرف (**حُرُوفُ التَّنْبِيهِ**)، سميت بذلك؛ لأن الغرض من الإتيان بها أولًا تنبيه المخاطب على الإصغاء إلى ما يُلقى إليه من المتكلم.

وهي ثلاثة:

أحدها (**هَا**) وتدخل على الجملة الاسمية، وذلك (**نَحْوُ: هَا إِنَّ عَمْرَاً بِالبَابِ**)، وعلى الجملة الفعلية، نحو: «ها افعل كذا»، (**وَأَكْثَرُ دُخُولِهَا عَلَى أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ**) كلها (**وَالضَّمَائِرِ**) المنفصلة؛ لضعف دلالتها على مدلولها، وقد مثَّل لذلك بقوله: (**نَحْوُ: هَذَا، وَهَاتَا، وَهَا أَنَا، وَهَا أَنْتَ**)، سواء كان الخبر اسم إشارة، نحو: «ها أنا ذا»، وكقوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾[1]، أم لا، نحو: «ها أنا أقول»، خلافًا لجمع.

(وَ) الثانية والثالثة (**أَمَا وَأَلا**) حال كونهما (**مُخَفَّفَانِ**)، وهما يفيدان مع التنبيه التحقيق، أي: التأكيد أيضًا، وذلك لتركبهما من همزة الاستفهام وحرف النفي، فقوله تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[2] معناه: هو قادر ولا بُدَّ، وذلك لأنَّ الإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، فصارا بمعنى (إنَّ) إلا أنهما غير عاملين.

---

(١) آل عمران/ من الآية ٦٦.

(٢) القيامة/ الآية ٤٠.

ولا يدخلان إلا على الجملة دون المفردات، فيفارقان (إنَّ) من هذا الوجه، وعبَّر عنهما بعضهم بحرفي الاستفتاح، واختاره الرضي.

ويدخلان على الجملة الاسمية (**نَحْوُ: أَمَا إِنَّكَ خَارِجٌ، وَألا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ**) وكقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[1]، وعلى الجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، فـ(يوم يأتيهم) معمول لمصروفًا، فالجملةُ فعليةٌ وهي (ليس مصروفًا)، ونحو: «أما تعلم كذا».

* * *

(١) البقرة/ من الآية ١٣.

(٢) هود/ من الآية ٨.

الفصل السادس

حروف النداء

والصنف السادس من أصناف الحرف (**حُرُوفُ النِّدَاءِ**)، وهو طلب الإقبال بحرف نائب لأدعو.

وهي على ما ذُكر هنا خمسة، وهو الذي نقله البصريون، ونقل الكوفيون حرفين آخرين وهما (آ)، و(أ)، فصارت أحرف النِّداء بالنقل الصحيح سبعة، ووافق الأخفش الكوفيين في نقل (آ)، وأكثرهم جعلها للمتوسط، وأما (آ) فهي للبعيد، وبعضهم ذهب إلى أنهما للقريب أيضًا.

وأول حروف النداء (**يَا**)، كقوله تعالى: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾[1]، وهي أعم أحرف النداء؛ لاستعمالها في القريب، والبعيد، والمتوسط، وفي الندبة، دون ما عداها، ولم يقع النداء في القرآن الكريم إلا بها، ولا يُنادى اسم الله تعالى، وأيُّها، وأيَّتُها إلا بها، ولا المستغاث إلا بها، أو بـ(وا).

(وَ) ثانيها (**أَيَا**)، كقول قيس ابن الملوح:

* أيــا جبـلي نعمــان بـالله خليـا نسـيم الصبا يخلص إلي نسـيمها *

(وَ) ثالثها (**هَيَا**)، قال الشاعر:

---

(١) مريم/ من الآية ١٢.

* فأصاخ يرجو أن يكون حيًّا ويقول من فرحٍ هيا ربَّا *

وأصلها (أيا)، وأبدلت همزتها، وقوله: **(للبَعِيدِ)**، أي: لنداء البعيد، راجع للثلاثة، يعني أنها موضوعة لنداء البعيد حقيقة، أو المنزل بمنزلته كالنائم، والساهي.

وإنما اختصت الثلاثة بالبعيد؛ لأن المنادى البعيد، والمنزل بمنزلته يحتاج إلى تصويت أبلغ مما يحتاج إليه القريب، والتصويت في هذه الثلاثة أبلغ منه في الأخيرتين، وقد يُنادى بها القريب إشارة إلى أن ما يلقى للمخاطب أمر عظيم شأنه أن يُعتنى به، وهذا مذهب الجمهور.

(وَ) رابعها **(أَيْ)**، قال الشاعر:

* ألم تسمعي أيْ عبد في رونق الضحى بكاء حماماتٍ لهن هدير *

أصله: أيْ عبدة، فرخمه، وفي الحديث: أيْ رب[1].

(وَ) خامسها **(الهَمْزَةُ)**، قال امرؤ القيس:

أفاطم مهلًا بعض هذا التدلل

وهما موضوعان **(للقَرِيبِ)**، أي: لنداء القريب، وهو مذهب الجمهور، وخصتا لنداء القريب؛ لأن رفع الصوت في ندائه لا يكون مطلوبًا، وهما خاليتان عن رفع الصوت.

والبعض ثلَّث القسمة، فقال: (يا) أعم الحروف، ويستعمل للبعيد، وللمتوسط،

---

(١) وقد ورد كثيرًا، منها ما أخرجه البخاري برقم (٦٥٩٥) عن أَنَسِ بْنِ مالِكٍ رَضِيَ الله عنه، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، قَالَ: (وَكَّلَ الله بالرَّحِمِ مَلَكًا، فَيقُولُ: أَيْ رَبِّ نُطْفَةٌ، أَيْ رَبِّ عَلَقَةٌ، أَيْ رَبِّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ الله أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا، قَالَ: أَيْ رَبِّ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، فما الرِّزْقُ، فما الأَجَلُ، فيُكتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ).

وللقريب، و(أيا، وهيا) للبعيد، و(أي، والهمزة) للقريب، وتأتيان للبعيد أيضًا.

(وَ وَا لِلمَنْدُوبِ) خاصة، أي المتفجع عليه لفقده حقيقة، أو حكمًا، أو المتوجع منه، وذلك نحو: «وا زيدُ» بالرفع، «وا أميرَ المؤمنين» بالنصب؛ إذ المندوب يساوي المنادى في أحكامه، إذا لم تلحقه ألف الندبة، وإلا كان ضمه مقدرًا، نحو: «وا زيداه»، فـ(الواو): حرف ندبة، و(زيد): مندوب مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة ألف الندبة، و(الهاء): للسكت.

* * *

الفصل السابع

حروف التصديق

والصنف السابع من أصناف الحرف (**حُرُوفُ التَّصْدِيقِ**)، سميت بذلك؛ لأن من يتكلم بها يُصدِّق من يخبره، فهي علامات لإثبات شيء سبق: إما كما هو، وإما بإزالة نفيه، وتسمى أيضًا حروف الإيجاب؛ لأنها توجب القول وتقرره مثبتًا كان أومنفيًا.

وهي على المشهور ستة، ذكر المصنف خمسة منها، وترك سادسًا وهو (إنْ)؛ لقلة دورانه في الكلام كما صرح به في المفصل.

أولها (**نَعَمْ**[1] **لِتَصْدِيقِ الكَلامِ المُثْبَتِ وَالمَنْفِي فِي الخَبَرِ وَالاسْتِفْهَامِ**)؛ لذا قيل: إنها حرف تصديق، ووعد، وإعلام، وقد مثَّل للخبر المثبت والمنفي بقوله:

(**كَقَوْلِكَ**) جوابًا (**لِمَنْ قَالَ قَامَ زَيْدٌ أَوْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ نَعَمْ**)، أي: قام، أو ما قام، فهي تقرر ما قبلها، فإذا كان إثباتًا صيرته إثباتًا، وإن كان نفيًا صيرته نفيًا، وقد مثَّل للاستفهام كذلك بقوله:

(**وَكَذَلِكَ**)، أي: تقول: (**إِذَا قَالِ**) قائل مستفهمًا عن قيام زيد، أو عدم قيامه (**أَقَامِ زَيْدٌ أَوْ لَمْ يَقُمْ نَعَمْ**)[2].

---

(١) وفيها لغات: فتح النون والعين، وكسر العين، وعكسه، وكسرهما، وإبدال العين حاء.

(٢) ومنه ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض، فهو جواب سؤال مقدر.

قال: (**وَبَلَى تَخْتَصُّ بـ**) الكلام (**المَنْفِيِّ**)، وتفيد إبطاله سواء كان (**خَبَرًا أَوْ اسْتِفْهَامًا**)، فإذا قال قائل: لم يقم زيد، وقلت: بلى، فمعناه قد قام، وكذا الاستفهام، حقيقيًّا، نحو: «ألم يقم زيدٌ»، أو غيره كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[1]، أي: بلى أنت ربنا[2]، فهي لتكذيب النفي، وإفادة الإثبات، ويجوز الجمع بين حرف الجواب ونفس الجملة المجاب بها، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾[3].

(**وَأَجَلْ وجَيْرِ**) بالبناء على الكسر، أو على الفتح (**تَخْتَصَّانِ بالخَبَرِ نَفْيَاً أَوْ إِثْبَاتًا**)، هكذا ذهب المصنف، وابن مالك، وجماعة منهم ابن الحاجب، وذهب الجمهور إلى أنهما مثل نعم، واختاره ابن هشام.

(**وَإِيْ**) بكسر فسكون، حرف جواب بمعنى نعم، إلا أنها لا تقع إلا قبل القسم كما قال: (**مُخْتَصَّةٌ بِالقَسَمِ، فَيُقَالُ: إِيْ وَاللهِ**)، وزعم ابن الحاجب أنها لاتقع إلا بعد الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[4]، فإنها إثبات لما يقع الاستفهام عنه، ولا يُقسم بعدها إلا بأحد ثلاثة: الله، وربي، ولعَمْرُك.

* * *

---

(١) الأعراف/ من الآية ١٧٢.

(٢) قال الأردبيلي: «وههنا لو قيل: نعم، لكان كفرًا، إذ كان معناه: لست بربنا»، قال العصام في شرح الكافية: «وقيل: قد يُستعمل نعم مكان بلى في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل التقرير، أي الحمل على الإقرار، فلا كفر في نعم جوابًا لقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقد تعورف هذا، حتى قال الفقهاء: لو قيل في جواب ليس لي عليك دينار: نعم، لزم دينار» ا.هـ.

(٣) الملك/ من الآيتين ٨-٩.

(٤) يونس/ من الآية ٥٣.

الفصل الثامن

حروف الاستثناء

والصنف الثامن من أصناف الحرف (**حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ**)، وهي التي يُستخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجابًا، أو سلبًا.

وهي (**إِلَّا**)، وقد تكون اسمًا بمعنى (غير)، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١].

(**وَحَاشَا**)، وهي حرف جر عند سيبويه وجمهور البصريين مطلقًا، وذهب البعض إلى أنها قد تستعمل حرفًا تارة، وفعلًا تارة أخرى، وجمهور الكوفيين على أنها فعل دائمًا.

(**وَعَدا**)، وهي فعل عند سيبويه، وحرف، أو فعل عند غيره.

(**وَخَلَا**) وتستعمل حرفًا، كما تستعمل فعلًا.

وإذا قيل: كيف تُجعل هذه الحروف مرة من حروف الإضافة (العطف)، ومرة صنفًا برأسها، قلنا: ذلك لتعدد الاعتبارين فيها.

* * *

(١) الأنبياء/ من الآية ٢٢.

الفصل التاسع

حرفا الخطاب

والصنف التاسع من أصناف الحرف (**حَرْفَا الخِطَابِ**)، وهما (**الكَافُ، وَالتَّاءُ**) اللاحقتان أسماء الإشارة، والضمائر المنفصلة علامةً للخطاب (**فِي**) نحو (**ذَاكَ**) و«كذاك»، و«أولئك»، و«هناك»، و«إياك»، وكذا اللاحقة بعض أسماء الأفعال، نحو: «رويدك»، ونحو: «أرأيت» بمعنى أخبرني، كما في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[1].

وما مشى عليه المصنف من أن الكاف اللاحقة للضمائر المنفصلة حرفٌ هو الصحيح، وقيل: إنها اسم مضاف لـ(إيا)، وقيل: إن الكاف هي الضمير، و(إيا) دعامة ليصير منفصلًا، وقيل: (إياك) كلها ضمير.

وقد مثَّل للتاء بقوله: (وَ) في نحو: (**أَنْتَ**)، و«أنتِ»، فـ(أَنْ) هي الضمير عند الجمهور.

(**وَيَلْحَقُهَا التَّثْنِيَةُ، وَالجَمْعُ، وَالتَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ، كَمَا يَلْحَقُ الضَّمَائِرَ**)، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[3]، وقوله

---

(١) الإسراء/ من الآية ٦٢.

(٢) يوسف/ من الآية ٣٧.

(٣) البقرة/ من الآية ٥٤.

تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٥].

* * *

(١) يوسف/ من الآية ٣٢.

(٢) الأعراف/ من الآية ٢٢.

(٣) النساء/ من الآية ٩١.

(٤) الفاتحة/ الآية ٥.

(٥) البقرة/ من الآية ١٣٢.

الفصل العاشر

حروف الصلة

والصنف العاشر من أصناف الحرف (**حُرُوفُ الصِّلَةِ**)؛ لأنها ربما يتوصل بها إلى استقامة الوزن، أو القافية، أو المقابلة في النظم، أو السجع، وتسمى أيضًا حروف الزيادة، وتعرف زيادتها بأنَّ إسقاطها لا يخل بالمعنى الأصلي(١)، وفائدتها تأكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة هي عليه.

وهي ستة:

أحدها (**إِنْ**) تزاد (**فِي**) نحو قولك: (**مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا**)، فإن الأصل ما رأيت زيدًا، ودخلت (إِنْ) صلة أكدت معنى النفي.

(**وَ**) ثانيها (**أَنْ**) وتكثر زيادتها (**فِي**) ما بعد لما، نحو (**لَـمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ**).

(**وَ**) ثالثها (**مَا**)، وتزاد (**فِي**) نحو: (**حَيْثُمَا، وَفِي مَهْمَا، وَأَيْنَمَا، وَفِي**) نحو قوله تعالى: (**فَبِمَا رَحْمَةٍ**) من الله لِنْتَ لَهُمْ.

---

(١) لا أنها لا فائدة لها أصلًا، فإن لها فوائد في كلام العرب، إما معنوية وإما لفظية، فالمعنوية: تأكيد المعنى كما في (من) الاستغراقية، والباء في خبر (ما)، و(ليس)، وأما الفائدة اللفظية: فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئًا لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو لغير ذلك. ولا يجوز خلوها من الفائدتين معًا، وإلا لعدت عبثًا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري سبحانه وتعالى. (قاله المولى الجامي في شرحه على الكافية).

(وَ) رابعها (لا)، وتزاد (فِي) ما بعد أنْ المصدرية، وذلك كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[(١)]، أي: لأن يعلم أهل الكتاب، وكقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾[(٢)]، أي: ما منعك أن تسجد، وفيها بعد الفاء ومعطوفها، وإليه أشار بقوله: (فلا أُقْسِمُ) بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وفيها بعد الواو العاطفة بعد نفي، أو نهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسۡتَوِي ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾[(٣)]، ونحو: «لاتضربْ زيدًا، ولا عمرًا».

(وَ) خامسها (مِنْ) تزاد (فِي) خصوص النفي وشبهه مع تنكير المجرور فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدأ[(٤)]، وتكون لتأكيد العموم فيها إذا دخلت على الموضوع للعموم، نحو: (مَاجَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، وللتنصيص عليه فيها إذا دخلت على المحتمل للعموم كما في قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ﴾[(٥)].

(وَ) سادسها (البَاءُ)، وتزاد (فِي) الخبر المنفي، نحو: (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[(٦)]، ومثل الخبر المنفي فاعل كفى، كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾[(٧)]، والمبتدأ، نحو: «بحسبه درهم»، والنفس والعين، نحو: «جاء زيد بنفسه، وعمرو بعينه».

* * *

---

(١) الحديد/ من الآية ٢٩.

(٢) الأعراف/ من الآية ١٢.

(٣) فصلت/ من الآية ٣٤.

(٤) ولم يشترط جماعة كونه فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدأ، ووافقهم ابن مالك، حيث قال:

وزيد في نفي وشبهه فجر — نكرة كما لباغٍ من مفر

(٥) المائدة/ من الآية ١٩.

(٦) البقرة/ من الآية ٧٤.

(٧) الرعد/ من الآية ٤٣.

الفصل الحادي عشر

حرفا التفسير

والصنف الحادي عشر من أصناف الحرف (**حَرْفَا التَّفْسِيرِ**)، سُميًّا كذلك؛ لأنهما وسيلتان إلى تفسير مبهم سبقهما.

أولهما (**أَيْ**) بفتح فسكون، (**نَحْوُ: رَقَى**) زيد، (**أَيْ صَعِدَ**)، وتقول في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[1]، أي: من قومه، كأنك قلت: تفسيره من قومه، وما بعد (أي) عطف بيان[2]، أو بدل، لا عطف نسق خلافًا للكوفيين.

(**وَ**) ثانيهما (**أَنْ**) بفتح فسكون (**فِي نَحْوِ: نَادَيْتُهُ أَنْ قُمْ**)، أي: قلت له قمْ، وكقوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾[3].

قال: (**وَلا يَجِيء أَنْ**) تفسيريًّا (**إِلَّا بَعْدَ فِعْلٍ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ**)، أي: دال عليه، ومؤدٍ معناه كالآية المتقدمة؛ إذ المراد انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، ففيه معنى القول، وكقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾[4]؛ إذ الإلهام في معنى القول.

وأنكر الكوفيون (أَنْ) التفسيرية ألبتة، وجنح إليه ابن هشام في المغني.

---

(١) الأعراف/ من الآية ١٥٥.

(٢) وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف إلا هذا.

(٣) ص/ من الآية ٦.

(٤) النحل/ من الآية ٦٨.

الفصل الثاني عشر
الحرفان المصدريان

الصنف الثاني عشر من أصناف الحرف (**الحَرْفَانِ المَصْدَرِيَّانِ**)، أي: اللذان يؤوَّل ما يليهما بمصدر، فهما آلة في سبك ما بعدهما.

وهما (**أَنْ**) بفتح فسكون، (**وَمَا**)، ويدخلان غالبًا على فعل متصرف ماضيًا كان مع عامل الرفع (**كَقَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي أَنْ خَرَجَ زَيْدٌ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[1].

أو مضارعًا مع عامل النصب، وأشار إليه بقوله: (**وَأُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ، أَي**): أعجبني (**خُرُوجُهُ، وَ**) أريد (**خُرُوجَكَ**).

أو أمرًا، نحو: «كتبت إليه بأنْ قمْ».

وقد مثل لـ(ما) بقوله: (**وَمَا فِي**) نحو (**قَوْلِهِ تَعَالَى: وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ، أَيْ: بِرَحْبِهَا**) أي: وسعها، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾[2].

وقد تأتي (أَنَّ)، و(كي)، و(لو) للمصدر، فجملة الحروف المصدرية على الراجح خمسة.

---

(١) القصص/ من الآية ٨٢.

(٢) البقرة/ من الآية ١٣.

الفصل الثالث عشر

حروف التحضيض

والصنف الثالث عشر من أصناف الحرف (**حُرُوفُ التَّحْضِيضِ**)، وهو مصدر حضَّضه، أي: حرَّضه، وحثَّه، وبناؤه للتكثير.

وهي أحرف هاملة، تفيد معنى الأمر إذا وقع بعدها المضارع، والإنكار والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي، ولها الصدارة في الكلام؛ لدلالتها على نوع من الكلام كالنفي والاستفهام.

وهي: (**لَوْلَا، وَلَوْمَا، وَهَلَّا**[1]**، وَأَلَّا**) بفتح الهمزة وتشديد اللام، وكذا المخففة[2] إذ قد تأتي له، كقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[3].

و(**تَدْخُلُ**) هذه الحروف (**عَلَى المَاضِي**) للتوبيخ، واللوم على ترك الفعل (**وَ**) على (**المُسْتَقْبِلِ**) للحث، والحض على الفعل، والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر، وذلك (**نَحْوُ: هَلَّا فَعَلْتَ، وَأَلَّا تَفْعَلُ**)، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[4]،

(١) بالتشديد، وإذا خففت كانت اسم فعل بمعنى (عجِّل) لحث غير العاقل.

(٢) إذا خففت كانت تنبيهًا، وعرضًا، واستفهامًا، ونفيًا.

(٣) النور/ من الآية ٢٢.

(٤) النمل/ من الآية ٤٦.

وقوله تعالى: ﴿ لَّوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[١]، فإن وقع بعدها اسمٌ كان على الإضمار، نحو: «فهلَّا بكرًا»، أي: هلَّا تزوجت بكرًا كما ورد في حديث جابر رضِيَ الله عنه عند الشيخين[٢].

ولـ(لولا، ولوما) معنى آخر، أشار إليه المصنف بقوله: (**وَلَوْلَا وَلَوْمَا يَكُونَانِ أَيْضاً**) مصدر آض إذا رجع، أي كما يكونان للتحضيض يكونان (**لامْتِنَاعِ الشيءِ**)، أي: الجواب (**لِوجُودِ غَيْرِه**)، أي: الشرط (**فَتَخْتَصَّانِ**) حينئذٍ (**بالاسْمِ**)، ويكون مبتدأ محذوف الخبر، وذلك (**نَحْوُ: لَولَا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ**)، و«لوما زيد لأكرمتك»، أي: لولا عليٌّ موجود، ولوما زيد موجود.

فإن قيل: مقتضى كون (لو) حرف امتناع لوجود، أن همَّ الطائفة منتفٍ في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴾[٣]؛ لوجود الرحمة والفضل، مع أن همهم موجود، أجيب: بأنه لما كان ليس مؤثرًا ضارًا نُزِّل منزلة العدم، بدليل: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ ﴾[٤].

* * *

(١) الحجر/ من الآية ٧.

(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ برقم (٥٢٤٧)، وبألفاظ أخرى في عدة مواضع، وأخرجه مسلم بهذا اللفظ برقم (٥١٧)، وبألفاظ أخرى.

(٣) النساء/ من الآية ١١٣.

(٤) النساء/ من الآية ١١٣.

الفصل الرابع عشر

حرف التقريب

والصنف الرابع عشر من أصناف الحرف (**حَرْفُ التَّقْرِيبِ**)، أي: الحرف الذي يدل على تقريب الماضي من الحال.

وهو: (**قَدْ**)، فإنه (**لِتَقْرِيبِ**) الفعل (**المَاضِي**)، المتصرف، الخبري، المثبت، المجرد من ناصب، وجازم، وحرف تنفيس (**مِنَ الحَالِ**)، وذلك (**نَحْوُ**) قول مقيم الصلاة: (**قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ**)، أي: قد حان القيام لها، أي: قيام الناس وتهيؤهم لها على سبيل المجاز العقلي، ولا شك أن قيام الناس سابق على قول المقيم، فصح كونها لتقريب الماضي من الحال.

وقد جرى المصنف هنا ـ كما في المفصل ـ على خلاف المشهور في معنى التقريب، والمشهور أن معناه تقريب وقوع الفعل ماضيًا كما في مثال المصنف بالمعنى المذكور، أو مستقبلًا كما فيه بمعنى تحققت الصلاة ووجدت، ويكون من باب التعبير عن المستقبل بالماضي؛ لتحقق الوقوع.

ومن معاني (قد) التقليل، أي: تقليل وقوع الفعل، وقد أشار إليه بقوله: (**وَتَقْلِيلِ المُضَارِعِ**)، وذلك (**نَحْوَ**) قولك: (**إِنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ**)، أي: صدقه قليل، وقد تكون أيضًا للتحقيق كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[1].

(١) الشمس/ الآية ٩.

واختلف في (قد) هل تفيد التوقع أم لا؟

فذهب قوم منهم المصنف إلى أنها تفيده مطلقًا حيث قال: **(وَفِيهَا)**، أي: قد **(تَوَقُّعٌ وانْتِظارٌ)**، أي: أنها تفيد انتظار وقوع الفعل قبل الخبر مضارعًا، نحو: «قد يقدم الغائب» إذا كنت تتوقع قدومه، أو ماضيًا كمثال المصنف؛ إذ الجماعة منتظرون إقامة الصلاة قبل إخبار المؤذن بذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾[1]؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وكلام ابن مالك يشير إلى أنها ليست للتوقع أصلًا، واستحسنه صاحب المغني، وأقره المحققون، وقالوا: إن التوقع الذي يحصل إنما هو من القرينة.

* * *

(١) المجادلة/ من الآية ١.

الفصل الخامس عشر

حروف الاستقبال

والصنف الخامس عشر من أصناف الحرف (**حُرُوفُ الاسْتِقْبَالِ**)، أي: الحروف التي تخصص المضارع للاستقبال بعد أن كان مشتركًا بينه وبين الحال.

وهي على ما ذُكر هنا أربعة:

(**سَوْفَ**)، وتنفرد عن السين بدخول اللام، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[1]، وبأن المدة معها أوسع، خلافًا للكوفيين، وابن مالك، وابن هشام، حيث قالوا إنها متساوية، وقد تقدم بيان ذلك في باب الفعل.

(**والسِّينُ**)، نحو: «سيضرب زيد»، وليس مقتطعًا من سوف، خلافًا للكوفيين، وإن رجَّح مذهبهم ابن مالك؛ لأن مدة التسويف بسوف أطول كما تقدم.

(**وَأَنْ**)، نحو: «أريد أن تخرج»، وقد تقدم الكلام عليها.

(**وَلَنْ**) وقد تقدم الكلام عليها أيضًا.

ومما يفيد الاستقبال (لا) كما ذكرناه فيما تقدم، وكذا نونا التوكيد، وأدوات الشرط.

---

(١) الضحى/ الآية ٥.

الفصل السادس عشر

حرفا الاستفهام

والصنف السادس عشر من أصناف الحرف (**حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ**)، أي: طلب الفهم حقيقة، أو مجازًا كالواقع في القرآن الكريم.

وأولهما مسمى (**الهَمْزَةُ**)، وهي لطلب التصور، أي إدراك غير النسبة، والتصديق، أي إدراك وقوع النسبة، أو لا وقوعها.

(**وَ**) ثانيهما (**هَلْ**) للتصديق خاصة عند الجمهور، وذهب ابن مالك إلى أنها تأتي بمعنى الهمزة فتعادلها (أم) المتصلة كحديث (هل تزوجت بكرًا أم ثيبًا؟)[1]، وبقية الأدوات للتصور خاصة.

ويدخلان على الجملة الاسمية والفعلية، نحو: «أزيد قائمٌ؟»، و«أقام زيدٌ؟»، و«هل عمرو خارج؟»، و«هل خرج عمرو؟».

الفرق بين الهمزة و(هل):

(**وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفًا منْهُ**)، أي: من هل؛ لأن الغالب الاستفهام بها، فهي أكثر دورانًا، وعريقة فيه وضعًا، بخلاف غيرها، فكل موضع يقع فيه (هل) يقع فيه الهمزة من غير عكس.

---

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ برقم (٢٩٦٧).

فإن الهمزة تستعمل مع (أم) المتصلة، نحو: «أزيد عندك أم عمرو؟»، دون هل.

وتدخل على اسم منصوب بفعل مضمر، نحو: «أزيدًا ضربته؟» دون هل.

وتدخل على الفعل المضارع إذا كان بمعنى اللوم والتوبيخ، نحو: «أتضرب زيدًا وهو أخوك؟» دون هل.

وتدخل على واو العطف، وفائه، وثمَّ، كقوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[(٣)] دون هل، فإنها تقع بعد العاطف، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[(٤)].

وأن الهمزة تدخل على الشرط، وعلى (أن) بخلاف هل، وذلك كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[(٥)]، وقوله تعالى: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾[(٦)].

(وَ) قد (**تُحْذَفُ**)، أي: الهمزة (**عِنْدَ الدِّلَالَةِ**) عليها، وذلك (**نَحْوُ**) قولك: (**زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟**) أي: أزيد، والدليل على حذف الهمزة هنا وجود (أم)، فإنَّ (أم) المتصلة لاتستعمل إلا مع الهمزة.

ومن مواضع حذف الهمزة قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[(٧)]، أي: أو تلك نعمة، فإن لم يدل دليل فلا؛ لعدم أمن اللَّبس.

---

(١) البقرة/ من الآية ١٠٠.

(٢) السجدة/ من الآية ١٨.

(٣) يونس/ من الآية ٥١.

(٤) الأحقاف/ من الآية ٣٥.

(٥) يوسف/ من الآية ٩٠.

(٦) يس/ من الآية ١٩.

(٧) الشعراء/ من الآية ٢٢.

(وَللاسْتِفْهَامِ صَدْرُ الكَلَامِ) فلا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه، فلا يصح: ضربت أزيدًا مثلًا؛ لئلا يتحير السامع، ويتشوش ذهنه.

* * *

الفصل السابع عشر

حرف الشرط

والصنف السابع عشر من أصناف الحرف (**حَرْفُ الشَّرْطِ**)، أي: الحرفان الموضوعان للدلالة على الشرط.

وأولها (**إِنْ**) بكسر فسكون، وهي (**للاسْتِقْبَالِ وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى المَاضِي**)، نحو: «إِنْ جئتني أكرمْك»؛ لأنها للشك، والماضي لا يشك فيه؛ لوقوعه.

(**وَ**) ثانيها (**لَوْ للمَاضِي**)، وهو من الحروف غير العاملة، ويقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي.

فـ(قام زيد) من قولك: (لو قام زيد لقام عمرو) محكوم بانتفائه، وكونه مستلزمًا لثبوت قيامٍ من عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد، أو ليس له؟ لا تعرض لذلك.

(**وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى المُسْتَقْبَلِ**)، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[1]؛ لأنها للجزم، ولا يجزم إلا بما وقع، فالمضارع لفظًا إذا تلاها يصرف إلى المضي معنى.

أحوال فعل الشرط مع جواب الشرط:

واعلمْ أنَّ لفعل الشرط والجزاء أربعة أحوال، وقد أشار إليها المصنف بقوله:

---

(١) الحجرات/ من الآية ٧.

(**وَيَجِيءُ فَعْلَا الشَّرْطِ وَالجزَاءِ مُضَارِعَينِ**)، أي: لفظًا، لا معنىً؛ لأن هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال، وهو الأحسن؛ لظهور تأثير العامل فيها، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾(١)، والجزم واجب فيهما.

(**أَوْ مَاضِيَيْنِ**)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾(٢)، ولا جزم فيهما.

(**أَوْ** يجيء (**أَحَدُهُما مَاضِيًا وَالآخَرُ مُضَارِعًا**)، كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾(٣)، وعكسه قليل، ومنه قوله ﷺ: (من يقمْ ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له)(٤)، وقول الشاعر:

* إن يسـمعوا سُبة طاروا بها فرحًا منِي، وما يسمعوا من صالح دفنوا *

(**فَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ مَاضِيًا**) لفظًا، أو معنى (**وَالآخرُ مُضَارعًا، جَازَ رَفْعُهُ وَجَزْمُهُ**)، وذلك (**نَحْوُ: إِنْ ضَرَبْتَنِي أَضْرِبْكَ**) بالجزم، وهو الأحسن، وبالرفع، وهو حسن.

بعض مواضع اقتران الفاء بجواب الشرط:

واعلمْ أن الجواب إذا لم يصلح لأن يكون شرطًا، فلا بُدَّ له من رابطة؛ لعدم تأثير حرف الشرط فيه، ولما كانت الفاء فيها معنى السببية، وهو متسبب عن الشرط، وجب قرنه بها، وذلك في مواضع أشار المصنف لبعضها، فقال:

(**وَتَدْخُلُ الفَاءُ فِي الجزَاءِ**)؛ لمجرد الربط حيث لم تؤثر أداة الشرط فيه، فلا بُدَّ من الفاء لتربطه بالشرط، وليست عاطفة عند الجمهور.

---

(١) الأنفال/ من الآية ١٩.

(٢) الإسراء/ من الآية ٨.

(٣) الشورى/ من الآية ٢٠.

(٤) أخرجه البخاري بهذا اللفظ برقم (٣٥)، ومسلم برقم (٧٦٠).

(**إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَقْبلًا، أَوْ**) لم يكن (**مَاضِيًا فِي مَعْنَاهُ**) بأن كان جملة اسمية، وذلك (**نَحْوُ: إِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ**).

أو كان ماضيًا قريبًا من الحال، وقد أشار إليه بقوله: (**وَإِنْ تُكْرِمْنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ**).

أو كان جامدًا كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾[1].

أو كان طلبًا، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾[2].

أو كان مقرونًا بها،كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾[3].

أو مقرونًا بحرف استقبال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾[4].

أو مقرونًا بلن، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[5].

فائدة:

قال العلامة السجاعي: إن الفعل إن كان مستقبلًا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد، لم يجز اقترانه بالفاء، نحو: «إن قام زيد قام عمرو»، وإن كان ماضيًا لفظًا ومعنى فهو واجب، كما في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[6]، و(قد)

---

(١) الكهف/ من الآيتين ٣٩-٤٠.

(٢) آل عمران/ من الآية ٣١.

(٣) يونس/ من الآية ٧٢.

(٤) التوبة/ من الآية ٢٨.

(٥) آل عمران/ من الآية ١١٥.

(٦) يوسف/ من الآية ٢٦.

مقدرة، وإن كان مستقبلًا معنى، وقصد به وعدًا أو وعيدًا فهو جائز، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾(١).

ولا تحذف هذه الفاء إلا شذوذًا، وعن المبرِّد منع ذلك حتى في الشعر، وعن الأخفش أنه واقع في النثر الصحيح، وخُرِّجَ عليه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾(٢)، وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرًا، ومنه حديث اللُّقَطة: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها)(٣).

واعلمْ أنه قد يقام (إذا) مقام الفاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٤)، أي: فهم يقنطون، وتحقيق ذلك: أن (إذا) هذه للمفاجأة، فهي في معنى فاجأت، فالجزاء حينئذٍ فعل ماضٍ، وإذا كان كذلك، لم يحتج إلى الربط، والتقدير: وإن تصبهم سيئة فاجأت زمان قنوطهم، والراجح في (إذا) الفجائية أنها حرف.

حذف جواب الشرط:

ويجب حذف جواب الشرط إن كان الشرط ماضيًا لفظًا، أو مضارعًا مجزومًا بلم، ودلَّ عليه دليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾(٥)، أي: فأنتم الأعلون، خلافًا للكوفيين فلم يشترطوا المضي.

ويجوز حذف جواب الشرط عند وجود القرينة، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن

(١) النمل/ من الآية ٩٠.

(٢) البقرة/ من الآية ١٨٠.

(٣) أخرجه البخاري بهذا اللفظ برقم (٢٤٣٧).

(٤) الروم/ الآية ٣٦.

(٥) آل عمران/ من الآية ١٣٩.

﴿ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ﴾[١]، أي: فافعل، لكنَّ حذف الجواب لدليل قبله أو بعده كثير، ولقرينة فصيح، لكن أقل.

وقد يحذف الشرط ويبقى الجواب إن دل عليه دليل، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾[٢]، أي: إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولِيُّ.

(**وَتُزَادُ عَلَيْهَا مَا**)، أي: إنْ (**لِلتَّأْكِيدِ**)، أي: تأكيد مدخولها، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾[٣]، كما تزاد على إذا، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾[٤].

ولما كان الشرط كالاستفهام، قال: (**وَلَهَا**) أي: إنْ، ومثلها بقية الأدوات (**صَدْرُ الكَلَامِ**)؛ لأن الشرط كالاستفهام، فلا يتقدم شيء مما في حيزه عليه، خلافًا للكوفيين.

ولا بُدَّ في أدوات الشرط عند الجمهور من أن يليها الفعل؛ لأنه مقتضى وضعها، فهي تطلبه طلبًا أكيدًا، ولذا قال:

(**وَلَا تَدْخُلُ**) أي: إنْ، ومثلها لو، وبقية الأدوات (**إِلَّا عَلَى الفِعْلِ**) لفظًا، وهو ظاهر، أو تقديرًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٥]، أي: وإنْ استجارك أحد.

(**وَإِذَنْ جَوابٌ وَجَزَاءٌ**)، أي: حرف يصحب الجواب، أي: يقع في كلام مجاب به آخر جزاءً لمضمونه، وليس المراد أنها نفس الجواب، أو رابطة له، يقول الرجل مثلًا: أنا آتيك، فتقول: إذن أُكْرِمْكَ، فهذا الكلام قد أجبته به، وصيرت إكرامك جزاء له على

---

(١) الأنعام/ من الآية ٣٥.

(٢) الشورى/ من الآية ٩.

(٣) البقرة/ من الآية ٣٨.

(٤) فصلت/ من الآية ٢٠.

(٥) التوبة/ من الآية ٦.

إتيانه، وذلك في الغالب، وإلا فقد تتمحض للجواب بدليل أنه يُقال: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقًا؛ إذ الظن في الحال.

عمل (إذن):

ولما بيّن معناها، شرع في بيان عملها، فقال:

(وَعَمَلُهَا) النصب يكون **(فِي فِعْلٍ مُسْتَقْبِلٍ)** إجراءً لها مجرى النواصب، ولما كان تصديرها شرطًا لعملها، قال: **(غَيْرِ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَهَا)**؛ لضعفها بسبب وقوعها حشوًا، ثم صرح بمفهوم المستقبل بقوله: **(وَتُلْغِيهَا إِذَا كَانَ الفِعْلُ حَالًا، كَقَوْلِكَ لِمَنْ حَدَّثَكَ: إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا)** بالرفع، وصرح بمفهوم الاعتماد بقوله: **(أَوْ)** كان **(مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهَا)**، بأن كان معتمدًا على مبتدأ، **(نَحْوُ: أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ)** بالرفع، أو على قسم، نحو: «والله إذن لا أجيئك»، أو على شرط، نحو: «إن تأتني إذن آتيك».

وإذا أدخلت عليها حرف عطف كالواو والفاء، فأنت بالخيار إن شئت أعملت، وإن شئت ألغيت، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1]، وقرئ شاذًا بالنصب، والإلغاء أكثر لحصول الاعتماد، وبه جاء القرآن الكريم، وهو المشهور.

وفي قولك: (إن تجتهد تنجحْ، وإذن تفرح)، فلك جزم (تفرحْ)، وإلغاء عمل (إذن)، إن أَردتَ عَطفَه على الجواب (تنجحْ)، فيكون التقديرُ: إن تجتهد تنجحْ وتفرحْ؛ وذلك لعدم تصدر (إذن).

ولك رفع (تفرح) أو نصبه، إن أَردتَ العطف على جملتي الشرط والجواب معًا؛ لأنهما كالجملة الواحدة.

---

(١) الإسراء/ من الآية ٧٦.

وإنما جاز الوجهان، لوقوع (إذن) بعد الواو، فيكون من باب عطف الجمل، لا من باب عطف المفردات، فتكون حينئذٍ صدرَ جملة مستقلة مسبوقة بالواو، فيجوز الوجهان: رفع الفعل، ونصبه.

* * *

الفصل الثامن عشر

حرف التعليل

والصنف الثامن عشر من أصناف الحرف (**حَرْفُ التَّعْلِيلِ**)، وهو (**كَيْ**) إذا لم تتقدمها لام التعليل لفظًا، أو تقديرًا، (**نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي**) بالنصب بـ(أن) مضمرة، وأن الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(كي)، ونحوه: «جاء زيد كي ليبصرَ»، فـ(كي): حرف تعليل وجر، واللام توكيد لـ(كي) التعليلية، و(يُبصر): منصوب بـ(أن) مضمرة بعد اللام.

وأما إذا تقدمها اللام فهي المصدرية، وقد تقدمت، ويقال: كيمه بمعنى لمه، فهي (كي) المذكورة دخلت على (ما) الاستفهامية؛ فلذا حُذفت ألفها مثل: فيمَ، وبمَ، وعلامَ؛ فرقًا بين الاستفهام والخبر، وأما قراءة عكرمة وعيسى (عمَّا يتساءلون) فشاذة، ولهذا رد الكسائي قول المفسرين في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[1] إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية، أي: يا ليت قومي يعلمون بغفران ربي.

* * *

---

(١) يس/ من الآية ٢٧.

الفصل التاسع عشر

حرف الردع

الصنف التاسع عشر من أصناف الحرف (**حَرْفُ الرَّدْعِ**)، أي: الزجر، والمنع، وهو:(**كَلَّا**) وهو بسيط عند الجمهور، مركب عند بعضهم من كاف التشبيه، ولام مشددة؛ لتُخْرِجَه من التشبيه، (**تَقُوْلُ لِمَنْ قَالَ فُلَانٌ يُبْغِضُكَ: كَلَّا، أَيْ: ارْتَدِعْ**)، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾[1].

فإن قيل: لِمَ لم تكن اسم فعل معناه ارتدع وانزجر، قلنا: تأدية المعاني بالحروف أولى؛ لأكثريتها.

والجمهور على أنها لا معنى لها غير الردع، والوقف عليها، والابتداء بما بعدها جائز.

وذهب جماعة من النحويين إلى أنها قد تأتي بمعنى (حقًا)، وبمعنى (نعم)، وبمعنى (ألا) الاستفتاحية، قال صاحب المغني: وقد يمتنع كونها للزجر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝ كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾[2]؛ إذ ليس قبلها ما يصح رده.

* * *

(١) المؤمنون/ من الآية ١٠٠.

(٢) المدثر/ من الآيتين ٣١-٣٢.

الفصل العشرون

اللامات

الصنف العشرون من أصناف الحرف (اللَّامَاتُ) المذكورة هنا، وهي على ثلاثة أقسام: ساكنة، ومفتوحة، ومكسورة، فالساكنة واحدة، والمفتوحة أربعة، والمكسورة واحدة فالمجموع ستةٌ، والفارقة والجارة عُلمتا مما تقدم، وقد شرع المصنف في الكلام عليها، فبدأ بالأولى، فقال:

(لَامُ التَّعْرِيفِ)، أي: اللام الساكنة الموضوعة لتعريف الاسم المنكر تعريف جنس، كالواقعة في (نَحْوُ) قول شُقة بن ضمرة حين أُتي به إلى النعمان بن المنذر لِما بلغه عنه من الجرأة (الْمَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ) يعني قلبه ولسانه[1]، وهذا قاله بعدما قال النعمان: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

أو اللام الساكنة الموضوعة لتعريف الاسم المنكر تعريف عهد، وأشار إليه بقوله:

(وَ) في نحو: (فَعَلَ الرَّجُلِ كَذَا) إذا كان معهودًا بينك وبين مخاطبك، ولذا قال: (الأُولَى للجِنْسِ، وَالثَّانِيَةُ للعَهْدِ)، وكل منهما ثلاثة أقسام:

---

(١) أي: حقيقة المرء، أعني تَبَيُّن معانيه، وتقومها إنما يتحقق بالأصغرين، وهما القلب واللسان؛ لأن الأول منشأ المعاني، والآخر مظهرها.

فالجنسية: إما لتعريف الماهية من حيث هي، أي: مع قطع النظر عن الأفراد، وضابطها: أنها التي لم يخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازًا، وهي الدالة على مجرد الجنس ويعبر عنها بالتي لبيان الحقيقة، أو بيان الطبيعة كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1].

أو لاستغراق أفراد الجنس، بأن خلفتها (كل) حقيقة، فيعم الأفراد بخصائصها، ويصح الاستثناء من مصحوبها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[2].

أو التي لاستغراق خصائص الأفراد، أي: صفات أفراد الجنس مبالغة، بأن خلفتها (كل) مجازًا، وتسمى لام الكمال، نحو: (أنت الرجل عِلْمًا)، أي إنك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال من جهة كَمالِكَ في العلم، ولا اعتداد بعلم غيرك؛ لقصوره عن رتبة الكمال.

والعهدية إما للعهد الذكري، بأن يذكر مصحوبها نكرة ثم يعاد عليه كقوله تعالى: ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[3].

أو للعهد الذهني، بأن عُهد مصحوبها ذهنًا، كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[4].

أو للعهد الحضوري، بأن يكون مصحوبها حاضرًا حال الخطاب،كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[5].

---

(١) الأنبياء/ من الآية ٣٠.

(٢) العصر/ الآية ٢.

(٣) النور/ من الآية ٣٥.

(٤) التوبة/ من الآية ٤٠.

(٥) المائدة/ من الآية ٣.

(وَ) الثانية **(لَامُ)** جواب **(القَسَمِ)**، أي: الداخلة على جوابه، وهي الواقعة في **(نَحْوُ)** قولك: **(وَالله لأفْعَلَنَّ كَذَا)**، وكقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[1]، ومثله في الماضي المتصرف، وأكثر دخولها عليه مع (قد)، كما في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2].

(وَ) الثالثة اللام **(المُوَطِّئَةُ)**، أي: الممهدة **(لَهُ)**، أي: للقسم، أي: المصيِّرة ذلك الجواب للقسم؛ لأنها دلت على أن القسم قبلها.

وتدخل على حرف شرط تقدمه قسمٌ لفظًا،كالواقعة **(فِي نَحْوِ)** قولك: **(والله لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ)** بدليل قرن الجواب باللام؛ إذ جواب الشرط لا يقرن بها، فدل على أن هذا جواب القسم، وجواب الشرط محذوف.

أو تدخل على حرف شرط تقدمه قسمٌ معنىً، كما في قوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[3].

واعلمْ أنه إذا اجتمع شرط وقسم، فالمجاب إنما هو السابق، قال ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم   جواب ما أخرت فهو ملتزم

وقد تحذف هذه اللام مع كون القسم مقدرًا قبل الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[4].

(وَ) الرابعة **(لامُ جَوَابِ لَو وَلَوْلَا)**، وكذا لوما، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ

---

(١) الأنبياء/ من الآية ٥٧.

(٢) يوسف/ من الآية ٩١.

(٣) إبراهيم/ من الآية ٧.

(٤) الأنعام/ من الآية ١٢١.

رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾[٢]، ونحو: «لوما زيد لهلك عمر».

ومحل جواز اقتران هذه اللام بالجواب إذا لم يكن مضارعًا منفيًا، وإلا فلا تدخل اللام عليه أصلًا.

وأما الماضي، فإن كان منفيًّا، فالغالب تجرده منها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾[٣]، وإن كان مثبتًا، فالغالب دخولها، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا ﴾[٤]، ومن غيره، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾[٥]، ولذلك قال المصنف: (وَيَجُوزُ حَذْفُهَا)، بل يجوز حذف الجواب أصلًا، كقولك: «لو كان لي مالٌ» وتسكت، أي: لأنفقت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[٦]، أي: لما آمنُوا بِهِ، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾[٧]، أي: لفعلت بكم وصنعت، وتسمى لام التسويف؛ لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط.

(وَ) الخامسة (لَامُ الأَمْرِ) أي اللام الموضوعة للطلب، سواء استعملت فيه، أو في غيره، كالخبر، والتهديد مجازًا، وحركتها الكسر، كما في قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[٨]؛ حملاً لها على لام الجر؛ لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء اختصاصًا.

---

(١) هود/ من الآية ١١٨.

(٢) البقرة/ من الآية ٢٥١.

(٣) الأنعام/ من الآية ١١٢.

(٤) الواقعة/ من الآية ٦٥.

(٥) الواقعة/ من الآية ٧٠.

(٦) الرعد/ من الآية ٣١.

(٧) هود/ من الآية ٨٠.

(٨) الطلاق/ من الآية ٧.

ولما كان إسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، قال: (**وَتُسَكَّنُ عِنْدَ وَاوِ العَطْفِ، وَفَائِهِ**)، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[1]؛ للتخفيف.

(**وَ**) السادسة (**لَامُ الابْتِدَاءِ**) وحركتها الفتح، وفائدتها تأكيد مضمون الجملة، وتخليص المضارع للحال.

وتدخل باتفاق في موضعين:

أحدهما ـ المبتدأ، وقد أشار إليه بقوله: (**فِي نَحْوِ**) قولك: (**لَزَيْدٌ قَائِمٌ**)، وفي قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[2]، وكذا إذا قُدِّم الخبر، نحو: «لَقائم زيدٌ»، وتدخل على معمول الخبر الساد مسده، نحو: «لَعندك زيدٌ».

ومعلوم أنَّ هذه اللام لها الصدر، ولهذا علقت العامل في نحو: «علمت لزيدٌ منطلقٌ»، إلا في باب إنَّ، فإنها مؤخرة من تقديم.

والثاني ـ في خبر إنَّ اسمًا، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾[3]، أو مضارعًا؛ لشبهه بالاسم، وقد أشار إليه بقوله: (**وَإِنَّهُ لَيَذْهَبُ**)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[4].

* * *

---

(١) البقرة/ من الآية ١٨٦.

(٢) الحشر/ من الآية ١٣.

(٣) إبراهيم/ من الآية ٣٩.

(٤) النحل/ من الآية ١٢٤.

الفصل الحادي والعشرون

تاء التأنيث الساكنة

والصنف الحادي والعشرون من أصناف الحرف **(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ)**، وعرَّفها بقوله: **(وَهِيَ التِي لَحِقَتْ أَوَاخِرَ الأَفْعَالِ المَاضِيَةِ، نَحْوُ ضَرَبَتْ)** هندٌ، وأُتِي بها **(للإيْذَانِ)**، أي: للإعلام **(مِنْ أَوْلِ الأَمْرِ بأَنَّ الفَاعِلَ)**، أي: المسند إليه **(مُؤَنَّثٌ)**.

والأصل فيها السكون؛ إذ هو الأصل في المبنيات، **(وَ)** قد **(يَتَحَرَّكُ بِالكَسْرِ عِنْدَ مُلاقَاةِ السَّاكِنِ)** تخلصًا **(نَحْوُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ)**، وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾[1].

وإنما كانت أولى بالسكون من تاء الاسم؛ لخفته، وثقل الفعل.

* * *

---

(١) يوسف/ من الآية ٥١.

الفصل الثاني والعشرون

النون المؤكدة

الصنف الثاني والعشرون من أصناف الحرف (**النُّونُ المُؤَكِّدَةُ**)، أي: النون الموضوعة لتأكيد الفعل، ولما كان الماضي لا يحتمل التأكيد، والحال لا حاجة لتأكيده؛ إذ يمكن الاطلاع على حالته من قوة أو ضعف، قال:

(**وَلا يُؤَكَّدُ بِهَا**) خفيفة، أو ثقيلة (**إِلَّا**) الفعل (**المُسْتَقْبِلُ الذِي فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ**) بأن كان أمرًا، أو ما في معناه، نحو: «اضربنَّ»، و«لا تخرجنَّ»، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[1].

وأما المضارع المثبت الواقع جوابًا للقسم، ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل، فيجب تأكيده باللام والنون معًا عند الجمهور[2]، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[3].

فإن كان المضارع منفيًا لم يجز توكيده، كما في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[4]؛ إذ المعنى: لا تفتأ، فلا يقترن باللام، ولا بالنون.

---

(١) يوسف/ من الآية ٣٢.

(٢) وذهب الفارسي، وتبعه ابن مالك، وهو أيضًا مذهب الكوفيين إلى أنه يجوز الاقتصار على أحدهما.

(٣) الأنبياء/ من الآية ٥٧.

(٤) يوسف/ من الآية ٨٥.

وأما إن فصل بينه وبين اللام فاصل، فلا يجب تأكيده، كما في قوله تعالى: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[١].

وأما الواقع شرطًا لـ(أن) المؤكدة بما الزائدة، فالغالب تأكيده، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٢].

ولما كان ربما يتوهم أنهما ـ أي: النونين ـ يتناوبان في كافة المواضع، قال:

(وَ) نون التوكيد (**الخَفِيفَةُ تَقَعُ حَيْثُ تَقَعُ**) نون التوكيد (**الثَّقِيْلَةُ إِلَّا فِي فِعْل الاثْنَيْنِ، وَ**) فعل (**جَمَاعةِ المُؤَنَّثِ**)، فإنها لاتقع فيهما عند الجمهور، خلافًا لابن يونس، والكوفيين، قال ابن مالك:

ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف

وذلك (**لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَينِ**)، وهما الألف والنون (**عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ**)، أي: طريقه الجائز؛ إذ حده أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغمًا، نحو: «دابَّة»، وهنا الثاني غير مدغم.

* * *

---

(١) آل عمران/ من الآية ١٥٨.

(٢) مريم/ من الآية ٢٦.

الفصل الثالث والعشرون

هاء السكت

الصنف الثالث والعشرون من أصناف الحرف (**هَاءُ السَّكْتِ**)، سُميت بذلك؛ لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة، وتسمى هاء الاستراحة أيضًا.

والتحقيق أنها ليست من حروف الزيادة؛ لأن حروف الزيادة تعد من نفس الكلمة، وهي جيء بها لبيان الحركة؛ إذ لو وقف بدونها لحذفت كسائر حروف المعاني، لا حروف التهجي.

وتطرد في ثلاثة مواضع:

أولها ـ في الفعل المعتل المحذوف الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾(١).

وثانيها ـ مع (ما) الاستفهامية إذا وقعت موقع المجرور، فإن كان الجر بالإضافة وجب الوقوف عليها بهاء السكت، نحو: «مجيء مَهْ؟ وثمر مهْ؟»، وإن كانت مجرورة بحرف الجر، فالأجودُ الوقوفُ عليها بهاءِ السكت، نحو: «عَمَّهْ؟ فِيمَهْ؟ حتَّامَهْ؟».

وثالثها ـ مع المبني على حركة لازمة، وقد أشار إليه بقوله: (**تُزَادُ فِي كُلِّ مُتَحَرِّكٍ**

---

(١) النور/ من الآية ٥٢.

حَرَكَتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَةٍ)(١)، وكذا الشبيه بها، فلا تزاد في نحو: «لا رجلَ »؛ لأن حركته وإن لم تكن إعرابية، إلا أنها شبيهة بالإعراب من حيث العروض، ولا في الماضي؛ لأنه وإن كان بناؤه لازمًا، إلا أنه شبيه بالمضارع المعرب.

وإنما امتنعت في المعرب وشبهه؛ لئلا يتوهم أنها ضمير، وقد علل زيادتها فيما توصل به بقوله: (**للوَقْفِ خَاصَّةً**) وجوبًا: كـ(قه)، أو جوازًا كما في قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾(٢)؛ إذ لا يحتاج إليها إلا عنده، فهو الأصل فيها؛ إذ يؤتى بها، إما لبيان امتداد الحرف، نحو: «واغلاماه»، أو لبيان الحركة، وقد مثَّل له بقوله: (**نَحْوُ: ثُمَّهْ، وَحَيَّهَلَهْ، وَمَالِيَهْ، وَسُلْطَانِيَهْ**)، وعدَّد الأمثلة إشارة إلى أنه لافرق بين الحرف، واسم الفعل، والضمير.

وإذا علمت أنها خاصة بالوقف، علمت أن حقها السكون كما قال:

(**وَلَا تَكُونُ**)، أي: هاء السكت (**إِلَّا سَاكِنَةً**)؛ لأنها لأجل الوقف، والموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا.

(**وَتَحْرِيكُهَا لَحْنٌ**) مصدر لَحَنَ، وهو الخطأ في الإعراب ومخالفة وجه الصواب، وقال الراغب: اللحن صرف الكلام عن سَننه الجاري عليه، إما بإزالة الإعراب، أو التصحيف، وهو المذموم، وذلك أكثر استعمالًا، وإما بإزالته عن التصريح، وصرفه بمعناه إلى تعريض وفحوى، وهو محمود من حيث البلاغة، وإليه قصد بقوله تعالى:

---

(١) قال الأردبيلي: إنما خُصت هذه الهاء بالمبني؛ لأن الحاجة إلى بيان حركة المبني أشد منها إلى بيان حركة المعرب؛ لأن إعراب المعرب يدل عليه ما قبله، بخلاف البناء، وإنما اختصت بحالة الوقف؛ لأن انتفاء الحركة هو فيها.

(٢) الحاقة/ من الآية ١٩.

﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[1]، يقال: لَحَنت له ـ بفتح الحاء ـ ألحن لحنًا، قلت له قولاً يفهمه عنك، ويخفى على غيره، ولحِنه هو ـ بكسر الحاء ـ فهمه.

ولله در المصنف، حيث ختم كتابه بهاء السكت؛ للإشارة إلى أنه يسكت بعد ذلك؛ لتمام كتابه، ثم جعل آخر كلامه لفظ «لحن»، وهو كما تقدم يطلق على الرمز والإشارة، فكأنه يرمز إلى قول الشاعر:

ولقد لحِنْتُ لهم لكيما يفهموا والللحن يفهمه ذوو الألباب

* * *

وهذا آخر ما يسره الله تعالى لي من شرحٍ على هذا المتن اللطيف، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله، وسلم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

ختم ليلة الخميس ٥ ذو الحجة ١٤٣٤هـ، الموافق ٩ أكتوبر ٢٠١٣م، الساعة التاسعة مساءً، في بيتي بالرفاع الشرقي من البحرين المحروسة.

* * *

(١) محمد/ من الآية ٣٠.

الخاتمة

«متنُ الأُنموذَجِ»

الكَلِمَةُ مُفْرَدٌ. وَهِيَ إِمَّا اسْمٌ كَرَجُلٍ، وَإِمَّا فِعْلٌ كَضَرَبَ، وَإِمَّا حَرْفٌ كَقَدْ.

الكَلَامُ مُؤَلَّفٌ إِمَّا مِنِ اسمَيْنِ أُسْنِدَ أَحَدُهُمَا إِلَى الآخرِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِمَّا مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَيُسَمَّى كَلَامًا وجُمْلَةً.

(بابُ الِاسْمِ)

هُوَ مَاصَحَّ الحَدِيْثُ عَنْهُ، وَدَخَلَهُ حَرْفُ الجَرِّ، وَأُضِيْفَ، وَعُرِّفَ، وَنُوِّنَ.

وَأَصْنَافُهُ: اسْمُ الجِنْسِ، وَالعَلَمُ، وَالمُعْرَبُ وَتَوَابِعُهُ، وَالَمَبْنِيُّ، وَالمُثَنَّى، وَالمَجْمُوعُ، وَالمَعْرِفَةُ، وَالنَّكِرَةُ، وَالمُذَكَّرُ، وَالمُؤَنَّثُ، وَالمُصَغَّرُ، وَالمَنْسُوبُ، وَأَسْمَاءُ العَدَدِ، وَالأَسْمَاءُ المُتَّصِلَةُ بالأَفْعَالِ.

اسْمُ الجِنْسِ وَهُوَ عَلَى ضَرْبَينِ: اسْمِ عَيْنٍ، كَرَجُلٍ وَرَاكِبٍ، واسْمِ مَعْنًى،كَعِلْمٍ وَمَفْهُومٍ.

العَلَمُ الغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُنْقَلَ عَنِ اسْمِ جِنْسٍ كَجَعْفَرٍ، وَقَدْ يُنْقَلُ عَنْ فِعْلٍ كَيَزِيْدَ، وَقَدْ يُرْتَجَلُ كَغَطَفَانَ.

المُعْرَبُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُنْصَرِفٍ، وَهُوَ مَا يَدْخُلُهُ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَرُّ،

والتَنوِينُ كَزَيْدٍ، وَغَيْرِ مُنْصَرِفٍ، وَهُوَ الَّذِي مُنِعَ الجَرَّ، وَالتَّنوِينَ، وَيُفْتَحُ فِي مَوضِعِ الجَرِّ، نَحوُ: مَرَرْتُ بِأَحمَدَ إِلَّا إِذَا أُضِيفَ، أَوْ عُرِّفَ بِاللَّامِ، نَحو: مَرَرْتُ بِأَحمَدِكُمْ، وَبِالأَحْمَرِ.

الْإِعْرَابُ: هُوَ اخْتِلافُ آخِرِ الكَلِمَةِ بِاخْتِلافِ العَوَامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

وَاخْتِلافُ الآخِرِ إِمَّا بِالحَرَكَاتِ، نَحوُ: جَاءَنِي زَيدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ، وَإِمَّا بِالحُرُوفِ وَذَلِكَ فِي الأَسْماءِ السِتَّةِ مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ، وَهِيَ: أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُوْ مَالٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي أَبُوهُ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ، وَكَذلِكَ البَواقِي.

وَفِي كِلَا مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ، نَحوُ: جاءَنِي كِلَاهُما، ورَأَيْتُ كِلَيهِمَا، وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا.

وَفِي التَّثنِيَةِ وَالجَمْعِ المُصَحَّحِ، نَحوُ: جَاءَنِي مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمُونَ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِيْنَ.

وَمَا لَا يَظْهَرُ الإِعْرَابُ فِي لَفْظِهِ قُدِّرَ فِي مَحَلِّهِ كَعَصًا وَسُعْدَى وَالقَاضِي فِي حَالَتِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ.

أَسْبَابُ مَنْعِ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ: العَلَمِيَّةُ، التَأنِيثُ، وَزْنُ الفِعْلِ، الوَصْفُ، العَدْلُ، الجَمْعُ، التَّرْكِيبُ، العُجْمَةُ، الأَلِفُ وَالنُّونُ المُضارِعَتَانِ لأَلِفَي التَّأنِيثِ مَتَى اجْتَمَعَ فِي الاسْمِ سَبَبَانِ مِنْهَا، أو تَكَرَّرَ وَاحِدٌ لَمْ يَنصَرِفْ إِلَّا مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ سَاكِنُ الوَسَطِ،كَنوْحٍ، وَلُوْطٍ فَإِنَّ فِيهِ مَذْهَبَيْنِ: الصَّرْفُ لِخِفَّتِهِ، وَعَدَمُ الصَّرْفِ لِحُصُولِ السَّبَبَينِ فِيهِ، وَكُلُّ عَلَمٍ لَا يَنْصَرِفُ يَنْصَرِفُ عِنْدَ التَّنكِيرِ فِي الغَالِبِ.

المَرْفُوعَاتُ عَلَى ضَرْبَينِ: أَصْلٍ وَمُلْحَقٍ بِهِ، فالأَصْلُ هُوَ الفَاعِلُ، وَهُوَ عَلَى نَوْعَينِ: مُظْهَرٍ، نَحوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَمُضْمَرٍ كَضَرَبْتَ زَيْدًا، وَزَيْدٌ ضَرَبَ.

وَالمُلْحَقُ بِهِ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ: المُبْتَدأُ وَخَبَرُهُ، وَحَقُّ المُبْتَدأِ أَنْ يَكونَ مَعْرِفَةً، وَقَدْ

يَجِيءُ نكِرَةً، نَحْوُ: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وَحَقُّ الخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نكِرَةً، وَقَدْ يَجِيئانِ مَعْرِفتَينِ، نَحْوُ: اللهُ إلهُنا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنا.

وَالخَبَرُ عَلَى نَوْعَينِ: مُفْرَدٍ، نَحْوُ: زَيدٌ غُلَامُكَ، وَجُمْلَةٍ، وَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: فِعْلِيَّةٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ ذَهَبَ أَبُوهُ، واسميَّةٍ، نَحْوُ: عَمْرٌو أَخُوهُ ذَاهِبٌ، وَشَرْطِيَّةٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ إِن تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ، وَظَرْفِيَّةٍ، نَحْوُ: خَالِدٌ أَمَامَكَ، وَبِشْرٌ مِنَ الكِرَامِ، وَلَا بُدَّ فِي الجُمْلَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى المُبْتَدأِ إِلَّا إِذا كَانَ مَعْلُومًا، نَحْوُ: البُرُّ الكُرُّ بِستِّينَ دِرْهَمًا.

وَقَدْ يُقَدَّمُ الخَبَرُ عَلَى المُبْتَدأِ، نَحْوُ: مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَيَجُوزُ حَذْفُ أَحدِهِما عِنْدَ الدَّلَالَةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: فَصَبْرٌ جَمِيلٌ.

والاسمُ فِي بَابِ كَانَ، نَحُو: كَانَ زَيدٌ مُنْطَلِقًا.

وَالخَبَرُ فِي بَابِ إِنَّ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ خَبَرِ المُبْتَدأِ، إلا فِي تَقْدِيمِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا، نَحُو: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، فلاتَقُولُ إِنَّ مُنطَلِقٌ زَيْدًا، ولكِن تَقُولُ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا.

وَخَبَرُ لَا التي لِنَفْيِ الجِنْسِ، نَحْوُ: لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ، وَقَدْ يُحْذَفُ الخَبَرُ، نَحْوُ: لَا بَأسَ، أي: لابَأْسَ عَلَيْكَ.

وَاسْمُ مَا وَلَا المُشَبَّهتَانِ بلَيْسَ، نَحْوُ: مَا زَيدٌ مُنْطَلِقًا، وَمَا رَجُلٌ خَيرًا مِنكَ، وَلَا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ.

المَنْصُوبَاتُ عَلَى ضَرْبَينِ: أَصْلٍ وَمُلْحَقٍ بِهِ.

فَالأَصْلُ هُوَ المَفعُولُ وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: المَفعُولِ المُطْلَقِ، وَهُوَ المَصْدَرُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَضَرْبَةً، وَضَرْبَتَينِ، وَقعَدْتُ جُلُوسًا.

المَفعُولِ بِهِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَيُنْصَبُ بِمُضْمَرٍ كَقَولِكَ لِلْحَاجِّ: مَكَّةَ، وَلِلرَّامِي: القِرطَاسَ.

وَمِنْهُ المُنَادَى المُضَافُ، نَحْوُ: يَا عَبدَ الله، وَالمُضَارِعُ لَهُ، نَحْوُ: يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ، وَالنَّكِرَةُ، نَحْوُ: يَا رَاكِبًا، وَأَمَّا المُفرَدُ المَعْرِفَةُ فَمَضْمُومٌ فِي اللَّفْظِ وَمَنْصُوبٌ فِي المَعْنَى، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.

وَفِي الصِّفَةِ المُفْرَدَةِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ والظَّرِيفَ، وَفِي المُضَافَةِ النَّصْبُ لَا غيرُ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو.

وَإِذَا وُصِفَ المُنَادَى بِابْنٍ نُظِرَ: فَإِنْ وَقَعَ بَيْنَ العَلَمَيْنِ فُتِحَ المُنَادَى، نَحْوُ: يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، وإِلَّا فَالضَّمُّ، نَحْوُ: يا زَيْدُ ابْنَ أَخِي، وَيَا رَجُلُ ابْنَ زَيْدٍ، وَلَيْسَ فِي يا أَيُّهَا الرَّجُلُ إِلَّا الرَّفْعَ.

وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ النِّداءِ مِنَ العَلَمِ المَضْمُومِ وَالمُضَافِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذا، وَكَقَوْلِهِ: فَاطِرَ السَّمواتِ.

وَمِنْ خَصَائِصِ المُنَادَى: التَّرْخِيمُ إِذَا كَانَ عَلَمًا غَيْرَ مُضَافٍ، وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، نَحْوُ: يَا حَارُ، وَيَا أَسْمُ، وَيَا عُثْمُ، وَيَا مَنْصُ.

وَالمَفْعُولِ فِيهِ، وَهُوَ الظَّرْفَانِ: ظَرْفُ الزَّمانِ، وَظَرْفُ المَكَانِ، وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُما مُبْهَمٌ وَمُعَيَّنٌ.

فَالزَّمَانُ يُنْصَبُ كُلُّهُ، نَحْوُ: أَتَيْتُهُ اليَوْمَ، وَبُكْرَةً، وَذَاتَ لَيْلَةٍ.

وَالمَكَانُ لَا يُنْصَبُ مِنْهُ إِلَّا المُبْهَمُ، نَحْوُ: قُمْتُ أَمَامَكَ. وَلَا بُدَّ لِلمَحْدُودِ مِنْ فِي، نَحْوُ: صَلَّيْتُ فِي الْـمَسْجِدِ.

وَالْـمَفْعُولِ مَعَهُ، نَحْوُ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ، وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْداً، وَلَابُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ مَعْنَاهُ.

وَالْـمَفْعُولِ لَهُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً لَهُ، وَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ عِلَّةً لِلفِعْلِ.

وَالْـمُلْحَقُ بِهِ سَبْعَةُ أَضْرُبٍ:

الحَالُ، وَهِيَ بَيَانُ هَيْئَةِ الفَاعِلِ، أَوْ المَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً، وَحَقُّهَا التَّنْكِيرُ، وَحَقُّ ذِي الحَالِ التَّعْرِيفُ، فإِنْ تَقَدَّمَ الحَالُ عَلَيْهِ جَازَ تَنْكِيرُهُ، نَحْوُ: جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ.

وَالتَّمْيِيزُ، وَهُوَ رَفْعُ الإِبْهَامِ إِمَّا عَنِ الْجُمْلَةِ فِي قَوْلِكَ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، أَوْ عَنْ الْمُفْرَدِ فِي قَوْلِكَ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلّاً، وَمَنَوَان سمنًا، وَعشْرُونَ دِرْهَمًا، وَمِلْؤُه عَسَلًا.

وَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ مُوْجَبٍ، نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْداً، أَوْ بَعْدَ كَلَامٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْداً، وَإِنْ كَانَ الْفَصِيحُ هُوَ الْبَدَلُ، وَالْمُسْتَثْنَى الْمُقَدَّمُ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً أَحَدٌ، وَالْمُسْتَثْنَى الْمُنْقَطِعُ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَاراً، وَحُكْمُ غَيْر كَحُكْمِ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا، تَقُولُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَمَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، وَغَيْرَ زَيْدٍ.

وَالْخَبَرُ فِي بَابِ كَانَ، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا.

وَالاسْمُ فِي بَابِ إِنَّ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

وَاسمُ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ إِذَا كَانَ مُضَافاً، نَحْوُ: لَا غُلَامَ رَجُلٍ عِنْدَكَ، أَوْ مُضَارِعاً لَهُ، نَحْوُ: لَا خَيْراً مِنْكَ عِنْدَنَا، وَأَمَّا الْمُفْرَدُ فَمَفْتُوحٌ، نَحْوُ: لَا غُلَامَ لَكَ عِنْدَنَا.

وَخَبَرُ مَا وَلَا بِمَعْنَى لَيْسَ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ، وَالتَّمِيمِيَّةُ رَفْعُهُمَا عَلَى الابْتِدَاءِ.

وَإِذَا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ، أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا، فَالرَّفْعُ لَازِمٌ، نَحْوُ: مَا مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ.

الْمَجْرُورَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مجْرُورٍ بِالإِضَافَةِ، وَمجْرُورٍ بِحَرْفِ الجرِّ، كَقَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَسِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلى الكُوفَةِ.

وَالإِضَافَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَعْنَوِيَّةٍ، وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ، أَوْ بِمَعْنَى مِنْ، كَقَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ.

وَلَفْظِيَّةٍ، وَهِيَ إِضَافَةُ اسْمِ الفَاعِلِ إِلَى مَعْمُولِهِ، نَحْوُ: ضَارِبُ زَيْدٍ، وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إِلَى فَاعِلِهَا، كَقَوْلِكَ: حَسَنُ الوَجْهِ.

وَلَابُدَّ فِي المَعْنَوِيَّةِ مِنْ تَجْرِيدِ المُضَافِ عَنْ التَّعْرِيفِ. وَتَقُولُ فِي اللَّفْظِيَّةِ: الضَارِبَا زَيْدٍ، وَالضَارِبُوا زَيْدٍ، وَالضَارِبُ الرَّجُلِ، وَلَا يَجُوزُ الضَارِبُ زَيْدٍ.

وَالْمَعْنَوِيَّةُ تُعَرِّفُ كُلَّ مُضَافٍ إِلَى مَعْرِفَةٍ، إِلَّا، نَحْوَ: غَيْرٍ، وَمِثْلٍ، وَشِبْهٍ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَمِثْلِكَ، وَشِبْهِكَ. وَقَدْ يُحْذَفُ المُضَافُ وَيُقَامُ المُضَافُ إِلَيهِ مُقَامَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ.

(التَّوَابِعُ)

كُلُّ ثَانٍ مُعْرَبٌ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ خَمْسَةٌ: التَّأْكِيدُ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَالرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَالْقَوْمُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ، وَلا يُؤَكَّدُ بِهَا النَّكِرَاتُ.

وَالصِّفَةُ، نَحْوُ جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ، وَمَضْرُوبٌ، وَكَرِيمٌ، وَهَاشِمِيٌّ، وَعَدْلٌ، وَذُو مَالٍ.

وَتُوصَفُ النَّكِرَاتُ بالجُمَلِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً أَعْجَبَنِي كَرَمُهُ.

وَالصِّفَةُ تُوافِقُ المَوْصُوفَ فِي إِعْرَابِهِ، وَإِفْرَادِهِ، وَتَثْنِيَتِهِ، وَجَمْعِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ، وَتَذْكِيرِهِ، وَتَأْنِيثِهِ.

وَيُوصَفُ الشَيءُ بِفِعْلِ مَا هُوَ مِنْ مُسَبَّبِهِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِيعٍ جَارُهُ، وَرَحْبٍ فَنَاؤُهُ، وَمُؤَدَّبٍ خُدَّامُهُ.

وَالبَدَلُ عَلى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْداً أَخَاكَ، وَبَدَلِ البَعْضِ من الكُلِّ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ، وَبَدَلِ الاشْتِمَالِ، نَحْوُ: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ. وَبَدَلِ الْغَلَطِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ.

وَتُبْدَلُ النَّكِرَةُ مِنَ المَعْرِفَةِ، وَعَلى العَكْسِ، وَيُشْتَرَطُ فِي النَّكِرَةِ المُبْدَلَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً.

وَعَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ أَنْ تُتْبِعَ المَذْكُورَ بِأَشْهَرِ اسْمَيْهِ، نَحْوُ: جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ، وَأَبُو عَبْدِ الله زَيْدٌ.

وَالعَطْفُ بِالحُرُوفِ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَحُرُوفُ العَطْفِ تُذْكَرُ فِي بَابِ الحَرْفِ إِنْ شَاءَ الله تَعَالى.

(المَبْنِيُّ)

هُوَ الذِي سُكُونُ آخِرِهِ وَحَرَكَتُهُ لابِعَامِلٍ، نَحْوُ: كَمْ، وَأَينَ، وَحيْثُ، وَأَمسِ، وَهؤلاءِ، وَسُكُونهُ يُسَمَّى وَقْفًا، وَحرَكَاتُهُ فَتْحاً، وضَمًّا، وَكَسْرًا، وَسَببُ بِنَائِهِ مُنَاسَبَتُهُ غَيْرَ المُتَمَكِّنِ.

فَمِنْهُ المُضْمَراتُ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَّصِلٍ، نَحْوُ: أَخُوكَ، وَضَرَبَكَ، وَمَرَّ بِكَ، وَدارُهُ، وَثَوْبِي، وَثَوْبُنَا، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبْنَا، وَكَذَلِكَ المُسْتكِنُ فِي زَيْدٍ ضَرَبَ، وَأَفْعَلَ، ونَفْعَلَ، وَتَفْعَلَ، وَيَفْعَلَ، وَمُنْفَصِلٍ، نَحْوُ: هُوَ، وَهِيَ، وَأَنا، وَأَنْتَ، وَنَحْنُ، وإِيَّاكَ.

وَمِنْهُ أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، نَحْوُ: ذَا، وتَا، وتِي، وتَه، وَذَهِي، وذِي، وَذَه، وَأولاءِ، وَيُلْحقُ بأوائِلِها حَرْفُ التَّنْبِيهِ، نَحْوُ: هَذا، وهَاتَا، وَهَذِهِ، وَهؤلاءِ، وَيَتَّصِلُ بأواخِرِهَا كَافُ الخِطَابِ نَحْوُ: ذَاكَ، وتَاكَ، وَأُولئكَ.

وَمِنْهُ المَوْصُولاتُ، نَحْوُ: الَّذي، واللَّذَانِ، واللَّذَينِ، والَّذِينَ، وَالَّتِي، واللَّتَانِ، واللَّتَينِ، وَاللاتِي، وَاللَّاتِ، وَاللَّائِي، وَاللَّاءِ، وَاللَّواتِي، وَمَنْ، وَمَا، وأَيُّ، وَأَيَّةُ، وَالمَوْصُولُ مَا لابُدَّ لَهُ مِنْ جُمْلَةٍ تَقَعُ صِلَةً لَهُ، وَمِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إليهِ، نَحْوُ: جاءَنِي الَّذي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، أَوْ ذَهَبَ أَخُوهُ، وَمَنْ عَرَفْتَهُ، وَمَا طَلَبْتَهُ.

وَمِنْهُ أَسَماءُ الأَفْعَالِ،كَرُوَيْدَ زَيْدًا، وَهَلُمَّ شُهَدَاءَكُم، وَحَيَّهَلَ الثَّرِيدَ، وَهَيْهَاتَ ذاكَ، وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا، وَأُفٍّ، وصَهْ، وَمَهْ، وَدُونَكَ، وَعَلَيكَ.

وَمِنْهُ بَعْضُ الظُّروفِ، نَحْوُ: إِذْ، وإِذَا، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ.

وَمِنْهُ المُرَكَّبَاتُ، نَحْوُ: عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ، وَآتِيكَ صَباحَ مَساءَ، وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ، وَوَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ.

وَمِنْهُ الكِنَاياتُ نَحْوُ: كَمْ مَالُكَ؟، وَعِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا، وَكَانَ مِنَ الأَمْرِ كَيْتَ كَيْتَ.

وَالمُثَنَّى، وَهُوَ مَا لَحِقَتْ آخِرَهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا لِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ عِوَضاً عَنِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ.

وَتَسْقُطُ النُّونُ عِنْدَ الإِضَافَةِ نَحْوُ: غُلامَا زَيْدٍ، وَالأَلِفُ إذا لاقَاهَا سَاكِنٌ نَحْوُ: غُلامَا اْلحَسَنِ، وَثَوْبا اْبنِكَ.

وَمَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ مَقْصُورَةٌ إِنْ كانَ ثُلاثِيّاً يُردُّ إلى أَصْلِهِ نَحْوُ: عَصَوانِ وَرَحَيانِ، وَلَيْسَ فِيما يُجاوِزُ الثُّلاثيَّ إلَّا الياءُ نَحْوُ: أَعْشَيانِ وَحُبْلَيانِ وَحُبارَيانِ وَمُصْطَفَيانِ.

وَإِنْ كانَ فِي آخِرِ المَمْدُودِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ كَحَمْراءَ قُلتَ: حَمْرَاوانِ.

وَتَقُولَ فِي كِساءٍ وَقُرَّاءٍ وَحِرْباءٍ: كِساءانِ وَقُرَّاءانِ وَحِرْباءانِ.

(المَجْمُوعُ)

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُصَحَّحٍ، وَهُوَ مَالَحِقَ آخِرَهُ واوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا، أَوْ ياءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَها بِمَعْنَى الجَمْعِ، وَنُونٌ مَفْتُوحةٌ عِوَضاً عَنِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي المُفْرَدِ كَمُسْلِمونَ وَمُسْلِمينَ، وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَنْ يَعْلَمُ.

أَوْ أَلِفٌ وَتَاءٌ فِي المُؤَنْثِ، وَتَكُونُ مَضْمُومَةً فِي الرَّفْعِ، وَمَكْسُورَةً فِي النَّصْبِ، وَالجرِ كَمُسْلِماتٍ وَهِنداتٍ.

وَمُكَسَّرٍ، وَهُوَ مَا يَتَكَسَّرُ فَيهِ بِناءُ الوَاحِدِ كَرِجالٍ وأَفْراسٍ، وَيَعُمَّ ذَوِي العِلْمِ وَغَيْرَهُم، وَالمُذَكَرُ وَالمُؤَنَثُ مِنَ المُصَحَّحِ يُسوَّى فِيهما بَيْنَ لَفْظَي الجرِّ وَالنَّصْبِ، تَقُولُ: رَأيتُ المُسْلِمينَ وَالمُسْلِماتِ، وَمَررتُ بالمُسْلِمينَ والمُسْلِماتِ.

وَالجَمْعُ المُصَحَّحُ مُذَكَّرُهُ وَمُؤَنَّثُهُ للقِلَّةِ، وَمَا كَانَ مِنَ المُكَسَّرِ على وَزْنِ أَفْعُلٍ، وَأَفْعَالٍ، وَأَفْعِلَةٍ، وَفِعْلَةٍ، فَهْوَ جَمْعُ قِلَّةٍ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ جَمْعُ كَثْرَةٍ.

وَمَا جُمِعَ بالأَلِفِ وَالتَّاءِ من فَعْلَةٍ صَحيحَةَ العَيِنِ، فالاسْمُ منهُ مُتَحَرِّكُ العَيْنِ نَحْوُ: ثَمَراتٍ، وَالصِّفَةُ مُبْقَاةُ العينِ على سُكُونِها نَحْوُ: ضَخْماتٍ، وَأَمَّا مُعْتَلُّها فَعَلى السكُونِ كَبَيْضَاتٍ وَجَوْزاتٍ، وَفَواعِلُ يُجْمَعُ عليهِ فَاعِلُ اسْماً نَحْوُ: كَواهِلُ، أَوْ صِفَةٍ إذا كَانَ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ نَحْوُ: حَوائِضُ وَطوالِقُ، وَفاعِلَةٌ اسْماً أو صِفَةً نَحْوُ: كَواتِبُ وَضَوارِبُ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: فَوارِسٌ، وَيُجْمَعُ الجَمْعُ نَحْوُ: أَكالِبُ، وَأَسَاوِرٌ، وَأَنَاعِيمٌ، وِرِجَالاتٌ، وَجِمَالاتٌ.

(المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ)

فَالْمَعْرِفَةُ مَا دَلَّ عَلى شَيْءٍ بعَيْنِهِ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ: العَلمُ، وَالمُضمَرُ، وَالمُبهَمُ، وَهُو شَيْئَانِ: أَسْماءُ الإِشَارَةِ، وَالمَوصولاتُ، وَالمُعَرَّفُ باللامِ، وَالمُضَافُ إلى أَحدِها

إضافَةً حَقِيقةً، وَالنَّكِرةُ مَا شَاعَ فِي أُمَّتِهِ نَحْوُ: جاءَنِي رَجُلٌ، وَرَكِبْتُ فَرَساً.

(المُذَكَّرُ وَالمؤنَّثُ)

المُذَكَّرُ مَا لَيْسَ فِيهِ تَاءُ التَّأنِيثِ، وَالأَلِفُ المَقْصُورَةُ، وَالأَلِفُ المَمْدُودةُ، وَالمُؤَنَّثُ مَا فِيهِ إِحْدَاهُنَّ كَغُرْفَةٍ، وَحُبْلَى، وَحَمْرَاءُ.

والتَّأنِيثُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: حَقِيقِيٌّ كَتَأنِيثِ المَرأةِ، وَالحُبْلَى، وَالنَّاقَةِ، وَغَيْرِ حَقِيقِي، كَتَأنِيثِ الظُّلْمَةِ وَالبُشْرَى، وَالحَقِيقِيُّ أقْوى؛ وَلِذلكَ امْتَنَعَ جاءَ هِنْدٌ، وَجازَ طَلَعَ الشَّمْسُ، فإِنْ فُصِلَ جَازَ نَحْوُ: جاءَ اليومَ هندٌ، وَحَسُنَ: طَلَعَ اليومَ الشَّمسُ.

هذا إذا أُسْنِدَ الفِعْلُ إلى ظاهِرِ الاسمِ المُؤَنَّثِ، أمَّا إذا أُسْنِدَ إِلى ضَمِيرِه، تَعَيَّنَ إلحاقُ العَلامَةِ نَحْوُ: الشَّمْسُ طَلَعتْ.

والتَّاءُ تُقَدَّرُ فِي بعْضِ الأسماءِ نَحْوُ: أرضٍ، ونَعْلٍ، بدليلِ أُرَيْضَةٍ، وَنُعَيْلَةٍ.

وَمِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ: فَعُولٌ، وَفَعِيلٌ، بِمَعْنَى مَفْعُولٍ نَحْوُ: حَلُوبٍ، وَبَغِيٍّ، وَجَرِيحٍ.

وَتأْنِيثُ الجُموعِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ؛ وَلِذَلكَ قِيلَ: فَعلَ الرِّجالُ، وَجاءَ المُسْلِماتُ، وَمَضَى الأيامُ.

وَتَقُولُ فِي الضَّمِيرِ: الرِّجالُ فَعَلوا، وَفَعَلَتْ، وَالمُسْلِماتُ جِئْنَ، وَجاءَتْ، وَالأيامُ مَضَيْنَ، وَمَضَتْ. وَنَحْوُ النَّخْلِ، وَالتَّمْرِ مِمَّا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ واحِدِهِ بِالتَّاءِ، يُذَكَّرُ وَيؤَنَّثُ.

(المُصَغَّرُ)

وَهُوَ مَا ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ ثَانِيهِ، وَزِيْدَ قَبْلَ ثَالِثِهِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ.

وَأَمْثِلَتُهُ فُعَيْلٌ كَفُلَيْسٍ، وَفُعَيْعِلٌ كَدُرَيْهِمٍ، وَفُعَيْعِيلٌ كَدُنَيْنِيرٍ. وَقَالُوا: أُجَيْمَالٌ،

وَحُمَيْراءُ، وَسُكَيْرانٌ، وَحُبَيْلَى؛ لِلْمُحافَظَةِ عَلَى الأَلِفاتِ. وَتَقُولُ فِي مِيزَانَ، وَبابٍ، وَنابٍ، وَعَصا: مُوَيْزِينٌ، وَبُوَيْبٌ، وَنُيَيْبٌ، وَعُصَيَّةٌ، وَفِي عِدَةٍ وُعَيْدٌ، وَفِي يَدٍ يُدَيَّةٌ، وَفِي سَهٍ سُتَيْهَةٌ تَرْجِعُ إلى الأَصْلِ.

وَتاءُ التَّأْنِيثِ المُقَدَّرَةُ فِي الثُّلاثِيِّ تَثْبُتُ فِي التَّصْغِيرِ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوُ: عُرَيْبٍ، وَعُرَيْسٍ.

وَلَا تَثْبُتُ فِي الرُّباعِيِّ، كَقَوْلِكَ: عُقَيْرِبٌ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: قُدَيْدِيمَةٍ، وَوُرَيْئَةٍ.

وَجَمْعُ القِلَّةِ يُحَقَّرُ عَلَى بِنَائِهِ نَحْوُ: أُكَيْلِبٍ، وَأُجَيْمالٍ، وَجَمْعُ الكَثْرَةِ يُرَدُّ إلى وَاحِدِهِ، ثُمَّ يُصَغَّرُ، ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامَةِ نَحْوُ: شُوَيْعِرُونَ مُسَيْجِداتٍ فِي شُعَراءَ وَمَساجِدَ، أَوْ إِلَى جَمْعِ قِلَّتِهِ إِنْ وُجِدَ نَحْوُ: غُلَيْمَةٍ فِي غِلْمانٍ، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: غُلَيِّمُونَ.

وَتَحْقِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ زَوائِدُ الاسْمِ نَحْوُ: زُهَيْرٍ وَحُرَيْثٍ فِي أَزْهَرَ وَحارِثٍ.

وَتَقُولُ فِي ذَا وتَا ذَيَّا وَتَيَّا، وَفِي الذِي وَالتِي اللَذَيَّا وَاللتَيَّا.

(المَنْسُوبُ)

هُوَ الاسْمُ المُلْحَقُ بِآخِرِهِ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ لِلنِسْبَةِ إليه.

وَحَقُّهُ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَنُونُ التَّثْنِيَةِ، وَالجمْعِ، كَبَصْرِيٍّ، وَزَيْدِيٍّ، وَقِنَّسْرِيٍّ، وَأَنْ يُقَالَ فِي نَحوِ: نَمِرٍ وَدُئِلٍ: نَمَرِيٌّ وَدُئَلِيٌّ. وَفِي حَنِيفَةَ حَنَفِيٌّ.

وَفِي نَحوِ غَنِيَّةٍ وَضَرِيَّةٍ وَأُمَيَّةٍ: غَنَوِيٌّ وَضَرَوِيٌّ وَأُمَوِيٌّ.

وَفِيما آخِرُهُ أَلِفٌ ثَالِثَةٌ أَوْ رَابِعَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ واوٍ كَعَصًا وَأَعْشَى، أَوْ ياءٍ كَرَحى وَأَعْمَى: عَصَوِيٌّ وَأَعْشَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ وَأَعْمَوِيٌّ.

وَفِي الزائِدَةِ الرَّابِعَةِ القَلْبُ وَالحَذْفُ، كَحُبْلِيٍّ وَحُبْلَوِيٌّ فِي حُبْلَى.

وَفِي الخَامِسَةِ الحَذْفُ لَا غيرُ كَحُبَارِيٌّ فِي حُبَارَى.

وَفِيمَا آخِرُهُ ياءٌ ثَالِثَةٌ كَعَمٍ عَمَوِيٌّ، وَفِي الرَّابِعَةِ كَقَاضٍ قَاضِيٌّ وَقَاضَوِيٌّ، وَالحَذْفُ أَفْصَحُ، وَفِي الخَامِسَةِ الحَذْفُ لا غيرُ كَمُشْتَرِيٌّ فِي مُشْترٍ.

وَفِي المُنْصَرِفِ مِنَ المَمْدُودِ كِسَائِيٌّ وَحِرْبَائِيٌّ، وَفِي غَيْرِ المُنْصَرِفِ مِنَ المَمْدُودِ حَمْرَاوِيٌّ وَزَكَرِيَّاوِيٌّ.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الجَمْعِ رُدَّ إِلَى وَاحِدِهِ كَفَرَضِيٍّ وَصَحَفِيٍّ فِي فَرَائِض وَصَحَائِفَ.

(أَسْمَاءُ العَدَدِ)

وَتَقُولُ ثَلاثَةٌ إِلى عَشَرةٍ فِي المُذَكَّرِ، وَفِي المُؤَنَّثِ ثَلَاثَ إِلى عَشْرٍ. وَالمُمَيِّزُ مَجْرُورٌ وَمَنْصُوبٌ.

فَالمَجْرُورُ مُفْرَدٌ، وَهُوَ مُمَيِّزُ المئةِ، وَالأَلْفِ، وَمَجْمُوعٌ وَهُوَ مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إلى العَشَرَةِ، نَحْوُ مئةِ دِرْهَمٍ، وَأَلْفِ دِينَارٍ، وَثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، وَعَشَرَةِ غِلْمَةٍ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: ثلاثُمئَةَ وَأَرْبَعُمئَةَ.

وَالمَنْصُوبُ مُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ، وَلا يَكُونُ إلا مُفْرَدًا.

وَمُمَيِّزُ العَشَرَةِ فَمَا دُونَهَا حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ قِلَّةٍ نَحْوُ: عَشَرَةُ أَفْلُسٍ، إلا إذا أعوزَ نَحْوُ: ثَلاثَةُ شُسُوعٍ.

وَتَقُولُ فِي تَأْنِيثِ الأَعْدادِ المُرَكَّبَةِ: إِحْدَى عَشْرَةَ واثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلى تِسْعَ عَشْرَةَ، تُؤَنِّثُ الأَوَّلَ، وَتُسَكِّنَ الشِّينَ منْ عَشْرَةَ، أَوْ تَكسِرْهَا.

(الأَسْمَاءُ المُتَّصِلَةُ بالأَفْعَالِ)

المَصْدَرُ. هُوَ الاسْمُ الذي يُشْتَقُّ مِنْهُ الفِعْلُ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ نَحْوُ: عَجِبْتُ

مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا، وَمِنْ ضَرْبِ عَمْرًا زَيْدٌ، وَيُضَافُ إِلى الفَاعِلِ فَيَبْقى المَفْعُولُ مَنْصُوباً، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، أَوْ إِلى المَفْعُولِ فَيَبْقَى الفَاعِلُ مَرْفُوعًا، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عمرٍو زَيْدٌ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ.

(وَاسْمُ الفَاعِلِ)

يَعْمَلُ عَمَلَ يَفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ إذا كَانَ بِمَعْنَى الحَالِ والاسْتِقْبَالِ، نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمرًا اليومَ أوْ غَداً، وَلَوْ قُلْتَ أمْسِ لَمْ يَجُزْ إلَّا إذا أُرِيدَ بِهِ حِكَايَةُ حالٍ مَاضِيةٍ.

(وَاسْمُ المَفْعُولِ)

يَعْمَلُ عَمَلَ يُفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلامُهُ.

(وَالصِّفَةُ المُشَبَّهةُ)

نَحْوُ: كَرِيمٌ وَحَسَنٌ، عَمَلُهَا كَعَمَلِ فِعْلِهَا، نَحْوُ: زَيْدٌ كَرِيمٌ حَسَبُهُ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ.

(وَأفعَلُ التَّفْضِيلِ)

لا يَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ، فَلَا يُقَالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفْضَلَ مِنْهُ أبُوهُ.

وَيَلْزَمُهُ التَّنْكِيرُ مَعَ (مَنْ)، فَإِذا فَارَقَتْهُ، فَالتَّعرِيفُ بِالَّلامِ، أَوْ الإِضَافَةِ، نَحْوُ: زَيْدٌ الأفْضَلُ، وَأَفْضَلُ الرِّجالِ.

وَمَادَامَ مُنَكَّرًا اسْتَوى فِيهِ الذكُورُ وَالإِنَاثُ وَالمُفْرَدُ والاثنَانِ والجَمْعُ، فَإِذا عُرِّفَ باللامِ أُنِّثَ وُثُنِّيَ وَجُمِعَ. وَإِذا أُضِيفَ سَاغَ فِيهِ الأَمْرَانِ.

(بَابُ الفِعْلِ)

وَهُوَ مَا صَحَّ أَنْ يَدْخُلَهُ قَدْ، وَحَرْفَا الاسْتِقْبَالِ، وَالجَوَازِمُ، وَاتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ

المَرْفُوعُ البَارِزُ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ، نَحْوُ: قَدْ ضَرَبَ، وَسَيَضْرِبُ، وَسَوْفَ يَضْرِبُ، وَلَمْ يَضْرِبْ، وَضَرَبتُ، وَضَرَبَتْ.

وَأَصْنَافُهُ: المَاضِي، وَالمُضَارِعُ، وَالأَمْرُ، وَالمُتَعَدِّي، وَغَيرُ المُتَعَدِّي، وَالمَبْنِيُّ لِلمَفْعُولِ، وَأَفْعَالُ القُلُوبِ، وَالأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ، وَأَفْعَالُ المُقَارَبَةِ، وَأَفْعَالُ المَدْحِ، وَالذَّمِ، وَفِعْلَا التَّعَجُبِ.

(المَاضِي)

هُوَ الذي يَدُلُّ عَلى حَدَثٍ فِي زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ، نَحْوُ: ضَرَبَ.

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلى الفَتْحِ، إِلَّا إِذا عَرَضَ عَلَيْهِ مَا يُوجِبُ سُكُونَهُ، أَوْ ضَمَّهُ.

(المُضَارِعُ)

هُوَ ما اعتَقَبَ فِي صَدْرِهِ إِحْدَى الزَّوائِدِ الأَرْبَعِ، نَحْوُ: يَفعَلُ، وَتَفْعَلُ، وأَفْعَلُ، وَنَفْعَلُ.

وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الحَاضِرُ، وَالمُسْتَقْبلُ، إِلَّا إِذا دَخَلَهُ اللَّامُ، أَوْ سَوْفَ.

وَيُعْرَبُ بالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالجزْمِ. وَارتِفَاعُهُ بِمَعْنىً وَهُوَ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ، نحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ.

وانتِصَابُهُ بأربَعَةِ أَحْرُفٍ: نَحْوُ: أَنْ يَخْرُجَ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَكي يُكْرِمَ، وَإِذَنْ يَذْهَبَ.

وَيُنْصَبُ بإِضْمَارِ أنْ بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، وَهِيَ: حَتَّى، وَاللَّامِ، وَأَوْ بِمَعْنَى إِلى أَنْ، وَوَاوِ الجَمْعِ، وَالفَاءِ فِي جَوابِ الأَشْياءِ السِّتَّةِ: الأَمرِ، وَالنَّهي، وَالنَّفْي، والاسْتِفْهامِ، وَالتَّمَنِّي، وَالعَرْضِ، نَحْوُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها، وَجِئْتُكَ لِتُكرِمَنِي، وَلأَلزَمَنَّكَ أَوْ

تُعْطِيَنِي حقِّي، وَلاتأكُلِ السَّمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، وَائْتِنِي فأُكْرِمَك، وَلَا تَطْغَوْا فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي، وَمَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا، وَهَلْ أسألُكَ فتُجِيبَني، وَلَيْتَنِي عِنْدَكَ فأفُوزَ، وَألا تَنْزِل بِنا فتُصِيبَ خيْرًا مِنَّا.

وانْجِزامُهُ بِخَمْسَةِ أَحْرُفٍ، نَحْوُ: لمْ يَخْرُجْ، ولَمَّا يَحْضُرْ، وَلْيَضْرِبْ، وَلا تَفْعَلْ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ.

وَبِتسْعَةِ أَسْماءَ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى إنْ، وَهِيَ: مَنْ، وَما، وَأيُّ، وَأينَ، وَأنَّى، وَمَتى، وَحَيْثُما، وَإذما، وَمَهْما، نَحْوُ: مَنْ يُكرِمْنِي أُكْرِمْهُ، وَعَليهِ فَقِسْ. وَيَنْجَزِمُ بأنْ مُضْمَرَةً فِي جَوابِ الأَشْياءِ السِّتَّةِ الَّتِي تُجابُ بالفاءِ، إلَّا النَّفْيَ، نَحْوُ: ائتِنِي أُكْرِمْكَ، وَعَلَيهِ فَقِسْ.

وَيَلْحَقُهُ بَعْدَ ألِفِ الضَّمِيرِ وواوِهِ وَيَائِهِ نُونٌ عِوَضاً عَنْ الرَّفْعِ فِي المُفْرَدِ، نَحْوُ: يَضْرِبَانِ، وَيَضْرِبُونَ، وَتَضْرِبِينَ، وَذلِكَ فِي الرَّفْعِ دونَ النَّصْبِ وَالجَزْمِ.

(الأَمْرُ)

هُوَ مَا يَأمُرُ بِهِ الفَاعِلُ المُخاطَبَ عَلى مِثَالِ افْعَلْ، نَحْوُ: ضَعْ، وَضَارِبْ، [وَدَحْرِجْ، وَغَيْرُهُ بالَّلامِ نَحْوُ: لِيُضْرَبْ زَيْدٌ، وَلِتُضْرَبْ أنتَ، وَلِأُضْرَبْ أَنَا، وَلْيَضْرِبْ زَيْدٌ، وَلِأَضْرِبْ][(١)].

(المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي)

فَالمُتَعَدِّي مَا كَانَ لَهُ المَفْعُولُ بِهِ، وَيَتَعَدَّى إلى وَاحِدٍ، كَضَرَبْتُ زَيْدَاً، أَوْ إلى اثْنَينِ، نَحْوُ: كَسَوْتُهُ جُبَّةً، وَعَلِمْتُهُ فَاضِلًا، أَوْ إلى ثَلاثَةٍ، نَحْوُ: أَعْلَمْتُ زَيْدَاً عَمْرَاً خَيْرَ النَّاسِ.

وَغَيْرُ المُتَعَدِّي مَا يَخْتَصُّ بالفَاعِلِ، كَذَهَبَ زَيْدٌ.

---

(١) من نسخة شرح الأردبيلي على الأنموذج.

وَلِلتَّعْدِيَةِ ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ: الهَمْزَةُ، وَتَثْقِيلُ الحَشْوِ، وَحَرْفُ الجَرِّ، نَحْوُ: أَذْهَبْتُهُ، وَفَرَّحْتُهُ، وَخَرَجْتُ بِهِ.

(المَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ)

هُوَ فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَيُسْنَدُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ إِلا إذا كَانَ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ، وَالثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ، وَإِلَى المَصْدَرِ، وَالظَرْفَيْنِ، نَحْوُ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَمُرَّ بِعمرٍو، وَسِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ، وَسِيرَ يَومُ كَذَا، وَسِيرَ فَرْسَخَانِ.

(أَفْعَالُ القُلوبِ)

وَهِيَ ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَعَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ، تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدأ وَالخَبَرِ فَتَنْصِبُهُما عَلى المَفْعُولِيةِ، نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ لازمانَ لِذَلكَ دُونَ البَاقِيةِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: ظَنَنْتُهُ، أي اتَّهمْتُهُ، وَعَلِمتُهُ أي عَرَفْتُهُ، وَزَعَمْتُ ذَلِكَ، أي قُلْتُهُ، وَرَأيتُهُ أي أَبْصَرْتُهُ، وَوَجْدتُ الضَّالَّةَ أي صَادَفْتُهَا.

وَمِنْ شَأْنِهَا جوازُ الإِلْغَاءِ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً، نَحْوُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُقِيمٌ، وَزَيْدٌ مُقِيمٌ ظَنَنْتُ، وَالتَّعْلِيقُ، نَحْوُ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنطَلِقٌ، وَأَزَيْدٌ عِندَكَ أَمْ عمرٌو، وَأَيُّهمْ فِي الدَّارِ، وَمَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ.

(الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ)

وَهِيَ: كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَمَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَافتِئ، وَما انْفكَ، وَمَادَامَ، وَلَيْسَ. تَرْفَعُ الاسمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا.

وَكَانَ تَكُونُ نَاقِصَةً وَتَامَّةً، نَحْوُ: كَانَ الأَمْرُ، أي وَقَعَ، وَزَائِدَةً، نَحْوُ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمُضْمَرًا فِيهَا ضَمِيرُ الشأنِ، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، أَي الشأْنِ.

وَيَجُوزُ تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا، وَعَلَيْهَا، إِلَّا مَا فِي أَوْلَهِ (ما)، فَإِنَّهُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، وَلَكِنْ يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهِ فَقَطْ.

(أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ)

وَهِيَ: عَسَى، وَكَادَ، وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ. وَعَمَلُهَا كَعَمَلِ كَانَ، إِلَّا أَنَّ خَبَرَ عَسَى (أَنْ) مَعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ، نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ. وَقَدْ يَقَعُ (أَنْ) مَعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ فَاعِلًا لَهَا، وَيُقْتَصَرُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ. وَخَبَرُ البَوَاقِي الفِعْلُ المُضَارِعُ بِغَيْرِ (أَنْ)، نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ.

(فِعْلا المَدْحِ وَالذَّمِ)

وَهُمَا نِعْمَ وَبِئْسَ، يَدْخُلانِ عَلَى اسْمَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ أَوْلُهُمَا يُسَمَّى الفَاعِلُ، وَالثَّانِي المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ، أَوِ الذَّمِ، نَحْوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَتْ المَرْأَةُ دَعْدُ.

وَحَقُّ الأَوَلِ التَّعْرِيفُ بِلامِ الجِنْسِ، وَقَدْ يُضْمَرُ، وَيُفَسَّرُ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ، نَحْوُ: نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ. وَقَدْ يُحْذَفُ المَخْصُوصُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: فَنِعْمَ المَاهِدُونَ.

وَحَبَّذَا يَجْرِي مَجْرَى نِعْمَ، فَيُقَالُ: حَبَّذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَحَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ. وَسَاءَ يَجْرِي مَجْرَى بِئْسَ.

(فِعْلا التَّعَجُبِ)

وَهُمَا: مَا أَفْعَلَ زَيْدًا، وَأَفْعِلْ بِهِ. وَلا يُبْنَيَانِ إِلَّا مِنَ الثُلاثِيِّ المُجَرَّدِ، لَيْسَ بِمَعْنَى افْعَلَّ، وَافْعالَّ. وَيُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُبِ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ بِأَشَدَّ، وَأَبْلَغَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَيُقَالُ: ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ، وَمَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَهُ، وَمَا أَبْلَغَ سَوَادَهُ، وَمَا أَقْبَحَ عَوَارَهُ، وَ(ما) فِي مَا أَفْعَلَ زَيْدًا مُبْتَدأ، وَأَفْعَلَ خَبَرُهُ.

(بَابُ الحَرْفِ)

وَهُوَ مَا دلَّ عَلى مَعْنَىً فِي غَيْرِهِ. وَأَصْنَافُهُ: حُرُوفُ الإِضَافَةِ، الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ، حُرُوفُ العَطْفِ، حُرُوفُ النَّفْي، حُرُوفُ التَّنْبِيهِ، حُرُوفُ النِّدَا، حُرُوفُ التَّصْدِيقِ، حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ، حَرْفَا الخِطَابِ، حُرُوفُ الصِّلَةِ، حَرْفَا التَّفْسِيرِ، الحَرْفَانِ المَصْدَرِيَّانِ، حُرُوفُ التَّحْضِيضِ، حَرْفُ التَّقْرِيبِ، حُرُوفُ الاسْتِقْبَالِ، حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ، حَرْفَا الشَّرْطِ، حَرفُ التَّعْلِيلِ، حَرْفُ الرَّدْعِ، اللَّامَاتُ، تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، النُّونُ المُؤَكِّدَةُ، هَاءُ السَّكْتِ.

(حُرُوفُ الإِضَافَةِ)

وَهِيَ الحُرُوفُ الجَارَةُ: فَمِنْ للابْتِدَاءِ، وَإِلَى وَحَتَّى للانْتِهَاءِ، وَفِي للوِعَاءِ، وَالبَاءُ للإِلصَاقِ، وَاللامُ للاخْتِصَاصِ، وَرُبَّ للتَقْلِيلِ، وَتَخْتَصُّ بِالنَّكِرَاتِ، وَوَاوُ القَسَمِ، وَبَاؤُهُ، وتَاؤُهُ، وَعَلى للاسْتِعْلَاءِ، وَعَنْ للمُجَاوَزَةِ، وَالكَافُ للتَشْبِيهِ، وَمُذْ، وَمُنْذُ للابْتِداءِ فِي الزَّمَانِ، وَحَاشَا، وَعدَا، وَخَلا للاسْتِثْنَاءِ.

(الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ)

إِنَّ وَأَنَّ للتَحْقِيقِ، وَلَكِنَّ للاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ للتَشْبِيهِ، وَلَيْتَ للتَمَنِّي، وَلَعَلَّ للتَرَجِّي. وَإِنَّ المَكْسُورَةُ مَعَ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ، وَأَنَّ المَفْتُوحَةُ مَعَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدٌ، فاكْسِرْ فِي مَظَانِّ الجُمَلِ، وافْتَحْ فِي مَظَانِّ المُفْرَدِ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَعَلِمْتُ أَنَّكَ خَارِجٌ.

وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى اسْمِ إِنَّ المَكْسُورَةِ بَعْدَ ذِكْرِ الخَبَرِ جَازَ فِي المَعْطُوفِ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وبِشْرًا وَبِشْرٌ عَلى اللَّفْظِ وَالمَحَلِّ، وَكَذَلِكَ لَكِنَّ إِذَا عَطَفْتَ دُونَ غَيْرِهِمَا.

وَيُبْطِلُ عَمَلَهَا الكَفُّ وَالتَّخْفِيفُ، وَيُهَيِّئُهَا للدُخُولِ عَلَى القَبِيلَيْنِ، نَحْوُ: إِنَّمَا زَيْدٌ

مُنْطَلِقٌ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ عمروٌ، وَإِنْ زَيْدٌ لَكَرِيمٌ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ لَكَرِيمًا، وَبَلَغَنِي أَنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ عَمْرٌو، وَبَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ، وَبَلَغَنِي أَنْ قَدْ ضَرَبَ زَيْدٌ، وَلَكِنْ أَخُوكَ قَائِمٌ، وَلَكِنْ خَرَجَ بَكْرٌ، وَكَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ، وَكَأَنْ قَدْ كَانَ كَذَا.

وَالفِعْلُ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيهِ أنْ المُخَفَّفَةُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ، نَحْوُ: إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَكَرِيمًا، وَإِنْ ظَنَنْتُهُ لَقَائِمًا، واللامُ لازِمَةٌ لِخَبَرِهَا، وَلَا بُدَّ لأَنْ المُخَفَّفَةِ مِنْ أَحَدِ الحُرُوفِ الأَرْبَعَةِ، وَهِيَ: قَدْ، وَسَوْفَ، وَالسِّينِ، وَحَرْفُ النَّفْيِ، نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ، وَأَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ، وَأَنْ سَيَخْرُجُ، وَأَنْ لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ.

(حُرُوفُ العَطْفِ)

الوَاوُ لِلجَمْعِ بِلا تَرْتِيبٍ، وَالفَاءُ وَثُمَّ لَهُ مَعَ التَّرْتِيبِ، وَفِي ثُمَّ تَرَاخٍ دُونَ الفَاءِ، وَحَتَّى بِمَعْنَى الغَايَةِ، وَأَوْ وَإِمَّا لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الأَشْيَاءِ، وَهُمَا تَقَعَانِ فِي الخَبَرِ، وَالأَمْرِ، وَالاسْتِفْهَامِ، وَأَمْ نَحْوُهَا غَيْرَ أَنَّهَا لاتَقَعُ إِلَّا فِي الاسْتِفْهَامِ مُتَّصِلَةً، وَتَقَعُ فِيهِ وَفِي الخَبَرِ مُنْقَطِعَةً، نَحْوُ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ وَإِنَّهَا لأَبِلٌ أَمْ شَاءَ، وَلا لِنَفْيِ مَا وَجَبَ لِلأَوَّلِ عَنِ الثَّانِي، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لا عَمْرٌو، وَبَلْ لِلإِضْرَابِ عَنْ الأَوَّلِ مَنْفِيًا كَانَ أَوْ مُوجَبًا، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، وَمَا جَاءَنِي بَكْرٌ بَلْ خَالِدٌ، وَلَكِنْ لِلاسْتِدْرَاكِ، وَهِيَ فِي عَطْفِ الجُمَلِ نَظِيرَةُ بَلْ، وَفِي عَطْفِ المُفْرَدَاتِ نَقِيضَةُ لَا.

(حُرُوفُ النَّفْيِ)

مَا لِنَفْيِ الحَالِ وَالمَاضِي القَرِيبِ مِنْهَا، نَحْوُ: مَا يَفْعَلُ الآنَ، وَمَا فَعَلَ، وَإِنْ نَظِيرَتُهَا فِي نَفْيِ الحَالِ.

وَلا لِنَفْيِ المُسْتَقْبَلِ وَالمَاضِي بِشَرْطِ التَّكْرِيرِ، وَنَفْيِ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، نَحْوُ: لا يَفْعَلُ زَيْدٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى، وَقَدْ لا يَتَكَرَّرُ، نَحْوُ: لافَعَلَ وَلا تَفْعَلْ، وَيُسَمَّى النَّهْيُ، وَلارَعَاكَ اللهُ، وَيُسَمَّى الدُّعَاءُ.

وَلا لِنَفْيِ العَامِّ، نَحْوُ: لا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلا امْرَأَةَ، وَلِغَيْرِ العَامِّ، نَحْوُ: لا رَجُلٌ فِيهَا وَلا امْرَأَةٌ، وَلازَيْدٌ فِيهَا وَلا عَمْرٌو.

وَلَمْ وَلَـمَّا لِنَفْيِ المُضَارِعِ، وَقَلْبِ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى المَاضِي، وَفِي لَـمَّا تَوَقُّعٌ وَانتِظَارٌ، وَلَنْ نَظِيْرَةُ لا فِي نَفْيِ المُسْتَقْبلِ، وَلكِنْ عَلَى التَّأْكِيدِ.

(حُرُوفُ التَّنْبِيهِ)

هَا، نَحْوُ: هَا إِنَّ عَمْراً بالبَابِ، وَأَكْثَرُ دُخُولِهَا عَلَى أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ وَالضَّمَائِرِ، نَحْوُ: هَذَا، وَهَاتَا، وَهَا أَنَا، وَهَا أَنْتَ، وَأَمَا وَألا مُخَفَّفَانِ، نَحْوُ: أَمَا إِنَّكَ خَارِجٌ، وَألا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

(حُرُوفُ النِّدَاءِ)

يَا، وأَيَا، وَهَيَا للبَعِيدِ، وَأَي، وَالهَمْزَةُ للقَرِيبِ، وَوَا للمَنْدُوبِ.

(حُرُوفُ التَّصْدِيقِ)

نَعَمْ لِتَصْدِيقِ الكَلامِ المُثْبَتِ وَالمَنْفِي فِي الخَبَرِ وَالاسْتِفْهَامِ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ قَامَ زَيْدٌ أَوْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ نَعَمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ لَمْ يَقُمْ نَعَمْ.

وَبَلَى تَخْتَصُّ بالمَنْفِيِّ خَبَرًا أَوْ اسْتِفْهَامًا. وَأَجَلْ وجَيْرَ تَخْتَصَّانِ بالخَبَرِ نَفْياً أَوْ إِثْبَاتًا. وَإِيْ مُخْتَصَّةٌ بِالقَسَمِ، فَيُقَالُ: إِيْ وَاللهِ.

(حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ)

إِلَّا، وَحَاشَا، وَعَدا، وَخَلَا.

(حَرْفَا الخِطَابِ)

الكَافُ، وَالتَّاءُ فِي ذَاكَ، وَأَنْتَ، وَيَلْحَقُهَا التَّثْنِيَةُ، وَالجمْعُ، وَالتَّذْكِيرُ، وَالتَّأنِيثُ، كَمَا يَلْحَقُ الضَّمَائِرَ.

(حُرُوفُ الصِّلَةِ)

إنْ فِي مَا إنْ رَأَيْتُ زَيْدًا، وَأنْ فِي لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ، وَمَا فِي حَيْثُمَا، وَفِي مَهْمَا، وَأَيْنَمَا، وَفِي فَبِمَا رَحْمَةٍ، وَلا فِي [فـ] لا أُقْسِمُ، وَمِنْ فِي مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، وَالبَاءُ فِي مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ.

(حَرْفَا التَّفْسِيرِ)

أيْ، نَحْوُ: رَقَى أيْ صَعِدَ، وَأَنْ فِي نَحْوِ: نَادَيْتُهُ أَنْ قُمْ، وَلا يَجِيءُ أَنْ إلَّا بَعْدَ فِعْلٍ فِي مَعْنَى القَوْلِ.

(الحَرْفَانِ المَصْدَرِيَّانِ)

أَنْ وَمَا، كَقَوْلِكَ: أعْجَبَنِي أَنْ خَرَجَ زَيْدٌ، وَأُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ، أَي خُرُوجُهُ، وَخُرُوجَكَ، وَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْض بِمَا رَحُبَتْ، أَيْ: بِرَحْبِهَا.

(حُرُوفُ التَّحْضِيضِ)

لَوْلَا، وَلَوْمَا، وَهَلَّا، وَأَلَّا، تَدْخُلُ عَلَى المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: هَلَّا فَعَلْتَ، وَأَلَّا تَفْعَلُ، وَلَوْلَا وَلَوْمَا يَكُونَانِ أَيْضاً لامْتِنَاعِ الشيءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ، فَتَخْتَصَّانِ بالاسْمِ، نَحْوُ: لولَا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ.

(حَرْفُ التَّقْرِيبِ)

قَدْ لِتَقْرِيبِ المَاضِي مِنَ الحَالِ، نَحْوُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وَتَقْلِيلِ المُضَارِعِ، نَحْوَ: إِنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ، وَفِيهَا تَوَقُّعٌ وانْتِظَارٌ.

(حُرُوفُ الاسْتِقْبَالِ)

سَوْفَ، والسِّينُ، وَأَنْ، وَلَنْ.

(حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ)

الهَمْزَةُ، وَهَلْ، وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفًا مِنْهُ، وَتُحْذَفُ عِنْدَ الدِّلَالَةِ، نَحْوُ: زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ وَلِلاسْتِفْهَامِ صَدْرُ الكَلَامِ.

(حَرْفُ الشَّرْطِ)

إِنْ لِلاسْتِقْبَالِ وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى المَاضِي، وَلَوْ لِلْمَاضِي وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى المُسْتَقْبَلِ، وَيَجِيءُ فِعْلَا الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ مُضَارِعَيْنِ، أَوْ مَاضِيَيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَاضِيًا وَالآخَرُ مُضَارِعًا، فَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ مَاضِيًا وَالآخَرُ مُضَارِعًا، جَازَ رَفْعُهُ وَجَزْمُهُ، نَحْوُ: إِنْ ضَرَبْتَنِي أَضْرِبكَ.

وَتَدْخُلُ الفَاءُ فِي الجَزَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَقْبَلًا، أَوْ مَاضِيًا فِي مَعْنَاهُ، نَحْوُ: إِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي اليَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ.

وَتُزَادُ عَلَيْهَا مَا لِلتَّأْكِيدِ، وَلَهَا صَدْرُ الكَلَامِ، وَ[لَا] تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الفِعْلِ.

وَإِذَنْ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ، وَعَمَلُهَا فِي فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَتُلْغِيهَا إِذَا كَانَ الفِعْلُ حَالًا، كَقَوْلِكَ لِمَنْ حَدَّثَكَ: إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا، أَوْ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ.

(حَرْفُ التَّعْلِيلِ)

كَيْ، نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي.

(حَرْفُ الرَّدْعِ)

كَلَّا، تَقُولُ لِمَنْ قَالَ فُلَانٌ يُبْغِضُكَ: كَلَّا، أَيْ: ارْتَدِعْ.

(اللَّامَاتُ)

لَامُ التَّعْرِيفِ، نَحْوُ: المَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ، وَفَعَلَ الرَّجُلُ كَذَا، الأُولَى للجِنْسِ، وَالثَّانِيَةُ للعَهْدِ. وَلَامُ القَسَمِ، نَحْوُ: وَاللهِ لأفْعَلَنَّ كَذَا، وَالمُوَطِّئَةُ لَهُ فِي نَحْوِ: واللهِ لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ. وَلامُ جَوَابِ لَو وَلَوْلَا، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا. وَلَامُ الأَمْرِ، وَتُسَكَّنُ عِنْدَ وَاوِ العَطْفِ، وَفَائِهِ. وَلَامُ الابْتِدَاءِ فِي نَحْوِ: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّهُ لَيَذْهَبُ.

(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ)

وَهِيَ التِي لَحِقَتْ أَوَاخِرَ الأَفْعَالِ المَاضِيَةِ، نَحْوُ: ضَرَبَتْ؛ للإِيْذَانِ مِنْ أَوْلِ الأَمْرِ بِأَنَّ الفَاعِلَ مُؤَنَّثٌ، وَيَتَحَرَّكُ بِالكَسْرِ عِنْدَ مُلاقَاةِ السَّاكِنِ، نَحْوُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ.

(النُّونُ المُؤَكِّدَةُ)

وَلا يُؤَكَّدُ بِهَا إِلَّا المُسْتَقْبَلُ الذِي فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ. وَالخَفِيفَةُ تَقَعُ حَيْثُ تَقَعُ الثَّقِيلَةُ إِلَّا فِي فِعْلِ الاثْنَيْنِ، وَجَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ؛ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ.

(هَاءُ السَّكْتِ)

تُزَادُ فِي كُلِّ مُتَحَرِّكٍ حَرَكَتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيةٍ للوَقْفِ خَاصَّةً، نَحْوُ: ثُمَّهْ، وَحَيَّهَلَهْ، وَمَالِيَهْ، وَسُلْطَانِيَهْ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَتَحْرِيكُهَا لَحْنٌ.

❊ ❊ ❊

قائمة المراجع

(مرتبة حسب الحروف الهجائية لاسم المؤلف)

١. ابن الحاجب/ الإيضاح في شرح المفصل/ تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله/ دار سعد الدين/ دمشق/ ط١/ ٢٠٠٥م.

٢. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري/ ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي/ المكتبة السلفية.

٣. ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان (ت:٩٤٠هـ) الفلاح شرح المراح/ معارف نظارت جليلة.

٤. ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢هـ) شرح التسهيل/ تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون/ دار هجر/ القاهرة/ ط١/ ١٩٩٠م.

٥. الأبياري، عبد الهادي نجا (ت:١٣٠٥هـ)/ المواكب العلية في توضيح الكواكب الدرية في الضوابط العلمية/ المطبعة الخيرية/ القاهرة/ ١٣٠٤هـ.

٦. الأردبيلي، محمد بن عبد الغني (ت: ٦٤٧هـ)/ شرح الأنموذج للزمخشري/ دار النور المبين/ الأردن/ ط١/ ٢٠١٣م.

٧. الأستراباذي، رضي الدين (ت: ٦٨٨هـ)/ شرح الكافية لابن الحاجب/ من عمل: يوسف حسن عمر/ منشورات جامعة قاريونس/ بنغازي/ ليبيا/ ط٢/ ١٩٩٦م.

٨. الأشموني، علي بن محمد (ت: نحو ٩٠٠هـ)/ شرح ألفية ابن مالك/ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد/ المكتبة التوفيقية/ القاهرة.

٩. الآلوسي، محمود شكري، إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد/ مقال منشور في مجلة الوعي الإسلامي/ العدد ٥٥٥/ ذو القعدة ١٤٣٢هـ، سبتمبر ـ أكتوبر/ ٢٠١١م/ من ص٥٤-٥٧.

١٠. الأنبابي، محمد بن محمد (ت: ١٣١٣هـ)/ حاشية على رسالة الصبان في علم البيان/ بولاق/ مصر/ ١٣١٥هـ.

١١. الأهدل، محمد بن أحمد (ت: ١٢٩٨هـ)/ شرح متممة الآجرومية/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة/ ١٣٥١هـ.
١٢. الأيوبي، عبد الله/ شرح متن الإظهار للبركوي/ المطبعة العامرة/ ١٢٨٢هـ.
١٣. البردعي، سعد الله/ حدائق الدقائق شرح الأنموذج للزمخشري/ مطبعة الترقي/ دمشق/ ١٩٥٢م.
١٤. الجامي، نور الدين (ت:٨٩٨هـ)/ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب/ دراسة وتحقيق: د. أسامة الرفاعي/ مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/ بغداد/ ط١/ ١٩٨٣م.
١٥. الجمل، سليمان بن عمر (ت: ١٢٠٤هـ)/ حاشية على فتح الوهاب شرح منهج الطلاب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت.
١٦. الحامدي، إسماعيل (ت: ١٢٢٦هـ)/ حاشية على شرح الكفراوي على متن الآجرومية/ مكاتب سليمان مرعي، سنغافورة.
١٧. حسن، د. يسرية محمد إبراهيم/ شرح الأنموذج للزمخشري/ المطبعة الإسلامية الحديثة/ القاهرة/ ١٤١٦هـ.
١٨. الحمصي، ياسين العليمي (ت: ١٠٦١هـ)/ حاشية على شرح التصريح لخالد الأزهري على التوضيح لألفية ابن مالك لابن هشام/ المطبعة الأزهرية المصرية/ ١٣٢٥هـ.
١٩. الحنفي، قاسم بن نعيم/ حاشية على شرح الأردبيلي على الأنموذج للزمخشري/ دار النور المبين/ الأردن/ ط١/ ٢٠١٣م.
٢٠. الخضري، محمد بن مصطفى (ت: ١٢٨٧هـ)/ حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ دار الفكر.
٢١. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت: ١٢٣٠هـ)/ حاشية على مغني اللبيب لابن هشام/ المطبعة الميمنية/ مصر/ ١٣٠٥هـ.
٢٢. الزمخشري، محمود بن عمر/ المفصل في علم العربية/ دار الجيل/ بيروت/ ط٢.
٢٣. الزمخشري، محمود بن عمر/ الأنموذج في النحو/ عناية: سامي بن حمد المنصور/ بلا مكان طبع/ ط١/ ١٩٩٩م.
٢٤. السجاعي، أحمد بن أحمد (ت: ١١٩٧هـ)/ حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام/ مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة/ ١٣٤٣هـ.

٢٥. السيالكوتي، عبد الحكيم/ حاشية على حاشية عبد الغفور على شرح الملا جامي على الكافية، ومعها تتمة حاشية السيالكوتي على شرح الملا جامي/ المطبعة العامرة/ إسطنبول/ ١٣٠٨هـ.
٢٦. السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ المكتبة العصرية/ لبنان.
٢٧. السيوطي، جلال الدين/ البهجة المرضية، ومعه حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية لمحمد صالح الغرسي/ دار السلام/ القاهرة/ ط١/ ٢٠٠٠م.
٢٨. الصبان، محمد بن علي (ت:١٢٠٦هـ)/ حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد/ المكتبة التوفيقية/ القاهرة.
٢٩. طبانة، بدوي/ معجم البلاغة العربية/ دا رالمنارة/ جُدة/ ط٣/ ١٩٨٨م.
٣٠. حسن، عباس (ت: ١٣٩٨هـ)/ النحو الوافي/ دار المعارف/ مصر/ ط١٥.
٣١. عبد الحميد، محمد محيي الدين (ت: ١٣٩٢هـ)/ عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام/ منشورات المكتبة العصرية/ بيروت.
٣٢. العدوي، محمد بن عبادة (ت: ١١٩٣هـ)/ حاشية على شرح شذور الذهب لابن هشام/ المطبعة الوهبية البهية/ ١٢٩٢هـ.
٣٣. عسكر، محمد عيسى/ الفيروزج شرح الأنموذج/ مطبعة المدارس الملكية/ ط١/ ١٢٨٩هـ.
٣٤. العطار، حسن بن محمد/ حاشية على شرح الأزهرية لخالد الأزهري/ مطبعة حارة الفراخة مصر/ ١٣٠١هـ.
٣٥. الغلاييني، مصطفى بن محمد (ت: ١٣٦٤هـ)/ جامع الدروس العربية/ المكتبة العصرية/ بيروت/ ط٢٨/ ١٩٩٣م.
٣٦. فاخر، د. عبد العزيز محمد/ توضيح النحو/ المكتبة الأزهرية للتراث/ مصر.
٣٧. الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت: ٩٧٢هـ)/ الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للحطاب الرعيني/ دراسة وتحقيق: عماد علوان حسين/ دار الفكر/ ط١/ ٢٠٠٩م.
٣٨. الفيومي، أحمد بن محمد/ المصباح المنير/ المكتبة العصرية.
٣٩. الكفراوي، حسن بن علي (ت: ١٢٠٢هـ)/ شرح متن الآجرومية/ مكاتب سليمان مرعي، سنغافورة.

٤٠. مجهول/ حاشية تحرير الفوائد على شرح الأردبيلي على الأنموذج/ المطبعة الإمبراطورية القزانية/ ١٣١٩هـ.
٤١. المدرس، عبد الكريم محمد/ سعادة البرية في شرح الوردة العنبرية في سيرة حضرة خير البرية (ﷺ)/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٩٩٤م.
٤٢. مولوي داود/ حاشية على شرح الأردبيلي على الأنموذج/ المطبعة الإمبراطورية القزانية/ ١٣١٩هـ.
٤٣. النَّسائي، أحمد بن علي (ت:٣٠٣هـ)/ السنن الكبرى/ تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٩٩١م.
٤٤. نقره كار، عبد الله بن محمد الحسيني (ت:٧٧٦هـ)/ شرح الشافية لابن الحاجب/ دار إحياء الكتب العربية/ مصر.
٤٥. النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت:٢٦١هـ)/ الصحيح/ تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
٤٦. الهاشمي، أحمد (ت: ١٣٦٢هـ)/ القواعد الأساسية للغة العربية/ دار الكتب العلمية/ بيروت.
٤٧. ياقوت، د. محمود سليمان/ النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم/ مكتبة المنار الإسلامية/ الكويت/ ١٩٩٦م.

* * *

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

* * *

المؤلف

* النُّعمان مُنذر إبراهيم الشَّاوي.
* ولد في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م).
* دَرَسَ العلوم الشرعية على يد كثير من العلماء والمشايخ، وكان من ثمرة ذلك:

١. الإجازة العامة بتجويد القرآن الكريم وقراءته برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية.

٢. الإجازة العامة برواية الحديث النبوي الشريف وتدريس علومه.

٣. الإجازة العامة بتدريس علوم الشريعة الإسلامية النقلية والعقلية.

* دكتوراه في القانون الخاص (القانون الإسلامي).
* ماجستير في الشريعة الإسلامية (أصول الفقه الإسلامي).
* المستشار القانوني للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمملكة البحرين.
* مدرس أصول الفقه وقواعده في بعض معاهد الدراسات الإسلامية بمملكة البحرين.
* واعظ (حسبةً لله تعالى) بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بمملكة البحرين، ومدرس علوم الشريعة الإسلامية النقلية والعقلية في مملكة البحرين.
* محاضر في الشريعة الإسلامية والقانون الخاص بدرجة أستاذ مساعد في عدد من الجامعات الخاصة بمملكة البحرين (سابقًا).
* مدرس الشريعة الإسلامية والقانون الخاص في كلية الحقوق ـ جامعة النهرين بجمهورية العراق (سابقًا).
* مدرس علوم الشريعة الإسلامية النقلية والعقلية في بغداد (سابقًا).
* له العديد من الكتب، والبحوث، والرسائل، والمقالات، في الشريعة، وفي القانون، وفي المقارنة بينهما، منها المطبوع، ومنها المخطوط.
* البريد الإلكتروني: nmsh75@yahoo.com.

يُعد متن (الأنموذج) من المتون المهمة في علم النحو؛ لأن مصنفه العلامة الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) قد أودع فيه خلاصة مذهبه النَّحْويِّ مما أهَّله ليكون كتابًا دراسيًا معتمدًا في العديد من المدارس الدينية وعلى امتداد العالم الإسلامي.

وحُبًا مني في اللغة العربية: لغة القرآن الكريم ولغة النبي محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ورغبة في الاندراج في سلك نشرها، والحفاظ عليها، والفوز بشرف بخدمتها؛ فقد شرحت هذا المتن شرحًا متوسطًا ممزوجًا بمناسبة تدريسه لبعض الإخوة في مملكة البحرين.

وقد استوعبت فيه - بحمد الله تعالى - أهم شروح المتن السابقة، وزيّنتهُ بالشواهد والأمثلة القرآنية، وشحنته بالعلل النحوية، مع ترتيب جديد، وتبويب مفيد، وسميته « بُغية العبقري من أنموذج الزمخشري » ؛ عسى الله تعالى أن يجعل له من اسمه نصيبًا!

نغرس الكلمة

9 789957 233235

هاتف : 199 46 46 6 00962
فاكس : 188 46 46 6 00962
ص.ب : 183479 عمّان 11118 الأردن
info@daralfath.com • www.daralfath.com